

مصر المعاصرة

السنة التاسعة والسبعون — العددان ٤١٣ ، ٤١٤ — يوليو وأكتوبر ١٩٨٨

رئيس التحرير : المستشار محمود حافظ غانم

يوليو وأكتوبر ١٩٨٨
العددان ٤١٣ و ٤١٤
١٠٠ شارع النور
القاهرة

١٠٠ شارع النور

اعضاء الجمعية

اعضاء الجمعية أربع فئات : الاعضاء العاملون الذين يدفعون رسم اشتراك قدره مائة وخمسون قرشا سنويا والاعضاء المشتركون (بنوك ومؤسسات وهيئات عامة وغيرها) من الأشخاص الاعتبارية الذين يدفعون اشتراكا سنويا لا يقل عن مائة جنيه والاعضاء الفخريون الذين ادوا خدمات جليلة للجمعية او للعلوم الاقتصادية او الاجتماعية او القانونية والاعضاء المرسلون وهم أعضاء يقيمون في الخارج يسهمون في أعمال الجمعية ونشراتها المختلفة .

يتلقى جميع الاعضاء مجلة مصر المعاصرة بدون مقابل

الاشتراك في المجلة

رسم الاشتراك السنوى في المجلة مائة وخمسون قرشا في جمهورية مصر العربية (١٣٥ شلن انجليزى أو عشرين دولارا أمريكيا) . للبلاد المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

ولا يحق للعضو أو المشترك الذى لا يتسلم عددا من المجلة ولا يطالب به قبل ظهور العدد اللاحق ، أن يتلقى العدد المتأخر الا مقابل أداء ثمنه .

تمن العدد لغير الاعضاء المشتركين ثلاثمائة وخمسون قرشا في جمهورية مصر العربية (خمسة وثلاثون شلنا انجليزيا أو خمسة دولارات) في البلاد الأخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

لا تسأل الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها « مصر المعاصرة » ولا يباح نقل أو ترجمة شيء مما ينشر فى هذه المجلة بغير إذن سابق من الجمعية .

وكل ما يرسل الى المجلة للنشر يصبح ملكا للجمعية .

ترسل طلبات الانضمام والاشتراكات والاستعلامات الى سكرتيرى الجمعية صندوق بريد رقم ٧٣٢

مقر الجمعية — ١٦ شارع رمسيس بالقاهرة ت ٧٥٠٧٩٧



يظهر هذا المصنف من مصر المعاصرة (العديدين ٤١٣ ،
٤١٤) بعد أن انتقل الأستاذ الدكتور محمد زكى شافعى رئيس
الجمعية الى رحاب الله وبعد أن شارك كعادته فى اختيار الموضوعات
المنشورة .

ولقد رأس الفقيه الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى
والاحصاء والتشريع منذ عام ١٩٨٢ حتى توفاه الله .

ولقد أقيم حفل تابين للفقيه فى مساء الأربعاء ٢٣ نوفمبر ١٩٨٨
فى عشية انعقاد المؤتمر السنوى العلمى الثالث عشر للاقتصاديين
المصريين الذى كان مشرفا عليه .

ولقد قرر مجلس ادارة الجمعية تخليد نكراه باصدار عدد
تذكارى من مصر المعاصرة يشارك فيه زملاء الفقيه وتلاميذه .

رحم الله الفقيه رحمة واسعة وأهله وتلاميذه وعارفى
فضله الصبر والسلوان .

الفهرس

مقالات باللغة العربية

الصفحة

- د. السيد السيد عبد المولى : دور الجهاز المصرفى فى تمويل التنمية الصناعية فى مصر خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٧ ٢٥٩
- د. أمينة عز الدين عبد الله : التدفقات المالية من الدول النامية الى الخارج . . . ٢٨٩
- د. محمود الطنطاوى الباز : أزمة التنمية الزراعية الرأسية فى مصر ٣٤٩
- د. سهر محمود معتوق : ظاهرة التضخم الركودى بين التأصيل النظرى والواقع العملى — مع اشارة خاصة الى جمهورية مصر العربية ٣٩٩
- د. فوزى حاييم رزق : الاختلالات السعرية للسلع الغذائية التموينية ووسائل معالجتها ٤٧٩
- د. حمى العنانى : نظرية التفضيلات العامة وتخصيص الموارد — دراسة حول السوق السياسى للسلع الاجتماعية ٥٢٣

مقالات باللغة الأجنبية

- د. يوسف بطرس عالى : الملكية الخاصة للأراضى فى المجتمعات الزراعية . . . ١٦٧
- د. مختار متولى : ثمن مرونة الطلب البترول وشروط التجارة لدول منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) ١٩٥
- د. عراقى العراقى : اثر القوانين التشريعية على الاستثمار الأجنبى فى مصر ٢١٣

دور الجهاز المصرفى فى تمويل

التنمية الصناعية

فى مصر

خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧

د. السيد السيد عبد المولى

أستاذ ورئيس قسم المالية العامة

جامعة القاهرة

مقدمة : مصادر تمويل التنمية وأهميتها النسبية فى مصر :

١ - من المعروف أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتوقف - بشكل رئيسى - على مدى قدرة الاقتصاد القومى فى تدبير الموارد المتبقية اللازمة لتمويل الاستثمارات .

ويتمثل المصدر الرئيسى لهذه الموارد فى المدخرات التى يحققها الاقتصاد القومى من خلال قطاع الأعمال والقطاع الحكومى والقطاع العائلى ويتمثل المصدر الآخر فى الموارد الأجنبية التى تنساب الى البلاد فى شكل قروض ومنح أو استثمار مباشر لرأس المال الأجنبى داخل البلاد .

ويتوقف حجم المدخرات المتاحة على مدى النجاح الذى يمكن أن يتحقق فى عملية التنمية من ناحية ، وعلى مدى اسهام كافة وسائل السياسة الاقتصادية خاصة النقدية والائتمانية والمالية فى زيادة معدلات الادخار وتوجيهه الى تمويل استثمارات حقيقية .

وتنشأ الحاجة الى الموارد الخارجية للتمويل عندما تكون المدخرات القومية غير قادرة على تغطية الاستثمارات حجما ونوعا . الأمر الذى تضطر معه البلاد الى اللجوء الى وسائل التمويل الخارجى . ومن هذه الزاوية نجد أن الاقتصاد المصرى قد اعتمد بشكل كبير على الموارد الخارجية خلال فترة الاثنى عشرة سنة الماضية على النحو الوارد فى الجدول رقم (١) .

مصادر المدخرات القومية :

٢ - وتتجاذب المدخرات القومية - بهدف تمويل الاستثمارات - كل من :

(١) الدولة: حينما تزيد الإيرادات العامة الجارية على النفقات العامة الجارية (الاستهلاك العام) . ويطلق على هذا الجزء من المدخرات ادخار الميزانية وقد كان ادخار الميزانية سالبا بشكل متصل لأسباب كثيرة تتعلق بكل من تطور النفقات العامة وتطور الإيرادات العامة .

جدول رقم (١)
تطور الاستثمارات القومية ومصادر تمويلها

السنة	الاستثمار الإجمالي	الادخار القوى	الموارد الخارجية	المتوسط الفترة
١٩٧٤	٩٧٠	٤٢٦	٥٤٤	١٩٧٩-١٩٧٤
١٩٧٥	١٧٢٤	٧٧٨	٩٤٦	١٩٧٩-١٩٧٤
١٩٧٦	١٨٨٩	١٢٩٦	٥٩٣	١٩٧٩-١٩٧٤
١٩٧٧	٢٣٩٩	٢٠١٩	٣٨٠	١٩٧٩-١٩٧٤
١٩٧٨	٣٠٧٤	٢٧٢١	٣٥٣	١٩٧٩-١٩٧٤
١٩٧٩	٤٣٠٠	٣١٧٧	١١٢٣	١٩٧٩-١٩٧٤
١٩٨٠	٤٢٨٠	٣٣٨٢	٨٩٨	١٩٧٩-١٩٧٤
١٩٨١	٥١٥٠	٣١٣٠	٢٠٣٠	١٩٧٩-١٩٧٤
١٩٨٢	٥٨٣٩	٥٠٨٥	٧٥٤	١٩٧٩-١٩٧٤
١٩٨٣	٦٧٩٥	٥١٧١	١٦٢٤	١٩٧٩-١٩٧٤
١٩٨٤	٧٣٥٨	٥١٧٠	٢١٨٨	١٩٧٩-١٩٧٤
١٩٨٥	٨١٤٢	٦٢٧٤	١٨٦٨	١٩٧٩-١٩٧٤
متوسط الفترة	٦٢٦٠	٤٧٠٠	١٥٦٠	١٩٧٩-١٩٧٤

المصدر : السنوات حتى ٨٣/١٩٨٢ : تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى بعنوان « سياسات الاستثمار خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٣/٨٢ » ، القاهرة ١٩٨٤/ص ١٣٣ ، باقى السنوات :

(ب) قطاع الأعمال العام : ويطلق عليه ادخار القطاع العام ، وهو يتشكل من ارباحه المحولة الى الميزانية العامة والمبالغ المقتطعة لدى القطاع العام للتمويل الذاتى . هذا وقد كان هذا الاندثار موجبا طوال الوقت وهناك امكانية كبيرة لزيادته اذا ما تم تطوير شركات القطاع العام وحل المشاكل التى تواجهها سواء تعلقت هذه المشاكل بالنظم الادارية التى تحكم

القطاع العام أو تعلقت بالهياكل المالية أو السياسات التسعيرية أو الطاقات العاطلة أو تعلقت بالمجالات المناسبة لنشاط القطاع العام (١) .

(ج) صناديق التأمينات الاجتماعية : جرت العادة فى مصر على حساب فائض أموال هيئتى التأمين الاجتماعى كأحد بنود الادخار الحكومى على الرغم من كونه جزءا من الادخار الخاص . ويمكن ارجاع ذلك الأمر الى عنصر الاجبار فى تحقيق هذه المدخرات ، فضلا عن الاستخدام الآلى لهذه الفوائض فى تمويل عجز الميزانية العامة للدولة حيث تصب حاليا فى موارد بنك الاستثمار القومى وتمثل هذه المدخرات أهمية كبرى فى تمويل الاستثمارات العامة .

والمصادر الثلاث سالفة الذكر تشكل ما يطلق عليه الادخار العام والذى تطور على النحو التالى (٢) المبين فى جدول رقم (٢) :

ويتضح من تطور العناصر المختلفة التى تشكل الادخار العام أن هناك عجزا فى الميزانية العامة أخذ يتزايد من عام الى آخر بشكل كبير بسبب زيادة الانفاق العام بشكل كبير وعدم تزايد الإيرادات العامة زيادة مماثلة ، وهذا العجز يمثل نسبة ضخمة من الناتج المحلى حيث يمثل نسبيا تتراوح بين ١٨ - ٢٠٪ من الناتج المحلى ، ولذا كان ادخار الميزانية بالسالب ولكن تم تعويضه عن طريق ادخار القطاع العام والذى يشمل بصفة أساسية على الفائض الذى يقوم بتحقيقه وكذلك عن طريق فائض صناديق التأمينات الاجتماعية . ويفضل هذين المصدرين الآخرين حقق الادخار العام أرقاما ايجابية وأخذ فى الزيادة من عام الى آخر الا أنه بالرغم من هذه الزيادة فإنه لا يشكل الا نسبة تتراوح بين ٤٠/١٥٪ من اجمالى الاستثمارات العامة . كما أن هناك اتجاها لتناقص النسبة التى يمثلها فى اجمالى الاستثمار العام :

ومن هنا فقد تم الاعتماد بشكل متزايد على المصادر الأخرى للتمويل وأهمها التمويل المصرفى ثم التمويل الخارجى (القروض والمنح والاستثمارات الأجنبية) .

والملاحظ أن التمويل المصرفى قد بلغ نسبة مهمة فى تمويل الاستثمارات العامة خاصة فى السنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ولكنه لم ينزل أبدا عن نسبة ٣٠٪ من اجمالى الاستثمارات كما تجدر الإشارة الى أن التمويل المصرفى ذا الطبيعة التضخمية يكون الملاذ الأخير أمام الحكومة لسد

(١) انظر فى تفصيلات هذه المشاكل وطرق حلها :

تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى عن القطاع العام - القاهرة ١٩٨٢

(٢) د. أحمد سالم حسين : التخطيط المالى فى مصر - تقديم لعلاقات القطاع العام

المالية بالموازنة العامة للدولة . رسالة دكتوراه . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٣ . الباب التاسع ص ٣٩١ ، ٤٧٣ .

جدول رقم (٢)
تطور الإدخار العام ١٩٧٦ - ١٩٨٥
(ملايين الجنيهات)

٨٥/٨٤	٨٥/٨٤	٨٣/٨٢	٨٢/٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	تسوية السنوات
٥٣٥٠	٣٩١٧	٢٨٦٨	٢٤٠١	١٦٧٨	١٣٠٥	٦٠٠	٣٨٤	٧٨١	إدخار المصارف
٤٣٦٢	٣٩٤١	٣١٤٥	٢٤٦١	٢٢٨٠	٤٧٠	٦٨٤	٥٣٥	٤٩٧	إدخار القطاع العام
١٣١٣	١٣٦١	١٠٩٥	٨٩٩	٦٣٢	٤٩١	٣٥٧	٢٢٥	٢١٩	الإستيراد من الخارج
١٥٦	١١٤	١٠٧	٢٠٠	٢٦٤	٢٧٠	٢٥٠	٣٣٧	٢٦٣	إدخار القطاع الخاص
٧٨١	١٤٩٩	١٤٧٩	١١٤٩	١٤٩٨	٨٤	٦٩١	٧١٣	٢٤٨	إدخار القطاع الخاص
٥٣٤٨	٥٥٩٦	٥٠٢٠	٤٦٧١	٣٧٦٦	٢٥٤٧	٢٣١١	١٥٤٩	٩٨٠	إدخار القطاع الخاص
% ١٥	% ٢٧	% ٢٩	% ٢٤	% ٤٠	—	% ٣٠	% ٣٩	% ٢٥	إدخار القطاع الخاص
١٤٧٠	١٠٥٢	٨٥٨	٨١٨	٤١٠	٧٠٥	٧٦٧	٤٦٤	٤٨٨	إدخار القطاع الخاص
١٧٥٧	١٩٢٧	١٧١٠	٢٧٤٤	—	١٣٥٦	٨٢٧	٤٧١	٤٣٧	إدخار القطاع الخاص
% ٣٣	% ٣٤	% ٣٤	% ٥٨	—	% ٤٩	% ٣٥	% ٣٠	% ٤٤	إدخار القطاع الخاص

٨٢/١٩٨١ - ١٩٧٦ السنوات عن الأرقام

WORLD BANK "ARAB REPUBLIC OF EGYPT, CURRENT
ECONOMIC SITUATION AND GROWTH PROSPECTS"
WASHINGTON, 1983, p 138.

I.M.F. "ARAB REPUBLIC OF EGYPT, RECENT
ECONOMIC DEVELOPMENT". 1985, p. 118.

٨٥/١٩٨٤ - ٨٣/١٩٨٢ السنوات عن الأرقام

عجز نفقاتها العامة ، ولذا ارتفعت المطلوبات المستحقة للجهاز المصرفى من الحكومة وشركات القطاع العام .

(د) **الادخار الخاص** ويتشكل من ادخار كل من القطاع العائلى وقطاع الاعمال الخاص — وفى الواقع تنقصنا البيانات التى يمكن أن نطمئن لها عن تطور كل من الادخار الخاص والاستثمار الخاص وبطبيعة الحال فإن الادخار العائلى يتم تعبئته عن طريق الجهاز المصرفى لوضعه تحت تصرف كل من قطاع الاعمال الخاص وقطاع الأعمال العام . وهذا هو الدور الحاسم الذى يقوم به الجهاز المصرفى فى عملية تمويل التنمية الاقتصادية .

خطة البحث :

٣ — وينقسم هذا البحث الى الاقسام الرئيسية الثلاثة التالية :

اولا : دور الجهاز المصرفى فى تمويل التنمية الصناعية : ونتناول فيه بالبحث النقاط التالية :

- ١ — تطور التمويل المصرفى بوجه عام .
- ٢ — تطور نصيب القطاع الصناعى فى التمويل المصرفى .
- ٣ — نصيب الأنواع المختلفة من البنوك فى التمويل المصرفى للتنمية الصناعية .
- ٤ — ضعف دور الجهاز المصرفى فى تمويل الاستثمارات طويلة الاجل .
- ٥ — ضرورة قيام النظام المصرفى بنشاط أكبر فى تمويل الاستثمارات الصناعية متوسطة وطويلة الاجل .

ثانيا : دور بنك التنمية الصناعية فى تمويل القطاع الصناعى : وفيه نتناول المسائل التالية :

- ١ — الدور المتواضع جدا الذى يقوم به البنك فى تمويل المشروعات الصناعية .
- ٢ — محدودية موارد البنك .
- ٣ — نقاط الضعف والقوة فى النشاط الاقراضى للبنك .

ثالثا : دور الجهاز المصرفى فى حل المشاكل التمويلية للشركات الصناعية المتعثرة :

وفيه نهتم بإبراز المسائل التالية :

- ١ - حجم المشكلة .
- ٢ - أهم أسباب أزمة السيولة فى الشركات الصناعية .
- ٣ - الدور الذى يمكن أن يقوم به النظام المصرفى فى حل مشاكل التمويل للشركات الصناعية المتعثرة .

أولا : دور الجهاز المصرفى فى تمويل التنمية الصناعية

١ - تطور التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفى :

٤ - قامت وحدات الجهاز المصرفى من بنوك تجارية وبنوك استثمار وأعمال وبنوك متخصصة (٢) بتوفير الاحتياجات المتزايدة للقطاعات المختلفة للاقتصاد المصرى من الائتمان ، حيث ارتفع رقم التسهيلات الائتمانية المقدمة منها من ٥٧٧٣٧ مليون جم فى آخر يونيه ١٩٨٠ ، الى ٢٩٢٩٢٣ مليون جم فى آخر يونيه ١٩٨٧ ، أى أنها تضاعفت أكثر من خمس مرات خلال فترة لا تتعدى سبع سنوات .

والجدول التالى يظهر تطور التسهيلات الائتمانية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ وتوزيعها على البنوك المختلفة تبعا لنوعيتها .

(٣) تتشكل البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى فى الوقت الحالى من ثلاثة أنواع من البنوك :

١ - بنوك تجارية ، وهى تتشكل بدورها من بنوك تجارية تابعة للقطاع العام وعددها (٤) أربعة بنوك ، وبنوك تجارية تابعة للقطاع الخاص أو المشترك منشأة طبقا لأحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وعددها ٤٠ أربعون بنكا .

٢ - بنوك أعمال واستثمار خاصة ومشتركة وكلها منشأة بالتطبيق لأحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، ويبلغ عددها ٣٣ ثلاثة وثلاثون بنكا . وهذا النوع من البنوك تبعا لتعريف القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز المصرفى تباشر عمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقا لخطة التنمية الاقتصادية ، ويجوز لها أن تنشأ فى هذا المجال شركات الاستثمار أو شركات أخرى تزاوّل أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة (المادة ١٧ من القانون) ويبلغ عددها فى الوقت الحاضر ٣٣ بنكا .

ويمكن التمييز داخل هذه الطائفة من البنوك بين ثلاثة أنواع :

- (أ) بنوك استثمار وأعمال تتعامل بالعملة المحلية والأجنبية وعددها ١٠ بنوك .
- (ب) بنوك تتعامل بالعملة الأجنبية فقط وهى بنك واحد .
- (ج) مروع لبنوك أجنبية وعددها ٢٢ بنكا .

٣ - بنوك متخصصة ، وكلها بنوك قطاع عام وعددها ٥ خمسة بنوك ويمكن التمييز داخلها بين بنوك عقارية وعددها اثنان ، ثم بنك التنمية الصناعية ، والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

وهذا النوع من البنوك يقوم بالعمليات المصرفية التى تخدم نوعا محددًا من النشاط الاقتصادى ، وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها والتى لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الرئيسية (المادة ١٧ من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥)

تطور التسهيلات الائتمانية وتوزيعها على البنوك بين سنوات
(١٩٨٠ - ١٩٨٧)
(بملايين الجنيهات)

بنوك	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
	قيمة %							
بنوك تجارية	١٠٠٩٢,٥	٨٢,٣	٨٥٣٤,٤	٨٦,١	٧٢٢٨,٤	٨٧,١	٥٠٢٦,٤	٥٠٢٦,٤
ممسلك الزيادة السنوية	—	—	—	—	—	—	—	—
بنوك استثمار وأعمال	١٨٢١,٥	٨,٢	٨٥٥,٣	٦,٩	٥٧٦,٦	٥,٧	٣٣١,١	٣٣١,١
ممسلك الزيادة السنوية	—	—	—	—	—	—	—	—
بنوك متخصصة	١٣٤٨,٨	٩,٥	٩٨٣,٥	٧,٥	٥٩٣,٥	٧,٢	٤١٦,٢	٤١٦,٢
ممسلك الزيادة السنوية	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	١٣٢٦٢,٣	١٠٥	١٠٣٦٨,٢	١٠٥	٨٣٩٨,٥	١٠٥	٥٧٧٣,٧	٥٧٧٣,٧
ممسلك الزيادة السنوية	—	—	—	—	—	—	—	—
بنوك تجارية	٢٠١٤٢,٤	٧٥,٨	١٧٩٩٤,٥	٧٣,٨	١٥٥٩٥,٩	٧٤,٥	١٢٣٣٧,٥	١٢٣٣٧,٥
ممسلك الزيادة السنوية	—	—	—	—	—	—	—	—
بنوك استثمار وأعمال	٥١٢٤,٨	١٧,٥	٤٣٥٢,٦	١٣,٥	٢٨٥٥,٣	١٤,٤	٢٣٨٣,٥	٢٣٨٣,٥
ممسلك الزيادة السنوية	—	—	—	—	—	—	—	—
بنوك متخصصة	٤٥٢٥,١	١٢,٢	٣٠٩٨,٥	١٢,٧	٢٦٦٩,١	١١,١	١٨٣٤,٣	١٨٣٤,٣
ممسلك الزيادة السنوية	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	٢٩٢٩٢,٣	١٠٥	٢٥٢٩٥,٦	١٠٥	٢٠٧١١,٣	١٠٥	١٦٥٥٥,٣	١٦٥٥٥,٣
ممسلك الزيادة السنوية	—	—	—	—	—	—	—	—

المصدر : (١٩٨٠ - ١٩٨٣) مجلس التورى - تقرير لجنة التمويل المالى والاقتصادية .
« السياسة النقدية والائتمانية فى ج ٢٠٠ بتاريخ ٢٢-١١-١٩٨٣ ص ٢٧)
(١٩٨٤ - ١٩٨٧) البنك المركزى التقارير السنوية .

والأرقام الواردة في الجدول السابق تشر الملاحظات التالية :

١ - تزايد اجمالى التسهيلات الائتمانية بشكل كبير حيث ارتفع من ٥٧٧٣٧ مليون جم فى عام ١٩٨٠ الى ٢٩٢٩٢٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٧ . وهذا يمثل ما يزيد قليلا عن خمسة اضعاف المستوى الذى كان عليه فى عام ١٩٨٠ . ولكن برغم هذه الزيادة الكبيرة ، فإن معدل الزيادة السنوية أخذ فى التنازل من ٤٥٪ فى عام ١٩٨١ الى ١٥٪ فقط فى عام ١٩٨٧ وذلك على اثر السياسة الائتمانية الانكماشية التى قررها البنك المركزى فى عام ١٩٨٢ وما بعدها .

٢ - تقوم البنوك التجارية باعطاء معظم التسهيلات الائتمانية (اكثر من الثلثين فى الوقت الحاضر) الا ان نصيبها أخذ يتراجع من ٨٧٪ من اجمالى التسهيلات الى ٦٨٧٪ فى عام ١٩٨٧ ، وهذا التراجع لصالح كل من بنوك الاستثمار والأعمال التى ارتفع نصيبها من اجمالى التسهيلات الائتمانية من ٥٧٪ فى عام ١٩٨٠ الى ١٧٦٪ فى عام ١٩٨٧ ، وايضا لصالح البنوك المتخصصة التى ارتفع نصيبها من ٧٢٪ فى عام ١٩٨٠ الى ١٣٧٪ فى عام ١٩٨٧ .

وتجدر الاشارة الى ان البنوك التجارية الاربعة التابعة للقطاع العام (٤) هى التى تقوم بتوفير ثلاثة ارباع القروض والتسهيلات الائتمانية التى تعطىها مجموع البنوك التجارية .

٣ - بالرغم من ازدياد مبالغ القروض والتسهيلات الائتمانية بشكل كبير ، الا أن معدل الزيادة السنوية الذى عرفته هذه التسهيلات أخذ يتراجع بشكل كبير ابتداء من عام ١٩٨٢ على اثر القرارات التى أصدرها البنك المركزى المصرى لتقييد الائتمان بهدف محاربة التضخم . وقد كان لهذه الاجراءات اثرها الواضح على البنوك التجارية التى تأثرت بها بشكل اكبر عن كل من بنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة فمعدل الزيادة السنوية للتسهيلات التى تمنحها البنوك التجارية أخذ فى الانخفاض من ٤٤٪ فى عام ١٩٨١ الى ١٢٪ فقط فى عام ١٩٨٧ .

وفى نفس الوقت نجد أن النقص فى معدل الزيادة فى التسهيلات الائتمانية التى منحها البنوك المتخصصة كان أقل حدة (من ٤٢٪ فى عام ١٩٨٠ الى

(٤) وعلى سبيل المثال كان نصيب بنوك القطاع العام من اجمالى التسهيلات الائتمانية فى عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ على التوالى ٩١٤٨ مليون جنيه ، ١١٧٢٢ مليون جنيه وهو ما يمثل ٧٤٪ من اجمالى التسهيلات الائتمانية التى قامت بمنحها كافة البنوك التجارية أما البنوك التجارية المنشأة وقتا لتعاون الاستثمار وعددها اربعمون بنكا فقد كان نصيبها ربع مجموع اجمالى التسهيلات الائتمانية حيث كان نصيبها ٢١٨٩ مليون جنيه ، ٢٨٦٩ مليون جنيه فى كل من عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، وهو ما يمثل على التوالى ٢٦٪ ، ٢٥٪ من اجمالى التسهيلات الائتمانية التى قامت كافة البنوك التجارية بمنحها .

٣٠٪ فى عام ١٩٨٧) ونفس الملاحظة تصدق بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال حيث انخفض معدل الزيادة من ٧٤٪ فى عام ١٩٨١ الى ١٩٪ فقط فى عام ١٩٨٧ .

وبالرغم من التوسع الكبير فى منح التسهيلات الائتمانية ، الا أن القطاع الصناعى لم يستفد منه كثيراً على عكس بقية القطاعات الاقتصادية ومن ثم نجد نصيب القطاع الصناعى من مجموع القروض التى منحها الجهاز المصرفى قد تناقص من نسبة ٣٩٣٪ فى آخر يونيه ١٩٨٠ الى نسبة ٣١٠٪ فى آخر يونيه ١٩٨٧ كما يظهر فى الجدول رقم (٤) :

والارقام الواردة فى الجدول السابق تثير لدينا الملاحظات التالية :

١ - احتل القطاع الصناعى المرتبة الثانية بعد قطاع التجارة من بين القطاعات الاقتصادية المختلفة فى مجموع القروض التى منحها الجهاز المصرفى خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ ، وهنا نجد تحولا فى الأهمية النسبية فقد كان القطاع الصناعى يحتل المرتبة الأولى خلال سنوات الستينات وحتى عام ١٩٧٤ (٥) حينما تجاوزت الأرصدة الائتمانية لقطاع التجارة ما احتص به قطاع الصناعة من أرصدة .

٢ - ولا يحتل نصيب قطاع الصناعة المرتبة الثانية فقط فى مجموع قروض الجهاز المصرفى خلال سنوات الثمانينات وإنما أخذ نصيبه يتناقص من ٣٩٢٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٣١٠٪ هذا على الرغم من أن القطاع الصناعى يستأثر بالنصيب الأكبر من الاستثمارات . وقد يفسر هذا الانخفاض نشأة بنك الاستثمار القومى الذى تولى تمويل استثمارات القطاع العام .

٣ - حصل هذا التطور بالرغم من تدخل البنك المركزى لوضع حدود وضوابط نوعية للتوسع الائتمانى الممنوح للقطاع الخاص التجارى والعائلى اعتبارا من ديسمبر ١٩٨١ (٦) ، وتقرير أسعار فائدة متميزة للقروض التى تمنح الى كل من قطاع الزراعة والصناعة ، الا أن هذه الاجراءات

(٥) انظر د. فؤاد مرسى - التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية - منشأة دار المعارف - الاسكندرية - ١٩٨٠ . ص ١٥٥ .

وفى دراسة حديثة عن دور البنوك التجارية فى تمويل القطاع الصناعى ، ظهر تطور نصيب هذا القطاع من اجمالى التمويل الذى تمنحه البنوك التجارية على النحو التالى :

٣٩٩٪ خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٥ ، ٤٤٤٪ خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٣ ، ثم انخفض نصيبه الى ٣٩٢٪ خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١

البنك الأهلى المصرى - دور البنوك التجارية فى تمويل القطاع الصناعى . بحث مقدم للمؤتمر الأول لبنك التنمية الصناعية - المنعقد بالقاهرة خلال الفترة ١٠ - ١٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٥ - ٦

(٦) تمثل هذه الضوابط فى وضع سقف ائتمانية بـ ٦٥٪ من مقدار الودائع وعدم السماح للبنوك التجارية اعتبارا من يوليو ١٩٨٢ بمنح أية تسهيلات ائتمانية لتمويل وبيع وشراء سيارات الركوب وبيع الاستهلاك المعمر .

جدول رقم (٤)
تطور توزيع القروض المصرفية على القطاعات الاقتصادية
١٩٨٠ - ١٩٨٧

١٩٨٤		١٩٨٣		١٩٨٠	
قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
١١٢٠,٦	٧,٠	٧٨٥,٢	٤,٧	١٦٩,٥	
٤٥٨٢,٧	٢٢,٥	٣٧٢٢,٧	٢٩,٣	١٤٠٥,٨	
٥٥٠٩,٥	٢٩,٧	٤٤٧٧,٥	٤٠,٤	١٤٥٠,٤	
٣٣٤٩,٩	٢١,٤	٢٤١٨,٧	١٥,٦	٥٥٦,٤	
١٤٥٦٢,٨	١٠٠	١١٣٠٤,٥	١٠٠	٣٥٨٢,١	
المجموع					
١٩٨٧		١٩٨٦		١٩٨٥	
قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
٢٦٥٦,٥	٨,٥	١٩٤٨,٨	٧,٣	١٣٣٩,٧	
٨٢٣٥,٣	٣١,٥	٧٠١٣,٩	٣١,٥	٥٥٧٢,٣	
٩٠١١,٢	٣٥,٥	٧٩٤٣,٩	٣٨,٥	٧٠٣٨,٥	
٦٦٦٨,٦	٢٥,٥	٥٧٦٥,٣	٢٢,٧	٤٣٤٥,١	
٢٦٥٦٦,١	١٠٠,٥	٢٢٦٧١,٩	١٠٠,٥	١٨٢٩٠,٥	
المجموع					

تم حساب الجداول من الأرقام الواردة في :
السنوات من ١٩٨٠ - ١٩٨٣ تقرير مجلس العتورى السابق الذكر -
السنوات من ١٩٨٤ - ١٩٨٧ : التقارير السنوية للبنك المركزي المصري .

وان كانت قد حدثت من معدلات الزيادة السنوية فى التسهيلات الائتمانية الممنوحة لكل من قطاعى التجارة والخدمات ، فان تأثيرها على تنشيط القطاعات السلمية (الزراعة ، الصناعة) لم يتحقق بالدرجة المرجوة نظرا لان زيادة الاستثمار فى هذه القطاعات لا تتوقف فقط على السياسة الائتمانية وانما على العديد من الاعتبارات الأخرى .

٢ - دور الأنواع المختلفة من البنوك فى التمويل المصرفى للتنمية الصناعية :

وإذا ما ركزنا النظر على توزيع التمويل المصرفى الممنوح لقطاع الصناعة لوجدنا أن البنوك التجارية قامت بإعطاء الجزء الأعظم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة كما يظهر فى الجدول التالى :

جدول رقم (٥) تطور توزيع التمويل المصرفى لقطاع الصناعة على الجهاز المصرفى تبعا لنوعية البنوك

بالمليون جنيه

يونية ١٩٨٧		يونية ١٩٨٤		يونية ١٩٨٠		الإتبان تبعا لنوعية البنوك	
قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%		
٨٥,٢	٧٠١٧,٦	٨٨,٣	٤٠٤٦,٢	٩١,٢١	١٢٨٢,٧	بنوك تجارية	
٨,٥	٦٩٩,٤	٦,٣	٢٨٧,٨	٣,٣	٤٧,٩	بنوك استثمار وأعمال	
٦,٣	٥١٣,٣	٥,٤	٢٤٨,٧	٥,٥	٧٥,٢	بنوك متخصصة	
١٠٠,٠		٨٢٣,٠٣		١٠٠,٠		٤٥٨٢,٧	المجموع

والأرقام والنسب الواردة فى الجدول السابق تظهر بوضوح أن البنوك التجارية قامت بتقديم ما بين ٨٥ - ٩١٪ من مجموع القروض للقطاع الصناعى . ومن الغريب أننا نجد أن البنوك التجارية وليست بنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة - هى التى قامت بتوفير النصيب الأوفر من الأرصدة التمويلية التى وجهت الى قطاع الصناعة .

ويرجع هذا الوضع - بشكل رئيسى الى أن القطاع الزراعى يستأثر بمعظم قروض وتسهيلات البنوك المتخصصة (تطور نصيبه من ٤٠٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٥٠٪ فى عام ١٩٨٧) . ولم يحتل القطاع الصناعى الا المرتبة الثالثة بعد كل من قطاع الزراعة والخدمات . بل أن نصيبه فى مجموع قروض هذه الطائفة من البنوك عرف نقصانا كبيرا اذ تطور نصيب القطاع الصناعى من ٢٣٪ فى عام ١٩٨٠ الى ١٢٪ فى عام ١٩٨٧ .

ونفس الأمر نجده بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال فنصيب القطاع الصناعى من مجموع القروض التى منحتها هذه الطائفة من البنوك جاء فى المرتبة الثالثة بعد كل من قطاعى الخدمات والتجارة كذلك نجد أن هذا النصيب قد تناقص من ١٦٪ فى عام ١٩٨٠ الى ١٣٪ فى عام ١٩٨٧ .

٣ - ضعف دور الجهاز المصرفى فى تمويل الاستثمارات طويلة الأجل :

٥ - وبالمقارنة بازدياد الدور الذى تقوم به وحدات الجهاز المصرفى فى تمويل المشروعات الصناعية وذلك عن طريق منحها التسهيلات الائتمانية والتي هى فى معظمها قصيرة الأجل وذلك لغالبية نسبة القروض التى تمنحها البنوك التجارية ، فاننا نجد أن مساهمة الوحدات المختلفة للجهاز المصرفى فى الاستثمارات طويلة الأجل متواضعة جدا . وتتمثل الاستثمارات طويلة الأجل لدى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال فى الأوراق الحكومية والأوراق المضمونة من الحكومة والمساهمات المباشرة فى المشروعات والأوراق المالية الأخرى .

وضعف مساهمة البنوك فى تمويل الاستثمارات طويلة الأجل تظهر من تطور نصيب الاستثمارات طويلة الأجل فى مجموع الاستخدامات حيث تطور هذا النصيب بالنسبة للبنوك التجارية من ٢٣٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٦٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٨٢٪ فى آخر يونيه ١٩٨١ (٧) . ونذكر أن هذه النسب كانت مرتفعة فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٥ فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى حيث كانت تبلغ ١٥٤٪ فى عام ١٩٦٠ ، ١٦٩٪ فى عام ١٩٦٥ (٨) ثم أخذت فى الانخفاض الى ٦٤٪ فى عام ١٩٧٠ (٩) .

ولا يقتصر الأمر على ضعف مساهمة النظام المصرفى فى تمويل الاستثمارات طويلة الأجل ، وإنما الغريب فى الأمر أننا نجد أن بنوك القطاع العام التجارية تقوم بتوجيه أكبر نسبة من مواردها بالمقارنة بالنسب التى تقوم بتوجيهها بنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة الى الاستثمارات طويلة الأجل .

أسباب ضعف مساهمة وحدات الجهاز المصرفى فى تمويل الاستثمارات طويلة الأجل :

٦ - ويرجع ضعف مساهمة وحدات الجهاز المصرفى فى الاستثمارات طويلة الأجل ومن بينها الاستثمارات الصناعية الى العديد من الأسباب لعل أهمها يتحصل فى الآتى :

(١) يتمثل نشاط بنوك الاستثمار والأعمال - وكلها منشأة وفقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص برأس المال العربى والأجنبى - مع نشاط البنوك التجارية والفروض أن يتركز نشاط هذه البنوك على تمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل (اما عن طريق المشاركة فى رؤوس

(٧) البنك المركزى المصرى : التطورات الائتمانية والمصرفية خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠- القاهرة - ١٩٨٢ - ص ٦٥

(٨) البنك المركزى : التقرير السنوى لعام ١٩٨٤/١٩٨٥

(٩) أنظر د. مؤاد مرسى : التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية . مشار اليه . ص ١٢٧

أموال المشروعات — شراء الأوراق المالية — إعطاء القروض متوسطة وطويلة الأجل (الخ) وهو الأمر الذى لم تقم به ، بل أنهما لم توجه الا نسبة هزيلة من مواردها لم تتعد ٣٧٪ فى عام ١٩٨٥ للاستثمارات طويلة الأجل .

وينحصر نشاط هذه البنوك بصفة أساسية فى تمويل المشروعات التى تتسم بقصر فترات الاسترداد وتوافر الضمانات الكافية كالفنادق السياحية والإسكان الفاخر وبعض الصناعات الاستهلاكية .

ويرجع هذا الأمر الى قلة مواردها الذاتية (رأس المال والاحتياطيات) (١٠) حيث اكتفت هذه البنوك بتوفير الحد الأدنى القانونى لرأس المال وهو نصف مليون جنيه . وضآلة رأس المال قد تكون مفهومة بالنسبة للبنوك التجارية التى سوف تعتمد على ودائع عملائها لكنها غير مقبولة بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال .

(ب) تنافست البنوك الأجنبية مع البنوك المصرية على المدخرات المحلية وقامت بتجميع المدخرات المصرية من النقد الأجنبى وتحويلها الى السوق العالمية .

فإن أخذنا فى الاعتبار النسبة التى استقطعتها كل من البنوك التجارية المنشأة وفقا لقانون الاستثمار وكذلك النسبة التى استقطعتها بنوك الاستثمار والأعمال وهى منشأة أيضا وفقا لقانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى — نجد أنهما بلغتا ٣٦٣٪ و ٣٤٩٪ على التوالى فى عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ كما أنهما استحوذتا على ٤١٪ و ٤٠٪ من كافة الموارد الوقت نجد أنه لم يتعد نصيبها فى اجمالى القروض التى منحها الجهاز المتاحة للتوظيف لدى الجهاز المصرفى فى عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وفى نفس الوقت نجد أنه لم يتعد نصيبها من اجمالى القروض التى منحها الجهاز المصرفى ٣٣٦٪ و ٣٢٤٪ فى عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ على التوالى .

ونتيجة لذلك نجد أن هذه البنوك تتجه الى ايداع الجزء الأكبر من مواردها لدى مراكزها الرئيسية وفروعها ومراسليها فى الخارج ، ومن ثم فإنها قامت بتحويل جزء من المدخرات بالعملة الأجنبية الى الخارج .

(١٠) كانت تطورات النسب المئوية التى تشكلها الموارد الذاتية فى الأنواع الثلاثة من البنوك

على النحو التالى :

١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٨٠	
٧,٢٪	٨٪	٦٪	بنوك تجارية
١٤,٦	١١,٥	٨	بنوك استثمار وأعمال
٩,٢	١٠,٧	١٦	بنوك متخصصة

المصدر : تم حساب هذه النسب من واقع بيانات المراكز المالية للبنوك والمنشورة فى تقارير البنك المركزى المصرى .

جدول رقم (٦)
توزيع مبالغ الاستثمارات طويلة الاجل على الانواع
المختلفة من البنوك ، والنسب التي تشكلها هذه
المبالغ في جملة استخداماتها

باليون جينه		١٩٨٥		١٩٨٤	
٪	من اجمالي الاستثمارات	٪	من اجمالي مواردنا	٪	من اجمالي مواردنا
٧٩	٨,٢	١٣٨٦,٥	٧٨	٨,١	١١٢٤,١
٧	١,٧	١٢٤,٩	٧	١,٦	١٥١,٢
١٢	٣,٧	٢٥٤,١	١٢	٣,٦	١٧٩,١
٢	١,٣	٣١,١	٣	١,٦	٣٥,٩
١٥٥	٥,٣	١٧٤٦,١	١٥٥	٥,٢	١٤٣٥,٣
					اجمالي

المصدر : تم تكوين الجدول من واقع البيانات الواردة في تقارير البنك المركزي السنوية .

ويوضح هذا الأمر دراسة أرصدة بنوك الانفتاح فى الخارج مطروحا منه التزاماتها قبل البنوك فى الخارج والتي تظهر انها كانت مصدرا صافيا لرؤوس الأموال على عكس بنوك القطاع العام التجارية والبنوك المتخصصة وكلها بنوك قطاع عام .

يتضح من الجدول رقم (٦) أن بنوك القطاع العام التجارية قامت بتوجيه ٨٢٪ من اجمالى مواردها للاستثمارات طويلة الأجل فى عام ١٩٨٥ ، الا أن هذه النسبة تبلغ بالنسبة للبنوك التجارية المنشأة وفقا لقانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى ١٧٪ ، ومن المفارقات الغريبة هنا أننا نجد أن النسبة الخاصة ببنوك الاستثمار والأعمال التي يتعين عليها بطبيعتها القيام بصفة أساسية بمثل هذا التمويل - لم تتعد ٣٧٪ من اجمالى مواردها وتبلغ النسبة الخاصة بالبنوك المتخصصة ١٪ فقط .

ونتيجة لذلك فإن بنوك القطاع العام تقدم وحدها ما يقرب من أربعة أخماس مبالغ الاستثمارات طويلة الأجل ، أما مساهمة بنوك الاستثمار والأعمال فلا تتعدى ١٢٪ من اجمالى قيمة الاستثمارات طويلة الأجل . وتأتى فى المرتبة الأخيرة البنوك المتخصصة .

وبالإضافة الى ضعف مساهمة الجهاز المصرفى فى الاستثمارات طويلة الأجل ، فإن الجزء الأكبر والغالب من هذه الاستثمارات تتمثل فى التوظيف فى الأوراق المالية الحكومية والمضمونة من الحكومة حيث بلغ النصيب النسبى لها ٧٧٣٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ ، وبلغ النصيب النسبى للمساهمات المباشرة فى المشروعات ١٦٨٪ ، فى حين بلغ النصيب النسبى للأوراق المالية الأخرى ٥٩٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة (١١) .

جدول رقم (٧)

صافى أرصدة وحدات الجهاز المصرفى لدى
البنوك فى الخارج (بالمليون جنيه)

١٩٨٥	١٩٨٤	بيان
١٤٦,١	٢٣,٠	بنوك القطاع العام التجارية
١٤٠٨,٥	١٢٩٥,٧	البنوك التجارية (ق. استثمار)
٢٢٠,٣	٤٢,٧	بنوك أعمال واستثمار
٦,٠	٢,٧	بنوك متخصصة
١٤٧٨,٧	١٣٦٤,١	المجموع

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزى المصرى .

(ج) الحظر الذى تفرضه المادة ٣٩ / د من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ على البنك التجارى بالقيام بأمتلاك أسهم الشركات المساهمة بما يزيد قيمته على ٢٥٪ من رأس المال المدفوع للشركة ، وبشرط الا تجاوز القيمة الاسمية للأسهم التى يملكها البنك فى هذه الشركات مقدار رأسماله المدفوع واحتياطياته .

وهذا الحظر يحد من أداء دورها المنشود فى تمويل التنمية الصناعية .
وهنا تجدر الإشارة الى أن امكانيات البنوك التجارية فى الاستثمار طويل الأجل — مع الأخذ بالنظر اعتبارات السيولة — تفوق كثيرا ماتساهم به .

(د) عدم قيام سوق نشطة للأوراق المالية يحول دون تحريك محفظة الأوراق المالية للبنوك التجارية وتطويرها فى صالح احتياجات تمويل التنمية الاقتصادية خاصة التنمية الصناعية .

جدول رقم (٨)

تطور قيمة الأسهم للشركات المسجلة فى البورصة وقيمة
الأسهم التى تم تداولها فى بورصة الأوراق المالية
خلال الفترة ١٩٨٥ — ١٩٨٧

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	البيان
٤٣٠	٣٨٨	٣١٩	عدد الشركات المسجلة فى البورصة فى نهاية كل عام
٣٣٤,٩	٢٦٠,٦	٢٤٢	عدد أسهم الشركات المسجلة فى البورصة بالمليون
١٨٦٩,٠	١٥٢٤,٠	١٢٤٤,٠	إجمالى رؤوس الأموال للشركات المسجلة (بالمليون جم)
٢٢٠,٤	١٦٢,٧	٧٢,٧	القيمة السوقية للأسهم المتداولة (بالمليون جم)
٪١١,٧	٪١٠,٦	٪٥,٨	٪ القيمة السوقية من إجمالى قيمة الأسهم

ويظهر الجدول السابق بكل وضوح ضعف السوق المالية بالنسبة للأسهم حيث لم تتجاوز نسبة قيمة الأسهم التى تم التعامل عليها فى البورصة نسبة ١١,٧٪ من إجمالى قيمة أسهم الشركات المسجلة فى بورصة الأوراق المالية .

ويرجع انخفاض الحجم المتداول من الأسهم فى البورصة الى عوامل كثيرة لعل أهمها :

- ١ — احجام البنوك وشركات الاستثمار عن اعادة بيع ما تمتلكه من أسهم فى رؤوس أموال البنوك والشركات الأخرى .
- ٢ — احتفاظ المؤسسين من الأفراد بحصصهم فى رأسمال الشركات المغلقة ، وعدم حدوث تنازلات الا فى حدود ضيقة .

٣ - عدم اقبال المدخرين لتوظيف مدخراتهم فى الأوراق المالية لضعف العائد من ناحية ، والى قيود التداول الواردة فى القانونين ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على حصص المؤسسين فى الفترة التالية للتأسيس ، والى مشاكل نقل الملكية .

٥ - ضرورة قيام النظام المصرفى بنشاط أكبر فى تمويل الاستثمارات الصناعية المتوسطة وطويلة الأجل :

٧ - تستحوذ البنوك التجارية على الجزء الكاسح من المدخرات المحلية قصيرة الأجل فى شكل ودائع لأجل بالعملة المحلية والأجنبية فهل تستطيع أن توجه هذا الادخار لتلبية احتياجات الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل ؟ .

هذا التساؤل تظهر أهميته على ضوء حقيقة ضعف الأسواق المالية من ناحية ، وضعف امكانيات مؤسسات التمويل المتخصصة من ناحية أخرى ، كما تظهر أهميته على ضوء حقيقة الأوضاع الاقتصادية المصرية والتي تتلخص فى الآتى :

الاقتصاد المصرى اقتصاد متخلف ، لا يتناسب معدل نموه الحقيقى مع معدل الزيادة السكانية ، والسبب الأساسى هو قلة الاستثمارات خاصة فى المجال الصناعى ولا يمكن أن يحقق نموه بدون زيادة حجم الاستثمارات وخاصة ما يتعلق منها بالاستثمارات الانتاجية طويلة الأجل وهذه الاستثمارات تحتاج الى تمويل .

والمصدر الأساسى للتمويل هو الادخار . والادخار فى مصر كغيرها من البلدان النامية مازال متناثرا بين عديد من الوحدات الصغيرة وإذا قدم للتوظيف ، فهو يفضل الاستغلال قصير الأجل . والسبب فى ذلك هو ضعف الدخل الفردى وتفضيل السيولة .

ونحن نعتقد بقدرة البنوك التجارية على القيام بالتوفيق بين طبيعة هذه المدخرات القصيرة الأجل وبين استخدامه بطريقة مناسبة فى التمويل الاستثمارى طويل الأجل وخاصة فى تمويل الاستثمار الصناعى للأسباب التالية :

١ - ارتفاع نسبة الودائع لأجل فى مجموع الودائع الكلية (١٢) :

تبلغ نسبة الودائع لأجل والودائع الادخارية بالعملة الأجنبية وبالعملة

(١٢) تشغيل الأفراد لتوظيف مدخراتهم فى اشكال قصيرة الأجل تعد ظاهرة عامة فى كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية وان اختلفت الأسباب بالنسبة لكل من النوعية من البلدان . ويفسر هذا التفضيل فى البلاد المتقدمة بان الأصول قصيرة الأجل كاذن الخزائنة والأوراق التجارية لا تخضع قيمتها لتغيرات كبيرة فى حين ان أدوات التعامل للأجل الطويلة تد تتعرض قيمتها لتغيرات خطيرة هذا بالإضافة الى التغيرات المعتادة والمستمرة فى قيمة النقود .

انظر : مصطفى رشدى شحبة . « الاقتصاد النقدى والمصرفى » الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع . الاسكندرية - ١٩٨٢ ، ص ٢٤٧

المحلية لدى الجهاز المصرفى أكثر من ثلثى مجموع الودائع كما تظهرها هذه الإحصائية :

تطور حجم الودائع الإداخارية ولأجل بالنسبة لمجموع الودائع الكلية لدى الجهاز المصرفى بالمليون جنيه

آخر يونيو	مجموع الودائع الكلية	ودائع ادخارية ولأجل	نسبة الودائع الإداخارية إلى الودائع الكلية
١٩٨٤	١٩٧٤٨,٨	١٣٠٦٠,٤	٪٦٦
١٩٨٥	٢٢٥٢٧,١	١٥٢٠٩,٧	٪٦٧
١٩٨٦	٣٠٦٨٦,٦	٢٠٦٩٩,٩	٪٦٧
١٩٨٧	٣٥٦٥٩,٢	٢٤١٢٣,٦	٪٦٧

المصدر : تم تكوين الجدول من واقع البيانات الواردة فى التقارير السنوية للبنك المركزى المصرى .

وهذا يعنى أن جزءا كبيرا من وداائع البنوك التجارية يتمتع باستقرار نسبى يسمح لها بالتوظيف لمدد مختلفة دون توقع مخاطر السحب عند انتهاء آجالها القصيرة .

٢ - ارتفاع نسبة السيولة النقدية الفعلية لدى البنوك التجارية عن تلك المحددة بمعرفة البنك المركزى (١٣) بـ ٣٠٪ وارتفاع هذه النسبة عن النسبة القانونية . وحيث أن هذه البنوك تحوز موارد نقدية متزايدة يمكن استخدامها فى التمويل . وهى تعتبر بجانب الاحتياطيات المتراكمة للبنوك التجارية ضمانة كافية ضد خطر السحب الفورى ونقصان السيولة فى حالة قيام هذه البنوك بعمليات استثمار طويلة الأجل . أضف إلى ذلك أن العلاقة الخاصة بين البنك المركزى المصرى (١٤) والبنوك التجارية بحكم ملكية الدولة لها تساهم كثيرا فى درء خطر فقدان السيولة .

٣ - عدم وجود مؤسسات مالية واستثمارية بالقدر والخبرة الكافيين :

وأهمية وجود هذه المؤسسات تتركز فى تجميع المدخرات المحلية الصغيرة المبعثرة فى السوق النقدية لتقوم بتحويلها إلى سوق رأس المال .

(١٢) بلغت نسبة السيولة الفعلية لدى البنوك التجارية خلال الفترة من ٨٠ - ٨٢ : ٥٧,٠٪ ، ٤٩,٨٪ ، ٤٢,٢٪ ، ٤٣,٢٪ ، على التوالى
انظر : تقرير لجنة الفتوى المالية والاقتصادية بمجلس الفورى ، السياسة النقدية والائتمانية . القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٣٠ .

فالبنك الصناعى الوحيد طاقته التمويلية محدودة ، وقد تنقصه الخبرة ولا تساعده الظروف الموضوعية التى تفسر عدم قيام سوق مالية نشطة فى مصر فى تجميع المدخرات من أجل زيادة طاقته التمويلية .

٤ - ضعف التمويل الذاتى الذى يمكن أن تعتمد عليه المشروعات فى إنجاز توسعاتها الاستثمارية :

لحدائثة عهد هذه المشروعات اما لصغر أحجامها وأما لعدم انتظام أرباحها ، أو عدم استقلال ميزانياتها (المشروعات العامة) . وتستطيع البنوك التجارية تقديم أموال ادخارية لهذه المشروعات بسعر فائدة منخفض نسبيا لمواجهة احتياجات توسعاتها الاستثمارية وانخفاض سعر الفائدة النسبى يرجع الى طبيعة هذه الأموال باعتبارها مدخرات ترغب بحسب الأصل فى التمويل قصير الأجل ، وهى بذلك لا تتطلب سوى عائدا متواضعا مقابل عدم فقدها السيولة لمدة طويلة نسبيا (١٤) .

ثانيا : دور بنك التنمية الصناعية فى تمويل القطاع الصناعى :

٨ - رأينا مما تقدم أن الجهاز المصرفى بكافة وحداته لا يخصص الجزء الأكبر من قروضه للقطاع الصناعى وانما لقطاع التجارة . بل أن النصيب النسبى لقطاع الصناعة أخذ يتناقص لصالح كل من قطاعى التجارة والخدمات هذا بالإضافة الى أن الغالبية العظمى من قروض الجهاز المصرفى قروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) . وبالتالي لا تناسب احتياجات الاستثمارات الصناعية ، ومن ثم تقوم المشروعات الصناعية بطلب تجديدها عند حلول أجلها الأمر الذى ترتب عليه نشأة اختلال فى الهيكل التوىلى للمشروعات الصناعية وعبء الفوائد التى تدفعها . وهو ما يؤدى فى نهاية الأمر الى اختلال هيكلها التوىلية وتعرضها لأزمات السيولة .

وهذا الأمر ليس خاصا بمصر فقط بل تعرفه معظم بلدان العالم الثالث ولذا تلجأ هذه الأخيرة الى إنشاء البنوك المتخصصة بأعطاء الائتمان الذى

(١٤) دلت التجربة التاريخية لبنك مصر امكانية استخدام المدخرات الصغيرة والموظفة لمدة قصيرة فى تمويل المشروعات الصناعية طويلة الأجل .

انظر فى تجربة بنك مصر : د. محمد زكى شامسى - مقدمة فى النقود والبنوك . دار النهضة العربية . القاهرة ١٩٦٢ . ص ٢٤٦ - ٢٤٩ .

د. فؤاد مرسى « التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية » . منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨٠ ص ٤٩ - ٥٨ .

حسن على حسنين « البنوك التجارية بين الائتمان القصير والطويل الأجل » معهد الدراسات المصرفية . مجموعة محاضرات العام الدراسى العشرين ١٩٧٤/٧٣ . ص ٥١ - ٥٦ .

يتناسب مع طبيعة الاستثمارات الصناعية وليكون همزة الوصل بين كافة وحدات الجهاز المصرفي والمشروعات الصناعية (١٥) .

ويعتبر بنك التنمية الصناعية المؤسسة البنكية الوحيدة المتخصصة في اعطاء القروض متوسطة وطويلة الأجل لقطاع الصناعة خاصة للمشروعات الصناعية التابعة للقطاع الخاص والتعاونى .

وبدراسة دور البنك منذ اعادة (١٦) تنظيمية في عام ١٩٧٦ في تمويل التنمية الصناعية نستطيع أن نبدي الملاحظات التالية :

١ - الدور المتواضع جدا الذى يقوم به بنك التنمية الصناعية في تمويل المشروعات الصناعية :

٩ - بالرغم من أن بنك التنمية الصناعية يعتبر المؤسسة المصرفية الوحيدة المتخصصة في اعطاء القروض متوسطة وطويلة الأجل للقطاع الصناعى ، فان دوره في تمويل المشروعات الصناعية كان محدودا للغاية . ففي عام ١٩٨٦ نجد أن مجموع قروض البنك والتي بلغت ٢٠٩٢ مليون جنيه لا تمثل الا ٤٪ فقط من اجمالى القروض التى منحتها وحدات الجهاز

(١٥) انظر في دور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل التنمية الاقتصادية :

PAUL. M. HORVITZ "MONETARY POLICY AND THE FINANCIAL SYSTEM" PRINTICE - HALL, U.S. , 1979, P.P. 307 - 314.

LAWRENCE. S. RITTER AND WILLIAM L-SILBER "PRINCIPLES OF MONEY, BANKING AND FINANCIAL MARKETS" BASIC BOOKS, INC. PUBLISHERS, NEW YORK, 1983. CHAP, 6.

وفيما يخص دور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل التنمية الصناعية :

O.C.D.E. „LE FINANCEMENT DE DEVELOPMENT INDUSTRIEL" PARIS, 1968, p 38 ET S.

(١٦) صدر في عام ١٩٤٧ القانون رقم ١٣١ الذى تم بموجبه الترخيس للحكومة بالاشتراك في انشاء بنك صناعى وفي عام ١٩٤٨ صدر النظام الاساسى للبنك الذى بدأ نشاطه في اكتوبر ١٩٤٩ . وتبعاً للنظام الاساسى مقد اتخذ البنك شكل الشركة المساهمة برأسمال قدره مليون ونصف مليون جنيه شاركت فيه الحكومة بنسبة ٥١٪ . وقد عهد للبنك والقطاع الخاص الصناعى .

الاتراض والاشتراك في رأسمال المشروعات الصناعية بغرض الاسهام في عمليات التنمية الصناعية في البلاد

وفي عام ١٩٧٣ ادمج البنك الصناعى في بنك الاسكندرية الذى اخصص بالعمليات المصرفية لوحدة الانتاج الصناعى واستمر في عمله كجزء من بنك الاسكندرية باسم جهاز تمويل الحرفيين والقطاع الخاص الصناعى

وبعد الغاء نظام تخصص وحدات الجهاز المصرفى الوظيفى بموجب القرار الجمهورى رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٧٥ وتركت حرية التعامل لوحدة العام والقطاع الخاص مع وحدات الجهاز المصرفى صدر قرار وزير المالية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥ بتأسيس شركة مساهمة باسم البنك الصناعى برأسمال قدره ١٠ مليون جنيه مملوكة بالكامل للبنك المركزى المصرى ثم عدلت تسمية البنك الى بنك التنمية الصناعية .

انظر : « بنك التنمية الصناعية في عشر سنوات » القاهرة ١٩٨٧ ، بنك التنمية الصناعية

موارده . ولا شك أن ضعف الموارد التى فى حوزة البنك تحد من الدور الذى يمكن أن يقوم به فى تمويل استثمارات التنمية الصناعية . ولذا فان زيادة رأس مال البنك من ناحية ، ووجود سوق مالية نشطة ، وتوفير مبالغ أكبر من قبل البنك المركزى والبنوك التجارية بسعر فائدة منخفض من ناحية أخرى تمثل فى رأينا مجالات للعمل لتنشيط الدور الذى يقوم به بنك التنمية الصناعية .

٣ - نقاط الضعف والقوة فى النشاط الإقراضى للبنك :

١٠ - وتحليل قروضه التى قام بمنحها خلال فترة العشر سنوات من ١٩٧٦/١٢/٣١ الى ١٩٨٦/١٢/٣١ ، والبالغ قدرها ١٠١٠ مليون جنيه نلاحظ مايلى :

(أ) انها تتوزع بين الإقراض بالعملة الأجنبية والإقراض بالعملة المحلية بنسبة ٤٥٪ للأولى ، و ٥٥٪ للثانية . ولكن الأمر الملفت للنظر هو أن جزءا مهما من قروضها المحلية التى منحتها خلال الفترة السابقة كانت قصيرة الأجل (٢٤٦٥ مليون جنيه من اجمالى ٥٥٥٧ مليون جنيه) ، أى - بنسبة ٤٤٪ من اجمالى القروض المحلية التى قام بمنحها البنك خلال الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٦ مع أن المفروض أن تكون معظم قروضها من النوع المتوسط وطويل الأجل .

(ب) ان ثلث مجموع القروض خلال الفترة ذهبت للصناعات الصغيرة (الحرفية) ٣٣٥٩ مليون جنيه أى بنسبة ٣٣٪ وعدها ١٠٠٤٠ مشروعا . فى حين ان المشروعات الكبيرة نسبيا اختصت بمبلغ ار ٦٧٤٠ مليوناً من الجنيهاً أى بنسبة ٦٧٪ واستفاد منها ١٦٦٨ مشروعا . ومن هذه الناحية فان تأثير البنك فى التنمية الصناعية وعلى وجه الخصوص العمالة الصناعية كان مفيدا حيث استفاد أكبر عدد من المشروعات الصغيرة من تلك القروض (يبلغ فى المتوسط نصيب المشروع الواحد من القروض ٣٣٥ الفا من الجنيهاً) .

(ج) وفى المقابل فاننا نجد أن محافظة القاهرة اختصت وحدها تقريبا بنصف القروض (٤٨٢٪) ومحافظة الاسكندرية ١٥٣٪ ، ومحافظات الوجه البحرى ٢٢٪ ، ومحافظات الوجه القبلى ١٠٪ ، ومن ثم فان قروض البنك قد خدمت بالأساس المناطق الأكثر تقدما والمتمثلة فى محافظتى القاهرة والاسكندرية . حيث استحوذت كليهما على ما يقرب من ثلثى قروض البنك . ولعل عدم وجود فروع للبنك تخدم محافظات كل من الوجه البحرى والوجه القبلى يفسر قدرا من الوجه السلبي لنشاط البنك . فالتنمية الصناعية للأقاليم الأقل حظا من النمو تمثل أمرا هاما لتلافيا للأضرار

الاقتصادية والاجتماعية التى تنشأ من التركيز على بعض الأقاليم فتمثل مناطق جذب على حساب بقية أقاليم الدولة والتى تمثل بدورها مناطق طرد (١٧) .

(د) وبالنظر الى توزيع قروض البنك على الصناعات المختلفة نجد أنها اتسمت بقدر من التوازن حيث اقتصت صناعات الغزل والنسيج بـ ١٨٦٥ مليون جم (١٨٥ ٪) ، والمعدنية والهندسية بـ ١٧٣٨ (١٧٥ ٪) ، والصناعات الكيماوية ١٦٤٩ مليون جنيه ، (١٦٥ ٪) ، والصناعات الغذائية ١٦٥٩ مليون جنيه (١٦٣ ٪) ، وصناعات مواد البناء والتشييد ١٣٢٠ مليون جنيه (١٨) (١٣ ٪) .

(هـ) وأخيرا فان ٦٧٨ مليون جنيه من اجمالى القروض خلال الفترة ذهبت لتمويل تكوين رأس المال الثابت أى بنسبة ٦٧ ٪ من اجمالى القروض ، ٣٣٢ مليون جنيه لتمويل رأس المال العامل . وهى بنسبة مرتفعة وفى الغالب أعطيت فى صورة قروض قصيرة الأجل وقد اقتصت المشروعات الجديدة بـ ٣٥٣ مليون جنيه وهو ما يمثل ٣٥ ٪ من اجمالى القروض ، ومشروعات الاحلال والتجديد بـ ٣٢٥ مليون جنيه وهو ما يمثل ٣٢ ٪ من اجمالى القروض (١٩) .

ثالثا : دور الجهاز المصرفى فى حل المشاكل التمويلية

التي تعاني منها الشركات الصناعية

المتعثرة فى الوقت الحاضر

١١ - مع بداية الركود العالمى عام ١٩٨٢/١٩٨١ ، أخذ التوسع الاقتصادى فى مصر فى الانحسار وأخذت تظهر على السطح بوادر الأزمات المالية للمشروعات لاسيما المشروعات الصناعية منها. وإيا كانت أسباب هذه الأزمات (٢٠) . فان حجم المشكلة كبير ويحتاج الى تدخل سريع لمواجهتها

(١٧) انظر : بنك التنمية الصناعية فى عشر سنوات . مشار اليه ، ص ٥٤

(١٨) المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(١٩) بنك التنمية الصناعية فى عشر سنوات ، ص ٥٢ .

(٢٠) ترجع دراسة المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية - شعبة السياسات المالية والاقتصادية دراسة غير منشورة ، نوفمبر ١٩٨٧ - هذه الأزمات التمويلية الى العديد من الأسباب أهمها الآتى :

١ - أسباب داخلية تسأل عنها المشروعات مثل عدم اصدار دراسات الجدوى والاعتماد على العرض والتخمين وعدم جدية بعض دراسات الجدوى واختلال الهياكل التمويلية للاعتماد على القروض أكثر من حقوق التملك بأكثر من النسبة التى تقتضيها السلامة المالية ، التأخر فى تنفيذ المشروع ، واقامة طاقات أكبر بكثير مما يحتاجه السوق ، واختيار وسائل انتاج غير صالحة ونقص الكفاءات الادارية ، انخفاض جودة الانتاج وارتفاع معدلات الأجور وضعف السياسة التسويقية الخ

وذلك من أجل الحفاظ على المشروعات القائمة بالفعل والتي تطلبت مجهودات استثمارية كبيرة لتشييدها ، وذلك قبل التفكير في اقامة مشروعات جديدة من ناحية ، ولفداحة الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عنها والتي يتمثل أهمها في الآتي :

- (أ) تعرض نسبة من العمال الى البطالة .
- (ب) وجود طاقات انتاجية عاطلة .
- (ج) عدم القدرة على امتصاص العمالة الجديدة التي تدخل سوق العمل .
- (د) فقدان الخزانة العامة لبعض الموارد المتمثلة في الضرائب التي كانت تحصل عليها من هذه الشركات .
- (هـ) وأخيرا وليس آخرا زيادة الواردات لمواجهة حاجات الاستهلاك المحلى المتزايدة وبالتالي تفاقم عجز ميزان المدفوعات وازدياد الطلب على النقد الأجنبي وانهييار سعر صرف العملة المحلية .

ونتعرض في هذا القسم من البحث الى حجم مشكلة الشركات الصناعية المتعثرة واسباب ازمة سيولة هذه المشروعات وأخيرا الى الدور الذى يمكن أن يقوم به الجهاز المصرفى فى مساندة هذه المشروعات للخروج من أزمتها .

١ - حجم مشكلة الشركات الصناعية المتعثرة :

١٢ - تظهر دراسة حديثة قام بها المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية ان ٩٤ شركة من شركات القطاع العام الصناعية - والبالغ عددها ١٦ شركة - تعاني من مشكلة السيولة أى بنسبة (٨١٪) من هذه الشركات (٢١) وتتركز هذه فى كل من شركات الغزل والنسيج والصناعات

= ٢ - أسباب ترجع الى الجهاز المصرفى منها عدم متابعة الجدية للمشروعات المقترضة وعدم التعمق فى دراسة القروض قبل منحها ، عدم السماح بتجاوز الحد الأقصى للتسهيلات ... الخ .

٣ - أسباب ترجع الى السياستين المالية والنقدية فالسياسة المالية لم تعمل على تخفيض معدلات الضريبة على الأرباح التجارية الصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال ، عدم السماح بمعدلات أكبر للاستهلاك ... الخ . أما الأسباب التي ترجع الى السياسة النقدية فهي فى المقام الأول ترجع الى تعدد أسعار الصرف التي تنطبق على ذات الأنشطة حسب الملكية المشروعات الى عدم تكافؤ المنافسة والأسهام فى تحميل خسائر كبيرة لبعض الشركات وظهور مشاكل السيولة بالنسبة لها .

٤ - أسباب ترجع الى عوامل خارجية والتي يرجع أهمها الى الركود الاقتصادى العالمى وتطور العلاقات المصرية العربية فى أعقاب اتفاقية السلام حيث قامت كثير من المشروعات على أساس تصدير منتجاتها فى الأسواق العربية ، نمو الاتجاهات المماثلة فى الدول الصناعية ... الخ .

أنظر : المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية- مشاكل تمويل الشركات - القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٧ ، ص ٣ - ١١

(٢١) المجلس أنقوى للإنتاج والشئون الاقتصادية « مشاكل تمويل الشركات » ص ١٣ .

الكيمياوية والهندسية . كما ان هناك ٦٥ شركة تعاني من مشاكل فى هياكل تمويلها - وذلك لزيادة نسبة المديونية عن ٥٠٪ من اجمالى اصول الشركة - اى بنسبة ٥٦٪ من مجموع شركات القطاع العام الصناعية وتتركز هذه المشكلة بوجه خاص فى شركات القطاع العام الهندسية وشركات الصناعات الغذائية ، وشركات التعدين والحرايات (٢٢) .

ونتيجة لهذه المشاكل التمويلية حققت ٤٨ شركة خسائر خلال الفترة ٨٢/٨١ ، ٨٦/٨٥ اى بنسبة ٤١٪ من مجموع شركات القطاع العام الصناعية . وتطور مجمع الخسائر من ٣٣٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ الى ٩٦٥٢ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦/٨٥ اى الى حوالى ثلاثة اضعاف مستواها فى بداية الفترة (٢٣) .

ونتيجة اخرى ترتبت على هذه الاوضاع المالية السيئة تتمثل فى انخفاض صافى الربح الى المبيعات الى ٢٥٪ فى عام ٨٦/٨٥ ، والعائد على الاستثمار الى ٩٪ والعائد على حق الملكية الى ٤٪ وذلك فى نفس العام (٢٤) .

اما حجم المشكلة بالنسبة للمشروعات الصناعية المنشأة وفقا لاحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن رأس المال العربى والاجنبى ، فتذكر الدراسة المذكورة انه يتبين من فحص ميزانيات ٦٨٥ مشروعا من آخر عام ١٩٨٥ (يبلغ عدد المشروعات التى بدأت بالفعل الانتاج ٧٦٥ مشروعا فى عام ١٩٨٥) ، تبين ان هناك ٤٠٨ مشروعا رابحا اى بنسبة ٥٩٦٪ ، ٢٢٩ مشروعا خاسرا بنسبة ٣٣٤٪ والباقى وقدره ٤٨ مشروعا لم تحقق لا ارباح ولا خسائر (٢٥) .

هذا وقد بلغ حجم الأرباح المحققة خلال عام ١٩٨٥ نحو ١٤٢ مليوناً من الجنيهات بينما بلغ حجم الخسائر ٦٦٢ مليوناً . ويكون صافى ارباح هذه المشروعات ٧٥٨ مليوناً من الجنيهات ، وهذا يمثل عائدا استثماريا يبلغ ٢٧٪ فقط ، وهو معدل منخفض جدا لو قورن بالعائد على الودائع فى البنوك .

هذا وقد بلغ عدد المشروعات الصناعية الخاسرة ١٠٧ مشروعا اى بنسبة ٤٦٧٪ من جملة المشروعات الاستثمارية الخاسرة والبالغ عددها ٢٢٩ مشروعا .

كما يتبين من نفس الدراسة ان أكثر المشروعات الاستثمارية تعرضا لمشكلة السيولة هى المشروعات الصناعية تليها المشروعات الزراعية والانشائية والتمويلية . فقد بلغت نسبة مجموع القروض الى رأس المال للمشروعات الصناعية ٣٢٨٪ ، ٢٤٠٪ ، ٢٥٣٪ على التوالي للسنوات

(٢٢) دراسة المجلس القومى للانتاج المشار اليها ، ص ١٣

(٢٣) الدراسة سالفة الذكر ، ص ٢١

(٢٤) المرجع السالف الذكر ، ص ٢٣

(٢٥) الدراسة سالفة الذكر ص ٢٥٥

٨٣ ، ٨٤ ، ١٩٨٥ . بينما تنخفض هذه المعدلات في المشروعات الزراعية والانشائية الى ١٢٢٪ ، ١٨٢٪ ، ١٥٣٪ على التوالي للسنوات الثلاثة السالف ذكرها (٢٦) .

والصناعات التى تعانى من خلل فى الهيكل التمويلى أكثر من غيرها هى صناعات الغزل والنسيج ، والصناعات الغذائية ، وصناعات مواد البناء والحراريات ، فقد بلغت نسبة القروض الى رأس المال ٤٦ : ١ ، ٢٦ : ١ ، ٢٤ : ١ ، على التوالي خلال السنوات ٨٣ ، ٨٤ ، ١٩٨٥ (٢٧) .

٢ - أهم أسباب أزمة السيولة فى الشركات الصناعية :

١٣ - لعل أهم أسباب أزمة السيولة التى تعانى منها العديد من المشروعات الصناعية تتمثل فى الآتى :

(١) اختلاف الهياكل التمويلية عند تنفيذ المشروعات مقارنة بما جاء فى دراسات الجدوى بسبب ارتفاع سعر الدولار بالنسبة للعملة المحلية وفى نفس الوقت انخفاض سعره أمام العملات الحرة الأخرى . ومن ثم فإن أى التزامات بالنقد الأجنبى زادت قيمتها بالعملة المحلية بنسبة قد تزيد فى كثير من الأحيان عن ١٥٠٪ . وقد نجم عن هذا الوضع تعثر العديد من الشركات فى الوفاء بالتزاماتها بالعملة الأجنبية وتراكم مديونياتها ، وأصبحت بذلك عرضة لاشهار افلاسها .

(ب) الرفع المتواصل لأسعار الفائدة المدينة . فمن المعلوم أن أسعار الفائدة المدينة قد عرفت ارتفاعا متواصلا منذ أواسط سنوات السبعينات ومنذ أوائل سنوات الثمانينات ، ومرت بثلاث مراحل جوهرية تظهر فى الجدول التالى :

تطور هيكل أسعار الفائدة المدينة حسب القطاعات ١٩٨٠ - ١٩٨٧

بيان	حد	أدنى	أقصى	حد	أدنى	أقصى	حد	أدنى	أقصى
	١٩٨١/٤/١	١٩٨٢/٧/١٠	١٩٨٧/١٩٨٦	١٩٨٧/١٩٨٦	١٩٨٧/١٩٨٦	١٩٨٧/١٩٨٦	١٩٨٧/١٩٨٦	١٩٨٧/١٩٨٦	١٩٨٧/١٩٨٦
زراعة وصناعة	١٢	١٠	١٣	١١	١٣	١٢	١٣	١٤	١٥
خدمات وعائل	١٢	١٠	١٣	١٥	١٣	١٥	١٤	١٦	١٧
تجارة	١٢	١٠	١٦	١٦	١٦	١٧	١٧	١٨	١٨

المصدر : البنك المركزى المصرى « التقرير السنوى (١٩٨٦ - ٨٧) » ص ٢٧ .

(٢٦) انظر « مشاكل تمويل الشركات » ، ص ٢٤ .

(٢٧) المرجع السابق ص ٢٨ .

ويتضح من أسعار الفائدة الواردة فى الجدول السابق ان كافة أسعار الفائدة المدينة فى اتجاه تصاعدى وان كان معدل الزيادة بالنسبة لقطاعى الخدمات والتجارة اكبر من معدل التزايد بالنسبة لقطاعى الزراعة والصناعة.

وهذا الرفع المتواصل لأسعار الفائدة يمثل تقييدا للائتمان الذى تمنحه للمشروعات وهو لا يناسب طبيعة المشروعات الصناعية خاصة تلك التى لم تبلغ بعد مرحلة الانتاج بطاقتها الكاملة . ونحن لا نعتقد فى التقرير الذى ساقه البنك المركزى من أن هذا الاجراء يستهدف حث المشروعات على استخدام قدر اكبر من مواردها الذاتية فى تمويل استثماراتها بدلا من الاعتماد المتزايد على موارد الجهاز المصرفى ، وذلك لان حالة الركود الاقتصادى التى يعيشها الاقتصاد المصرى منذ فترة لا يمكن المشروعات بصفة عامة والمشروعات الصناعية بصفة خاصة من تحقيق ارباح يمكن أن توجهها لتمويل احتياجاتها الاستثمارية . بل أن هذه الظروف تقتضى اتباع سياسة ائتمانية توسعية لتنشيط طلب المشروعات على الاستثمار .

(د) سياسة المسقوف الائتمانية : اتبع البنك المركزى المصرى سياسة ائتمانية انكماشية (٢٨) وذلك منذ عام ١٩٨١ تمثلت فى وضع حدود كمية على منح الائتمان وذلك بهدف محاربة التضخم وذلك بالعمل على تخفيض معدل التوسع النقدى تدريجيا حتى يتمشى مع معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى.

هذا مع العلم أن غالبية الزيادة فى وسائل الدفع ذهبت لتمويل عجز الموازنة العامة وتغطية خسائر القطاع العام وتوفير الدعم لبعض السلع ، وبالتالي فان محاربة التضخم تقتضى العمل على تخفيض عجز الموازنة العامة ، ومن غير المتصور أن يكون تقييد الائتمان للقطاع الخاص مؤديا الى تخفيض ملموس فى نسبة التضخم بل ان استمرار هذه القيود التى تخفض من استثمارات القطاع الخاص قد تؤدى الى زيادة أكثر فى معدل التضخم . ان سياسة تقييد الائتمان ورفع أسعار الفائدة كأداة ائتمانية تصلح فى الدول الصناعية المتقدمة التى وصلت بقدراتها الانتاجية الى الطاقات القصوى وحقت حجما وفيرا من الانتاج يمكن معه لقوى العرض والطلب أن تلعب دورا كبيرا فى أسعار السلع والخدمات الا ان هذه السياسة الانكماشية فى البلدان النامية حيث تتميز هياكلها الانتاجية بالجمود سوف تترجم بارتفاع للأسعار فى حلقات متتابعة من الركود التضخمى (٢٩) .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٢٩) تمثلت هذه السياسة الائتمانية الانكماشية فى الإيرادات التالية :

تبعا لتعليقات البنك الصادرة فى ١٥/١٠/١٩٨١ والتى وضعت لأول مرة سياسة لتأطير القروض تتمثل فى الآتى :

- (ا) ألا يزيد مجموع القروض التى يمنحها أى بنك عن ٦٥٪ من مجموع ودائعه .
- (ب) ألا تتدخل الودائع التى تودعها البنوك لدى بعضها البعض فى هذه النسبة .
- (ج) ان النظام العام مستثنى من هذه القيود .

ومواجهة التضخم في هذه الدول النامية تستلزم العمل على زيادة الانتاج واستغلال كل الطاقات المتاحة حتى يزيد المعروض من السلع والمنتجات محليا لمواجهة الطلب المتزايد عليها بدلا من استكماله في حالة النقص عن طريق الاستيراد من الخارج . الذى يؤدي الى تسرب موارد النقد الأجنبى وتفاقم العجز فى الميزان التجارى .

وعلى ذلك فان السياسة الائتمانية الانكماشية لن تؤدي الى محاربة التضخم بل على العكس يمكن أن تؤدي - خاصة بالنسبة للمشروعات تحت التنفيذ وتلك التى لم تصل بعد الى طاقاتها الانتاجية الكبرى - الى تأخير تنفيذ المشروعات التى لم تستكمل بعد وزيادة تكلفتها الاستثمارية ، وبالتالي انخفاض عائدها ، وتأخير ظهور انتاجها بما يترتب على ذلك من زيادة اعباء الدين وبالتالي فى تكلفة انتاجها . كما سوف تؤدي بالنسبة للمشروعات التى بها طاقات انتاجية عاطلة الى تخلف العرض عن الطلب وما يترتب على ذلك من الاسهام فى ارتفاع أسعار السلع .

(د) ضوابط منح الائتمان : وضع البنك المركزى مؤخرا بعض الضوابط لمنح الائتمان ، لعل أهمها وضع حد أدنى لنسبة الهامش فى التسليف بضمان اوراق تجارية بـ ٢٥ ٪ ، وكمبيالات البيع بالتقسيط بين ٤٠ ٪ ، ٥٠ ٪ ، والتسليف بضمان بضائع وتراوح ما بين ٢٠ ٪ ، ٥٠ ٪ حسب نوع البضائع ولا شك أن لهذه الهوامش آثارها التى تحد من حجم الائتمان الممنوح من البنوك .

كما تم وضع حد أدنى لنسبة التأمين النقدى المدفوع مقابل اصدار خطابات ضمان تصل الى ٢٠ ٪ لخطابات الضمان الابتدائية ، ٢٥ ٪ لخطابات الضمان النهائية . وتطبيق هذا القرار من شأنه أن يؤثر على السيولة لدى المشروعات .

٢ - الدور الذى يمكن أن يقوم به الجهاز المصرفى فى حل مشاكل التمويل للشركات الصناعية المتعثرة :

١٤ - يستطيع الجهاز المصرفى أن يقوم بدور فعال فى حل المشاكل التمويلية للشركات المتعثرة وذلك على النحو التالى :

١ - وابتداء من عام ١٩٨٧ ، تم إنشاء نظام تحديد السقف الائتمانى واستبداله بحدود مطلقة للتوسع الائتمانى خلال فترة محددة (ربع سنوى) ، وقد ضمن تعليمات البنك المركزى المعتمدة للائتمان ما يلى :

(أ) عدم زيادة ائتمنة المروض والمالكون من بنك القذافي ١٩٨٦/١٢/٧١ - لخصم التيسيروك .

(ب) السماح لبعض الافكار بشارحة المروض والمالكون بفتح خطوط ائتمانية بحدود ٢٥ ٪ التيسيروك .

(ج) عدم ائتمنة المروض والمالكون من بنك القذافي بحدود ٢٥ ٪ التيسيروك .

(د) عدم ائتمنة المروض والمالكون من بنك القذافي بحدود ٢٥ ٪ التيسيروك .

١ - ان تعيد السلطات النقدية النظر فى السياسة الائتمانية لانكماشية ، خاصة تلك السارية الآن (والتي حددت الحد الاقصى للائتمان - ٦٥ ٪ من ودائع العملاء وحقوق المساهمين وبشرط الا تتجاوز تلك التي منحها البنك فى ٣١/١٢/١٩٨٦) وبحيث لا يجوز لاي بنك مهما بلغت نسبة الزيادة التي تطرا على ودائعها فى ان تزيد نسبة الاقتراض عن نسبة ٢٥ ٪ عما كانت عليه فى ٣١/١٢/١٩٨٦ . وبدون فتح الباب على مصراعيه يمكن العودة (٢٠) الى سياسة السقوف الائتمانية مع الغاء القيود على منح الائتمان مادام البنك يستطيع ان يستتطب ودائع جديدة ويمكن ان تستثنى القروض التي تمنح للمشروعات المتعثرة التي يثبت ان هياكلها التمويلية يمكن اصلاحها من هذا السقف الائتماني .

٢ - ان توسع البنوك فى سياسة اعادة جدولة ديون المشروعات المتعثرة بشروط تتفق مع الظروف الخاصة بكل مشروع ، والتنازل عن جزء من فوائدها المستحقة على هذه الشركات المتعثرة .

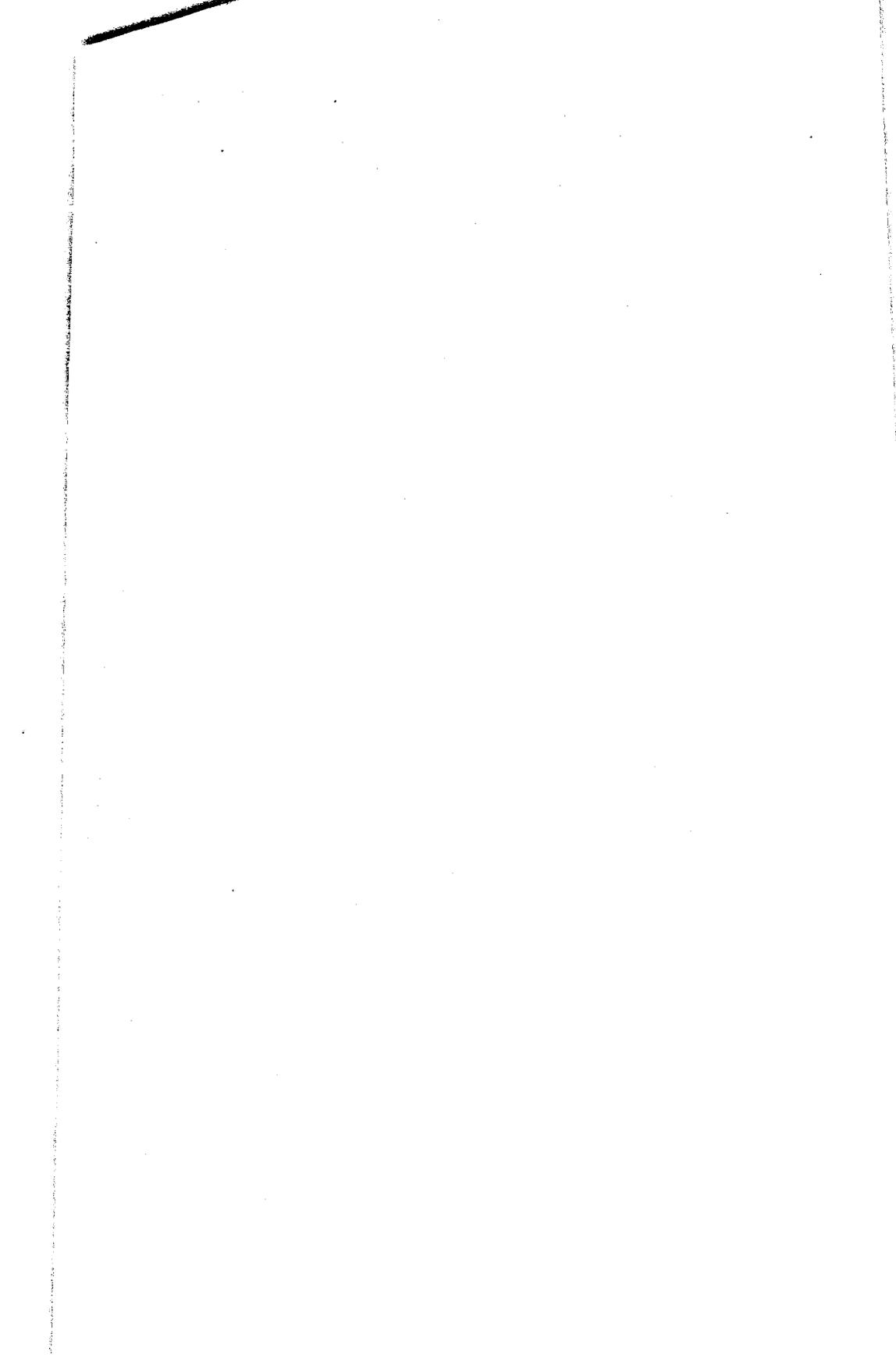
٣ - يمكن للبنوك القيام برسمة جزء من ديونها ، وذلك تخفيضا وعلاجيا لكثير من الهياكل التمويلية المختلفة للمشروعات التي يؤمل ان تنطلق اذا ما تم اصلاح هذه الهياكل المالية ، وفى هذه الحالة يتعين اعادة النظر فى الحظر الوارد فى المادة ٣٩ فقرة (د) من قانون البنوك الائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والسالف الاشارة اليه .

٤ - قيام الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة بصرف المستحقات لكثير من الشركات ، لاسيما فى قطاع المقاولات ، والتي تراكمت لديها بالرغم من قيامها بتنفيذ اعمال مدرجة فى خطة التنمية لم يتم صرف مستحقاتها لعدم كفاية الاعتمادات من جهات الاسناد ، الامر الذى يضطرها الى الاقتراض من البنوك وتحميل فوائد هذه القروض وبالتالي ارتفاع ارقام خسائرها .

٥ - ان تسعى البنوك فى اقامة كونستريوم مالى هدفه تمويل واعادة الحركة الى المشروعات التي توقفت عن الانتاج والتي تتوافر لها الجدوى المالية .

٦ - وأخيرا وليس آخرا ، على البنوك ان تتريث فى اتخاذ الاجراءات القانونية ضد عملائها الا فى الحالات التي يثبت فيها الغش والتدليس .

(٣٠) وبالفعل قام مجلس ادارة البنك المركزى فى جلسته المنعقدة فى ١١/٨/١٩٨٨ بتخفيض الحد الاقصى للائتمان من ٦٥ ٪ الى ٦٠ ٪ من اجمالى الودائع بكافة صورها . ولكنه فى المقابل سمح بان تقوم البنوك التجارية باعطاء تسهيلات ائتمانية للقطاع الخاص التجارى خلال العام المالى ١٩٨٨/١٩٨٩ ، لا تتجاوز الارصدة القائمة فى نهاية يونيو ١٩٨٨ الا بمقدار ٨ ٪ (بواقع ٢ ٪ كل ثلاثة شهور) .



التدفقات المالية من الدول النامية

الى الخارج

د. أمينة عز الدين عبد الله

مقدمة :

استعانت الدول النامية بالتمويل الخارجى فى المراحل الاولى للتنمية الاقتصادية بها وذلك خلال الخمسينات وفى الستينات . وقد كانت الدول النامية فى ذلك الوقت متأثرة بنظريات التنمية التى كانت تركز وتبالغ فى دور رأس المال فى التنمية الاقتصادية . ويأخذ التمويل الخارجى شكلين رئيسيين هما الاقتراض من الخارج والاستثمار الأجنبى المباشر .

وقد لجأت الدول النامية الى الاقتراض من الخارج مما ترتب عليه تحملها أعباء سداد القروض الخارجية وهى مدفوعات خدمة الدين . وقد بدأت الدول النامية تشكو من تراكم ديونها الخارجية فى السبعينات بصفة عامة وفى النصف الأول من الثمانينات بصفة خاصة حيث أصبحت بعض الدول النامية عاجزة تماما عن سداد ديونها الخارجية .

وقامت الدول النامية بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار بها الا أنه ترتب على هذا الشكل من أشكال التمويل الخارجى أيضا أعباء تتمثل بصفة رئيسية فى تحويل أرباح المشروعات الأجنبية ودخول العاملين بها الى الخارج . والتى تشكل عبئا على موازين مدفوعات الدول النامية .

وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن التمويل الخارجى بشكله عبارة عن تدفقات مالية الى الدول النامية تقابلها تدفقات مالية من الدول النامية الى الخارج .

وهذه التدفقات المالية للخارج عبارة عن مدفوعات خدمة الدين التى تترتب على الاقتراض من الخارج ، والتحويلات الممثلة فى أرباح المشروعات الأجنبية ودخول العاملين بها والتى تترتب على وجود الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول النامية .

وجدير بالملاحظة أن التدفقات المالية من الدول النامية الى الخارج تشمل بالإضافة الى ذلك ، ما يطلق عليه هروب رأس المال من الدول النامية الى الخارج . وقد بدأ الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة فى منتصف الثمانينات ولن نتعرض فى هذا البحث لهذا الشكل من أشكال التدفقات المالية التى تخرج من الدول النامية لأننا نخصص له بحثا مستقلا نظرا لخطورة ظاهرة

هروب رأس المال من الدول النامية من ناحية ولتعدد جوانبها من ناحية أخرى .

ويهدف هذا البحث الى تحديد حجم التدفقات المالية من الدول النامية الى الخارج وتطورها في السبعينات والنصف الأول من الثمانينات .

ولذلك فاننا نقسم هذا البحث الى مبحثين نخصص المبحث الأول لدراسة التدفقات المالية للخارج الناتجة عن الاقتراض ، ونخصص المبحث الثانى لدراسة التدفقات المالية للخارج الناتجة عن الاستثمار الأجنبى المباشر .

المبحث الأول

القروض والتدفقات المالية للخارج

يترتب على الاقتراض من الخارج تحمل الدول النامية اعباء سداد القروض الخارجية وهى مدفوعات خدمة الدين . وتتكون مدفوعات خدمة الدين من مدفوعات الفائدة على القروض واقساط استهلاكها .

ويتوقف مقدار مدفوعات خدمة الدين على الشروط التى تمنح القروض الخارجية على أساسها . وتتكون هذه الشروط من سعر الفائدة على القرض وفترة السداد وفترة السماح . وتختلف شروط القروض الخارجية باختلاف مصادرها ، فمن المعروف ان القروض الخارجية تنقسم الى قروض من مصادر رسمية وقروض من مصادر خاصة . وتتكون القروض من المصادر الرسمية من القروض الثنائية وقروض المنظمات المتعددة الاطراف . أما القروض من المصادر الخاصة فانها تتضمن الاقتراض من الاسواق المالية الدولية وتسهيلات الموردين .

وتمنح القروض من المصادر الرسمية عادة بشروط ايسر من الشروط التى تمنح على أساسها القروض من المصادر الخاصة . وبالتالي فان اعباء مدفوعات خدمة الدين تزيد كلما زادت الاهمية النسبية للقروض من المصادر الخاصة فى هيكل القروض الخارجية .

وفى ضوء ما تقدم نتناول فى هذا المبحث الموضوعات التالية تباعا :
تطور هيكل القروض الخارجية للدول النامية ، وشروط القروض الخارجية التى تحصل عليها الدول النامية وتطور مدفوعات خدمة الدين وتطور معدل خدمة الدين ، وتطور صافي التحويلات وذلك فى الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٣) .

على أننا سنتناول هذا الموضوع بالنسبة لاجمالى الدول النامية ثم فى مجموعات الدول النامية مقسمة طبقا لمستوى نصيب الفرد من الناتج القومى

الاجمالي (١) ، وفي مجموعات الدول النامية مقسمة طبقا للتوزيع الجغرافي (٢) ثم في كبرى الدول المدينة (٣) مع التركيز في هذه المجموعة الأخيرة من الدول على أربع دول منها وهي البرازيل والمكسيك وفنزويلا والأرجنتين والتي تمثل اجمالى ديونها الخارجية حوالى نصف اجمالى الديون الخارجية لكبرى الدول المدينة .

ولما كانت التدفقات المالية الناتجة عن الاقتراض الخارجى عبارة عن مدفوعات خدمة الدين ، فاننا نتناول هنا تطور حجم مدفوعات خدمة الدين في الدول النامية ، على أنه وان كان تطور مدفوعات خدمة الدين يبين لنا مقدار التدفقات المالية للخارج الا أنه لابد أيضا من معرفة الأثر الصافى للاقتراض الخارجى ويطلق عليه صافى التحويلات net transfer وهو عبارة عن الفرق بين الديون التى يتم سحبها كل سنة وبين مدفوعات خدمة الدين الواجبة السداد في كل سنة .

اولا - تطور هيكل القروض الخارجية للدول النامية :

ذكرنا من قبل أن القروض الخارجية تنقسم الى قروض من مصادر رسمية وقروض من المصادر الخاصة . ونقوم فيما يلى بتحليل هيكل القروض الخارجية للدول النامية في الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٣) .

١ - هيكل القروض الخارجية لاجمالي الدول النامية :

احتلت القروض الخارجية من المصادر الخاصة الاهمية النسبية الكبرى في هيكل القروض الخارجية للدول النامية في الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٣) حيث تراوح نصيبها من اجمالى القروض الخارجية بين ٥٢٫٤٪ و ٦٦٫٣٪ (جدول رقم ١) .

(١) وتنقسم الدول النامية طبقا لمستوى نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالي الى ثلاث مجموعات وهى : مجموعة الدول المنخفضة الدخل low income countries في أفريقيا وفي آسيا وهى الدول التى لا يتجاوز نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالي بها ٤٠٠ دولار (١٩٨٣) ، ومجموعة الدول المتوسطة الدخل المستوردة للبتروول وهى الدول التى يزيد نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالي بها عن ٤٠٠ دولار (١٩٨٣) ، ثم مجموعة الدول المصدرة للبتروول .

oil exporters World Bank - World Debt Tables - External Debt of Developing countries - 1984 - 1985 Edition.

(٢) وتنقسم الدول النامية طبقا للتوزيع الجغرافي الى خمس مجموعات هى: مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء ، ومجموعة دول شمال افريقيا والشرق الأوسط ، ومجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادى ، ومجموعة دول جنوب آسيا ، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبى .

(٣) وتشمل الدول التى تزيد اجمالى ديونها الخارجية عن ١٥ بليون دولار في نهاية ١٩٨٣ ، وهى : الأرجنتين - البرازيل - شيلي - مصر - الهند - أندونيسيا - اسرائيل - كوريا - المكسيك - تركيا - فنزويلا ويوغسلافيا .

٢ - هيكل القروض الخارجية في مجموعات الدول النامية مقسمة طبقا لمستوى نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى :

تشير البيانات المتاحة عن هيكل القروض الخارجية في مجموعات الدول النامية مقسمة طبقا لمستوى نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى الى أن القروض من المصادر الرسمية تحتل مكان الصدارة في هيكل القروض الخارجية لمجموعة الدول المنخفضة الدخل في حين أن هيكل القروض الخارجية في مجموعة الدول المتوسطة الدخل المستوردة للبتروول وفي مجموعة الدول المصدرة للبتروول يتكون بصفة أساسية من القروض من المصادر الخاصة .

وبيان ذلك أن نسبة القروض من المصادر الرسمية الى اجمالى القروض الخارجية كانت تتراوح بين حوالى ٦٠٪ و ٩٥٪ في مجموعة الدول المنخفضة الدخل في افريقيا وبين ٧٨٪ و ٩٥٪ في مجموعة الدول المنخفضة الدخل في آسيا في الفترة (٧٦-١٩٨٣) في حين أن نسبة القروض من المصادر الخاصة الى اجمالى القروض الخارجية في مجموعة الدول المتوسطة الدخل المستوردة للبتروول كانت تمثل ما بين ٥٦٪ و ٦٦٪ في الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٣) ونسبة تراوحت بين ٦٣٪ ، ٧٧٪ في الدول المصدرة للبتروول في نفس الفترة (جداول ٢ و ٣ و ٤ و ٥) .

٣ - هيكل القروض الخارجية في مجموعات الدول النامية مقسمة طبقا للتوزيع الجغرافى :

تحتل القروض من المصادر الخاصة مكان الصدارة في هيكل القروض الخارجية في مجموعة دول جنوب آسيا حيث كانت هذه القروض تساوى نسبة تتراوح بين ٧٨٪ و ٩٣٪ من اجمالى القروض الخارجية التى حصلت عليها هذه الدول (جدول ١٣) في الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٣) .

وكانت الاهمية النسبية لكل من القروض من المصادر الخاصة والقروض من المصادر الرسمية في هيكل القروض الخارجية لمجموعة دول افريقيا جنوب الصحراء متقاربة وتراوحت بين ٤٦٪ و ٥٥٪ في الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٣) (جدول ١١) . في حين كانت القروض من المصادر الخاصة تحتل مكان الصدارة في هيكل القروض الخارجية لمجموعات الدول النامية الأخرى .

نفى مجموعة دول شمال افريقيا والشرق الأوسط كانت القروض من المصادر الخاصة تساوى نسبة تراوحت بين ٥١٪ و ٦٦٪ من اجمالى القروض الخارجية في الفترة موضع البحث . وفي مجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادى ، كانت القروض من المصادر الخاصة تمثل ما بين ٥٦٪ و ٦٢٪ من اجمالى القروض الخارجية في نفس الفترة .

أما عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي فإن القروض من المصادر الخاصة كانت تساوي نسبة تراوحت بين ٦٤٪ و ٨٣٪ من إجمالي القروض الخارجية التي حصلت عليها هذه الدول في الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٣) (جدول ١٥) .

٤ - هيكل القروض الخارجية لكبرى الدول المدينة :

تمثل القروض من المصادر الخاصة نسبة تراوحت بين ٥٦٫٧٪ و ٧٦٫١٪ من إجمالي القروض الخارجية التي حصلت عليها هذه الدول في الفترة (١٩٧٤-١٩٨٣) (جدول ٦) . وتشكل القروض من المصادر الخاصة الأهمية النسبية الكبرى في هيكل القروض الخارجية لكل من : فنزويلا والأرجنتين ، والمكسيك ، والبرازيل . فنسبة القروض من المصادر الخاصة تكون ما بين ٩٧٪ و ١٠٠٪ من إجمالي القروض الخارجية التي حصلت عليها فنزويلا في الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٣) ونسبة تراوحت بين ٧٦٪ و ٩٧٪ من القروض الخارجية التي حصلت عليها الأرجنتين ونسبة تراوحت بين ٧٢٪ و ٩١٫٦٪ من القروض الخارجية للمكسيك وذلك في الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٣) . أما البرازيل فتمثل القروض من المصادر الخاصة نسبة تراوحت بين ٥٧٪ و ٨٧٪ من إجمالي القروض الخارجية التي حصلت عليها في نفس الفترة . (الجداول ٧ و ٨ و ٩ و ١٠) .

ويتضح من ذلك أن القروض من المصادر الخاصة كانت تمثل الأهمية النسبية الكبرى في هيكل القروض الخارجية في معظم الدول النامية في الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٣) . ونظرا لأن شروط هذه القروض تكون عادة شروطا صعبة ، فقد ترتب على ذلك ارتفاع أعباء خدمة الدين في هذه الفترة على النحو الذي سنبينه فيما يلي .

ثانيا - شروط القروض الخارجية :

نعرض فيما يلي متوسط شروط القروض الخارجية المتعاقد عليها في الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٣) في مجموعات الدول النامية .

١ - شروط القروض الخارجية في إجمالي الدول النامية :

تشير البيانات المتاحة عن متوسط شروط القروض الخارجية التي تعاقدت عليها الدول النامية الى أن سعر الفائدة تراوح بين ٦٫٨٪ و ١٠٫٧٪ في الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٣) . أما فترة السداد فقد تراوحت بين ثلاث عشرة سنة وست عشرة سنة في نفس الفترة ، وبالنسبة لفترة السماح فاتها تراوحت بين ثلاث سنوات وخمس سنوات (٤) .

٢ - شروط القروض الخارجية في مجموعات الدول النامية مقسمة طبقاً لمستوى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى :

تشير البيانات المتاحة عن متوسط شروط القروض الخارجية التي تعاقدت عليها مجموعات الدول النامية مقسمة طبقاً لمستوى نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى الى أن مجموعة الدول المنخفضة الدخل فى أفريقيا وفى آسيا تعاقدت على القروض الخارجية بشروط ميسرة فى حين تعاقدت مجموعة الدول المتوسطة الدخل المستوردة للبتروى ومجموعة الدول المصدرة للبتروى على قروض بشروط صعبة . وبيان ذلك أن متوسط شروط القروض الخارجية فى الدول المنخفضة الدخل فى آسيا وفى أفريقيا كانت على النحو التالى : سعر الفائدة تراوح بين ٣٪ و ٥٪ ، وفترة السداد بين عشرين وأربعين سنة ، وفترة السماح تراوحت بين خمس سنوات وتسع سنوات (٥) .

فى حين كانت شروط القروض الخارجية فى مجموعة الدول المتوسطة الدخل المستوردة للبتروى وفى مجموعة الدول المصدرة للبتروى على النحو التالى : سعر الفائدة تراوح بين ٧٪ و ١٢٪ ، وفترة السداد بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة ، وفترة السماح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات (١) .

٣ - شروط القروض الخارجية فى مجموعات الدول النامية مقسمة طبقاً للتوزيع الجغرافى :

حصلت مجموعة دول جنوب آسيا على القروض الخارجية بشروط ميسرة فى حين تعتبر الشروط التى حصلت بمقتضاها مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبى على القروض الخارجية شروطاً صعبة ، أما مجموعة الدول الأخرى فقد كانت شروط قروضها الخارجية تدخل أيضاً فى عداد القروض الصعبة وان كانت أكثر يسراً من شروط القروض الخارجية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبى وذلك فى الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٣) .

وبيان ذلك أن متوسط شروط القروض الخارجية التى حصلت عليها مجموعة دول جنوب آسيا كانت على النحو التالى : سعر الفائدة بلغ ما بين ٢٪ و ٥٪ أما فترة السداد فقد تراوحت بين سبع سنوات وعشرين سنة، وفترة السماح امتدت ما بين سبع سنوات وتسع سنوات وذلك فى الفترة محل البحث . فى حين كان متوسط شروط القروض الخارجية التى حصلت عليها مجموعة دول أمريكا اللاتينية كما يلى : سعر الفائدة تراوح بين ٩٪

(5) Ibid.,

(6) Ibid.,

و ١٤٪ ، وفترة السداد بين عشر سنوات واثنتا عشرة سنة وفترة السماح بين ثلاث سنوات وأربع سنوات (٧) .

أما مجموعات الدول الأخرى وهي مجموعة دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، ومجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء ، ومجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادى فقد كان متوسط شروط القروض الخارجية التي حصلت عليها على النحو التالي : سعر الفائدة تراوح بين ٦٪ و ١٠٪ ، وفترة السداد بين أربع عشرة سنة وثمان عشرة سنة وفترة السماح بين ثلاث سنوات وست سنوات (٨) .

٤ — شروط القروض الخارجية في كبرى الدول المدينة :

كان متوسط شروط القروض الخارجية التي حصلت عليها كبرى الدول المدينة في الفترة موضع البحث كما يلي : سعر الفائدة تراوح بين ٣٪ و ١٣٪ وفترة السماح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات وبالتالي تعتبر القروض الخارجية التي حصلت عليها هذه الدول قروضا صعبة .

أما عن متوسط شروط القروض الخارجية لكل من فنزويلا والبرازيل والمكسيك والأرجنتين فقد كان على النحو التالي : بالنسبة لفنزويلا ، تراوح سعر الفائدة بين ٧٪ و ١٨٪ وفترة السداد امتدت بين ست سنوات وتسع سنوات وفترة السماح بين سنة وأربع سنوات . أما البرازيل فان متوسط شروط القروض الخارجية التي حصلت عليها كان على النحو التالي : سعر الفائدة تراوح بين ١٠٪ و ١٥٣٪ ، وفترة السداد بين تسع سنوات واحدى عشرة سنة ، وفترة السماح بين سنتين وخمس سنوات . وفيما يتعلق بالأرجنتين فان متوسط شروط القروض الخارجية التي حصلت عليها كان كالآتي : سعر الفائدة تراوح بين ٧٪ و ١٢٥٪ ، وفترة السداد بين خمس سنوات وثلاث عشرة سنة وفترة السماح بين سنة وخمس سنوات . وأخيرا كان متوسط شروط القروض الخارجية التي حصلت عليها المكسيك كما يلي : سعر الفائدة تراوح بين ٧٪ و ١٢٪ وفترة السداد بين عشر سنوات وعشرون سنة وفترة السماح بين سنتين وخمس سنوات (٩) .

ونخلص من دراسة متوسط شروط القروض الخارجية التي تعاقدت عليها الدول النامية في الفترة (١٩٧٤ — ١٩٨٣) الى نتيجة هامة وهي أن الدول النامية في معظمها حصلت على القروض الخارجية بشروط صعبة في هذه الفترة .

(7) Ibid.

(8) Ibid.

(9) Ibid.

ثالثا - تطور مدفوعات خدمة الدين :

١ - تطور مدفوعات خدمة الدين في اجمالى الدول النامية :

أخذت مدفوعات خدمة الدين في اجمالى الدول النامية اتجاها تصاعديا في الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٣) حيث ارتفعت من ٢٥٩١٣ مليون دولار في سنة ١٩٧٦ الى ٦٣٥٧٨ مليون دولار في سنة ١٩٧٩ ثم الى ٨٢٩٨٤ مليون دولار في سنة ١٩٨١ والى ٩١.٠٩١ مليون دولار في سنة ١٩٨٢ . ثم بلغت ٨٥٣٧٦ مليون دولار في سنة ١٩٨٣ (جدول ١٩) .

٢ - تطور مدفوعات خدمة الدين في مجموعات الدول النامية مقسمة طبقا لمستوى نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى :

ان مدفوعات خدمة الدين في مجموعة الدول المنخفضة الدخل في أفريقيا وفي آسيا أقل بكثير من مدفوعات خدمة الدين في مجموعة الدول المتوسطة الدخل المستوردة للبتروول ، وفي مجموعة الدول المصدرة للبتروول . كما ان معدل النمو السنوى ومدفوعات خدمة الدين في مجموعة الدول المتوسطة الدخل المستوردة للبتروول وفي مجموعة الدول المصدرة للبتروول يفوق معدل النمو السنوى لمدفوعات خدمة الدين في مجموعة الدول المنخفضة الدخل في أفريقيا وفي آسيا .

وبيان ذلك أن مدفوعات خدمة الدين في مجموعة الدول المنخفضة الدخل في أفريقيا تراوح بين ٦٤٨ مليون دولار و ١٥٨٥ مليون دولار في الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٣) كما ان مدفوعات خدمة الدين في مجموعة الدول المنخفضة الدخل في آسيا تراوحت بين ١٤٨٤ مليون دولار و ٣.٠٧٥ مليون دولار في نفس الفترة ، بينما تراوحت قيمة مدفوعات خدمة الدين في مجموعة الدول المتوسطة الدخل المستوردة للبتروول بين ١٥٠.٦٦ مليون دولار ، و ٥٢٢٤٥ مليون دولار في الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٣) . وبالنسبة لمجموعة الدول المصدرة للبتروول فان مدفوعات خدمة الدين كانت تتراوح بين ٨٨٩٤ مليون دولار و ٣٥٧٦٩ مليون دولار في نفس الفترة (الجداول رقم ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣) .

ويلاحظ من البيانات الواردة بالجداول ان مدفوعات خدمة الدين في الدول المنخفضة الدخل تزيد بمعدلات منخفضة في بعض السنوات وتظل ثابتة في بعض السنوات ، في حين انها تأخذ اتجاها تصاعديا في الفترة موضع البحث في كل من مجموعة الدول المتوسطة الدخل المستوردة للبتروول ومجموعة الدول المصدرة للبتروول .

٢ - تطور مدفوعات خدمة الدين في مجموعات الدول النامية مقسمة طبقا للتوزيع الجغرافي :

تشير البيانات الواردة في الجداول (١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٩ و ٣٠) الى أن مدفوعات خدمة الدين في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبى تفوق مدفوعات خدمة في مجموعات الدول الأخرى - حيث تراوحت بين ١٣ر٥٢٠ مليون دولار وبين ٤٨ر٥١٣ مليون دولار في الفترة موضع البحث كما أنها تأخذ اتجاهها تصاعديا . وتراوحت مدفوعات خدمة الدين في مجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادى بين ٤ر٠٣٠ مليون دولار وبين ١٤ر٤٩٤ مليون دولار كما أنها تأخذ اتجاهها تصاعديا في الفترة محل الدراسة . أما في مجموعة دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط فقد كانت مدفوعات خدمة الدين تتراوح بين ١ر٩٢٤ مليون دولار وبين ١٠ر٣٢٢ مليون دولار وأخذت أيضا اتجاهها تصاعديا في نفس الفترة . وبالنسبة لمجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء فقد بلغت مدفوعات خدمة الدين بها بين ٦ر٦٥٣ مليون دولار و ١٧ر٣٤ مليون دولار وأخذت أيضا اتجاهها تصاعديا في الفترة موضع البحث . أما في مجموعة دول شرق آسيا فقد كانت مدفوعات خدمة الدين تتراوح بين ٣ر٠٣ مليون دولار و ٢ر٦٨٥ مليون دولار وقد ظلت ثابتة في بعض السنوات وارتفعت بمعدلات منخفضة في البعض الآخر .

٤ - تطور مدفوعات خدمة الدين في كبرى الدول المدينة :

بلغت مدفوعات خدمة الدين لكبرى الدول المدينة ١٦ر٧٦٧ مليون دولار في سنة ١٩٧٦ و ٣٠ر٨٨٢ مليون دولار في سنة ١٩٧٨ ثم أخذت اتجاهها تصاعديا في السنوات التالية لهذه السنة حتى بلغت ٥٤ر٣٢٥ مليون دولار في سنة ١٩٨١ و ٥٩ر٥٤٩ مليون دولار في سنة ١٩٨٢ . ثم بلغت ٥٢ر٥٦٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٣ (جدول ٢٤) .

وقد كانت مدفوعات خدمة الدين في كل من البرازيل والمكسيك تفوق مدفوعات خدمة الدين في كل من فنزويلا والأرجنتين في الفترة (١٩٧٦-١٩٨٣) فقد كانت مدفوعات خدمة الدين في البرازيل تساوى ٤٢٤١ مليون دولار في سنة ١٩٧٦ وأخذت تتزايد حتى بلغت ١٦ر٨٢٤ مليون دولار في سنة ١٩٨٢ أما في المكسيك فقد كانت مدفوعات خدمة الدين تساوى ٢ر٢٢٧ مليون دولار في سنة ١٩٧٦ وتزايدت في السنوات التالية لهذه السنة حتى بلغت ٩ر٩٥٤ مليون دولار في سنة ١٩٨٣ . وبالنسبة لفنزويلا فقد كانت مدفوعات خدمة الدين تساوى ٤٠٦ مليون دولار في سنة ١٩٧٦ ثم ارتفعت بعد ذلك حتى بلغت ٢ر٥٩٥ مليون دولار في سنة ١٩٨٣ . أما الأرجنتين فقد كانت مدفوعات خدمة الدين بها تساوى ٨٦٨ مليون دولار في سنة ١٩٧٦ وأخذت تتزايد حتى بلغت ٢ر٣٤٤ مليون دولار في سنة ١٩٨٣ . الجداول (٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨) .

رابعا - تطور معدل خدمة الدين في الدول النامية :

إذا كانت مدفوعات خدمة الدين قد ارتفعت في معظم الدول النامية في الفترة موضع البحث على النحو الذى بيناه ، فما هو مقدار عبء هذه المدفوعات على الدول النامية . ونعرض فيما يلى تطور معدل خدمة الدين (١٠) باعتباره من أكثر مؤشرات قياس عبء خدمة الدين استخداما .

١ - تطور معدل خدمة الدين في اجمالى الدول النامية :

كان متوسط معدل خدمة الدين في الدول النامية يساوى في الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨١) ، وارتفع بعد ذلك الى ١٧٢٪ و ١٩٢٪ في سنتى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ على التوالي (١١) .

٢ - تطور معدل خدمة الدين في مجموعات الدول النامية مقسمة طبقا لمستوى نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى :

كان معدل خدمة الدين في مجموعة الدول المتوسطة الدخل المستوردة للبتترول وفي مجموعة الدول المصدرة للبتترول اكبر من معدل خدمة الدين في المجموعات الأخرى من الدول النامية وذلك في الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨١) ، حيث بلغ معدل خدمة الدين في مجموعة الدول المتوسطة الدخل وفي مجموعة الدول المصدرة للبتترول ١٠٪ في سنة ١٩٧٦ وحوالى ١٤٪ في الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨١) . في حين كان معدل خدمة الدين في الدول المنخفضة الدخل في أفريقيا يساوى ٨٪ وفي الدول المنخفضة الدخل في آسيا ١١٪ في الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨١) (١٢) .

أما في سنتى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ فقد كان معدل خدمة الدين في مجموعة الدول المنخفضة الدخل يفوق معدل خدمة الدين في مجموعات الدول الأخرى . فقد بلغ معدل الدين حوالى ٢٤٪ و ٣١٪ في سنتى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ على التوالي في مجموعة الدول المنخفضة الدخل ، في حين كان معدل خدمة الدين في مجموعة الدول المتوسطة الدخل والمستوردة للبتترول يساوى ١٦٪ في سنتى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ وكان معدل خدمة الدين في الدول المصدرة للبتترول يساوى ١٩٪ و ٢٢٪ في سنتى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ على التوالي (١٣) .

(10) Debt Service ratio

وهو عبارة عن النسبة المئوية لمدفوعات خدمة الدين/حصيله الصلوات .

(11) World Bank - World Debt Tables, op. cit.

(12) Ibid.,

(13) Ibid.,

٣ - تطور معدل خدمة الدين في مجموعات الدول النامية مقسمة طبقا للتوزيع الجغرافي :

كان معدل خدمة الدين في مجموعة دول أمريكا اللاتينية وفي مجموعة شمال أفريقيا والشرق الأوسط أكبر من معدل خدمة الدين في مجموعات الدول الأخرى وذلك في الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٣) . وبيان ذلك أن معدل خدمة الدين في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبى بلغ ١٥٪ في سنة ١٩٧٦ و ٢٦٪ تقريبا في الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٣) في المتوسط ، أما في مجموعة دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط فقد بلغ معدل خدمة الدين حوالى ٢١٪ في الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨١) في المتوسط و ٢٣٪ وحوالى ٢٨٪ في سنتى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ على التوالي (١٤) .

أما في دول أفريقيا جنوب الصحراء فقد كان معدل خدمة الدين يساوى حوالى ٦٪ في الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) في المتوسط و ١٥٪ و ٢٠٪ في سنتى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ على التوالي . وفيما يتعلق بمجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادى فقد كان معدل خدمة الدين بها يتراوح بين ٦٪ و ٩٪ في الفترة محل البحث وفي مجموعة دول جنوب آسيا تراوح معدل خدمة الدين بين ١٠٪ و ١٣٪ في نفس الفترة (١٥) .

٤ - تطور معدل خدمة الدين في كبرى الدول المدينة :

بلغ معدل خدمة الدين في كبرى الدول المدينة حوالى ١٤٪ في سنة ١٩٧٦ ، وحوالى ٢٠٪ في الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨١) في المتوسط و ٢١٪ و ٢٢٪ في سنتى ١٩٨٢ - ١٩٨٣ على التوالي .

وقد كان معدل خدمة الدين في كل من المكسيك والبرازيل يتزايد بشكل ملحوظ في الفترة موضع البحث . فقد بلغ معدل خدمة الدين في المكسيك ٣١٪ في سنة ١٩٧٦ وحوالى ٥٥٪ و ٦٢٪ في سنتى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ على التوالي ثم بلغ معدل خدمة الدين حوالى ٣٠٪ في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) في المتوسط ثم ٣٦٪ في سنة ١٩٨٣ .

أما في البرازيل فقد كان معدل خدمة الدين يساوى ١٨٪ في سنة ١٩٧٦ وتراوح بين ٣١٪ و ٣٦٪ في الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨١) ، و ٤٣٪ و ٢٨٫٧٪ في سنتى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ على التوالي .

(14) Ibid.,

(15) Ibid.,

وفي الأرجنتين تراوح معدل خدمة الدين بين ١٥٪ و ٢٤٪ في الفترة محل البحث وفي فنزويلا تراوح معدل خدمة الدين بين ٤٪ و ١٦٪ في نفس الفترة (١٦) .

ويتضح لنا مما تقدم أن مدفوعات خدمة الدين كانت تشكل عبئا كبيرا على معظم الدول النامية وخاصة في كبرى الدول المدينة وذلك في الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٣) .

خامسا - تطور صافي التحويلات الى الدول النامية :

يقصد بصافي التحويلات (١٧) الديون التي يتم سحبها (١٨) كل سنة مطروحا منها مدفوعات خدمة الدين الواجبة السداد في هذه السنة .

١ - تطور صافي التحويلات في اجمالي الدول النامية :

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٩) الى ان صافي التحويلات انخفض بشكل ملحوظ منذ سنة ١٩٨٢ . فبينما بلغ ٣١٢٤٦ مليون دولار في سنة ١٩٨١ انخفض الى ١٤ر٥١٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٢ ثم الى ١٥٠١٥ مليون دولار في سنة ١٩٨٣ .

٢ - تطور صافي التحويلات في مجموعات الدول النامية مقسمة طبقا لمستوى نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي :

انخفض صافي التحويلات بشكل كبير في مجموعة الدول المتوسطة الدخل والمستوردة للبتروول وفي مجموعة الدول المصدرة للبتروول منذ سنة ١٩٨٢ . في حين ان صافي التحويلات انخفض بدرجة اقل في مجموعة الدول المنخفضة الدخل في افريقيا . أما في مجموعة الدول المنخفضة الدخل في آسيا فقد ظل صافي التحويلات ثابتا تقريبا في الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٠) ثم تزايد في سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ (الجداول ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣) .

وبيان ذلك ان صافي التحويلات في مجموعة الدول المتوسطة الدخل والمستوردة للبتروول أخذ اتجاها تصاعديا في الفترة (١٩٧٦ - ١٩٧٩) . ثم انخفض في سنة ١٩٨٠ بنسبة ٢١٣٪ عن سنة ١٩٧٩ وانخفض في سنة

(16) Ibid.,

(17) Net transfer

(18) Disbursement

١٩٨٢ بنسبة ٦٥٪ (١٩) عن سنة ١٩٨١ ثم أصبح صافي التحويلات سالبا في سنة ١٩٨٣ مما يعنى أن مدفوعات خدمة الدين في هذه السنة كانت أكبر من الديون المسحوبة في هذه السنة .

وقد انخفض أيضا صافي التحويلات في مجموعة الدول المصدرة للبترول منذ سنة ١٩٧٩ فقد انخفض في سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ بنسبة ٣١٪ و ٣٥٪ على التوالي ثم انخفض صافي التحويلات بنسبة ٥٨٫٧٪ و ٧٥٪ في سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ على التوالي (٢٠) .

٣ - تطور صافي التحويلات في مجموعات الدول النامية مقسمة طبقا للتوزيع الجغرافي :

بالنظر الى الجداول (١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٩ و ٣٠) يتضح لنا أن صافي التحويلات في كل من مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء ومجموعة دول جنوب آسيا ظل ثابتا تقريبا أو زاد بنسبة منخفضة خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٣) في حين أن صافي التحويلات أخذ اتجاهها تصاعديا في مجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادى . وفي باتى المجموعات من الدول فقد كان صافي التحويلات يتزايد في الفترة (١٩٧٦ - ١٩٧٨) أخذ يتناقص بعد ذلك .

ففى مجموعة دول شمال افريقيا والشرق الاوسط انخفض صافي التحويلات من ٦٣٩٨ مليون دولار في سنة ١٩٧٨ الى ٤٠٩٨ مليون دولار في سنة ١٩٧٩ اى بنسبة ٣٦٪ ، ثم انخفض بنسبة ٥٨٪ تقريبا في سنة ١٩٨٠ وأخذ يتناقص حتى أصبح سالبا في سنة ١٩٨٣ .

وفي مجموعة دول امريكا اللاتينية والكاريبي انخفض صافي التحويلات بنسبة ١٨٫٧٪ و ٥١٪ (٢١) في سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على التوالي ثم أصبح سالبا في سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ على التوالي .

٤ - تطور صافي التحويلات في كبرى الدول المدينة :

ظل صافي التحويلات ثابتا تقريبا في سنتي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ثم بدأ في الانخفاض منذ سنة ١٩٨٠ حيث انخفض في هذه السنة بنسبة ٣٩٪ ثم أصبح سالبا في سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ (جدول ٢٤) .

(١٩) حسبت هذه المعدلات من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٢)

(٢٠) حسبت هذه المعدلات من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٣)

(٢١) حسبت هذه المعدلات من البيانات الواردة في الجدول رقم (١٨)

أما عن تطور صافي التحويلات في كل من فنزويلا والبرازيل والمكسيك والأرجنتين فقد أخذ اتجاهها تنازليا في الفترة (١٩٧٦ - ١٩٧٩) ثم أصبح سالبا منذ سنة ١٩٨٠ (الجداول ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨) .

وهكذا يتضح لنا أن صافي التحويلات يأخذ اتجاهها تنازليا في الفترة موضع البحث ويصبح سالبا في مجموعات الدول النامية التي تكون مدفوعات خدمة الدين بها مرتفعة والتي تعتمد بصفة أساسية على القروض من المصادر الخاصة وهي تمنح بشروط صعبة كما رأينا . فالدول المنخفضة الدخل تحصل على قروض خارجية من المصادر الرسمية بصفة أساسية مما يترتب عليه أن مدفوعات خدمة الدين في هذه المجموعة من الدول تقل بكثير على مدفوعات خدمة الدين في مجموعات الدول الأخرى ، وبالتالي فإن صافي التحويلات في الدول المنخفضة الدخل ظل ثابتا في بعض السنوات وانخفض بمعدلات منخفضة في البعض الآخر وذلك في الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٣) .

أما مجموعة الدول المتوسطة الدخل المستوردة للبتروول ، ومجموعة الدول المصدرة للبتروول وكبرى الدول المدينة ، فقد كان صافي التحويلات فيها يأخذ اتجاهها تنازليا وأصبح سالبا في بعض السنوات .

وقد ذكرنا من قبل أن هذه المجموعات من الدول تعتمد بصفة أساسية على القروض من المصادر الخاصة مما يترتب عليه تراكم مدفوعات خدمة الدين بشكل كبير وبالتالي انخفاض صافي التحويلات .

ونخلص من ذلك كله الى أن الفائدة التي تعود على الدول النامية من الاقتراض وهي العائد الصافي أو صافي التحويلات انخفضت بشكل ملحوظ في الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٣) بل كان سالبا في بعض السنوات مما يعنى ان التدفقات المالية للخارج الناتجة عن الاقتراض كانت أكبر من التدفقات المالية التي تدخل الى الدول النامية في هذه السنوات .

هذا بالنسبة للتدفقات المالية الى الخارج الناتجة عن الاقتراض ، فما هو الحال بالنسبة للتدفقات المالية للخارج الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ الإجابة على هذا السؤال تكون موضوع البحث الثاني .

المبحث الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات المالية للخارج

يقصد بالاستثمار الأجنبي الخاص المباشر انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج وذلك للاستفادة من انخفاض مستوى الأجور ومن متوافر المواد الخام ومصادر الطاقة في بعض الدول .

ويتوقف حجم الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في الدول النامية على مدى الرواج أو الكساد السائد في الدول المتقدمة من ناحية وعلى مدى ملائمة الظروف الاقتصادية والسياسية في الدول النامية لقدم الاستثمار الأجنبي من ناحية أخرى . فهناك عوامل اقتصادية ايجابية ، وهي العوامل التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر ، مثل ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض مستوى الأجور ومدى توافر العمالة المدربة . وهناك عوامل اقتصادية تثبط الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها كبر حجم العجز في ميزان المدفوعات وفي الميزانية العامة وارتفاع معدل التضخم (٢٢) .

أما العوامل السياسية فأهمها درجة الاستقرار السياسي حيث أن الاضطرابات الداخلية تؤدي الى مواجهة الاستثمار الأجنبي المباشر لمخاطر أهمها وقف تحويل الأرباح أو التأميم الكلي أو الجزئي لرؤوس الأموال (٢٣) .

ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر طابع الارتباط بالشركة المتعددة الجنسية . ولا يوجد تعريف موحد للشركة المتعددة الجنسية وإنما توجد عدة تعريفات تختلف فيما بينها نظرا لتعدد الجوانب الخاصة بهذه الشركات مثل الجوانب التنظيمية والإدارية والاقتصادية والقانونية وغيرها . ولعل أكثر التعريفات شيوعا هو أن الشركة المتعددة الجنسية هي الشركة التي تتوزع الملكية فيها بين أفراد ينتمون الى جنسيات مختلفة (٢٤) ، وهناك تعريف آخر ورد في إحدى دراسات الأمم المتحدة الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية وهو أن الشركة المتعددة الجنسية هي الشركة التي تملك أصولا في دولتين أو أكثر (٢٥) .

وتتميز هذه الشركات بعدة خصائص أهمها الطابع الاحتكاري للإنتاج وكبر حجم المشروعات (مقاسا بحجم المبيعات أو حجم رأس المال) وابتشار فروعها في جميع أنحاء العالم (٢٦) .

وبالرغم من أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الخارجي قد تراجعت في السنوات الأخيرة ، حيث أنه لا يمثل سوى ١٪ من إجمالي التدفقات المالية للدول النامية ، إلا أنه يترتب على وجوده

(22) Schneider, F, and Frey, N - Economic and Political Determinants of Foreign Direct Investment - World Development - Vol. 13 - No. 13 - No. 2 February 1985 p. 161.

(23) Ibid., pp. 161 - 166.

(٢٤) اسماعيل صبرى عبد الله - نحو نظام اقتصادى عالمى جديد - الهيئة المصرية

العلمية للكتاب - ١٩٧٨ - ص ١١٢

(25) U.N. - Multinational Corporations in World Development in : George Models Ki : Transnational corporations and World Order - Readings in the International Political Economy - W. H. Freeman and Company Sem Francisco - 979. p. 15 (3) Ibid pp. 16 - 17.

(٢٦) سعيد النجار - التطورات الجديدة في النظام العالمي الدولي - مصر المعاصرة - العددان ٤٠٩ - ٤١٠ - يوليو وأكتوبر ١٩٨٧ - ص ٦

في الدول النامية آثار عديدة على التنمية الاقتصادية في هذه الدول ، وما يهمننا من هذه الآثار على وجه التحديد هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على موازين مدفوعات الدول النامية ، وخاصة تحمل هذه الموازين عبء تحويل أرباح المشروعات الأجنبية ودخول العاملين بها الى الخارج . وتعتبر هذه التحويلات الى الخارج تدفقات مالية الى خارج الدول النامية . ولما كان قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية يعتبر تدفقات مالية الى الداخل ، والأعباء الناتجة عن وجوده في الدول النامية عبارة عن تدفقات مالية من الدول النامية الى الخارج ، فان الفرق بين التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي والتحويلات السنوية للخارج يمكن أن نطلق عليه الاستثمار الصافي أو العائد المالي الصافي الذي تحصل عليه الدول النامية نتيجة وجود الاستثمار الأجنبي المباشر بها .

وتتناول في هذا البحث الموضوعات التالية : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ثم تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية . فالتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ثم الآثار المترتبة على وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، ثم توزيع اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية وأخيرا تطور الاستثمار الصافي في الدول النامية .

أولا : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم اتجاهها تصاعديا من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٨٠ فقد ارتفع من حوالى ٦٦٧ بليون دولار في سنة ١٩٦٠ الى حوالى ٥٢٣٦ بليون دولار في سنة ١٩٨٠ . ويتناسب معدل نمو الناتج القومي الاجمالي للعالم في نفس الفترة . وقد قدر انتاج الشركات نمو الناتج القومي الاجمالي للعالم في نفس الفترة وقد قدر انتاج الشركات المتعددة الجنسية في العالم في سنة ١٩٨١ بحوالى ٢٧٤١ بليون دولار أو حوالى ٢٢٪ من الناتج القومي الاجمالي للعالم (٢٧) .

ويبين الجدول رقم (٣١) اجمالي الاستثمار الأجنبي في العالم في سنة ١٩٦٠ وفي سنة ١٩٨٠ . ويتضح منه ان استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية يمثل ٤٩٢٪ من اجمالي الاستثمار الأجنبي في العالم سنة ١٩٦٠ و ٤١٢٪ من نفس الاجمالي في سنة ١٩٨٠ تليها المملكة المتحدة التي تمثل استثماراتها ١٦٤٪ من اجمالي الاستثمار الأجنبي في العالم في سنة ١٩٦٠ و ١٤٢٪ من نفس الاجمالي في سنة ١٩٨٠ .

وفيما يتعلق بالدول المضيفه للاستثمار الأجنبي المباشر فان البيانات الواردة في الجدول رقم (٣٢) تشير الى أن الدول المتقدمة كانت تستضيف

ار ٦٧٪ من اجمالي الاستثمار المباشر في العالم في سنة ١٩٨٠ و ٧١٪ منه في سنة ١٩٨٠. في حين ان الدول النامية كانت تستضيف ٣٢٪ من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر في سنة ١٩٦٠ و ٢٦٪ منه في سنة ١٩٨٠.

وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية وكندا ودول غرب اوربوا اهم الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر في العالم . فالولايات المتحدة الامريكية كانت تستضيف ١٤٪ من اجمالي الاستثمار المباشر في العالم في سنة ١٩٦٠ و ١٥٪ منه في سنة ١٩٨٠ . أما كندا فقد كانت تستضيف ٢٣٪ من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم في سنة ١٩٦٠ و ١٠٪ منه في سنة ١٩٨٠ . وبالنسبة لدول غرب اوربوا فانها تستضيف حوالي ٢٣٪ من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم في سنة ١٩٦٠ ، و ٢٦٪ منه في سنة ١٩٨٠ .

أما عن تطور عدد الشركات المتعددة الجنسية في مختلف دول العالم فيلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم (٣٣) أن عدد الشركات المتعددة الجنسية الموجودة في الولايات المتحدة الامريكية تمثل ٢١٪ من اجمالي عدد الشركات المتعددة الجنسية في العالم في سنة ١٩٨٠ ، وعدد الشركات المتعددة الجنسية الموجودة في ألمانيا الاتحادية يساوي ١٤٪ من اجمالي عدد الشركات المتعددة الجنسية في العالم في سنة ١٩٨٠ . أما الشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية فانها تمثل ٣٪ فقط من اجمالي الشركات المتعددة الجنسية في العالم في سنة ١٩٨٠ .

ثانيا : تطور الاستثمار الاجنبي الخاص المباشر في الدول النامية

يبين الجدول رقم (٣٤) تطور التدفق السنوي للاستثمار الاجنبي الخاص المباشر من الدول المتقدمة (٢٨) الى الدول النامية في فترتين (١٩٧٠ - ١٩٧٥) و (١٩٨١ - ١٩٨٥) .

ويتضح من البيانات الواردة في هذا الجدول ان الاستثمار الاجنبي من الدول المتقدمة الى الدول النامية كان يساوي ٣٥٤٣ مليون دولار في سنة ١٩٧٠ وأخذ اتجاها تصاعديا في السنوات التالية لهذه السنة حتى بلغ ١٠١٩٩٩ مليون دولار في سنة ١٩٧٥ . أما في سنة ١٩٨١ فقد كان الاستثمار المباشر للدول المتقدمة في الدول النامية يساوي ١٥٣٥٧ مليون دولار وأخذ يتناقص بعد ذلك حتى بلغ ١٠٣٨٥ مليون دولار و ٧٧٩٢ مليون

(٢٨) وهي الدول الاعضاء في لجنة معونة التنمية Development Assistance Committee وهي لجنة منبثقة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتضم الدول الآتية : النمسا - استراليا - بلجيكا - كندا - الدانمرك - فنلندا - فرنسا - المملكة المتحدة - ألمانيا الاتحادية - ايطاليا - اليابان - هولندا - نيوزيلانده - النرويج - السويد - سويسرا - الولايات المتحدة الامريكية

OECD Development Co-operation 1976 Review.

دولار في سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ على التوالي . وارتفع الى ١١٢٦٩ مليون دولار في سنة ١٩٨٤ وانخفض مرة أخرى في سنة ١٩٨٥ حيث كان يساوي ٧٦٩٠ مليون دولار .

ويمثل التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والمانيا الاتحادية واليابان نسبة تراوحت بين ٧٠٪ و ٨٦٪ من اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لاجمالي الدول المتقدمة في الدول النامية في الفترتين (١٩٧٠ - ١٩٧٥) و (١٩٨١ - ١٩٨٥) (٣٩) .

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية مكان الصدارة من حيث نصيبها في التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي من الدول المتقدمة في الدول النامية وتراوح نصيبها من هذا النصيب بين ٤٣٪ و ٦٪ في الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٥) وبين ٣٠٪ و ٥١٪ في الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٤) ثم انخفض هذا النصيب الى ١٢٪ في سنة ١٩٨٥ .

وتأتى اليابان ثم المملكة المتحدة بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق سنوياً منها الى الدول النامية وذلك في الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٥) فقد تراوحت نسبة التدفق السنوي للاستثمار من اليابان الى الدول النامية بين ٧٪ و ١٩٪ من اجمالي التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي من الدول المتقدمة الى الدول النامية . أما المملكة المتحدة فيمثل التدفق السنوي للاستثمار المباشر منها الى الدول النامية نسبة تراوحت بين ٦٪ و ٦٠٪ من اجمالي التدفق السنوي للاستثمار المباشر من اجمالي الدول المتقدمة الى الدول النامية في الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٥) (٣٠) .

أما في الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٥) فقد كانت المملكة المتحدة تأتي بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الأهمية النسبية للتدفق السنوي لاستثماراتها الى الدول النامية الى التدفق السنوي لاستثمارات اجمالي الدول المتقدمة الى الدول النامية . وقد تراوحت نسبة التدفق السنوي لاستثمارات المملكة المتحدة الى الدول النامية بين ١٢٪ و ٤٣٪ في الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٥) في حين أن التدفق السنوي للاستثمار من اليابان الى الدول النامية يمثل نسبة تراوحت بين ٣٥٪ و ١٦٪ من التدفق السنوي للاستثمار من اجمالي الدول المتقدمة الى الدول النامية في نفس الفترة (٣١) .

ويتضح من ذلك أن هناك أربع دول متقدمة تعتبر المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وهي : الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان والمانيا الاتحادية . وتمثل استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في الدول النامية حوالي نصف استثمارات الدول المتقدمة في الدول النامية في السبعينات والنصف الأول من الثمانينات .

(٢٩) حسب هذه النسب من البيانات الواردة في الجدول رقم (٣٤)

(٣٠) حسب هذه النسب من البيانات الواردة في الجدول رقم (٣٤)

(٣١) حسب هذه النسبة من البيانات الواردة في الجدول رقم ٣٤

ثالثا : التوزيع القطاعى للاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول النامية

كان الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر يتركز فى مجال الصناعات الاستخراجية وفى مجال الخدمات العامة . فقد قامت دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية القرن الحالى بالاستثمار فى مجال استخراج المعادن وخاصة البترول فى الدول النامية وذلك لتأمين حصولها على هذه المعادن .

ثم أخذ الاستثمار الخاص الأجنبى المباشر يتجه نحو الصناعات التحويلية بعد ذلك حيث اتجه الى تصنيع المواد الخام والى انتاج السلع الاستهلاكية ثم اتجه مؤخرا الى قطاع الخدمات خاصة البنوك والتأمين والسياحة . ويعتبر الاستثمار فى مجال الصناعات التحويلية أهم أنشطة الشركات المتعددة الجنسية حيث أن الاستثمار الأجنبى المباشر فى مجال الصناعات التحويلية يمثل ٤٠٪ من اجمالى الاستثمار المباشر للدول المتقدمة ، ويأتى البترول بعد ذلك حيث يمثل ٢٩٪ من نفس اجمالى ثم استخراج المعادن الذى يساوى ٧٪ من نفس اجمالى (٣٢) .

ويختلف توزيع الاستثمار الأجنبى المباشر على الأنشطة المختلفة فى الدول المتقدمة عنه فى الدول النامية . ففى الدول المتقدمة يمثل الاستثمار الأجنبى فى مجال الصناعات التحويلية حوالى نصف اجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر بها ، وحوالى ٣٠٪ من هذا اجمالى يتجه نحو الصناعات الاستخراجية .

أما فى الدول النامية فان نصف اجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر يتجه نحو الصناعات الاستخراجية وحوالى ربع هذا الاستثمار يتجه نحو الصناعات التحويلية (٣٣) .

هذا ويختلف نمط توزيع الاستثمار على مختلف الأنشطة من دولة لأخرى ، فاستثمارات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة يتركز فى الصناعات التحويلية. أما استثمارات اليابان فتتجه نحو التجارة والصناعات الاستخراجية وذلك لتأمين حصولها على المواد الأولية وضمان أسواق لصادراتها (٣٤) . بينما تتجه استثمارات ألمانيا الاتحادية الى الصناعات التحويلية والصناعات المرتفعة التكنولوجيا high technology مثل الصناعات الكيماوية والطاقة الكهربائية ووسائل النقل، ويمثل الاستثمار فى هذه الصناعات حوالى ٨٠٪ من اجمالى استثمار ألمانيا الاتحادية . وتتركز

(32) U.N. Multinational Corporations in World Development ... op. cit pp. 20 - 21.

(33) Ibid., p. 21.

(34) Ibid., pp. 21 -22.

معظم استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في الصناعات المرتفعة التكنولوجيا فلاستثمار في مجال الصناعات الكيماوية والآلات الكهربائية ووسائل النقل ٦٠٪ من اجمالي استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يمثل الاستثمار في هذه المجالات ٤٠٪ من اجمالي استثمارات المملكة المتحدة (٣٥) .

وقد شهدت اواخر الستينات واولئ السبعينات توسعا كبيرا في نشاط الشركات المتعددة الجنسية في مجال الخدمات وخاصة البنوك وشركات التأمين ، فقد توسعت البنوك الأمريكية والأوروبية واليابانية في انشاء فروع لها وبنوك مشتركة في مختلف الدول النامية . وذلك لتجميع ودائع المواطنين في هذه الدول لتمويل نشاط الشركات المتعددة الجنسية الموجودة بها وبالتالي السيطرة على جانب من عرض رأس المال المحلي الذي لا تسمح له الظروف بالهروب مباشرة الى الخارج (٣٦) .

وتشير دراسة عن الشركات الأمريكية في الخارج ، الى أنها تمول أكثر من ٦٠٪ من عملياتها من مصادر محلية سواء عن طريق اعادة استثمار ارباحها أو عن طريق الاقتراض من البنوك الموجودة في الدول المضيئة سواء كانت بنوك قومية أو تابعة لبنوك اجنبية متعددة الجنسية (٣٧) . وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن الدور الرئيسي للبنوك الأجنبية (سواء كانت فروع للبنوك الأجنبية أو بنوك مشتركة) في الدول النامية هو اقراض الشركات المتعددة الجنسية التي تعمل بها .

وجدير بالملاحظة ان الشركات المتعددة الجنسية لعبت الدور الرئيسي في خلق عملة دولية لا تخضع لرقابة مباشرة من أى بنك مركزي . وأشهر صورها ما يسمى « بالدولارات الأوروبية » . وهى عبارة عن « استحقاقات قصيرة الأجل على السوق الأمريكية تودع في بنوك أوروبية تتولى بدورها اقراضها بنفس الطريقة التي تخلق بها البنوك التجارية داخل كل دولة ما يسمى بالنقود الكتابية أو نقود الودائع التي تستند الى التعامل بين البنوك عن طريق القيود الدفترية وديون استخدام بنكوت مع التسوية الدورية عن طريق المقاصة والائتمان المتبادل (٣٨) » . والفرق الرئيسي هنا بين خلق النقود في سوق الدولارات الأوروبية وخلق النقود في البنوك التجارية يرجع الى أن قدرة البنوك التجارية في أى دولة على التوسع في خلق النقود تخضع لرقابة البنك المركزي الذي يفرض عليها الاحتفاظ لديه بنسبة معينة من اجمالي التزاماتها والذي يقرضها اذا ما واجهت مشكلة سيولة . أما الدولارات الأوروبية فلا تخضع لرقابة سلطات النقد الأمريكية

(35) Ibid., p. 22

(٣٦) اسماعيل صبرى عبد الله - المرجع السابق ذكره ص ١١٦ . وايضا محمد السيد سعيد - الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية - عالم المعرفة - المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب - الكويت ١٩٨٦ - ص ٤٧

(٣٧) محمد السيد سعيد - المرجع السابق ذكره ص ٤٨

(٣٨) اسماعيل صبرى عبد الله - المرجع السابق ذكره - ص ١١٦

(لأنها مودعة خارج الولايات المتحدة الأمريكية) ، كما أن البنوك المركزية في أوروبا لا تراقب حركتها لأنها لا تؤثر بشكل مباشر على حجم النقود المتداولة في اية دولة على حدة بل تستخدم أساسا في معاملات دولية (٢٩) .

وقد نشأت أسواق مماثلة للعملات الأوروبية الأخرى مثل الجنيه الاسترليني والمارك الألماني وذلك لنفس السبب وهو الهروب من رقابة البنوك المركزية .

وكذلك نشأت أسواق رؤوس أموال تقوم بالاقتراض طويل الأجل مستقلة تماما عن رقابة الحكومات وهو ما يعرف بسوق «السندات الأوروبية» .
Euro-bonds

وجدير بالملاحظة ان حكومات الدول النامية هي المقترض الرئيسي من سوق النقد الأوروبية في حين أن معظم المولدين لسوق السندات الأوروبية هم أفراد من دول العالم الثالث (٤٠) .

رابعا : الآثار المترتبة على وجود الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في الدول النامية

ان وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية له آثار سلبية وأخرى ايجابية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية . ولكن يصعب تحديد الأثر النهائي أو الصافي لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في هذه الدول . لأن تحديد الأثر النهائي يجب أن يتم بالنسبة لكل دولة على حدة ، كما أنه يقتضى وجود استراتيجية للتنمية واضحة المعالم في كل دولة ، حتى يمكن تحديد ما اذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في تحقيق الغايات التي تتضمنها هذه الاستراتيجية أم لا ، يضاف الى ذلك الصعوبات التي تواجه محاولة القياس الكمي لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي .

ونعرض فيما يلي بإيجاز آراء بعض الاقتصاديين حول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الدول النامية . فالبعض يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار ايجابية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، والبعض الآخر يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار سلبية على التنمية الاقتصادية في هذه الدول .

وبالنسبة للآثار الإيجابية نذكر على سبيل المثال مايراه فريدين **Frieden** من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في زيادة قدرة الدول النامية على تعبئة الموارد وفي زيادة فرص العمل وزيادة التراكم الرأسمالي واستخدامه أفضل استخدام وكذلك رفع انتاجية عناصر الانتاج (٤١) .

(٢٩) اسماعيل صبرى عبد الله - المرجع السابق - ص ١١٦ - ١١٧

(٤٠) محمد السيد سعيد - المرجع السابق ذكره - ص ٤٦

(41) Cohen, R and Frieden, J. The Impact of Multinational Corporation on Developing Nations.

ويرى هارى جونسون Harry Johnson أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في زيادة الإيرادات العامة في الدول النامية نتيجة زيادة حصيله الضرائب التى تدفعها شركات الاستثمار ، كما يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الى تطبيق التكنولوجيا المتطورة والى رفع كفاءة العنصر الإدارى (٤٢) .

ويرى كندل برجر Kindelberger أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية يساعد هذه الدول على زيادة صادراتها عن طريق فتح أسواق جديدة لهذه الصادرات (٤٣) .

ويرى بعض الاقتصاديين أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار سلبية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية وأهم هذه الآثار في رأى ملر بارنت Muller Bernet هى الخسارة التى تتحملها الدول النامية نظرا لتطبيق الشركات المتعددة الجنسية ما يعرف بأسعار التحويل Transfer Prices ويقصد بها أن بعض فروع الشركات المتعددة الجنسية تقوم بتقدير قيمة الصادرات بأقل من قيمتها الحقيقية وذلك لنقل عبء الضرائب من دولة تكون معدلات الضرائب بها مرتفعة الى دولة تكون معدلات الضرائب فيها منخفضة وفى هذه الحالة تخسر الدولة المضيفة النقد الأجنبي الذى يتمثل في الفرق بين القيمة الحقيقية للصادرات والسعر الذى تحدده الشركة المتعددة الجنسية ، كما تخسر الدولة إيرادات الضرائب التى كان يمكن أن تحصلها إذا تم تحديد السعر الفعلى للصادرات (٤٤) .

كما يرى ملر بارنت أن الهدف الرئيسى للاستثمار الأجنبي المباشر هو الحصول على أكبر قدر ممكن من العوائد من الدولة المضيفة وبأسرع وقت ممكن .

ومن الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية ما يترتب على تطبيق تكنولوجيا كثيفة رأس المال والتي لا تناسب الدول النامية في معظم الأحيان ، وتؤثر في عدم التوسع في توفير فرص عمل جديدة ، بالإضافة الى ما يترتب عليها من تبعية تكنولوجية للدول المتقدمة (٤٥) .

ويعتبر أثر وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية على موازين مدفوعاتها من أهم آثاره السلبية على التنمية الاقتصادية في هذه الدول . إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي عادة الى زيادة الواردات كما أنه غالبا لا يسهم في زيادة الصادرات هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى

(42) Ibid p. 159

(43) Ibid p. 160

(44) Ibid. p. 14

(45) Ibid. pp. 161 - 163.

يترتب على وجود الاستثمار الأجنبي المباشر تحمل الدول النامية أعباء التحويلات الى الخارج والتي تتمثل في تحويل الأرباح ودخول العاملين الأجانب في المشروعات الأجنبية أو المشتركة ، بالإضافة الى ثمن نقل التكنولوجيا .

ويرجع اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الواردات الى أن المشروعات المتعددة الجنسية عادة يكون ميلها للاستيراد مرتفعاً ، فهي تميل الى استيراد معظم احتياجاتها من السلع الوسيطة والانتاجية من الخارج (٤٦) . وتشير نتائج دراسة تطبيقية أجريت على الاقتصاد البرازيلي الى أن نسبة الواردات الى كل وحدة مبيعات في الشركات المتعددة الجنسية أكبر من هذه النسبة في المشروعات الوطنية (٤٧) . يضاف الى ذلك أن وجود الشركة المتعددة الجنسية في الدول النامية يؤدي الى زيادة الواردات بطريقة غير مباشرة نظراً لخلق أنماط استهلاك لم تكن موجودة في هذه الدول ، وهذه الأنماط تعتمد على السلع المستوردة . كما أن هذه الشركات قد تؤدي الى خلق حاجات جديدة لم تكن موجودة أصلاً مما يترتب عليه استيراد سلع لاثباع هذه الحاجات أو احلال سلع جديدة مستوردة لاثباع حاجات قائمة كان يتم اثباعها باستهلاك السلع المحلية (٤٨) .

بالنسبة لاثر وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية في زيادة صادراتها فإنه يمكن القول أن الشركات المتعددة الجنسية ساهمت في زيادة صادرات بعض الدول النامية ، ولكن اثر هذه الشركات في زيادة الصادرات في الدول النامية محدود بصفة عامة . ففي بعض الدول النامية كان التوسع في التصنيع من أجل التصدير تقوم به الشركات الوطنية . يضاف الى ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتجه نحو الصناعات من أجل التصدير في السوق العالمي يتركز عادة في عدد قليل من الدول وهي عادة الدول المرتفعة الدخل والتي تكون قد قطعت شوطاً في التصنيع من أجل التصدير (٤٩) . وتشير إحدى الدراسات الى أن نصيب فروع الشركات المتعددة الجنسية الموجودة في الدول النامية من إجمالي الصادرات الصناعية لهذه الدول كان يساوي ٣٥٪ في سنة ١٩٦٦ ، و ٧٢٪ في سنة ١٩٧٧ . وتختلف مساهمة فروع الشركات الأمريكية في الصادرات الصناعية من دولة لأخرى . فمثلاً بالنسبة للمكسيك كانت هذه النسبة تساوي ١٠٪ في سنة ١٩٦٦ و ٣٥٪ في سنة ١٩٧٧ . وفي البرازيل كانت هذه النسبة تساوي ٩٩٪ سنة ١٩٦٦ و ١٥٪ في سنة

(46) Cohen, R and Frieden F. The Impact of Multinational corporations on Developing countries ... op. cit. p. 164.

(47) United Nations Centre on Transnational Corporations - Transnational Corporations and International Trade : Selected Issues - U.N. New York 1985 pp. 12 - 13.

(٤٨) محمد السيد سعيد - المرجع السابق فكره ص ١٤١ - ١٤٢

(49) United Nations Centre on Transnational Corporations ... op. cit. p. 11

١٩٧٧ . أما في الأرجنتين فقد كانت هذه النسبة تساوى ١٢٣٪ في سنة ١٩٦٦ و ٧٠٪ في سنة ١٩٧٧ (٥٠) .

وفيما يتعلق بالتحويلات التى تترتب على وجود الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول النامية فهى أساسا تتمثل بصفة أساسية فى تحويل أرباح ودخول العاملين فى الشركات المتعددة الجنسية الى الخارج وفى تكاليف نقل التكنولوجيا .

ونخصص الجزء التالى من البحث لدراسة صافى التدفق للدول النامية وهو عبارة عن الفرق بين الاستثمار الأجنبى والتحويلات المرتبة على وجوده .

أما بالنسبة لتكاليف نقل التكنولوجيا فتمثل فى رسوم براءات الاختراع والتراخيص الفنية ، ومرتببات الخبراء والفنيين الأجانب الذين يقومون بتشغيل وصيانة وسائل الإنتاج المتطورة (٥١) ، يضاف الى ذلك التكلفة التى تتحملها الدول النامية نتيجة الشروط التعسفية المتضمنة فى بعض عقود بيع التكنولوجيا مثل عدم التخصيص بتصدير المنتجات أو البيع لبلد بسعر يختلف عن سعر البيع لبلد آخر (٥٢) .

وهذه التكاليف المترتبة على استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة تدفعها الدول النامية بالنقد الأجنبى وبالتالى فإنه يمكن اعتبارها تدفقات مالية من الدول النامية الى الخارج . وتبين إحدى الدراسات التى قدمت فى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذى عقد فى سنة ١٩٧٢ ، أن مجموع ما دفعته ست عشرة دولة نامية فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية خلال السنوات الأخيرة من الستينات نتيجة استيراد تكنولوجيا متقدمة بلغ ٨٢٥ مليون دولار وهو ما يمثل ٥٪ من أجمالى صادراتها (٥٣) .

وتساوى التكاليف المترتبة على استيراد التكنولوجيا ١١٪ من حصيلة صادرات المكسيك (٥٤) .

ونخلص من ذلك الى أن وجود الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول النامية يكون له عادة أثر سىء على موازين مدفوعاتها . ونشير هنا على سبيل المثال الى أهم نتائج دراسة أجريت على ١٥٩ مشروع أجنبى فى ست دول نامية ، وهى أن ٩٪ من المشروعات الأجنبية لها أثر سىء على ميزان المدفوعات (٥٥) . وتبين دراسة عن صناعة السيارات فى البرازيل والتى تسيطر

(50) Ibid., p. 8

(٥١) رمزى زكى - أزمة الدين الخارجى - رؤية من العالم الثالث - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ - ٢١٢ - ٢١٤

(٥٢) اسماعيل صبرى عبد الله - المرجع السابق ذكره ص ١٧

(٥٣) رمزى زكى - المرجع السابق ذكره ص ٢١٢ - ٢١٤

(54) Cohen and Frieden - op. cit.

(55) Ibid. p. 154

عليها ثمان شركات متعددة الجنسية الى أن هذه المشروعات كانت مسئولة عن حوالى $\frac{1}{8}$ العجز في ميزان المدفوعات في البرازيل في سنة ١٩٧٤ (٥٦) .

وبعد تناولنا الآثار الإيجابية والسلبية لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية على التنمية الاقتصادية بها ، نقول أن ما يهمنا بصفة خاصة في هذا البحث هو الأثر الصافي لوجود هذه الاستثمارات في الدول النامية ونقصد بالأثر الصافي الفرق بين التدفق السنوى للاستثمار الأجنبي الى الدول النامية والتدفقات المالية التى تخرج من الدول النامية الى الخارج نتيجة وجود الاستثمار الأجنبي المباشر . مما يخصص لها جزء من هذا البحث .

خامسا : توزيع اجمالى الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية (١٩٧٠ - ١٩٨٤)

نقوم في هذا الجزء من البحث بدراسة اجمالى توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين الدول النامية مقسمة الى مجموعات طبقا للتوزيع الجغرافى ، وطبقا لمستوى نصيب الفرد من الناتج القومى ، ومقسمة الى مجموعتين تضم المجموعة الأولى الدول المصدرة للبترول وتضم المجموعة الثانية الدول غير المصدرة للبترول .

١ - توزيع اجمالى الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية مقسمة الى مجموعات طبقا للتوزيع الجغرافى :

تنقسم الدول النامية طبقا للتوزيع الجغرافى الى المجموعات التالية : مجموعة دول أمريكا اللاتينية ، ومجموعة دول أفريقيا ، ومجموعة دول غرب آسيا ، ومجموعة دول جنوب وجنوب شرق آسيا . وقد حصلت مجموعة دول أمريكا اللاتينية على أكثر من النصف النصيب الأكبر من اجمالى الاستثمار الأجنبي المباشر التى حصلت عليه جملة الدول النامية . وقد تراوحت نسبة الاستثمار الأجنبي السنوى في مجموعة دول أمريكا الجنوبية الى اجمالى الاستثمار الأجنبي المباشر التى حصلت عليه الدول النامية بين ٤٢٪ و ٧٩.٦٪ فى الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) ، وبلغت هذه النسبة حوالى ٢٥٪ فى سنتى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ (٥٧) . وفى داخل هذه المجموعة من الدول حصلت البرازيل والمكسيك معا على نسبة تراوحت بين ٤٩٪ و ٩٥٪ من اجمالى الاستثمار

(56) Ibid. p. 164

(٥٧) حسب هذه النسب من البيانات الواردة فى الجداول ٢٥ و ٤٠ :

الأجنبي المباشر الذي حصلت عليه مجموعة دول أمريكا اللاتينية في الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٤) (٥٨) .

وقد كان انخفاض نصيب مجموعة دول أمريكا اللاتينية من اجمالي الاستثمار الأجنبي في الدول النامية في سنتي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ مقابل ارتفاع نصيب مجموعة دول غرب آسيا من اجمالي الاستثمار الأجنبي في الدول النامية من ١٦٪ في سنة ١٩٨٢ الى ٣٥٪ في سنتي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ (٥٩) .

٢ - توزيع اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية مقسمة الى مجموعات طبقا لمستوى نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي:

يمكن تقسيم الدول النامية الى ثلاث مجموعات طبقا لمستوى نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، تضم المجموعة الأولى الدول التي يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج عن ١٥٠٠ ، وتضم المجموعة الثانية الدول التي يتراوح فيها نصيب الفرد من الناتج بين ٥٠٠ دولار و ١٥٠٠ دولار ، وتضم المجموعة الثالثة الدول التي يقل نصيب الفرد من الناتج فيها عن ٥٠٠ دولار وذلك في سنة ١٩٨٠ (٦٠) . وقد حصلت المجموعة الأولى من الدول على النصيب الأكبر من اجمالي الاستثمار الأجنبي في الدول النامية ، وقد تراوحت نسبة الاستثمار الأجنبي في هذه الدول الى اجمالي الاستثمار الأجنبي في الدول النامية بين ٤٨٪ و ٧٧٫٦٪ في الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٤) (٦١) .

٣ - توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية مقسمة الى مجموعة الدول المصدرة للبتروول ومجموعة الدول غير المصدرة للبتروول .

حصلت مجموعة الدول غير المصدرة للبتروول على نسبة تراوحت بين ٥٥٪ و ٩٩٪ من اجمالي الاستثمار الأجنبي في الدول النامية (٦٢) .

وتنقسم هذه المجموعة من الدول بدورها الى ثلاث مجموعات تضم المجموعة الأولى مجموعة الدول المصدرة للسلع الصناعية (٦٣) وتضم المجموعة الثانية الدول النامية الأقل تقدما وتضم المجموعة الثالثة الدول النامية الأخرى (٦٤) .

(٥٨) حسب هذه النسب من NUCTAD - Handbook of International Trade Statistics - 1986 Supplement - New York 1987.

(٥٩) حسب هذه النسب من البيانات الواردة في جدول ٢٥ وجدول ٤٢ UNCTAD - Op. cit. (60)

(٦٢ و ٦١) حسب هذه النسب من البيانات الواردة في الجدول (٣٥) والجدول (٢٨) (٦٣) وهي الأرجنتين - البرازيل - هونج كونج - كوريا الجنوبية - سنغافورا تايبوان . انظر : UNCTAD op. cit.

وقد حصلت دول المجموعة الاولى على النصيب الأكبر من اجمالي الاستثمار الأجنبي الذي حصلت عليه الدول النامية غير المصدرة للبترول . فقد تراوحت نسبة الاستثمار الأجنبي الذى حصلت عليه مجموعة الدول المصدرة للسلع الصناعية الى اجمالي الاستثمار الأجنبي في الدول النامية غير المصدرة للبترول بين ٤٥٪ و ٦٥٪ في الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) ، وبلغت هذه النسبة حوالى ٢٤٪ و ٢٧٪ في سنتى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ على التوالي (٦٥) .

وجدير بالملاحظة ان مجموعة الدول النامية المصدرة للسلع الصناعية يزيد نصيب الفرد فيها من الناتج القومى عن ١٥٠٠ دولار أى أنها تعتبر من الدول النامية المرتفعة الدخل .

اما مجموعة الدول النامية الأقل تقدما فقد كان نصيبها من اجمالي الاستثمار الأجنبي في الدول النامية غير المصدرة للبترول متواضع جدا ، فقد تراوح نصيبها بين ٠.١٪ و ٣.٣٪ في الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٤) (٦٦) .

سادسا : تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

نكرنا من قبل ان وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية يترتب عليه تحمل هذه الدول اعباء تتمثل بصفة رئيسية في تحويل الأرباح التى تحققها المشروعات الأجنبية وتحويل دخول العاملين بها . ونتابع في هذا الجزء تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية في الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٤) . وصافى الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن الفرق بين الاستثمار الأجنبي السنوى وبين اجمالي التحويلات للخارج وهى ارباح ودخول العاملين في المشروعات الأجنبية .

ونعرض فيما يلى تطور كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والدخول المحولة للخارج وصافى الاستثمار في الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٤) وذلك بالنسبة لاجمالي الدول النامية ثم في مجموعات الدول النامية مقسمة طبقا للتوزيع الجغرافى ، وطبقا لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، ومقسمة الى مجموعة الدول المصدرة للبترول ومجموعة الدول الغير مصدرة للبترول .

١ - الاستثمار الصافى في اجمالى الدول النامية :

يبين الجدول رقم (٣٥) أن الاستثمار الأجنبي يتقلب في اجمالى الدول النامية من سنة لأخرى في الفترة محل البحث ، أما التحويلات للخارج

(٦٥) حسب هذه النسب من البيانات الواردة في الجدولين (٣٨) ، (٣٩) .
(٦٦) حسب هذه النسب من البيانات الواردة في الجدولين (٣٨) ، (٣٩) .

فانها تأخذ اتجاهها تصاعديا في معظم سنوات الفترة موضع البحث ، أما عن صافي الاستثمار فهو سالب في جميع سنوات الفترة التي تدخل في نطاق دراستنا (١٩٧٠ - ١٩٨٤) مما يعنى أن التدفقات للخارج كانت تفوق الاستثمار الأجنبي السنوى في الدول النامية . وقد تراوح الاستثمار الصافي بين ٢٩٧٢ مليون دولار و ١٧٥٩١ مليون دولار في الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٤) .

٢ - الاستثمار الصافي في الدول النامية مقسمة الى مجموعات طبقا للتوزيع الجغرافى :

كان الاستثمار الصافي في دول أمريكا اللاتينية موجبا في بعض السنوات وسالبا في البعض الآخر .

أما مجموعات الدول النامية الأخرى وهى مجموعة دول أفريقيا ، ومجموعة دول غرب آسيا ، ومجموعة دول جنوب وشرق آسيا ، فقد كان صافي الاستثمار فيها سالبا في جميع السنوات التي تدخل في نطاق دراستنا (١٧) .

٣ - الاستثمار الصافي في الدول النامية مقسمة طبقا لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى :

كان الاستثمار الصافي في مجموعات الدول النامية مقسمة طبقا لمستوى نصيب الفرد من الناتج سالبا في معظم سنوات الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٤) .

ويلاحظ أن صافي الاستثمار السالب في مجموعة الدول التي يزيد نصيب الفرد فيها من الناتج عن ١٥٠٠ دولار كان أكبر من صافي الاستثمار في كل من مجموعة الدول التي يتراوح فيها نصيب الفرد من الناتج بين ٥٠٠ دولار و ١٥٠٠ دولار ، ومجموعة الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج عن ٥٠٠ دولار .

فقد تراوح الاستثمار الصافي في مجموعة الدول التي يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج بها عن ١٥٠٠ دولار بين - ١٨٨٥ مليون دولار بين ١٩٧٠ و ١٩٨٤ . أما بالنسبة لمجموعة الدول التي يتراوح نصيب الفرد من الناتج بها بين ٥٠٠ دولار و ١٥٠٠ دولار فقد تراوح الاستثمار الصافي بها بين - ١٤١ مليون دولار وبين - ٢٥١٣ مليون دولار في الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠) ، وكان الاستثمار الصافي موجبا في الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٤) .

أما مجموعة الدول التي يقل نصيب الفرد بها من الناتج بها عن ٥٠٠ دولار فإن الاستثمار الصافي بها كان يتراوح بين - ٤٣ مليون دولار و ٣٣٧٣ مليون دولار في الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٤) كما يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٨) .

٤ - الاستثمار الصافي في مجموعة الدول المصدرة للبتترول وفي مجموعة الدول الغير مصدرة للبتترول :

يبين الجدول رقم (٣٦) أن صافي الاستثمار في مجموعة الدول المصدرة للبتترول كان سالبا في جميع سنوات الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) فيما عدا سنة ١٩٧٣ كما كان الاستثمار الصافي موجبا في سنتي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ .

وقد كان الاستثمار الصافي في مجموعة الدول النامية غير المصدرة للبتترول موجبا في معظم سنوات الفترة (١٩٧٢ - ١٩٨٤) وكان سالبا في سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧١ فقط . وقد ذكرنا من قبل أن مجموعة الدول الغير مصدرة للبتترول تنقسم بدورها الى ثلاث مجموعات تضم المجموعة الأولى الدول المصدرة للسلع الصناعية وتضم المجموعة الثانية الدول النامية الأقل تقدما ، بينما تشكل المجموعة الثالثة الدول النامية الأخرى .

وقد كان الاستثمار الصافي في المجموعة الأولى من الدول وهي الدول المصدرة للسلع الصناعية موجبا في الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٤) . وقد كان الاستثمار الصافي سالبا في معظم سنوات الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٤) وذلك في مجموعة الدول الأقل تقدما . جدول (٣٩) .

ويتضح من ذلك كله ان التدفقات المالية للخارج الناتجة عن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر تفوق ما يترتب عليه من تدفقات مالية الى الداخل في معظم الدول النامية . أي أن الأثر الصافي لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم الدول النامية كان سالبا .

الخلاصة

توصلنا من بحثنا هذا الى أن التدفقات المالية من الدول النامية الى الخارج والى وجهه عن استعانتها بالتمويل الخارجي في السبعينات وبداية الثمانينات كانت كبيرة وان التدفق الصافي أي الفرق بين التدفقات المالية الى الدول النامية ، والتي تتمثل في القروض الخارجية وفي الاستثمار الأجنبي المباشر ، والتدفقات المالية للخارج والتي تتمثل في مدفوعات خدمة الدين وتمويل الأرباح ودخول المشروعات الأجنبية ، أخذ اتجاها تنازليا في الفترة موضع البحث وكان سالبا في بعض السنوات وذلك في معظم الدول النامية .

تدعو هذه النتيجة الى تساؤل هام وهو ما هى العوامل المسئولة عن انخفاض صافي التدفقات المالية فى الدول النامية بل وكونه سالبا فى بعض السنوات ؟ .

للإجابة على هذا التساؤل يمكن القول ان تراكم مدفوعات خدمة الدين الناتجة عن الاقتراض من الخارج وبوصول صافي التحويلات الى المستوى السالب فى بعض السنوات ، ما هو الا انعكاس للسياسات الاقتصادية التى تطبقها الدول النامية . فمن المعروف أن القروض الخارجية تعتبر مكملة للموارد المحلية وليست بديلة لها ، فان استخدمت هذه القروض على نحو يؤدي الى زيادة الطاقة الإنتاجية فى الدول النامية وبالتالي قدرتها على سداد ديونها فلن تظهر أزمة الديون الخارجية . ويدل ما حدث فى معظم الدول النامية من تراكم أعباء خدمة الدين على أن السياسات الاقتصادية التى طبقتها هذه الدول لم تؤد الى زيادة قدرتها على سداد ديونها ، ومن ثم تراكمت هذه الديون ولجأت الدول النامية الى الحصول على مزيد من القروض الخارجية لسداد ديونها وبالتالي وقعت هذه الدول فريسة الحلقة المفرغة للاقتراض ، ثم تراكم أعباء خدمة الدين ثم مزيد من الاقتراض وهكذا . ومما يزيد المشكلة تعقيدا هو أن الدول النامية فى النصف الثانى من السبعينات وفى بداية الثمانينات كانت تعتمد بصفة أساسية على القروض من المصادر الخاصة مما ساهم فى زيادة مشكلة الديون تعقيدا .

على أنه وان كانت أزمة الديون الخارجية للدول النامية ترجع بصفة أساسية الى عوامل داخلية ، الا أن هذا لا يعنى اغفال أثر العوامل الخارجية ونقصد بها الظروف السائدة فى الاقتصاد العالمى . والتى تسهم فى تفاقم أزمة الديون الخارجية فى الدول النامية . وأهم هذه العوامل هو ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ فى الأسواق المالية الدولية ، وتدهور معدلات التبادل الدولى للدول النامية والركود الاقتصادى الذى يحدث فى الدول المتقدمة وينعكس أثره فى الدول النامية .

هذا عن تراكم أعباء خدمة الدين أما عن التدفقات الناتجة عن الاستثمار الأجنبى ، فانه يمكن القول أن الدول النامية أخذت تشجع رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بها دون وجود خطة واضحة المعالم عن الدور الذى يمكن أن يقوم به الاستثمار الأجنبى فى التنمية الاقتصادية فى هذه الدول . وقد أثبتت تجارب معظم الدول النامية كما رأينا أن مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى التنمية الاقتصادية متواضعة، فقد رأينا أن الاستثمار الأجنبى المباشر لايسهم عادة فى تمويل التنمية نظرا لأن الشركات المتعددة الجنسية تعتمد فى تمويل نشاطها عادة على ودائع المواطنين فى الدول التى تعمل بها وذلك فى البنوك المحلية أو فروع البنوك الأجنبية أو البنوك المشتركة الموجودة فى الدول النامية ، كما أنها تقوم باعادة استثمار جانب من الأرباح التى تحفظها محليا لتمويل التوسع فى نشاطها . يضاف الى ذلك أن مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى الجوانب الأخرى

للتنمية غير التمويل، متواضعة. فقد رأينا أن « الشركات المتعددة الجنسية » تطبق عادة تكنولوجيا متطورة كثيفة رأس المال مما يترتب عليه عدم المساهمة في خلق فرص عمل جديدة بل وتحمل الدول النامية تكلفة استيراد تكنولوجيا متطورة قد لا تكون في حاجة لها . كما أنه يترتب على وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل شركات متعددة الجنسية زيادة الواردات كما سبق أن ذكرنا . يضاف الى ذلك أن مساهمة هذه الشركات في التوسع في الصناعات من أجل التصدير متواضعة أيضا ، فقد رأينا أن اتجاه الشركات المتعددة الجنسية نحو الصناعات من أجل التصدير تركز في عدد قليل من الدول وهي الدول التي تكون قد قطعت شوطا في التصنيع من أجل التصدير .

وإذا أضفنا الى ذلك التدفقات المالية للخارج التي تترتب على وجود الاستثمار الأجنبي لاتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عبئا على موازين مدفوعات الدول النامية .

ومن أهم النتائج التي توصلنا لها في هذا البحث هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه الى الدول المرتفعة الدخل والدول المصدرة للسلع الصناعية فقد حصلت هذه الدول على أكثر من نصف الاستثمار الأجنبي الإجمالي في الدول النامية . كما أن صافي الاستثمار في هذه الدول كان موجبا في الفترة موضع الدراسة ، بينما كان سالبا في مجموعات الدول الأخرى . وبذلك يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه الى الدول النامية التي تكون قد قطعت شوطا في التنمية ، ولا يتجه الى الدول التي تكون في المراحل الأولى للتنمية مما يعني أن امكانية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية تعتبر متواضعة .

وأخيرا نقول ان نتائج هذا البحث تدعو الى أهمية وضرورة إعادة النظر في دور التمويل الخارجى في التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك بتحديد الظروف التي يمكن في ظلها الاستفادة من التمويل الخارجى ، بدلا من تحول اعباء هذا التمويل الى عقبة في سبيل التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

١٤٤٠ (بالبليون دولار)

جدول (١)
تطور هيكل القروض الخارجية في اجمالي الدول النامية

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
٧٩,١١٢	٩٣,٩٨٧	٩٩,٨١٨	٩٠,٩٤٨	٩٢,٣١٧	٨١,٤٣٣	٥٣,١٦٦	إجمالي القروض المتداوية
٣٤,٦٠١	٣٧,٣٠٩	٣٨,٥٠٨	٤٣,٣٦٧	٣١,١٥٥	٣٠,٣٠٢	٢٣,٤٢٣	القروض الرسمية
٤٣,٧	٣٩,٦	٣٨,٥	٤٧,٦	٣٣,٧	٣٧,٢	٤٤,٠	% من الإجمالي
٤٤,٥١٠	٥٦,٦٧٨	٦١,٣١٠	٤٧,٥٨٠	٦١,١٦١	٥١,١٣٠	٢٩,٧٤٢	القروض الخاصة
٥٦,٣	٦٠,٤	٦١,٥	٥٧,٤	٦٦,٣	٦٢,٨	٥٥,٩	% من الإجمالي

Source : World Bank : World Debt Tables ... op. cit.

١٤٤٠

(بالبليون دولار)

جدول (٢)
تطور هيكل القروض الخارجية في الدول المنخفضة الدخل في أفريقيا

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
٢,٩٨٥	٣,٧٦٩	٣,٥٦٠	٥,٦٤٥	٤,٦١٦	٤,٥١٣	٢,٨٩٣	إجمالي القروض المتداوية
٢,٨٣٦	٣,٣١١	٢,٩٠١	٤,٣٢٢	٣,١٥٨	٢,٩٤٩	١,٩٨٠	القروض الرسمية
٩٥,٠	٨٥,١	٨١,٤	٧٤,٧	٦٨,٤	٥٩,٥	٦٨,٤	% من الإجمالي
٠,١٤٩	٠,٥٥٨	٠,٦٥٨	١,٤٢٢	١,٤٥٧	١,٥٦٤	٠,٩١٢	القروض الخاصة
٥,٠	١٤,٩	١٨,٦	٢٥,٣	٣١,٦	٤٠,٥	٣١,٦	% من الإجمالي

Source : Ibid.

جدول (٣)
تطور هيكل القروض الخارجية في الدول المنخفضة الدخل في آسيا (بالبليون دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
٢٠٢١٦	٧,٥٨٠	٦,٥٨٥	٩,٦٣٠	٤,٥٣٧	٤,٨٠٩	٣,٢٠٨	إجمالي القروض الخارجية
٣,٩٢٧	٥,٥٦٩	٥,٧١٤	٧,٧٩٥	٤,١٢٩	٤,٥٦٨	٣,٨٩٩	القروض الرسمية
٩٣١	٧٨,٦	٨٦,٧	٨٠,٩	٩١,٠	٩٤,٩	٩٠,٣	% من الإجمالي
٥,٢٨٨	١,٥١٠	٥,٨٧١	١,٨٣٥	٥,٤٠٧	٥,٢٤١	٥,٣٠٨	القروض الخاصة
٩,٧	٣١,٤	١٣,٣	١,٩١	٩,٠	٥,١	٩,٧	% من الإجمالي

Source : Ibid.

جدول (٤)
تطور هيكل القروض الخارجية في الدول المتوسطة الدخل المستوردة للبتروöl (بالبليون دولار) (١٩٧٦ - ١٩٨٣)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
٣٨,٤٧٣	٤٤,٨٥٩	٥٢,٩٣٧	٤٦,٦٠٤	٤٤,١٢٣	٤٢,١٢٣	٣٦,٥١٥	إجمالي القروض الخارجية
١٩,٥٠٤	١٨,٥٠٩	٢٠,١٩٠	٢٠,٣٦٦	١٤,٩١٦	١٥,٧٧٥	١٠,٨٠٩	القروض الرسمية
٥,٥٦	٤,٥٦	٣٨,١	٤٣,٦	٣٣,٨	٣٧,٤	٤١,٥	% من الإجمالي
١٨,٩٦١	٣٦,٨٤٩	٣٢,٧٤٦	٢٦,٢٣٧	٢٩,٢٠٨	٢٦,٣٤٧	١٥,٢٠٥	القروض الخاصة
٤,٩٤	٥,٩٩	٦١,٩	٥,٦٤	٦,٦٢	٦,٢٦	٥,٨٥	% من الإجمالي

Source : Ibid.

(٥) جدول
تطور ميكل القروض الخارجية في الدول المصدرة للتبوتول
(بالبليون دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
٣٣,٤٣٨	٣٨,٢٧٩	٣٩,٧٣٤	٢٩,٠٦٧	٣٩,٠٣٩	٣٠,٤٨٧	٢١,٠٤٩	إجمالي القروض الخارجية
٨,٢٣٣	١٠,٥١٩	٩,٧٠١	١٠,٩٨٣	٨,٩٥١	٧,٠٠٨	٧,٧٣٣	القروض الرسمية
٢٤,٩	٢٧,٤	٢٦,٤	٣٧,٧	٢٢,٩	٢٢,٩	٣٦,٧	% من الإجمالي
٢٥,١٠٤	٢٧,٧٥٩	٢٧,٠٣٣	١٨,٠٨٤	٣٠,٠٨٨	٢٣,٤٧٨	١٣,٣١٦	القروض الخاصة
٧٥,١	٧٢,٦	٧٣,٦	٦٢,٣	٧٧,١	٧٧,١	٦٢,٦	% من الإجمالي

Source : Ibid.

(٦) جدول
تطور ميكل القروض الخارجية في جوى الدول المدينة
(بالبليون دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
٣٩,٠٤٨	٥١,٢٣٣	٥٤,٩٤٦	٤٨,٦٢٠	٥٠,١٤٥	٤٣,٧٢٩	٢٨,٧٥٣	إجمالي القروض الخارجية
١٥,١٤٨	١٥,٦٤١	١٨,٢٥٣	٢١,٠٩٥	١١,٩٩١	١٢,٩٠٧	١٠,٨٨٧	القروض الرسمية
٣٨,٧	٣٥,٥	٣٢,٢	٤٣,٣	٣٢,٩	٢٩,٨	٣٧,٨	% من الإجمالي
٢٣,٨٩٩	٣٥,٥٩٢	٣٦,٦٩٣	٢٧,٥٢٤	٣٨,١٥٤	٣٠,٨٢٢	١٧,٨٦٦	القروض الخاصة
٦١,٣	٦٩,٥	٦٦,٨	٥٦,٧	٧٦,١	٧٠,٢	٦٢,٢	% من الإجمالي

Source : Ibid.

جدول (٧)
تطور هيكل القروض الخارجية في الأرجنتين
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)
(بالمليون دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
١,٨٥٤	١,٢٣٠	٣,٧٩٧	٣,٠٤٢	٣,٢٥٣	٢,٧٦٥	١,٩٠٨	إجمالي القروض الخارجية
٠,٠٤٥	٠,٥٤٠	٠,٦٩٨	٠,٢٠٥	٠,٤٧٥	٠,٤٨٦	٠,٤٤٨	القروض الرسمية
٢,٥	٤٤,٥	١٩,٥	٧,٨	١٤,٧	١٨,٧	٢٤,٥	% من الإجمالي
١,٨٠٩	٠,٦٨٩	٣,٠٩٨	٢,٨٣٧	٢,٧٧٨	٢,٢٧٨	١,٤٦٠	القروض الخاصة
٩٧,٥	٥٦,٠	٨١,٥	٩٢,٢	٨٥,٣	٨١,٣	٧٦,٥	% من الإجمالي

Source : Ibid.

جدول (٨)
تطور هيكل القروض الخارجية في البرازيل
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)
(بالمليون دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
٧,٦٤٠	١٢,٥١٧	١٢,٦٠٢	٩,٥٠٦	١١,٥٨١	١٠,٨٠٧	٦,٧٤٥	إجمالي القروض الخارجية
٣,٢٦٣	٢,٥٦٧	٢,٤٣٥	١,٨٥٣	١,٤٦٩	١,٤٠١	١,٩٧٥	القروض الرسمية
٤٢,٨	٢٠,٦	١٩,٤	٢٠,٦	١٢,٧	١٣,١	٢٩,٣	% من الإجمالي
٤,٣٧٦	٩,٩٤٩	١٠,١٦٦	٧,١٥٢	١٠,١١٢	٩,٤٠٠	٤,٧٧٠	القروض الخاصة
٥٧,٢	٧٩,٤	٨٠,٦	٧٩,٤	٨٧,٣	٨٦,٩	٧٠,٧	% من الإجمالي

Source : Ibid.

(٩) جدول
تطور هيكل القروض الخارجية في فنزويلا
(بالبليون دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
١٦٦٠٠	٢٥٩٠	٢٥٠٠	٢,٧٠٨	٣,٨١٣	٢,٧٦٠	١,١٦٣	إجمالي القروض الخارجية
—	—	—	٥,٠٤٥	—	—	٥,٣٠٠	القروض الرسمية
—	—	—	١,٧	—	—	٢,٦	% من الإجمالي
١,٦٠٠	٢,٥٩٠	٢,٥٠٠	٢,٦٦٣	٣,٨١٣	٢,٧٦٠	١,١٣٣	القروض الخاصة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٨,٣	١٠٠	١٠٠	٩٧,٤	% من الإجمالي

Source : Ibid.

جدول (١٠)
تطور هيكل القروض الخارجية في المكسيك
(بالبليون دولار) (١٩٧٦ - ١٩٨٣)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
٧,٥١٦	١٢,٥٣٨	١١,٢٣١	٧,٥٠٩	١٢,٣٩٣	٩,٣٥٥	٥,٦٦١	إجمالي القروض الخارجية
١,٥٩٦	٢,٧٨١	١,٩٨٤	١,٩٧٣	١,٥٢٩	٥,٩٧٩	٥,٨١٤	القروض الرسمية
٢١,٣	٢٢,٢	١٧,٧	٢٧,٩	٨,٤	١٠,٥	١٤,٤	% من الإجمالي
٥,٩٢٠	٩,٧٥٧	٩,٢٤٧	٥,١١٦	١١,٣٦٣	٨,٣٧٦	٤,٨٤٧	القروض الخاصة
٧٨,٧	٧٧,٨	٨٢,٣	٧٢,١	٩١,٩	٨٩,٥	٨٥,٦	% من الإجمالي

Source : Ibid.

جدول (١١)
تطور هيكل القروض الخارجية في دول أفريقيا جنوب الصحراء
(بالليون دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
١٠,٦٥٤	١١,٤٧٢	١٤,٥٩٣	١٢,٠٣٥	١٢,٠٣١	٩,٤٥٨	٥,٤١٨	إجمالي القروض الخارجية
٥,٦٨٣	٦,١٢٦	٥,٩٧٦	٦,٥٨٤	٥,٦١٦	٤,٧٤٢	٢,٩٨٣	القروض الرسمية
٥٥,٠	٥٢,٢	٤٠,٩	٥٤,٧	٤٦,٦	٥٠,١	٥٥,٠	% من الإجمالي
٤,٩٧١	٥,٣٤٦	٨,٦١٦	٥,٤٥١	٦,٤١٥	٤,٧١٥	٢,٤٣٤	القروض الخاصة
٤٥,٠	٤٧,٨	٥٩,٣	٤٥,٣	٥٣,٤	٤,٩,٩	٤٥,٠	% من الإجمالي

Source : Ibid.

جدول (١٢)
تطور هيكل القروض الخارجية في دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط
(بالليون دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
٩,٨٥٨	٨,٨٩٤	٩,٩٦١	١٠,٣٥٤	١٢,٦٤٤	١٣,٠٣٠	٨,٧٨٢	إجمالي القروض الخارجية
٣,٣١٣	٣,٧٧٤	٤,٨٨٥	٥,٧٧٠	٥,٠٦١	٤,٩٩٦	٤,٣٣٥	القروض الرسمية
٣٣,٦	٤٢,٤	٤٩,٠	٤٨,٨	٤٠,٠	٣٨,٣	٤٩,٣	% من الإجمالي
٦,٥٤٤	٥,١١٩	٥,٠٧٥	٤,٥٨٤	٧,٥٨٣	٨,٠٣٣	٤,٤٤٦	القروض الخاصة
٦٦,٤	٥٧,٦	٥١,٠	٥١,٢	٦٠,٠	٦١,٧	٥٠,٧	% من الإجمالي

Source : Ibid.

جدول (١٣)
تطور هيكل القروض الخارجية في دول جنوب آسيا
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)
(بالليون دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
٤,٢٠٧	٧,٠٧٧	٦,٥٨٥	٩,٦٣٠	٤,٥٣٧	٥,٥٦٨	٣,٢٠٨	إجمالي القروض الخارجية
٣,٩١٩	٥,٥٦٦	٥,٧١٤	٧,٧٩٥	٤,١٣٩	٤,٨٠٩	٢,٨٨٩	القروض الرسمية
٩٣,١	٧٨,٦	٨٦,٧	٨٠,٩	٩١,٥	٨٦,٣	٩٠,٣	% من الإجمالي
٥,٢٨٨	١,٥١٠	٥,٨٧١	١,٨٣٥	٠,٤٠٧	٠,٢٤١	٠,٣٠٨	القروض الخاصة
٦,٩	٢١,٤	١٣,٣	١٩,١	٩,٥	١٤,٥	٩,٧	% من الإجمالي

Source : Ibid.

جدول رقم (١٤)
تطور هيكل القروض الخارجية في دول شرق آسيا والمعيط الهادي
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)
(بالليون دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
١٥,٢٧٦	١٨,٢٤٩	١٦,٨٢٥	١٥,٤٩٨	١٢,٦٧٠	١٣,٩١٤	٩,٨٣٣	إجمالي القروض الخارجية
٥,٨٥٩	٦,٨٠٣	٦,٧٢٧	٧,٩١١	٥,٥٢٤	٥,٨٩٢	٤,٣١٨	القروض الرسمية
٣٧,٣	٣٧,٢	٣٩,٩	٥١,٥	٤٣,٥	٤٢,٣	٤٣,٩	% من الإجمالي
٩,٤١٦	١١,٤٤٩	١٠,٥٩٨	٧,٥٨٦	٧,١٤٦	٨,٥٢١	٥,٥١٥	القروض الخاصة
٦١,٧	٦٢,٨	٦٠,١	٤٩,٥	٥٦,٥	٥٧,٧	٥٦,١	% من الإجمالي

Source : Ibid.

جدول رقم (١٥)
تطور هيكل القروض الخارجية في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)
(بالبيون دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
٢٩,٣١٦	٤٠,٣٠٦	٤٠,١٠٩	٣١,٣٩٨	٤٠,٦٨٨	٣٢,٦٥٤	٢١,٥١٦	إجمالي القروض الخارجية
١٠,٣٩٩	١١,٧٥٥	٩,٧٦١	٨,٨٠١	٦,٩٩٢	٥,٧٩٢	٦,٣٧١	القروض الرسمية
٣٥,٧	٢٩,١	٢٤,٣	٢٨,٥	١٧,١	١٧,٢	٢٩,٦	% من الإجمالي
١٨,٩١٧	٢٨,٥٥١	٣٠,٣٤٨	٢٢,٥٩٦	٢٢,٦٩٠	٢٧,٨٦١	١٥,١٤٥	القروض الخاصة
٦٤,٣	٧٠,٩	٧٥,٧	٧٢,٠	٨٢,٩	٨٢,٨	٧٠,٤	% من الإجمالي

Source : Ibid.

جدول (١٦)
تطور صافي التحويلات في دول شرق آسيا والوسط الهادي
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)
(بالبيون دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
١,٩,٩٢٧	١,٩,٩١٣	١,٨,٥٥٣	١٤,٢٩٥	١٣,٣٩٥	١١,٧٨١	٧,٩٨٧	البيون النسوية
١٤,٤٩٤	١٣,٥٥٩	١١,٩١٣	٩,٥٠٢	٩,٧٠٠	٨,٩٣٠	٤,٠٣٠	مدفوعات خدمة الدين
٥,٤٣٢	٦,٤١٤	٦,١٤٠	٤,٧٩٣	٢,٦٤٤	٢,٨٥١	٢,٩٥٧	صافي التحويلات

Source : Ibid.

جدول (١٧)
تطور صافي التحويلات في دول جنوب آسيا
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)

(بالبيون دولار)		١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
٤,٨٩٩	٤,٩٠٤	٤,١٢٧	٥,٠٣٨	٣,٤٣٤	٣,٠٩٤	٣,٠٥٦			البيون السعودية
٢,٦٨٥	٢,١١٧	١,٩٣٧	١,٩٦٣	١,٨٤٥	١,٦٠٩	١,٣٠٣			مدفوعات خدمة الدين
٢,٣١٤	٢,٧٨٦	٢,١٩٠	٣,٠٧٥	١,٥٨٩	١,٤٨٤	١,٧٥٣			صافي التحويلات

Source : Ibid.

جدول (١٨)
تطور صافي التحويلات في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)

(بالبيون دولار)		١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
٢٩,٠٣٧	٤٧,٠٩٤	٥,٩٧٨٣	٤٣,٧٤١	٤٦,٠١٧	٣٨,٦٦٣	٢٣,٠٣٥			البيون السعودية
٣٩,٠٦٤	٤٨,٥١٣	٤٤,٧٥٦	٣٨,٦٠٥	٣٥,٥٢٢	٢٥,٨٥٩	١٣,٥٢٠			مدفوعات خدمة الدين
١٠,٢٧ -	١,٤١٩ -	١٥,٠٢٧	٥,١٣٥	١٠,٤٩٤	١٢,٨٠٤	٩,٥١٥			صافي التحويلات

Source : Ibid.

جدول (١٩)
تطور صافي التعويلات في إجمالي الدول النامية
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)

(بالبيوت دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦
٨٦,٣٩١	١٠٥,٦٠٢	١١٤,٢٣٠	٩٧,٤٥٤	٩٥,٣٦١	٨٠,٦٣٣	٤٩,٨١٣
٨٥,٣٧٦	٩١,٠٩١	٨٢,٩٨٤	٧١,٠٧٠	٦٣,٥٧٨	٤٧,٤٨٠	٢٥,٩١٣
١,٠١٥	١٥,٥١٠	٣١,٣٨٤	٢٦,٦٨٢	٣١,٦٨٢	٣٣,١٥٢	٢٣,٨٩٩

Source : Ibid.

جدول (٢٠)
تطور صافي التعويلات في الدول المتخلفة الدخل في افريقيا
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)

(بالبيوت دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦
٢,٩٠٥	٣,٢٨٦	٣,٨٩٤	٤,٣٤٨	٣,٦٤٤	٣,٣٠٦	٢,٢٨٧
١,٥٨١	١,٥٥٩	١,٥٥٣	١,٥٨٥	١,٠٨٧	٠,٩٤٠	٠,٦٤٨
١,٣٢٣	١,٧٢٧	٢,٣٤١	٢,٧٦٢	٢,٥٥٦	٢,٣٦٦	١,٦٣٨

Source : Ibid.

جدول (٢١)
تطور صافي التحويلات في الدول المنخفضة الدخل في آسيا
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)

(بالبيون دولار)									
١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦			
٤,٩٠٠	٤,٩٠٥	٤,١٢٧	٥,٠٣٨	٣,٤٣٤	٣,٠٩٤	٣,٠٥٦	البيون السعودية		
٣,٢١٤	٣,٧٨٨	٣,١٨٩	٣,٠٧٥	١,٥٨٩	١,٤٨٤	١,٧٥٣	مدفوعات خدمة الدين		
٣,٦٨٦	٣,١١٧	١,٩٣٧	١,٩٦٣	١,٨٤٥	١,٦٠٩	١,٣٠٣	صافي التحويلات		

Source : Ibid.

جدول (٢٢)
تطور صافي التحويلات في الدول المتوسطة الدخل المستوردة للترول
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)
(بالبيون دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦			
٤٣,٩٢٧	٥٨,٢٢٨	٦٥,١٧١	٥٤,٧٥٣	٥٣,١٨٦	٤٤,٧٣٥	٣٥,٨٩٩	البيون السعودية		
٤٦,٦٨٣	٥٢,٢٤٥	٤٨,١٨٩	٣٩,٦٤٩	٣٣,٩٧١	٢٧,٣٩٠	١٥,٠٦٦	مدفوعات خدمة الدين		
٣,٥٥٥ -	٥,٩٨٣	١٦,٩٨١	١٥,١٠٣	١٩,٩١٤	١٧,٣٤٤	١٠,٨٢٣	صافي التحويلات		

Source : Ibid.

جدول (٢٣)
تطور صافي التحويلات في الدول المصدرة للبقول
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)

(بالبليون دولار)		١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦
٣٥,٦٥٧	٣٩,١٨١	٤١,٠٣٧	٣٣,٣١٤	٣٤,٩٩٥	٢٩,٥٩٧	١٨,٥٧٨	الديون المسجولة	
٣٤,٦٢٤	٣٥,١٦٩	٣١,٣٠٣	٢٧,٨٧١	٢٦,٦٧٤	١٧,٥٤٠	٨,٨٩٤	مدفوعات خدمة الدين	
١,٠٣٣	٤,٠١٢	١,٧٣٣	٥,٤٤٣	٨,٣٢١	١٢,٠٥٧	٩,٦٨٤	صافي التحويلات	

Source : Ibid.

جدول (٢٤)
تطور صافي التحويلات في جبرى الدول النامية
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)
(بالبليون دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦
٤٢,٤٩٠	٥٩,٢٨٦	٧١,٦٤١	٥٧,٧٦٩	٦٠,٧٧١	٤٨,٦٢٦	٣١,٦١٥
٥٧,٥٦٠	٥٩,٥٤٩	٥٤,٣٢٥	٤٧,٠٠٧	٤٣,٢٦٥	٣٠,٨٨٢	١٦,٧٦٧
١٠,٠٧٠ -	٠,٢٦٢ -	١٧,٣١٦	١٠,٧٦٢	١٧,٥٥٦	١٧,٧٤٤	١٤,٨٤٧

Source : Ibid.

جدول (٢٥)
تطور صافي التحويلات في الأرجنتين
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)

(بالليون دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦
٢٥٣٩٠	٢٥٤٥٦	١,٩١٧	٢,٨٥١	٣,١٣٠	٣,٥٦٢	١,١٨٨٢
٢,٣٤٢	٢,٣٤٦	٢,١٥٥	١,٩٨٩	١,٤٦٦	٢,١١٨	٥,٨٦٨
٥,٠٤٧	٥,١٠٩	٥,٢٣٨ -	٥,٨٦١	١,٦٦٤	٥,٩٤٣	١,٥١٤

Source : Ibid.

جدول (٢٦)
تطور صافي المسويات في البرازيل
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)

(بالليون دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦
٧,٣٣٠	١٤,٩٨٣	١٦,٥٤٤	١١,٣١٣	١٢,٢٢٦	١٤,٦٢٥	٨,١٤١
١١,٢٠٦	١٦,٨٢٤	٦٥,٣٣٢	١٣,١٤٠	١١,٢٥٧	٨,٣٢٠	٤,٣٤١
٢,٨٧٥ -	١,٨٤١ -	٥,٧١٢ -	١,٨٢٧ -	٥,٩٦٨	٦,٢٩٩	٣,٩٠٠

Source : Ibid.

جدول (٢٧)
تطور صافي التحويلات في المكسيك
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)

(بالبيون دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦
٦,٩٠٨	١١,٥٧٨	١٢,٧٦١	٨,٨٤٤	١٠,٥٢٦	٨,٥٣٩	٥,٥٠٣
٩,٩٥٤	٩,٣٧٢	٨,٣٩٧	٧,٨٥٦	٩,٩٥٣	٦,٢٥٦	٢,٣٢٧
٣,٠٤٦ -	٢,٢٠٥	٤,٣٦٤	٠,٩٨٨	٠,٥٧٢	٢,٢٨٢	٣,٢٧٥

Source : Ibid.

جدول (٢٨)
تطور صافي التحويلات في فنزويلا
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)

(بالبيون دولار)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦
١,٨٢٥	١,٩٢٤	٢,٠٥٨	٢,٨٥٥	٣,٨٤٣	٢,٦٧٨	١,٠٥٣
٢,٥٩٥	٣,٢٢٠	٢,٥٨٨	٢,٩٦٤	١,٥٤٨	٠,٧٤٩	٠,٤٠٦
٠,٧٦٩ -	١,٢٩٦ -	٠,٥٢٩ -	٠,١٠٨ -	٢,٢٩٥	١,٩٢٨	٠,٦٤٧

Source : Ibid.

جدول (٢٩)
تطور صافي التحويلات في دول افريقيا جنوب الصحراء
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)

(بالليون دولار)		١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
١١,٤٧٩	١١,٤٣٩	١٥,٠٩٦	١٠,٢٤٣	٨,٦٥٥	٧,٧٨٦	٤,٠٩٩	٤,٠٩٩	٤,٠٩٩	الدبيون المسحوبة
٦,٦٥٣	٥,٨٥٢	٥,١٣٦	٤,٧٢٧	٣,٣٥٨	٢,٤٥١	١,٧٣٤	١,٧٣٤	١,٧٣٤	مدفوعات عمدة الدين
٤,٨٢٥	٥,٥٨٧	٤,٩٦٠	٥,٥١٦	٥,٢٩٦	٥,٣٣٥	٢,٣٦٥	٢,٣٦٥	٢,٣٦٥	صافي التحويلات

Source : I.M.D.

جدول (٣٠)
تطور صافي التحويلات في دول افريقيا والشرق الاوسط
(١٩٧٦ - ١٩٨٣)

(بالليون دولار)		١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	
١٠,٥٢١	٩,٧٧١	٩,٦٣٤	٩,٥٣٥	٩,٨٧٧	١٠,٤٤١	٥,٥٥١	٥,٥٥١	٥,٥٥١	الدبيون المسحوبة
١٠,٣٢٢	٩,٥٤٦	٨,٥٥٠	٧,٧٩٩	٥,٧٧٨	٤,٥٤٢	١,٩٢٤	١,٩٢٤	١,٩٢٤	مدفوعات عمدة الدين
٠,٣٠٠ -	٠,٧٧٥	١,٠٨٤	١,٧٣٦	٤,٠٩٨	٦,٣٩٨	٢,٦٢٧	٢,٦٢٧	٢,٦٢٧	صافي التحويلات

Source : I.M.D.

جدول (٣١)

الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في العالم

١٩٨٠		١٩٦٠		الدولة
%	مليون دولار	%	مليون دولار	
٩٧,٣	٥٠٩,٦	٩٩,٠	٦٦,٠	الدول المتقدمة
٤١,٢	٢١٥,٦	٤٩,١	٣٢,٨	الولايات المتحدة الأمريكية
١٤,٢	٧٤,٢	١٦,٢	١٠,٨	المملكة المتحدة
٧,٦	٣٩,٧	١٠,٥	٧,٠	هولندا
٧,٣	٣٧,٦	١,٢	٠,٨	ألمانيا الغربية
٧,١	٣٧,١	٠,٧	٠,٥	اليابان
٦,٣	٣٣,٠	٣,٠	٢,٠	سويسرا
٣,٨	٢٠,٠	٦,٢	٤,١	فرنسا
٣,٦	١٩,٠	٣,٧	٢,٥	كندا
١,٤	٧,٢	٦,٠	٠,٤	السويد
١,٣	٦,٩	٢,٠	١,٣	بلجيكا
١,٣	٦,٩	١,٧	١,١	إيطاليا
٠,٤	١,٩	٠,٣	٠,٢	أستراليا
٢,٠	١٠,٥	٣,٧	٢,٥	دول أخرى
٢,٧	١٤,٠	١,٠	٠,٧	الدول النامية
١٠٠	٥٢٣,٦	١٠٠	٦٦,٧	الإجمالي

Source : Jun Nishikawa - The World Crisis and Transnational Corporations Reprinted from Waseda Economic Papers - Tokyo - Japan 1985 - p.22

جدول (٣٢)
الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر
(١٩٨٠ - ١٩٦٠)

١٩٨٠		١٩٦٠		الدولة
%	بليون دولار	%	بليون دولار	
٧١,١	٣١٣,٧	٦٧,٣	٣٦,٧	الدول المتقدمة
١٥,٥	٦٨,٤	١٣,٩	٦,٧	الولايات المتحدة
١٠,٣	٤٥,٤	٢٣,٧	١٢,٩	كندا
٣٧,٧	١٦٦,٠	٢٢,٩	١٢,٥	غرب أوروبا
				منها :
١٠,٢	٤٤,٨	٩,٢	٥,٠	المملكة المتحدة
٦,٢	٢٧,٢	٦,٦	٣,٦	استراليا
١,٥	٦,٦	٠,٢	٠,١	اليابان
٢٦,٦	١١٧,٤	٣٢,٣	١٧,٦	الدول النامية
١٤,٩	٦٢,٣	١٥,٦	٨,٥	أمريكا اللاتينية
٢,٨	١٢,٤	٥,٥	٣,٠	أفريقيا
٦,٩	٣٠,٠	٧,٥	٤,١	آسيا
٠,٩	٤,١	٠,٩	٠,٥	جنوب أوروبا
١,٩	٨,٣	٢,٨	١,٥	الشرق الأوسط
٢,٢	٩,٨	—	—	أخرى
١٠٠	٤٤٠,٩	١٠٠	٥٥,٤٥	الإجمالي

Source : Jun Nishikawa - op. cit. p. 24.

جدول (٣٣)

توزيع الشركات المتعددة الجنسية في العالم ١٩٨٠

الدولة	العدد	%
الولايات المتحدة	٢,١٨٥	٢١,٣
ألمانيا الغربية	١,٤٤٣	١٤,٠
المملكة المتحدة	١,٣٩٨	١٣,٦
سويسرا	٧٢٣	٧,٠
فرنسا	٥٩٦	٥,٨
اليابان	٥٧٢	٥,٦
هولندا	٥٧١	٥,٦
كندا	٤٠٧	٤,٠
أخرى	٢,٣٨	٢٣,٢
الدول المتقدمة	٩,١١	٩٦,٥
الدول المتقدمة	٣٦٤	٣,٥
الإجمالي	١٠,٢٧٥	١٠٠

جدول (٣٤)
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من دول لجنة المساعدات
الإقليمية إلى الدول النامية (بالمليون دولار)

	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٠
أستراليا	٤	٣٢٩	١٤١	١٥٣	١٥٩	٤٨,٣	١١٧,١	١٠٤,٥	١٠٦,١	
إيطاليا	١١	١١	٣٠	٣٦	٣٢	٦,٨	٨,٣	٤,٧	٤,٦	
بلجيكا	١٠٣	١٧	٦١	٧٥	١٢٣	٦٨,٦	٤٩,٥	٤٨,٣	٤٥,٧	
كندا	٨٥	٤٧٣	٥٧٢	١٢٤	٣٠٨	٣٠٠,٥	١٩٣,٥	١٢٥,٥	٦٤,٥٢	
المانعزك	٤٢	٥٦	٣١	٢٢	٦٦	٢٠,٥	٢٦,٣	١٦,١	٨,٤	
فنلندا	٢٥	٣	١٧	٢٠	١٧	٢,٦	٥,٣	٥,١	٥,٨	
فرنسا	٥٧٨	٢٦٦	٣٩٩	٩٣٨	١١٣٧	٢٧٤,٢	٢٣٩,١	٢٨٧,١	٢٣٥,١	
ألمانيا الاتحادية	١٤٢	٧٠٦	٨٤٣	٩٩٣	١٣٥٢	٨١٥,٩	٧٠١,٣	٧٨٦,٦	٣١٧,٥	
إيطاليا	٣٦٠	٣٨٧	٩٩٦	٢٤٤	١٣٢	١٥٠,١	٩٩,٩	٢٤٥,٦	١٢٣,٤	
اليابان	١٠٤٦	١٤٨٩	٤٣٣	٣٦٤	٢٤٢٦	٢٢٣,٢	٧٠٥,٤	١٣٠١,١	٢٦١,٥	
هولندا	٥٣٢	٣٧١	٤٠	٢١٠	٣٥٤	٢٢٨,٥	٢٤١,٧	٨٨,٥	١٨٣,٥	
نيوزيلاندا	٢٤	١٩	٤١	٣٢	١٥	—	٣,٣	٥,٩	—	
البرونج	٣٦٧	١٩٥	٧٦	٦٥	٨	١,٦,٨	١٤,٩	١٤,٤	١٨,٩	
السويد	١٧٩	١٠٠	١٥٩	١٥٧	٨٣	٧٢,٢	٤٩,٥	٢١,٩	٣٦,٥	
سويسرا	٢٤٨	١٠٧	١٣٥	٢٠٧	٣٤٠	٢٠٨,٢	١٢٨,٥	٨٠,٥	٥٥,٤	
المملكة المتحدة	٢٣٠٧	٢٣٩٤	١٤٧٩	١٢٩٥	٢٢٣٠	٦٦٦,٥	٦٤٤,٧	٦٩٨,٨	٣٤٠,٦	
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٣٠	٤٤١٩	٢٣٤	٥٤٥١	٦٤٧٥	٧٠٧٧,٥	٣٧٧٨,٥	٢٨٨٧,٥	١٧٤٢,٥	
الإجمالي	٧٦٩٠	١١٢٦٩	٧٧٩٢	١٠٣٨٥	١٥٣٥٧	١٠١٩٩,٩	٧٠٦٠,١	٦٧١٠,٦	٣٥٤٢,١	

Source : OCDE - Development Co-operation - 1976 Review and OCDE - Vingt-cinq ans de Co-operation pour le
Development - un examen - Rapport 1985.

جدول (٣٥)

تطور صافي الاستثمار اجمالي الدول النامية

(١٩٨٤ - ١٩٧٠)

السنة	التحويلات للخارج (١)	الاستثمار المباشر (٢)	الاستثمار الصافي %
١٩٧٠	٦٧٥٠ -	٢٣٠٦	٤٤٤٤ -
١٩٧١	٦٩٩٦ -	٢٨٠٨	٤١٨٨ -
١٩٧٢	٥٩٢٢ -	٢٠٨٢	٣٨٤٠ -
١٩٧٣	١٠١٤٧ -	٤٥٨٢	٥٥٦٥ -
١٩٧٤	١٢٨٤٢ -	٩٦١	١١٨٨١ -
١٩٧٥	١١٣٥٢ -	٨٣٨٠	٢٩٧٢ -
١٩٧٦	١٢٤٦٨ -	٤٣٦٦	٨١٠٢ -
١٩٧٧	١٥٤٤٩ -	٨٠٨٨	٧٣٦١ -
١٩٧٨	١٦٨٨٣ -	٧٩٢٧	٨٩٥٦ -
١٩٧٩	١٧٥١٣ -	٨٨٠٣	٨٧١٠ -
١٩٨٠	٢٥٣٨٨ -	٧٧٩٧	١٧٥٩١ -
١٩٨١	٢٨٧٦٥ -	٢١٥٥٧	٧٢٠٨ -
١٩٨٢	٢٢٢٩٨ -	١٤١٤٣	٨١٥٥ -
١٩٨٣	٢١٥١١ -	١٣٦٨٥	٧٨٢٦ -
١٩٨٤	٢٢٤٧ -	١٢٩٧١	٧٢٧٦ -

Source : UNCTAD - Handbook of International trade statistics - 1984 Supplement - 1985 and UNCTAD - Handbook of international trade statistics 1986 Supplement New York 1987

جدول (٣٦)

تطور صافي الاستثمار في الدول المصدرة للبتروال

(١٩٨٤ - ١٩٧٠)

السنة	التحويلات بالخارج	الاستثمار المباشر	صافي الاستثمار
١٩٧٠	٤٧٥٠ -	٩٧٥	٣٧٧٥ -
١٩٧١	٥٠٧٧ -	١٠٥٢	٤٠٢٥ -
١٩٧٢	٤٠٣٠ -	١٥	٤٠١٥ -
١٩٧٣	٧٥١١ -	١٠٥٥	٦٤٥٦ +
١٩٧٤	٩٨٦٥ -	٩٧٨٧	—
١٩٧٥	٨٣٢٠ -	٤٠٥٤	٤٢٦٦ -
١٩٧٦	٨٦٢٤ -	١٢٧	—
١٩٧٧	١٠٣٤٥ -	٢٨٤	٧٥٠٥ -
١٩٧٨	١٠٨٩٩ -	١١٢٥	٩٧٧٤ -
١٩٧٩	١٠٢٧١ -	١٩٦	١٠٠٧٥ -
١٩٨٠	١٧٩٩٦ -	١٥٣٨	—
١٩٨١	٢١٦٠٠ -	١٠١٢٦	١١٤٧٤ -
١٩٨٢	١٤٥٧٣ -	٣٠٦٦	١١٥٠٧ -
١٩٨٣	١٣٩٠٩ -	٥٩٥٤	٧٩٥٥ +
١٩٨٤	١٢٩٣٨ -	٥٧٩٨	٧١٤٠ +

Source : Ibid.

جدول (٣٧)

تطور صافي الاستثمار في الدول غير المصدرة للبتروال

(١٩٨٤ — ١٩٧٠)

السنة	التحويلات للخارج	الاستثمار المباشر	صافي الاستثمار
١٩٧٠	٢٠٠٠ -	١٣٣١	٦٦٩ -
١٩٧١	١٩١٩ -	١٧٥٥	١٦٤ -
١٩٧٢	١٨٩٢ -	٢٠٦٧	١٧٥ +
١٩٧٣	٢٦٣٧ -	٣٥٢٨	٨٩١ +
١٩٧٤	٢٩٧٦ -	٣٨٣٩	٨٦٣ +
١٩٧٥	٣٠٣٣ -	٤٣٢٦	١٢٩٣ +
١٩٧٦	٣٨٤٤ -	٤٤٩٣	٦٤٦٩ +
١٩٧٧	٥١٠٤ -	٥٢٤٧	١٤٣ +
١٩٧٨	٥٩٨٥ -	٦٨٠٢	٨١٧ +
١٩٧٩	٧٢٤٤ -	٨٦٠٧	١٣٦٣ +
١٩٨٠	٧٣٩٢ -	٩٣٣٥	١٩٤٣ -
١٩٨١	٧١٦٤ -	١١٤٣	٤٢٦٧ -
١٩٨٢	٧٧٢٦ -	١١٠٧٧	٣٣٥١ -
١٩٨٣	٧٦٠٢ -	٧٧٣١	١٢٩ +
١٩٨٤	٧٣٠٩ -	٧١٧٣	١٣٦ -

Source : Ibid.

جدول (٧٨)
تطور صافي الاستثمار في الدول النامية مقسمة الى مجموعات
طبقاً لمستوى نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (١٩٧٠ - ١٩٨٤)

	(أقل من ٥٥٠ دولار)			(٥٥٠ - ١٥٠٠ دولار)			(أكثر من ١٥٠٠ دولار)		
	صافي الاستثمار	التصاريح	صافي الاستثمار	صافي الاستثمار	التصاريح	صافي الاستثمار	صافي الاستثمار	التصاريح	صافي الاستثمار
٤٣ -	٢٩٨	٢٤١ -	٨٨٠ -	٢١٨	١٠٩٨ -	٢٥٢١ -	١٧٩٠	٥٣١١ -	١٩٧٠
٧٩ -	٢٧٥	٢٥٤ -	٤٦٦ -	٧٣٥	١٢٠١ -	٣٦٤٤ -	١٧٨٧	٥٤٤١ -	١٩٧١
٧٩ -	٤٠٣	٤٨٢ -	٧٠١ -	٦٧٦	١٣٧٧ -	٢٠٦٠ -	١٠٠٢	٤٠٦٢ -	١٩٧٢
٥٤٠٦ -	١٩٨	٧٤٤ -	٨٨٠ -	١٠٨٦	١٩٦٦ -	٤١٣٧ -	٣٢٩٩	٧٤٣٦ -	١٩٧٣
١٢٣٤ -	١٨٢	١٤١٦ -	٨٥٦ -	٩٨٣	١٨٣٩ -	٩٣٨٤ -	٢٠٤ -	٩٥٨٨ -	١٩٧٤
٩٤٦ -	٦١٦	١٥٦٢ -	١٤١ -	١٦٦٧	١٨٠٨ -	١٨٨٥ -	٦٠٩٧	٧٩٨٢ -	١٩٧٥
٨٢٩ -	٦٢٣	١٤٥٢ -	٨١٥ -	١١٧٧	١٥٩٢ -	٦٤٥٧ -	٢٥٦٦	٩٠٢٣ -	١٩٧٦
١٣٤٤ -	٦١٤	١٩٥٨ -	٥٩٥ -	١٦٤٥	٢٢٣٥ -	٥٤٢١ -	٥٨٣٤	١١٢٥٥ -	١٩٧٧
١٢٣٩ -	١٠٣٢	٢٢٧١ -	٦٠٥ -	١٥٤١	٢١٤٦ -	٧١١٢ -	٥٣٥٤	١٢٤٦٦ -	١٩٧٨
٧٨٦ -	١٩٤٢	٢٧٢٨ -	٦٧٢ -	١٧٩٢	٢٤٦٤ -	٧٢٥٣ -	٥٠٦٩	١٢٣٢٢ -	١٩٧٩
٢٥٠٨ -	١٠٩٧	٣٦٠٥ -	٢٥١٣ -	١٤٠٦	٣٩١٩ -	١٢٥٦٩ -	٥٢٩٤	١٧٨٦٣ -	١٩٨٠
٣٢٤٥ -	١١٩٣	٤٤٣٣ -	٨٦ -	٢٨٨٨	٢٨٠٢ -	٤٠٥١ -	١٧٤٧٧	٢١٥٧٨ -	١٩٨١
٣٠٩٧ -	١٢٠٣	٤٣٠٠ -	٦٥٢ -	٢٦١٨	١٩٦٦ -	٥٧١٠ -	١٠٣٢٢	١٦٠٣٢ -	١٩٨٢
٢٢٥٦ -	١٠٧٤	٤٣٣١ -	٢٥٩ -	٢٥٨٩	٢٣٣٠ -	٤٨٣٨ -	١٠٠٢٢	١٤٨٥٠ -	١٩٨٣
٢٣٧٣ -	١١٧١	٤٥٤٤ -	٤٠ -	٢٠٨٣	٢١٢٣ -	٢٨٦٤ -	٩٧١٦	١٣٥٨٥ -	١٩٨٤

Source : Ibid.

مجمول (٣٩)
تطور الاستثمار الصناعي في الدول القائمة غير المصدرة للبتروك
(١٩٧٥ - ١٩٨٤)

	دول نامية أخرى		الدول الأقل نموا		الدول المصدرة للسلع الصناعية القائمة				
	مساكن الاستثمار	التحويلات الاستثمار	مساكن الاستثمار	المباشر الاستثمار	مساكن الاستثمار	المباشر الاستثمار	التمويلات الاستثمار		
الاستثمار	المباشر	المضارح	الاستثمار	المباشر	الاستثمار	المباشر	المضارح		
١٥٤ -	٤٢٦	١٢٨٠ -	٤٣ -	٤٤	٨٧ -	٢٢٦ -	٨٦٠	٦٣٤ -	١٩٧٥
٤٧٠ -	٧٢٠	١١٩٠ -	٤٣ -	٣٢	٧٥ -	٣٤٩ -	١٠٠٣	٦٥٤ -	١٩٧١
٣٣٨ -	٨٨٩	١٢٢٧ -	٥٢ -	٣٧	٨٩ -	٥٦٥ -	١١٤٠	٥٧٥ -	١٩٧٢
٢٤٢ -	١٤٥٤	١٦٤٦ -	١٦ -	٨٢	٩٨ -	١١٥٠ -	٢٠٤٣	٨٩٣ -	١٩٧٣
٣٤٤ -	١٥٩١	١٩٣٥ -	١ -	٧٣	٧٩ -	١٢١٣ -	٢١٧٤	٩٦١ -	١٩٧٤
١٤٥ -	٢١٨٤	٢٠٣٩ -	٢٧ -	٨٨	٦١ -	١١٢٣ -	٢٠٥٥	٩٣٢ -	١٩٧٥
٤٧١ -	١٩٦٩	٢٤٤٠ -	٣ -	١١٥	١١٨ -	١١٢٣ -	٢٤٠٩	١٢٨٦ -	١٩٧٦
٩١ -	٢٦٢٣	٢٧١٩ -	١٠ -	١٢٣	١٣٢ -	٢٤٩ -	٢٥٠٢	٢٢٥٣ -	١٩٧٧
٢١٣ -	٣١١٨	٣٣٨١ -	٢٤٧ -	٣٩٤٠	١٤٧ -	٨٣٤ -	٣٢٩٠	٢٤٥٦ -	١٩٧٨
٨ -	٤٣٦١	٤٣٦٩ -	١٦٣ -	٣٢٤	١٦١ -	١٢٠٩ -	٣٩٢٢	٢٧١٣ -	١٩٧٩
٣٠٢ -	٤٣٨٦	٤٦٨٨ -	٤٤ -	٢٦٩	٢٢٥ -	٢٢٠١ -	٤٦٨٠	٢٤٧٩ -	١٩٨٠
١٤١٤ +	٥٤٢١	٤٥٠٧ -	٣١ -	٢٤٢	٣٠١١ -	٢٨٢٢ -	٢٧٦٨	٢٩٤٦ -	١٩٨١
١٣٠٣ +	٣٨٧٩	٣٨٧٦ -	٢٦ -	١٦٦	١٩٢ -	٢٠٧٥ -	٥٧٣٢	٣٦٥٧ -	١٩٨٢
١١ -	٤٤٢٠	٤٤٣١ -	١٩٤ -	٥٩	٢٥٣ -	٣٣٥ +	٣٢٥٣	٢٩١٨ -	١٩٨٣
٦٨٢ -	٣٥٣٥	٤٢١٧ -	١٩٥ -	١١٦	٣١١ -	٧٤١ -	٣٥٢٢	٢٧٨١ -	١٩٨٤

Source : Ibid.

جدول (٤٠)

تطور صافي الاستثمار في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي

(١٩٨٤ - ١٩٧٠)

السنة	التحويلات للخارج	الاستثمار المباشر	صافي الاستثمار
١٩٧٠	٢١٤٩ -	١١٩٧	٩٥٢ -
١٩٧١	٢٢٢٠ -	١٦٨٦	٥٣٤ -
١٩٧٢	٢٠٦٩ -	١١٤٢	٩٢٧ -
١٩٧٣	٢٩٩٢٠ -	٢٥٠٢	٤٩٠ -
١٩٧٤	٣٤٦٤ -	٢٠٩٨	١٣٦٦ -
١٩٧٥	٢٩١٢ -	٣٥٥٨	٦٤٦ +
١٩٧٦	٢٩٥٠ -	٢٠٧٥	٨٧٥ -
١٩٧٧	٣٧١٠ -	٣٥٧٣	١٣٧ -
١٩٧٨	٤٣٤٩ -	٤٤٨٦	١٣٧ -
١٩٧٩	٥٤٥٩ -	٥٤٧٤	١٥ +
١٩٨٠	٥٦٢٣ -	٦٢١٤	٥٩١ +
١٩٨١	٦٢٦٧ -	٧٧٦٥	١٤٩٨ +
١٩٨٢	٥٧٤٧ -	٥٩٧٢	٢٢٥ +
١٩٨٣	٤٥٤٩ -	٣٥٩٢	٩٥٧ -
١٩٨٤	٤٢٦٤ -	٣٣٠٢	٣٦٢ -

Source : Ibid.

جدول (٤١)

تطور الاستثمار الصافي في دول افريقيا

(١٩٨٤ - ١٩٧٠)

السنة	التحويلات للخارج	الاستثمار المباشر	صافي الاستثمار
١٩٧٠	١٤٩٥ -	٢٧٦	١٢١٩ -
١٩٧١	١٥٦٢ -	٤٥٩	١١٠٣ -
١٩٧٢	١٣٠٠ -	٥٩٠	٧١٠ -
١٩٧٣	٢٠٧٦ -	٧٠٩	١٣٦٧ -
١٩٧٤	١٩٥٢ -	٨٢٨	١١٢٤ -
١٩٧٥	١٩٤٣ -	٤٦٢	١٤٨١ -
١٩٧٦	٢٢٤٠ -	٦٦٠	١٥٨٠ -
١٩٧٧	٢٨٠١ -	٩٠٦	١٨٩٥ -
١٩٧٨	٢٥٥٢ -	٨٧٣	١٦٧٩ -
١٩٧٩	٣٥٣٥ -	١٩٣٤	١٦٠١ -
١٩٨٠	٥٠١١ -	١٢٩	٤٨٨٢ -
١٩٨١	٤٢٥٦ -	١٠٦٢	٣١٩٤ -
١٩٨٢	٢٣٣٧ -	٩٢٨	١٤٠٩ -
١٩٨٣	٣٥١٥ -	١٤٩٧	٢٠١٨ -
١٩٨٤	٢٨٥٤ -	١٤٥٢	١٤٠٢ -

Source : Ibid.

جدول (٤٢)

تطور صافي الاستثمار في دول غرب آسيا

(١٩٧٠ - ١٩٨٤)

السنة	التحويلات للخارج	الاستثمار المباشر	صافي الاستثمار
١٩٧٠	٢٥٣٦ -	١٣٨ -	٢٦٧٤ -
١٩٧١	٣٥٧٩ -	١١٥ -	٢٦٩٤ -
١٩٧٢	١٧٢٨ -	٥٩٩ -	٢٣٢٧ -
١٩٧٣	٣٧٥٨ -	٣٨٩	٣٣٦٩ -
١٩٧٤	٥٠٧٩ -	٣٥٥٨ -	٨٦٣٧ -
١٩٧٥	٤١٢٧ -	٢٥٢٧ -	١٦٠٠ -
١٩٧٦	٤٧٨٦ -	٢٦١ -	٥٣٠٨ -
١٩٧٧	٥٧١٦ -	١٩٨٠ -	٣٧٣٦ -
١٩٧٨	٦٠٥٣ -	٣٤٦	٥٧١٢ -
١٩٧٩	٣٥٤٧ -	١١٢٣ -	٤٦٧٠ -
١٩٨٠	٨٥٣١ -	٢٤١٢ -	١٠٩٤٣ -
١٩٨١	١١٣١٩ -	٨٠٠٦	٣٣١٣ -
١٩٨٢	٧٣٦٦ -	٢٣٧٠	٤٩٩٦ -
١٩٨٣	٦٠٦٧ -	٤٨٠٨	١٢٥٩ -
١٩٨٤	٥٣٩٩ -	٤٧٨٤	٦١٥ -

Source : Ibid.

جدول (٤٣)

تطور صافي الاستثمار في دول جنوب وجنوب شرق آسيا

(١٩٨٤ - ١٩٧٠)

السنة	التحويلات للحارج	الاستثمار المباشر	صافي الاستثمار
١٩٧٠	٥٣١ -	٦٥٩	١٢٨ +
١٩٧١	٥٩١ -	٧٣٩	١٤٨ +
١٩٧٢	٧٨١ -	٩٣٩	١٥٨ +
١٩٧٣	١٢٧٨ -	٩٦٧	٣١١ -
١٩٧٤	٢٢٩١ -	١٥٦٠	٧٣١ -
١٩٧٥	٢٢٤٧ -	١٧٢١	٥٢٦ -
١٩٧٦	٢٣٨٢ -	١٧٩٩	٥٨٣ -
١٩٧٧	٣٠٩٥ -	١٥٢٨	١٥٦٧ -
١٩٧٨	٣٧٦٩ -	٢١٠٧	١٦٦٢ -
١٩٧٩	٤٧٤٢ -	٢٤٦١	٢٢٨٤ -
١٩٨٠	٥٩١٧ -	٣٧٥٢	٢١٦٥ -
١٩٨١	٦٦٤٣ -	٤٥٩٩	٢٠٤٤ -
١٩٨٢	٦٥٩٢ -	٤٧٤٧	١٨٤٥ -
١٩٨٣	٧٠٩٩ -	٣٥٨٥	٣٥١٤ -
١٩٨٤	٧٤٤٤ -	٣٢٥٣	٤١٩١ -

Source :: Ibid.

المراجع

- ١ - اسماعيل صبرى عبد الله - نحو نظام اقتصادى عالمى جديد - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٨ .
- ٢ - رمزى زكى - أزمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٨ .
- ٣ - سعيد النجار - التطورات الجديدة فى النظام المالى الدولى - مصر المعاصرة - العددان ٩٠٩ - ٤١٠ - يوليو - أكتوبر ١٩٨٧ .
- ٤ - محمد السيد سعيد - الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية - عالم المعرفة - المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب - الكويت ١٩٨٦ .

1. Cline, Williams : International Debt from Crisis to Recovery - The American Economic Review - Vol. 75 - May 1985.
2. Donal, Lessard and John Williams - Financial Intermediation Beyond the Debt Crisis - Institute for International Economics. Washington - September 1985.
3. George Modelski - Transnational Corporations and World Order, Readings in the International Political Economy W.H. Freeman and Company - Santransisco 1979.
4. Jun Nishikawa - The World Crisis and Transnational Coropora-tions - Reprinted from Waseda Economic Papers - Tokyo - Japan 1985.
5. Kauslik, SK (Editor) : The Debt Crisis and Financial Stability in the Future : Proceedings of a Conference held in Pace University - New York - May 1985.
6. O.E.C.D. - Development Co-operations 1976 Review.
7. OCDE - Vingt-Cing ans de co-operation pour le Developpement-un examem - Rapport 1985.
8. Paul Streeten and Sanjaya lall - Foreign Investment, Transnationals and Developing Countries - Macmillan Press - 1980.
9. Schineider, and Frey, B - Economic and Political Determinants of Foreign Direct Investment - World Development vol, 13 - No. 2 - February 1985.
10. United Nations Centre of Transnational Corporations - Transnational Corporations and Trade : Selected Issues - U.N. New York - 1985.
11. UNCTAD - Handbook of International Trade Statistics - 1984 Supplement - New York - 1984.
12. UNCTAD - Handbook of International Trade Statistics 1986 Supplement New York - 1987.
13. World Bank - World Debt Tables - External Public Debt of Developing Countries - 1984 - 1985 Edition.

أزمة التنمية الزراعية الرأسية في مصر

THE CRISIS OF VERTICAL AGRICULTURAL DEVELOPMENT IN EGYPT

د. محمود الطنطاوى الباز

قسم الاقتصاد كلية الحقوق جامعة الاسكندرية

تحتل قضية التنمية الزراعية والتوسع الزراعى الرأسى مكان الصدارة بين القضايا الاقتصادية الهامة المطروحة للمناقشة ، ليس فقط فى السنوات الحاضرة حيث اكتسبت هذه القضية أبعادا خطيرة وإنما كذلك منذ بدايات الخمسينات المثلثة لبداية تخطى اهتمام الدولة المصرية بالمشكلات الاقتصادية حدود ما يعرف بالنطاق التقليدى لدور الدولة فى المجتمعات الرأسمالية (١) . وفى سبيل الارتفاع بكفاءة الطاقات الإنتاجية الزراعية القائمة وإضافة طاقات إنتاجية زراعية جديدة وأحراز خطوات تقدمية فى كافة مجالات التوسع الزراعى الرأسى ، تم إنشاء العديد من الأجهزة والمؤسسات والهيئات كما تم وضع العديد من الخطط والبرامج والسياسات فى شتى المجالات الزراعية، منها : إقامة وتحسين البنية الأساسية - صيانة الموارد الزراعية ومباشرة عمليات الإحلال والتجديد والتطوير والتوسيع - تهجين وإقلمة السلالات النباتية والحيوانية عالية الكفاءة - تنمية وتدعيم الإنتاج الحيوانى - تدعيم مراكز البحث العلمى الزراعى - تطوير نظم الإرشاد الزراعى - تحسين وسائل الرى والصرف - السعى نحو تعميم الميكنة الزراعية والتصنيع الزراعى - الأخذ بنظم التسويق التعاونى والدورة الزراعية ... (هذا فضلا عن تنشيط ومباشرة عمليات الاستصلاح والاستزراع) .

ولكن ، الواقع العملى والإحصاءات والبيانات المتاحة تشير بما لا يدع مجالا للشك ، الى أن ما حملته (وما تحمله) الخطط والوثائق الرسمية من سياسات تنمية زراعية ليس الا مجرد شعارات لم تعرف سبيلا جادا الى التطبيق التام والفعلى . ففى الواقع الراهن للزراعة المصرية ، يقترن تعثر خطوات التنمية الزراعية بتدهور حاد فى كفاءة القطاع الزراعى وتردى إنتاجية مختلف عناصره ووحداته . وسوف تشكل ظاهرة « أخفاق سياسات التوسع الزراعى الرأسى » هذه موضوع بحثنا القائم . ولا نستهدف مجرد تعرية حقيقة القطاع الزراعى وإنما نبغى أساسا تشخيص مواطن الضعف والعلل حتى يمكن استشراف الأدوات الفعالة والناجحة للعلاج .

وعند تقييم مدى فعالية سياسات التوسع الزراعى الراسى والتنمية الزراعية ، تحتل دراسة « انتاجية الأرض الزراعية » - الفلة الفدائية اى انتاجية الوحدة المساحية - من المحاصيل المختلفة مكان الصدارة ، وذلك باعتبارها مقياسا حساسا يعكس التغيرات فى انتاجية مختلف عناصر النشاط الزراعى (الوحدة الفلاحية ، الاستثمار ، المدخلات المادية ، الظروف المحيطة ... فضلا عن الأرض المثلة للعنصر الاول والاساسى للانتاج الزراعى) وبالتالي فان ذلك المقياس يعكس الاثر الصافى لكافة مجهودات التوسع الزراعى الراسى . والى جانب ذلك المقياس ، يوجد العديد من المقاييس الاخرى للانتاجية الزراعية ، منها انتاجية العمل البشرى الزراعى (الوحدة الفلاحية) - انتاجية رأس المال الزراعى - انتاجية مستلزمات الانتاج الزراعى (كالأسمدة والمبيكة والمبيدات ..) - انتاجية الوحدة الحيوانية ... الخ ويمكن ايضا قياس جدوى سياسات التوسع الزراعى والتنمية الزراعية من خلال قياس كفاءة القطاع الزراعى عن طريق قياس درجة الاقتراب من (أو الانحراف عن) الأهداف المخططة ، أو عن طريق قياس تطورات التكاليف الداخلة فى بلوغ تلك الأهداف باعتبار أن الكفاءة علاقة بين المدخلات (الموارد المستعملة) والمخرجات (الناتج من السلع والخدمات) فهو اذن بمثابة مقياس للانتاجية الشاملة للقطاع الزراعى .

وسوف نحاول على مدى البحث القائم التعرف على ابعاد ومظاهر اخفاق مجهودات وسياسات التنمية الزراعية الراسية فى مصر من خلال دراسة وتحليل وقياس الأوضاع المتردية التى وصلت اليها مؤشرات الانتاجية الزراعية لمختلف عناصر الانتاج ومؤشرات الاداء للقطاع الزراعى ككل . وستتوالى الخطوات المنهجية للبحث بالكيفية التالية ، من خلال تحليل وقياس:

* تخلف وتدهور انتاجية الأرض الزراعية .

* تخلف وتدهور انتاجية الوحدات الحيوانية .

* تخلف انتاجية العمل البشرى الزراعى وانعكاسات التحولات المعاصرة عليها .

* الارتفاع الملحوظ فى تكلفة الانتاج الزراعى .

* اخفاق السياسات العمامة فى تعبئة الفائض الزراعى لصالح الزراعة والمزارعين وضمان عوائد مجزية تبعث على الاستمرار فى مواصلة النشاط الزراعى وتوسيعه والارتفاع بكفاءته .

* ونختتم فى النهاية بعرض لأهم الانعكاسات السلبية التى ترتبت وستترتب على اخفاق السياسات الزراعية بهذه الكيفية وتخلف الزراعة المصرية وتدهور كفاءة القطاع الزراعى وتدنى انتاجية عناصره ، للتأكيد على أن « الارتفاع بالانتاجية الزراعية وكفاءة العناصر » هو الحل العملى الوحيد والامل للخروج بالزراعة من محنتها .

١ - تردى انتاجية الارض الزراعية

على الرغم من ماضى اكثر من ثلث قرن من التخطيط الزراعى وبرامج التوسع الزراعى الراقسى المتكاملة ، الا ان تلك المجهودات لم تحقق اية طفرة فى الارتفاع بالانتاجية الزراعية (الغلة الفدائية) لآى من المحاصيل الرئيسية ولم تفلح فى توظيف عنصر الأرض توظيفا كاملا وحمايته من التردى . وتبدو مظاهر ذلك الاخفاق من خلال :

- فقدان الأرض الزراعية المصرية لقدر كبير من طاقتها الانتاجية .
- التباطؤ الشديد فى نمو الغلة الفدائية .
- التباين بحسب المناطق الزراعية المحلية .
- التخلف على المستوى العالمى .

١/١ - تدهور الصفات الانتاجية للتربة الزراعية :

تعتبر التربة الزراعية اهم ادوات الانتاج الزراعى فى البلدان النامية ، وعلى الرغم من ذلك لم تتلق الصيانة الملائمة والكافية ، مما ترتب عليه تدهور صفاتها الانتاجية بصفة مستمرة . وفى مصر ، تشير نتائج حصر وتصنيف الأرض الزراعية الى أن ٦٢٪ من هذه الأرض هى من اراضى الدرجة الاولى الممتازة (ذات الانتاجية العالية) و ٤٥٪ منها هى من اراضى الدرجة الثانية (ذات الانتاجية الجيدة) و ٣٨٪ منها هى من اراضى الدرجة الثالثة (ذات الانتاجية المتوسطة) و ١٦٪ منها هى من اراضى الدرجة الرابعة (ذات الانتاجية الاقل من المتوسطة) (٢) .

وايضا تشير الشواهد الى أن الأراضى الزراعية المصرية قد تعرضت فى السنوات الأخيرة الى تدهور واضح فى درجة خصوبتها بما ترتب عليه ازدياد نسبة اراضى الدرجتين الثالثة والرابعة على حساب اراضى الدرجتين الاولى والثانية . ويرجع التدهور المستمر فى خصوبة الأرض الزراعية الى عوامل عديدة من بينها :

✳ بدائية وسائل الرى والصرف وعدم كفاءتها . حيث تشير الدراسات الى أن نسبة مياه الرى المتسربة الى باطن الأرض فى ظل الاسراف فى استخدام المياه قد بلغت فى بعض المناطق أكثر من ٥٥٪ من مقننات الرى ، مما ترتب عليه ارتفاع منسوب المياه الأرضية تدريجيا وانتشار الملوحة والقلوية (٣) .

✳ تزايد معدلات التجريف والاستقطاع من اخصب اراضى الوادى لغمر الأراضى الزراعية ، وقد بلغت تلك المعدلات ٧٥ الى ٨٠ ألف فدان سنويا .

* عدم كفاءة مشروعات وبرامج صيانة وتحسين التربة ، والمتمثلة في انشاء مصارف حقلية وعمليات حرث عمق واضافة الجبس الزراعى وتحسين المصارف ... حيث لم تشمل تلك المشروعات سوى بضعة آلاف من الأقدنة(٤) ، ومعظمها مشاريع غير مدروسة علميا .

* انخفاض استخدام الأسمدة ، وذلك في وقت زادت فيه حاجة الأرض الزراعية المصرية الى الأسمدة عن ذى قبل نتيجة لقدم الأرض وكثرة اجهادها والاعتماد على الرى الدائم — وليس الأمطار التى هي مصدر الخصوية المتجدد — وفقدان التربة لأهم عناصر خصوبتها متمثلة في طمى النيل على اثر بناء السد العالى ، وعلاوة على ذلك عدم قدرة صغار المزارعين — وهم النسبة الغالبة من الوحدات الفلاحية — الحصول على الأسمدة بالكف والكيف اللازمين . وتشير الدراسات عن أهمية استخدام المخصبات الى أن الانتاجية الزراعية في اليابان ، وهي من أكبر دول العالم استهلاكاً للأسمدة بمستوى الوحدة الزراعية ، من أعلى الانتاجيات الزراعية في العالم(٥) . والجدول التالى يشير الى التخلف النسبى في استخدام المخصبات في مصر ، على الرغم من التحسن المستمر الذى تحقق مؤخراً في هذا المجال .

جدول (١) استهلاك الأسمدة — بمئات الجرامات من مغذيات النبات — لكل هكتار من الأرض القابلة للزراعة

البلدان	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٤
اقتصاديات الدخل المتوسط النامية	٢٩١	٤٥٧	٥٥٨
مصر	١٢٨٢	٢٣٢٤	٣٦٣٩
ألمانيا الاتحادية	٤٢٠٨	٤٧١٤	٤٢١١
اليابان	٣٨٤٩	٣٧٢١	٤٣٦٥

المصدر : بيانات ١٩٧٠ و ١٩٨٠ مستمدة من البنك الدولى — تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٣ (جدول ٦) وبيانات ١٩٨٤ مستمدة من البنك الدولى — تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧هـ (جدول ٦) .

وكان من الطبيعى ان يترتب على التدهور المستمر فى خصوبة التربة الزراعية المصرية ، تدهور قدراتها الانتاجية بصفة زمنية مستمرة وعلى مستوى العالم ، على النحو الذى سنراه الآن .

٢/١ — تباطؤ معدلات نمو الغلة الفدانىة :

على الرغم من مضى عشرات السنين من مجهودات التوسع الزراعى

الرأسي ، فان المعدلات المحققة في نمو انتاجية الأرض الزراعية (الغلة الفدائية) تكاد تكون هامشية ومتسمة بعدم الاستقرار الكبير . فكما توضحه البيانات الواردة أساسا في الجدول رقم ٢ ، ومصادر أخرى :

● فان انتاجية الفدان قد شهدت تحسنا ملموسا خلال فترة الستينات ، بالمقارنة بمستويات الانتاجية المحققة خلال ربع قرن سبق (الفترة ١٩٣٥ - ١٩٥٩) ، وذلك بالنسبة لغالبية المحاصيل (٦) . ولكن ذلك التحسن لم يدم طويلا حيث انخفضت نسبيا معدلات النمو السنوى في الغلة الفدائية خلال السبعينات بالمقارنة بمستويات انتاجية الستينات . وكان الاخفاق أكثر حدة خلال الثمانينات (١٩٨٠ - ١٩٨٤) حيث تدهورت معدلات نمو غلة الفول والأرز والقمح الى مستويات دنيا (أقل من ٠.٧٪) وتحققت معدلات نمو سالبة لكل من الذرة الرفيعة والشعير وقصب السكر والعدس ، وعلاوة على ذلك تدهورت مستويات انتاجية غالبية المحاصيل في نهاية تلك الفترة بالمقارنة بالمستويات المحققة في بداية الفترة . وهكذا ، بعد الارتفاع بمعدلات الانتاجية خلال الستينات حدث تراخ في الفترات اللاحقة كان من أهم نتائجه عدم تحسن المعدلات الضعيفة وعدم الحفاظ على المعدلات المرتفعة المحققة .

● كما تشير البيانات الواردة بالجدول الى أنه خلال ربع قرن من جهودات التنمية الزراعية المكثفة ١٩٦٠ - ١٩٨٤ (بل وخلال نصف قرن من الزمن ، ١٩٣٥ - ١٩٨٤) لم تتضاعف قط الغلة الفدائية لاي من المحاصيل الرئيسية . فالزيادة الكلية في الغلة الفدائية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٤ ، لم تتجاوز ٧٦٪ بالنسبة للذرة الشامية (بمعدل نمو سنوى ٣٪) و ٧٠.٣٪ ، بالنسبة للقطن (بمعدل نمو سنوى ٢.٨٪) و ٤٢.٢٪ بالنسبة للقمح (بمعدل نمو سنوى ١.٧٪) وتهبط الى مستوى ٢٣ - ٢٦٪ بالنسبة للذرة الرفيعة والفول (بمعدل نمو سنوى أدنى من ١٪) وأدنى من ١٥٪ بالنسبة للأرز والشعير (بمعدل نمو سنوى ٥.٥ الى ٦.٠٪) . وكما هو واضح فانها معدلات نمو هزيلة خلال حقبة طويلة من جهودات التنمية الزراعية . وبالنسبة للعدس وقصب السكر ، فان انتاجيتهما قد تدهورت تماما خلال الفترة محل الاعتبار وفقدت ٩ - ١٢٪ من مستوياتها الأولية المحققة .

● وبالنسبة للمحاصيل البستانية والخضروات فان الدراسات تؤكد أنه لم تتنابها تنمية رأسيية .

٢/١ - التفاوت الكبير بين المناطق الزراعية المحلية :

تشير الدراسات الى أن الغلة الفدائية لاي من المحاصيل تتفاوت تفاوتا شديدا بين المناطق الزراعية المصرية المختلفة ، ليس فقط على مستوى الأقاليم أو القرى أو التجمعات وانما أيضا على مستوى المزارع

جدول (٢) - تطور انتاجية الفدان لبعض المحاصيل الرئيسية في مصر
خلال نصف قرن من الزمان ١٩٢٥ - ١٩٨٤

الفترة	ذرة عذائية	القمح	الفسول	ذرة ريفية	شمس	أرز	نصيب السكر	معدل
متوسط ١٩٢٥ - ١٩٣٩	١٦٠٤	٠٢٣	٠٨٩	٠٢٧	٠٨٨	١٥٣	٣٣٩	٠٧٠
متوسط ١٩٤٠ - ١٩٤٤	٠٨١	٠٢٤	٠٧٣	١٠١	٠٨٠	١٢٧	٢٨٦	٠٧٢
متوسط ١٩٤٥ - ١٩٤٩	٠٨٨	٠٢٤	٠٧٥	١٠٦	٠٧٤	١٥٨	٢٧٥	٠٦٦
متوسط ١٩٥٠ - ١٩٥٤	٠٩٠	٠٢١	٠٨٤	١٠٨	٠٨٧	١٦٠	٣٤٥	٠٦٤
متوسط ١٩٥٥ - ١٩٥٩	٠٨٨	٠٢٢	٠٩٨	١٢٧	٠٩٨	٢١٢	٣٧٧	٠٦٠
متوسط ١٩٦٠ - ١٩٦٤	١٠٦	٠٢٥	١٠٨	١٤٣	١١١	٢٢٣	٣٨٧	٠٦٢
متوسط ١٩٦٥ - ١٩٦٩	١٥٠	٠٢٨	١٠٧	١٦٨	١٠٢	٢١١	٣٨٧	٠٦٢
متوسط ١٩٧٠ - ١٩٧٤	١٥٥	٠٣٢	١٣٠	١٧٢	١١١	٢٣٢	٣٦٩	٠٧٨
متوسط ١٩٧٥ - ١٩٧٩	١٥٨	٠٣٣	١٤٠	١٥٨	١١٦	٢٣٦	٣٥٥	٠٥٤
متوسط ١٩٨٠ - ١٩٨٤	١٧١	٠٤٢	١٤٥	١٥٦	١١٢	٢٣٧	٣٤٤	٠٤٨

* تطور متوسط إنتاجية الفدان (بالطن) :

المتجاوزة ، وذلك رغم التماثل في الظروف البيئية والتربة ومصادر الري والصرف ووسائل الانتاج ...

فبالنسبة لمحصول كالقصب كان التفاوت في متوسط انتاج الفدان توريد من ٣١٨٩ طنا الى ٥٥٣٨ طنا (أى بنسبة تفاوت تبلغ أكثر من ٧٣٪) . وبالنسبة للقطن تراوح متوسط انتاج الفدان من ٨٠ قنطارا الى ٧٠ قنطارا (أى بنسبة تفاوت تبلغ أكثر من ٨٣٧٪) . وتؤكد الدراسات نتائج مماثلة بالنسبة للقمح والذرة والموالح(٧) . وهذا التفاوت من شأنه الانخفاض الحاد في متوسط انتاجية الفدان على مستوى الجمهورية ، وتزداد حدة الانخفاض بمقدار تعاضم نسبة التفاوت وتعاضم أهمية المناطق ذات الانتاجية المنخفضة .

٤/١ - تخلف مراتب الانتاجية المصرية على المستوى العالمى :

يؤكد تقرير لشعبة الانتاج الزراعى - مجلس الانتاج القومى - في شأن التنمية الزراعية أنه ، نظرا لجودة التربة والمناخ والنهوض الذى طرأ على الزراعة المصرية فان بعض المحاصيل قد اقتربت في السبعينات من اقصى حد معروف للانتاجية بل تجاوزت بعض المحاصيل المستويات العالمية . فوفقا لهذا التقرير ، تأتى مصر في اولى مراتب الانتاجية بين دول العالم بالنسبة لمحاصيل ثلاثة هي الذرة الرفيعة والبصل والعدس ، وفي ثانيا مراتب الانتاجية بالنسبة للفلول السوداني ، وفي ثالث المراتب بالنسبة للأرز وقصب السكر والفلول ، وترتيبها السابع في انتاج الذرة الشامية ، أى أن ترتيبها بين العشرة الأوائل في تسعة المحاصيل الرئيسية(٨) .

ويثير قبول تلك المؤشرات قضية دقة وأمانة الاحصاءات الرسمية في مصر . وحتى مع افتراض صحة تلك المؤشرات عن الانتاجية الزراعية في بدايات السبعينات وهو ما لا يمكن قبوله الا بصعوبة بالغة ، فان البيانات المتعلقة بالفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ تشير الى تخلف واضح في مراتب الانتاجية الزراعية المصرية على المستوى العالمى . وكما توضحه البيانات الواردة بالجدول رقم ٣ ، فان انتاجية الفدان في مصر لم تزد قط عن ٨٦٪ من انتاجية الفدان في بعض مناطق أخرى من العالم(٩) .

**جدول (٣) مقارنة متوسط الغلة الفدانىة فى مصر
ببعض دول أخرى خلال فترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢**

المحصول (الوحدة)	متوسط غلة الفدان فى مصر (١)	متوسط غلة الفدان فى دول أخرى (٢)	نسبة
القطن (قنطار م.)	٨,٣٥	٩,٧٤ فى جواتيالا	٪٨٦
الفول السودانى (أردب)	١١,٨٤	١٤,٤٧ فى أمريكا	٪٨٢
قصب السكر (طن)	٣٤,٨٥	٤٨,٨٧ فى بىرو	٪٧١
الذرة الشامية (أردب)	١١,٨٥	٢١,١٤ فى النمسا	٪٥٦
الشعير (أردب)	٩,٤٢	١٧,٠٣ فى بلجيكا	٪٥٥
القمح (أردب)	٩,٠٥	١٧,٥٩ فى هولندا	٪٥٢
البصل (طن)	٨,٠٥	١٦,٩٦ فى اليابان	٪٤٨
البطاطس (طن)	٧,٣١	١٥,٨٥ فى هولندا	٪٤٦

المصدر : بيانات العمودين ١ و ٢ مستمدة من د. فرج عبد العزيز عزت ، « مشاكل الإنتاج الزراعى والغذائى ونمط التركيب المحصولى الأمثل للزراعة المصرية » ، من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ١٩٨٧ ، جلد ٤ - أ ، من نشرة الاقتصاد الزراعى ١٩٨٣ .

وهكذا فكافة المؤشرات تدل على التخلف البين فى مراتب انتاجية التربة الزراعية فى مصر .

٢ - ضعف الكفاءة الانتاجية لوحدات الانتاج الحيوانى

يضم النشاط الزراعى قطاعين أساسيين ، حيث الى جانب قطاع الانتاج النباتى (الحاصلات الحقلية والبستانية والعطرية والخضروات) يتواجد قطاع الانتاج الحيوانى الذى يشمل مجموعة هائلة من النشاطات المتعلقة بالانتاج السمكى والانتاج الحشرى والانتاج الحيوانى بالمعنى الضيق . ويمثل الانتاج الحيوانى (بالمعنى الواسع) نحو ثلث قيمة الانتاج الزراعى المصرى خلال الثمانينات (١٠) ، ومن ثم تعد دراسة انتاجية وكفاءة هذا القطاع على درجة كبيرة من الأهمية . ونقدم فيما يلى عرضاً تحليلياً للتحويلات المعاصرة وما تحمله من جوانب ايجابية وجوانب سلبية فى الانتاجية الحيوانية فى مصر (١١) .

١/٢ - التحولات المعاصرة :

يعتمد حجم الانتاج الحيوانى وانتاجيته وكفاءته على العديد من العوامل التى يقع فى مقدمتها :

(أ) السلالات وما تحمله من صفات وراثية مثل سرعة النمو والكفاءة التحويلية - أو انتاجية التحويل - وتعنى نسبة مقدار العلف لانتاج كيلو واحد من اللحوم (معامل التحويل) - والكفاءة الانتاجية ...

(ب) الأعلاف ، من حيث الكم والكيف والتكلفة والوفرة ، ولها تأثير قوى ومباشر على حجم الانتاج الحيوانى ونوعيته وتكلفته وامكانية توسيعه .

(ج) الرعاية البيطرية ، ولها انعكاسات مباشرة ولمهوسة على معدلات النفوق والتحويل الغذائى وبالتالي لها دور أساسى فى تحديد حجم الانتاج الحيوانى وكفاءته ...

(د) كفاءة المشروع فى استغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل وهذا يعتمد بدوره على طريقة الانتاج ودرجة جودة ووفرة مستلزمات الانتاج وتكلفتها وطريقة ادارة المشروع ...

(هـ) الظروف السائدة فى مكان توطن المشروع ، وتمتد لتشمل مسار القرارات الاقتصادية العامة المتعلقة بفرع النشاط وأسعار البيع ومسارات التسويق وهامش الربحية ومعدلات العائد على الاستثمار والفرص البديلة المتاحة ...

وبمناسبة تحليل تلك العوامل فى ضوء ظروف الاقتصاد المصرى ، فليقد حدثت بصفة عامة تطورات ايجابية ملموسة : فلقد كثر فى الآونة الأخيرة استيراد السلالات الحيوانية سريعة النمو وعالية الانتاجية كما قامت مراكز الابحاث الزراعية بأقلمة السلالات الاجنبية ذات الانتاجية العالية واستنباط سلالات محلية تلائم ظروف الريف المصرى . كما سعت الدولة الى تكثيف جهود الرعاية الطبية وتوفير اللقاحات الواقية والأصصال والأدوية اللازمة . وساهمت الحكومة جديا فى دعم الانتاج الحيوانى وذلك عن طريق دعم انتاج الأعلاف وتوفيرها وتحسين نوعيتها وتوفير التمويل اللازم بسعر فائدة منخفض (يصل الى ٧٪ فى مقابل أسعار الفائدة السائدة ١٣٪ وأكثر) . ولقد تعاصرت تلك الظروف مع ازدهار سوق اللحوم والألبان وما ترتب عليه من زيادات هائلة فى أسعار المنتجات الحيوانية (حيث فى خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٥ ، قدرت الزيادة السنوية فى أسعار اللحوم والبيض والأسماك والألبان بنحو ٧٢ - ٧٤٪ بينما لم تبلغ الزيادة السنوية فى أسعار الحبوب والنشويات خلال نفس الفترة سوى ٣٠٪ ، وذلك بالقياس لأسعار سنة ١٩٦٧) . ولقد ترتب على كل ذلك ، نمو الانتاج الحيوانى

المصرى بمعدلات مرتفعة حتى أصبحت قيمته تمثل نحو ٣٢٪ من اجمالى الانتاج الزراعى المصرى فى الثمانينات مقابل ٣٠٪ خلال السبعينات وأقل من ٢٥٪ فى الخمسينات . كما تزايدت أعداد وأهمية مزارع القطاع الخاص التجارية الى جانب القطاع التقليدى ومشروعات الانتاج الحيوانى الحكومية .

٢/٢ - مظاهر ضعف الكفاءة الانتاجية الحيوانية :

ولكن يشير التحليل المتعمق الى ان الأثر الأساسى للتحويلات الايجابية قد انصب أساسا على حجم القطاع الحيوانى وأهميته فى الاقتصاد القومى ، بينما الكفاءة الانتاجية لذلك القطاع لم يطرأ عليها نهوض ملموس :

● فالكفاءة الانتاجية للماشية المصرية ماتزال منخفضة للغاية ، حيث ان كفاءة ادرار الماشية المصرية مقارنة بمثيلاتها فى البلدان المنتجة للألبان كالدانمرك وهولندا لا تعادل سوى ٢٥٪ من كفاءة ادرار الماشية فى تلك البلدان .

● ولا تتعدى الكفاءة التحويلية لحيوانات اللحوم الكبيرة المصرية ٨ : ١ ، وهو معدل منخفض للغاية . وبالنسبة للثروة الداجنة فان السلالات المستخدمة ماتزال تنقسم بأنها ذات انتاجية تحويل منخفضة وغير سريعة النمو .

● ومايزال عدم توفر الأعلاف ذات الكفاءة التحويلية العالية وبالكمية المطلوبة وفى الوقت وبالتكلفة المناسبين ، من أقسى المشكلات التى تواجه الانتاج الحيوانى المصرى وتؤدى الى اطالة الدورة الانتاجية وانخفاض هامش الربح وتحويل دون عمل المشروعات بكامل طاقتها الانتاجية (١٢) .

● وما تزال الرعاية الطبية دون المستوى المناسب وغير كافية لتوفير اللقاحات والأمصال والأدوية اللازمة وبالتكلفة المعقولة ، مما يؤثر سلبيا على الانتاجية الحيوانية ومعدلات النفوق والتكاثر .

● وفى جانب تسويق المنتجات فلقد تزايدت الاختناقات وتعاضم تحكم تجار الجملة فى المزارعين . وقد ساهم ذلك فى تذبذب الأسعار وتدهور العائد .

● ويقتضى التقييم الواعى والدقيق لكفاءة قطاع الانتاج الحيوانى ، الى جانب تقييم الوضع الكلى للقطاع على النحو السابق ، ضرورة التطرق لمعرفة أوضاع النوعيات المختلفة من مشروعات الانتاج الحيوانى التى يمكن بصدها التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية : مشروعات القطاع الخاص القائمة على أسس تجارية ، والمشروعات الحكومية ، والقطاع التقليدى الذى يتمثل فى القيام بتربية الحيوانات والدواجن بالريف وضواحي المدن على أسس غير تجارية وبهدف الاكتفاء الذاتى أساسا :

— بالنسبة « لمشروعات القطاع الخاص التجارية » ، فانها تتميز باستخدام الوسائل الحديثة للانتاج والرعاية البيطرية والادارة والتخزين والتسويق والأعلاف والسلالات ذات الانتاجية العالية . . كما انها تستفيد كثيرا من الدعم الحكومى وارتفاع الاسعار . ولهذا تشير الدراسات الى تفوق هذا القطاع بالمقارنة بالقطاعين الآخرين وارتفاع كفاءته الانتاجية مقاسة بالنسبة بين قيمة الانتاج وتكلفة عناصره ، او بقياس الدخل الصافى (الربح) لوحدة الناتج (الطن) من الانتاج الحيوانى ، او بحساب العائد على رأس المال المستثمر . ولكن تتخفف نسبيا اهمية تلك المؤشرات كلما صغر حجم المزرعة حيث تقل طاقتها الانتاجية وقدرتها العملية على الاستفادة من الظروف المحيطة وسياسة الدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج .

— وتعد « المشروعات الحكومية » ، مثل مشروعات الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، أقل كفاءة انتاجية من المشروعات التجارية الخاصة ، نظرا لتدخل الدولة فى تحديد أسعار منتجات القطاع العام وتثبيتها لفترات طويلة وعلى غير الاسس الاقتصادية البحتة ، وهذا فضلا عن المساوئ المتفشية فى ادارة القطاع العام ومشروعاته علما بأن مشروعات القطاع العام تتمتع بامتياز حصولها على مستلزمات الانتاج المادية والخدمية بالاسعار المدعومة والتي قد لا تتيسر بسهولة لمشروعات القطاعين الآخرين .

— أما بالنسبة « للقطاع التقليدى » والسذى ما يزال يقدم أكثر من نصف الانتاج الحيوانى فى مصر ، فان الدراسات تؤكد انه لا يتمتع بأية كفاءة انتاجية وفقا لى مقياس . ويرجع ذلك الى مجموعة قاسية من العوامل غير المواتية ، منها تخلف اساليب الانتاج — عدم توافر الرعاية الطبية والأعلاف الجيدة — عدم القدرة على الحصول على السلالات المستوردة وترهيتها بنجاح . . ومما يذكر فى هذا المجال بالنسبة للانتاج الدواجنى ان الدجاجة من نوعية السلالات المستخدمة فى القطاع التقليدى تصل الى سن التسويق فى مدة تتراوح بين ١٥ — ١٧ أسبوعا بينما السلالات المستوردة والمستخدمه فى المزارع التجارية ذات الانتاج المكثف فهى سريعة النمو وتصل الى سن التسويق فى فترة تتراوح بين ٧ — ٨ أسابيع وكفاءتها فى انتاج البيض مرتفعة ومعامل التحويل لها على .

وهكذا يتضح من التحليل ، التخلف البين فى الكفاءة الانتاجية للجانب الأكبر من قطاع الانتاج الحيوانى فى مصر (١٣) .

٣ — تخلف انتاجية العمل البشرى الزراعى والبطء الشديد فى معدلات نموها

الى جانب الأرض الزراعية، يمثل العمل البشرى العنصر الثانى المحورى لممارسة النشاط الزراعى فى البلدان النامية . ورغم ذلك ، لم ينل هذا العنصر

من الرعاية والتدريب والارشاد . . ما يوازي أهميته ويرفع من قدراته الانتاجية كما لم يحظ بسياسات عامة واضحة المعالم بشأن انتاجيته وأجوره وتطويره وحل مشكلاته . . وتمثلت المحصلة الطبيعية لمثل تلك الأوضاع في التدهور الحاد في كفاءة عنصر العمل البشرى الزراعى بالبلدان النامية وتعتقد مشكلاته وتعسر حلولها . وتصدق تماما تلك التطورات على ظروف الاقتصاد المصرى حيث توالى تحولات اجتماعية واقتصادية عديدة تركت آثارا سلبية ملموسة على كفاءة عنصر العمل الزراعى ، وكانت الآثار السلبية أكثر فداحة بالنسبة للقطاع العريض من العمالة الزراعية . ونحاول فيما يلى عرض الملامح الرئيسية لتلك التحولات والنتائج (١٤) .

١/٣ - التحولات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة ، وانعكاساتها السلبية على انتاجية العمل الزراعى

لقد شهد الريف المصرى وعلاقات الانتاج الزراعى تحولات مستمرة على مر العصور التاريخية المختلفة . وكانت الخمسينات من القرن الحالى نقطة البداية فى مرحلة جديدة من التحولات التى ساهمت فى بعضها قوانين الإصلاح الزراعى والتدخل المكثف التدريجى من جانب الدولة فى ادارة ومباشرة النشاط الاقتصادى وفى تنظيم علاقات الانتاج . ثم حملت السبعينات رياح تحولات عميقة ، وان كانت أحيانا ليست بالجديدة تماما ، حيث شهدت طوفان الهجرة (الخارجية ، والداخلية للمدن والمناطق غير الزراعية) ، وتعاضل الميل الى العمل خارج القطاع الزراعى للعائدين من الهجرة ولمن لم يلحقوا بقوافل المهاجرين ، وتبدل القيم والمفاهيم المستقرة فى الماضى عن العمل والزراعة والأجر ونمط الانفاق وكيفية قضاء أوقات الفراغ . . وبعون الاسترسال فى سرد كافة التحولات وانعكاساتها الحقيقية على العمل والزراعة (حيث يحتاج مثل ذلك السرد الى مؤلفات ومؤتمرات) ، تؤكد الدراسات أن تلك التحولات قد اتت كظاهرة عامة فى غير صالح الزراعة وأضرت كثيرا بكفاءة عنصر العمل البشرى الزراعى فى مصر . ونسوق فيما يلى وعلى سبيل المثال لا الحصر عدة مؤشرات عملية عن تلك النتائج الخطيرة :

● تؤكد غالبية الدراسات أن حالة عرض العمل الزراعى قد انعكست مع منتصف السبعينات حيث تبدلت وفرة عنصر العمل الزراعى ومعاناة القطاع الزراعى من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية ، وأصبحت الزراعة المصرية تشكو من ندرة العمالة - خاصة العمالة الشابة وفى فترات ذروة الطلب على العمالة . وقد ترتب على تلك التحولات (فيما يتعلق بموضوع بحثنا) تأخر موعد بعض العمليات الزراعية كثيفة العمالة اليدوية (أو حتى عدم اتمامها) مثل شتل الأرز وحصاد الذرة وزراعة القصب وحصاده . . وأصبح المحصول يجمع فى خمسة أيام بدلا من يومين . . وهذا من شأنه زيادة الضائع والتلف ، فتأخر حصاد القمح مثلا يؤدى الى تقصفه وضياح جزء من المحصول . كما لجأ المزارعون ، نظرا لعدم وفرة العمالة ، الى

طريقة البدار في زراعة الأرز والتي هي أقل إنتاجية من طريقة الشتل . كما اضطر المزارعون الى ترك جزء من القطن والحطب .. فضلا عن التحول عن زراعة المحاصيل الغذائية التي تحتاج لكثافة عمالية .. وكان من بين الانعكاسات السلبية العميقة لنقص العمالة المدربة والخبرة الشباب أن زاد الاعتماد على الأطفال والنساء والعمالة قليلة المهارة والتي لا تجيد العمل الزراعى .

● ومن جانب آخر ، تشير الدراسات الى تحولات جوهرية في ظروف ممارسة العمل الزراعى ذات انعكاسات سلبية على إنتاجيته . فمن جهة لم يعد العامل الزراعى يعمل من الفجر أو طلوع الشمس (مبكرا) كما كان في الفترات السابقة وانما أصبحت ساعات عمله من التاسعة صباحا الى الواحدة بعد الظهر على أحسن تقدير . ومن جهة أخرى تعاصرت تدفقات تحويلات المهاجرين وتفاقم شراء أجهزة التليفزيون والفيديو مع انتشار الكهرباء بالريف وامتداد الارسال التليفزيونى داخل القرى والنجوع ، وقد ترتب على ذلك انقاص ساعات العمل وتدهور كفاءة العامل نتيجة لقضائه السهرات مع بدء العمل في الصباح متأخرا مرهقا .

● ومن التحولات الجوهرية ، تزايد معدلات عزوف الكثيرين من أهل الريف عن مزاوله مهنة العمل الزراعى ، وذلك تحت تأثير زيادة تحويلات المهاجرين لأسرهم وكذلك مع تزايد فرص العمل خارج القطاع الزراعى ونظرا لان المهاجر يعود متحولا .

● وفي ظل تدهور مستويات الأجور بالقياس الى الارتفاعات الحادة في نفقات المعيشة بالريف وكذلك بالقياس الى مستويات العائد في القطاعات الأخرى غير الزراعة لم يعد الأجر الزراعى يمثل المصدر الوحيد والكافى لغالبية أفراد الريف وقد دفع ذلك بكثير من العمال الزراعيين الى البحث عن عمل اضافى ولو بالانخراط في قطاعات النشاط الهامشى القليلة الانتاجية (١٥) . ويعد قطاعى الحكومة والتشييد المجال الاساسى المفتوح لعمال الزراعة وخاصة هؤلاء الذين نفروا من النشاط الزراعى وليس لديهم امكانيات ممارسة العمل الفنى أو التجارى . وتبدو المقارنة مفيدة بين مستويات الأجور في الزراعة ومستويات الأجور في قطاع التشييد (عمال الحفر والخرسانة) كما يوضحها الجدول التالى .

جدول (٤) متوسط الأجر اليومي (بالقروش)

	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧	٨١/٨٠	٨٦/٨٥
١ - قطاع الزراعة	٢٥	٢٦	٤٧	٧٥	٤٣٠	٦٥٠
١ - قطاع التشييد (عمال حفر)	٢٥	٣٠	١٠٠	١٥٠	٤٧٠	٧٣٠

المصدر : بيانات الأجر اليومي مستمدة من مواضع متفرقة من بنت هانسن - ص ٤٤
رضوان (١٩٨٣) مرجع سابق خاصة ص ١٩ و ١٢١ (ما عدا بالنسبة لعامى ٨١/٨٠
٨٦/٨٥) .

تلك التحولات قد أدت الى :

(١) انتشار الوضع غير الطبيعى في مسار منحني عرض العمل وذلك بالتفافه الى اليسار (حالة منحني عرض العمل المنعكس) وذلك للدلالة على تفضيل ساعات الفراغ والعزوف عن ممارسة النشاط الزراعى أو التوسع فيه . والوضع الأكثر غرابة أن ذلك الانعكاس قد يحدث دون أدنى اعتبار لمستويات الأجور ، فكما أنه قد يحدث طبيعياً عند المستويات المرتفعة من الأجور ، فإنه قد يحدث أيضاً عند المستويات المتوسطة والمنخفضة من الدخول وذلك إما للتشبه بنمط المعيشة في المدينة أو متابعة البرامج التليفزيونية أو لعدم الرغبة في مزاوله العمل المأجور لدى الغير ...

(٢) كما انعكست كافة تلك التحولات على العمل الزراعى في صورة انخفاض حاد في إنتاجيته - على النحو الذى سنراه بعد قليل .

(٣) ومما ساعد في تدهور انتاجية العامل الزراعى ان هجرة العمالة الزراعية وما صاحبها من تدفق الواردات الرأسمالية وتحسن مستويات الدخول لم يصاحبها تغير بالقدر الكافي في اتجاه احلال الآلة محل العمل البدوى ، حيث اقتصرتم الاستثمارات الزراعية لدى المهاجرين على شراء ماكينات الري والدراسات والجرارات وهى تحل محل الأيدى العاملة في جزء محدود من العمليات الزراعية (١٦) .

٢/٣ - ضعف المقدرة على الاعالة والاكتفاء

يشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ١٩٨٦ الى ان الأسرة الريفية التى تعمل في الزراعة في البلدان النامية المنخفضة الدخل توفر المواد الغذائية التى تكفيها هى وشخصين ، أما في معظم الاقتصاديات الصناعية

تنتج الاسرة التى تعمل فى الزراعة من المواد الغذائية ما يكفيها هى ويكفى عددا آخر من الناس يصل الى خمسين (١٧) .

وفى محاولة من جانبنا لتقديم مؤشر مماثل عن قدرات العمل الزراعى المصرى ، وحيث ان عدد السكان يبلغ نحو ٥٠ مليون نسمة وأن عدد الأسر الريفية التى تعمل بالزراعة يبلغ نحو ٤٥ مليون أسرة وان نسبة الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية الرئيسية نحو ٥٦ - ٦٣٪ ، فمعنى هذا ان الاسرة المصرية التى تعمل فى الزراعة تنتج ما يكفى ستة اشخاص . ويتدهور ذلك المعدل اذا أخذنا فى الاعتبار نتائج الدراسات التى تقدر نسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية بنحو ٤٠٪ أو اقل .

٣/٣ - ضعف انتاجية العمل الزراعى وتخلفها النسبى

تشير الدراسات والاحصاءات المتاحة الى ان الانتاجية السنوية للمشتغل بالزراعة لا تبلغ سوى نصف الانتاجية السنوية للمشتغل فى قطاع الصناعات التحويلية ونحو ٨٥٪ من انتاجية العامل على المستوى الاجمالى لمختلف قطاعات الاقتصاد القومى المصرى . وعلاوة على ذلك ، يوجد ميل واضح الى تدهور الوضع النسبى لانتاجية المشتغل بالزراعة ، حيث خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٣/٨٢ تدهورت نسبة الانتاجية السنوية للمشتغل بالزراعة الى الانتاجية السنوية للمشتغل بالصناعات التحويلية من أكثر من ٧٠٪ فى بداية الفترة الى ٤٨٪ فى نهاية الفترة . وتلك النتيجة تصدق تماما عند المقارنة بين انتاجية العامل الزراعى وانتاجية العامل على المستوى الاجمالى لمختلف القطاعات . والجدول رقم (٥) يصور تلك النتائج .

٤/٣ - البطء الشديد فى نمو انتاجية العمل الزراعى

تؤكد كافة الدراسات على أن معدلات نمو انتاجية العمل الزراعى المصرى منخفضة للغاية وبصورة غير طبيعية . وكما يوضحه الجدول رقم (٦) فان اجمالى النمو فى انتاجية العامل الزراعى المصرى (محسوبة بالاسعار الثابتة) لم يتجاوز ١٨٪ خلال عقدين من الزمان (الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٩) ، بمعدل نمو سنوى أدنى من ١٪ ، (٩٪) . وتلك المعدلات تقل كثيرا عن معدلات نمو الاجور الزراعية والتى بلغت خلال نفس الفترة أكثر من ١٨١٪ بمتوسط معدل نمو سنوى ٩٪ (١٨) .

**جدول (٥) تطور إنتاجية العامل المصرى ، خلال الفترة
١٩٧٨ - ١٩٨٣/٨٢ بالأسعار الجارية**

المستوى السنوى لإنتاجية العامل بالأسعار الجارية والجنه المصرى					
السنوات	الزراعة	الصناعات التحويلية	المستوى الإجمالى لمختلف القطاعات	مقارنة (نسبة مئوية)	
	(١)	(٢)	(٣)	١ : ٢ %	١ : ٣ %
١٩٧٨	٥٣٦	٧٦٢	٧٤١	٧٠,٣	٧٢,٣
١٩٧٩	٦٢٠	١٠٨٥	٨٩٩	٥٧,٢	٦٩,٠
٨١/٨٠	٧٧٦	١٤٢١	١٤٢٢	٥٤,٦	٥٤,٦
٨٢/٨١	٩١٦	١٨٤٣	١٦٧٥	٤٩,٧	٥٤,٧
٨٣/٨٢	٩٣١	١٩٤١	١٧٦٠	٤٨,٠	٥٢,٩
متوسط سنوى للفترة	٧٥٦	١٤٨٨	١٢٩٩	٥٠,٨	٥٨,٢
إجمالى النمو خلال الفترة	%٦٠,٦	%١٠٨,٤	%١٠٢,٣		
معدل النمو السنوى	%١٥,١	%٢٧,١	%٢٥,٦		

المصدر : قيم إنتاجية العامل مستمدة من النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى
المجلد ٣٨ ، العدد الأول ، ١٩٨٥ ص ٨٥ .

ملاحظات : تمنا بحساب المتوسطات والنسب فى ضوء البيانات
الواردة بالنشرة . وتمثل معدلات النمو المحسوبة معدلات النمو
السنوية المتحركة .

٥/٣ - تعمق تخلف الإنتاجية بحسب فئات العمالة

لا تشكل العمالة الزراعية فى مصر كتلة متجانسة اذ يوجد قدر ملحوظ
ومتزايد من التمايز الطبقي ، على أساس حجم الحيازة الزراعية ومدى
استخدام رأس المال وبحسب طبيعة النشاط الزراعى (فى مجال الإنتاج
الحيوانى أو الإنتاج الحقلى المحصولى أو الإنتاج البستانى ..) وبحسب
طبيعة العمل ما اذا كان عائليا أو مأجورا ، دائما أو موسميا أو تراحيل ..
وهذا التمايز يقتضى بالضرورة - عند تقييم إنتاجية العمل الزراعى - أن
نتطرق الى معرفة أوضاع الفئات المختلفة من العمالة وانعكاسات التحولات
على إنتاجية كل منها ، وهذا الى جانب تقييم الوضع الكلى للعمالة الزراعية
على النحو السابق .

**جدول (٦) تطور الأجر السنوي النقدي والانتاجية السنوية
للعمل البشرى الزراعى فى مصر خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٩ ،
بالجنه والأسعار الثابته ١٩٦٠ = ١٠٠**

الفترة	إنتاجية العامل	متوسط الأجر النقدي للعامل	نسبة ٢ : ١ : %
	(١)	(٢)	
متوسط ١٩٦٠ - ١٩٦٤	١١٦,٠	٣٢,٦	٪٢٨,١
متوسط ١٩٦٥ - ١٩٦٩	١٢٢,٧	٥٠,٧	٪٤١,٣
متوسط ١٩٧٠ - ١٩٧٤	١٢٨,٨	٥٩,١	٪٤٥,٩
متوسط ١٩٧٤ - ١٩٧٩	١٣٨,٢	١٢٣,٥	٪٨٩,٤
إجمالي النمو ١٩٦٠ - ١٩٧٩	٪١٨,٠	٪١٨١,١	
معدل النمو السنوى	٪٠,٩	٪٩,١	

المصدر : المتوسطات والنسب ومعدلات النمو حسب بناء على البيانات الواردة بالجدول رقم ٤ بيحث د. عديجة الأعر (مرجع سابق) عن تطور متوسط إنتاجية العمل الزراعى ومتوسط الأجر النقدي السنوى (عن بيانات وزارة التخطيط) .

وبصفة عامة يمكن تقسيم العمالة الزراعية المصرية فى ضوء اعتبارات الانتاجية والأجور الى ثلاث فئات أساسية (والتقسيم ليس قاطع الدلالة وانما يحمل دلالات تقريبية حيث لا تتفق الدراسات على معيار موحد فى تلك المجالات) :

١/٥/٣ - « العمالة الزراعية على الحيازات الكبيرة » (وتشمل تلك الحيازات قطاع اغنياء المزارعين والقطاع الزراعى الرأسمالى ، عشرة افدنة فأكثر) : يعتمد ٨٥٪ فأكثر من تلك الحيازات على العمل المأجور المستديم ، وتستخدم بمفردها أكثر من ٧٠٪ من قوّة العمل الزراعى المصرى المأجور . وتتولى تلك العمالة العمليات الزراعية الأساسية من اعداد التربة ورعاية المحصول والرعاية بالمائية والآلات الزراعية .. وتميز الحيازات الكبيرة ، خاصة المزارع الرأسمالية الكبيرة ، باستخدامها للأساليب الزراعية الرأسمالية ذات الكفاءة العالية واقامة المزارع المخصصة لتربية

المواشى ومنتجات الالبان ومعامل التفريخ .. كما تميل الى زراعة المحاصيل غير التقليدية كالفواكه والزهور والنباتات الطبية ومزارع الشتلات .. هذا فضلا عن ان مزارعى تلك الحيازات يتميزون بالافق المستتر والنظرة الاقتصادية للنشاط الزراعى (١٩) .

تلك الخصائص من شأنها ان تتميز العمالة الزراعية على تلك الحيازات بالانتاجية العالية والتقابل الدائم بين الانتاجية والاجر . ولكن يقلل من تلك النتائج الصحية ان القطاع الزراعى الراقسى الراقسى لا يضم سوى ٧٪ من المزارعين ويقوم بزراعة اقل من ثلث اجمالى الارض الزراعية كما انه نظرا لاعتماده على العمل المأجور فلقد تأثر كثيرا بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة وما صاحبها من ندرة فى العمالة المأجورة وارتفاع اجورها وتغير ظروف ممارستها للعمل .

ويلحق بالعمالة على الحيازات الكبيرة ، العمالة فى قطاعات الانتاج الحيوانى حيث تماثل تماما معها من حيث الظروف ومراتب الانتاجية .

٢/٥/٣ - « قطاعات الانتاج الزراعى العائلى » (فئة الحيازة من ١ الى ١٠ فدان او بحسب المناطق والظروف الاقتصادية والاجتماعية) : يعتمد ذلك القطاع اعتمادا اساسيا على عمل افراد العائلة غير مدفوعى الاجر للقيام بأعمال الزراعة دونما احتياج للأجراء الا فى مواسم الزراعة والحصاد ولدى المستويات العليا من الحيازة . فالعائلة هنا هى وحدة النشاط والانتاج . ومن حيث المبدأ وبصفة خاصة فى المستويات الدنيا من تلك الفئة الحيازية يقوم النشاط الزراعى على الاكتفاء الذاتى ولا يحقق فائضا ولا تمتلك تلك الحيازات جرارات وآلات الرى الا فى المستويات العليا من الحيازة . وبصفة عامة يتميز النشاط الزراعى فى ذلك القطاع بأنه من نمط « الزراعة التقليدية » ، ذات كثافة عالية من العمالة اليدوية ولا يعتمد بالاسس الاقتصادية والمقارنة بين الانتاجية والاجر .. عبء تلك المظاهر السيئة أثقل كاهل انتاجية العمل البشرى الزراعى فى مصر ، حيث ان القطاع العائلى (فئة الحيازة ١ الى ١٠ فدان) يمثل بمفرده اكثر من نصف عدد الحائزين الزراعيين كما يحوز ما يقرب من نصف اجمالى المساحة الزراعية .

٣/٥/٣ - « العمالة الزراعية الأجرة » ، ويضم ذلك القطاع العريض من العمالة الزراعية مجموعتين ريفيتين كبيرتين :

● فقراء الفلاحين : وهم طبقة من الفلاحين تحوز قطع صغيرة من الارض لا يكفى ناتج زراعتها لسد احتياجاتهم فيضطرون الى البحث عن دخل اضافى من خلال العمل لدى الغير من المزارعين الكبار والمتوسطين وكذلك من خلال خروجهم - وابنائهم دون سن الثامنة عشر وأحياناً دون سن الثانية عشر - للعمل كعمال تراحيل . فهم وان لم يكونوا اجراء بصفة اساسية الا انهم ينضمون الى القوة العاملة الزراعية الأجرة . وتضم تلك الفئة من حيث المبدأ طبقة الفلاحين القائمة بزراعة اقل من فدان ، كما

تشمل مزارعى المستويات الدنيا من القطاع العائلى الذين يضطرون للعمل لدى الغير خاصة فى مواسم الذروة . ونظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة والتفتت المستمر فى الحيازات ، فلقد عرفت طبقة فقراء الفلاحين نموا مستمرا حيث بلغت نحو ٤٦٪ من اجمالى عدد الحائزين الزراعيين فى مصر عام ١٩٨٢ مقابل ٢٦٫٤٪ فى عام ١٩٦١ و ٢١٫٣٪ فى عام ١٩٥٠ ، كما تقوم بفلاحة أكثر من ١٥٪ من الأرض الزراعية المصرية فى عام ١٩٨٢ مقابل ٣٫٤٪ فى عام ١٩٦١ و ١٫٨٪ فى عام ١٩٥٠ ولا يتجاوز متوسط الحيازة لتلك الطبقة ٥ الى ٦ فدان .

● الفلاحون المعدمون ، ويقصد بهم الفلاحون بلا أرض يملكونها أو يستأجرونها ولا يملكون من وسيلة للعيش سوى عرض قوة عملهم كعمال زراعيين ، بصفة دائمة أو موسمية أو تراخيل . وبعد أن تناقص عدد أفراد تلك الطبقة خلال الحقبة ١٩٥٣ - ١٩٦٥ بفضل قوانين الاصلاح الزراعى ، الا انه أخذ فيما بعد فى التزايد نظرا لثبات برامج الاصلاح الزراعى والتنمية الزراعية وزيادة تفتت الحيازات وارتفاع نفقات المعيشة وزيادة المضاربات على ملكية الأرض . . ويقدر حجم تلك الطبقة بنحو ثلث عدد الأسر الريفية .

وكظاهرة عامة ، تتميز فئة العمالة الأجيرة خاصة العمالة غير المستديمة (وباستثناء العمالة الأجيرة على الحيازات الكبيرة) ، بأنها فئة ذات انتاجية ضعيفة وذلك نظرا لأنها يتم استئجارها من جانب المزارع من كافة الأحجام ولا ترتبط بمزرعة معينة وتعتمد أساسا على القوة الجسمانية وأدوات انتاج بدائية كما يتركز جانب أساسى منها فى مجالات صيانة وإنشاء قنوات الري والصرف وأعمال الإنشاءات الزراعية والعمل خلال مواسم الذروة .

وهكذا ، فان الشطر الأعظم من العمالة الزراعية المصرية يتصف بضعف الكفاءة الانتاجية وانعدام الحافز على الارتفاع بها . وبالنسبة للعمالة فى نطاق قطاع الانتاج العائلى يتحتم الإشارة الى أن تدهور انتاجيتها وكفاءتها قد لا يرجع الى نقص فى قدراتها (حيث من المؤكد تاريخيا أن الفلاح المصرى يبذل جهودا مضمينة على حيازته) وإنما قد ترجع الى ظروف خارجية عديدة فى مقدمتها تخلف أدوات وفنون الانتاج وتدهور خصوبة التربة لاجهادها المستمر بالزراعة وسوء نظام الري والصرف والتسميد .

٤ - الارتفاع الملحوظ فى تكلفة الانتاج الزراعى

تشير البيانات الى أن التكاليف اللازمة لزراعة الفدان لاي من المحاصيل الرئيسية قد زادت فى السنوات الأخيرة بشكل لافت للنظر ولا يتسق قط مع النمو الوئيد فى انتاجية الفدان . وتصديق نفس التطورات بالنسبة لقطاع الانتاج الحيوانى خاصة فى مواجهة مشروعات القطاع الخاص التجارية والقطاع التقليدى . ولقد شغلت الزيادة الهائلة فى تكاليف الانتاج الزراعى

اهتمام العديد من الدراسات وتم تحليلها بأفاضة ودقة تامين . ونكتفى بتقديم صورة مجملية لأهم عناصر الظاهرة (٢٠) :

١/٤ - النمو الهائل في اجمالي تكاليف زراعة الفدان : لقد بلغ اجمالي الزيادة في تكاليف زراعة الفدان لآى من المحاصيل الأساسية أكثر من ٢٣٪ خلال السبعينيات ، بينما لم يتجاوز اجمالي النمو في انتاجية الفدان خلال نفس الفترة ٣٠٪ . وكانت الاختلالات أكثر حدة خلال العقد الأول من الانفتاح ١٩٧٥ - ١٩٨٤ حيث بلغ اجمالي النمو في تكاليف زراعة الفدان أكثر من ٣٤٥٪ بينما لم تنمو انتاجية الفدان بعشر ذلك المعدل . ويقدم الجدول التالي رقم (٧) تحليلا لتطور تكاليف زراعة الفدان بالنسبة لأربعة محاصيل رئيسية، كمنوذج .

٢/٤ - النمو الهائل في تكاليف استخدام العمل البشرى الزراعى : تتفق الدراسات والأبحاث على اسفاد جانب كبير من زيادة تكاليف الانتاج الزراعى الى الزيادة الحاصلة في تكاليف استخدام العمل البشرى . وهذا أمر طبيعى حيث يعد عنصر العمل من عناصر الانتاج الرئيسية في الزراعات النامية والمتخلفة وكذلك نظرا للتحويلات الجوهرية المعاصرة في تحركات العمالة داخليا ودوليا . وكظاهرة عامة تتراوح مسئولية الزيادة في تكاليف عنصر العمل بين ٣٠ الى ٦٠٪ من جملة الزيادة في التكاليف الانتاجية للمحاصيل الرئيسية في مصر .

وعن تطورات الأجور الزراعية ، فلقد شهدت تحسنا ملموسا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٧ وذلك بفضل الارتفاع الملموس في الدخول والزيادات الكبيرة في الطلب على العمالة الزراعية نتيجة للطفرة الكبرى في استصلاح الأراضى الزراعية ومشروعات التنمية . ولقد نمت الأجور الزراعية خلال تلك الفترة بمعدلات سنوية تقرب من ٨٪ الى ١٠٪ . ثم لم يحدث تغير ملموس في الأجور النقدية الزراعية خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٢ (فترة ركود) نظرا لتقلص برامج الاستصلاح وانخفاض برامج النمو بشكل عام واستنزاف الموارد العامة في النواحي العسكرية ، بل انخفضت معدلات الأجور الحقيقية الزراعية خلال تلك الفترة . ثم شهدت الأجور الزراعية زيادات هائلة مع بدايات الانفتاح الاقتصادى حيث زادت أحيانا الأجور الى سبعة أو عشرة أضعافها وأصبحت تمثل ٤٠ - ٦٠٪ من اجمالي تكاليف الانتاج الزراعى مقابل ٢٠ - ٣٠٪ في الفترة السابقة ، وكانت تنمو سنويا بمعدلات تفوق ٢٤٪ خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢ (٢١) . وتنسب عادة مواصلة تكاليف العمل الزراعى الارتفاع الى هجرة العمالة الزراعية (خاصة الشابة والخبرة) الى الخارج أو الى المدن والقطاع الحكومى وقطاع التشييد وكذلك بفعل التغيرات الاجتماعية التى طرأت بالريف المصرى وأدت الى احجام النساء والأطفال والمسنين وجزء كبير من العمالة العائدة من الهجرة عن عرض خدماتهم في سوق العمل الزراعى ، فضلا عن ارتفاع معدلات الطلب على العمالة في مجالات النشاط الأخرى .

**جدول (٧) تطورات إنتاجية وتكاليف زراعة الفدان في مصر
لأربعة من المحاصيل الرئيسية (% ومعدلات متوسطة)**

الفترة والمؤشرات	القطن	القمح	الأرز	الذرة %
* ١٩٦٠ - ١٩٧٠ (الستينات) :				
- إجمال النمو في التكاليف	٦٧	٤٠	٧٧	٦٥
- إجمال النمو في الإنتاجية	٢٥,٦	٩,٣	٠,٢-	٦٢
* ١٩٧٠ - ١٩٨٠ (السبعينات) :				
- إجمال النمو في التكاليف	٢١٥	٢٥٦	٢٣٥	٢٣٦
- إجمال النمو في الإنتاجية	١٧,٤	٢٩,٢	٧	٥,٣
* ١٩٨٠ - ١٩٨٤ :				
- إجمال النمو في التكاليف	١١٢	٨٧	١١٢	١٣٩
- إجمال النمو في الإنتاجية	٢٧,٣	٣,٦	٤,٩	٨,٢
* ١٩٧٥ - ١٩٨٤ :				
- إجمال النمو في التكاليف	٣٦٧	٣٤٦	٣٩٢	٤٦٠
- إجمال النمو من الإنتاجية	٣١,٤	١١,٥	٦,٧	١١,١

المصدر : بيانات الإنتاجية مستمدة من الجدول رقم (٢) من البحث القائم وبيانات التكاليف مستمدة من مصادر متعددة واردة بالهامش رقم (٣٣) من البحث القائم .

**جدول (٨) تحليل الزيادة المثوية في تكاليف إنتاج الفدان
في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠**

المحصول	الزيادة المثوية في تكاليف إنتاج الفدان	الزيادة المثوية في أجور العمال الزراعيين للفدان	مسئولية الزيادة في أجور العمال الزراعيين عن الزيادة في تكاليف إنتاج الفدان (./.)
القطن	٢١٥,٣	٣٥٧,٠	٥١,٩
الأرز	٢٣٤,٩	٣٠٨,٣	٣٤,٧
الذرة ش	٢٣٦,٢	٤١٧,٠	٤٠,٦
البصل	٢٣٦,٨	٣٥١,١	٣٦,٩
القمح	٢٥٥,٧	٤٣٥,٠	٣٠,٢
الفول	٢٦٢,٩	٥٦٥,٥	٣٥,٩
القصب	٣٩٧,٢	٧١٨,٢	٨٤,٤

المصدر : د. سعد نصار ، بدائل مقترحة للسياسة السعرية الزراعية في مصر ، مصر ، المعاصرة ، السنة ٧٣ ، العددان ٣٨٧ - ٣٨٨ ، يناير - أبريل ١٩٨٢ ، ص ٩٨ .

ملاحظات : يبين الجدول ، فضلا عن التطورات الهائلة في التكاليف والأجور ، الارتباط القوي بين الأهمية النسبية لزيادة الأجور والأهمية النسبية لزيادة تكاليف إنتاج الفدان .

جدول (٩) الرقم القياسى للأجور الزراعية الحقيقية والنقدية

المؤشر	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٨٠
الأجر النقدى اليومى فى الريف	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٣٧٢	٤٩٢	٩٢٠
نفقات المعيشة	١٠٠	١٣٩	١٧٠	٢٤٢	٢٨٣	٤٤٣
الأجر الحقيقى فى الريف	١٠٠	١٤٤	١١٨	١٥٤	١٧٤	٢٠٨

المصدر : جلال أمين - اليزابيث تايلور عوفى (١٩٨٣) مرجع سابق ، ص ١٤٦ عن تقرير منظمة العمل الدولية ١٩٨٢ ص ١١٠ .

وهكذا أظهرت الأجور الزراعية النقدية قفزات دورية قوية تجاوزت المعدلات الطبيعية في نمو إنتاجية العمل الزراعى . ثم منذ عام ١٩٨٤ انخفضت نسبيا معدلات النمو السنوى في الأجور الزراعية النقدية الى مستوى يقارب ٤.٢٪ . (هذا وماتزال مستويات الأجور الزراعية أدنى من مستويات الأجور في باقى قطاعات الاقتصاد المصرى حيث على سبيل المثال لا يكاد الأجر الزراعى يبلغ ثلث متوسط الأجر على المستوى القومى فضلا عن أن الارتفاع في معدلات الأجور الزراعية لا يعوض الارتفاع في تكاليف المعيشة في الريف) . والجداول ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ تصور تلك التطورات .

هذا ولم تكن الزيادة في الأجور الزراعية المسئول الوحيد عن زيادة تكاليف الإنتاج الزراعى في مصر ، حيث أيضا شهدت أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى نموا مماثلا . وكان للتطورات غير الطبيعية في أسعار الصرف دور مؤثر وخطير في ذلك المجال (٢٢) .

٥ - اخفاق السياسات العامة المصرية في تعبئة الفائض الاقتصادى الزراعى لصالح الزراعة وضمان عوائد مجزية تحفز على ممارسة النشاط الزراعى وتوسيعه والاستثمار في مجالاته

تشير الدراسات والتقارير الى أن مجموعة الدول النامية قد أخفقت تماما في تنمية الحافز على التوسع في الاستثمار الزراعى وفي تحقيق استقرار دخول المزارعين والحفاظ على الوحدة الفلاحية ، وبالتالي أخفقت في تحقيق انجازات ملموسة في مجالات التنمية الزراعية الرأسية (والافقية) . وفي هذا

المجال ، خرج البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ١٩٨٦ بانطباع لامت للنظر حقا ، حيث يذكر التقرير في ص ١٣ : « ولعل أشد ما يبعث على الدهشة كون العالم النامي هو الذى يجور بصورة عامة على فلاحيه على الرغم من أنهم يمثلون نصيبا كبيرا فى الناتج المحلى الاجمالى وحصيلة الصادرات ، والبلدان الصناعية هى التى تقدم دعما للإنتاج الزراعى على الرغم من أن فلاحيه يمثلون أنصبة صغيرة من الناتج المحلى الاجمالى والعمالة » . ويدعم التقرير فى مواضع متفرقة ذلك الاستنتاج (٢٢) : حيث يشير الى أن الولايات المتحدة تدعم مشاريع الري وتطهير الأرض ودخول المزارعين . وفى بلدان الاتحاد الاقتصادى الأوربى يحصل المزارعون على دعم هائل حيث على سبيل المثال حصل المزارعون فى الاتحاد فى عام ١٩٨٥ على ١٨ سنتا للرطل من السكر والذى بيع فيها بعد فى الأسواق العالمية بسعر ٥ سنتا للرطل . وفى اليابان يحصل زارعو الأرز على سعر يزيد ثلاث مرات على السعر العالمى مقابل محصولهم وهم ينتجون كميات كبيرة جدا لدرجة أن بعضا منها يتعين بيعه كغذاء حيوانى بنصف الاسعار العالمية . وبصفة عامة استهدفت السياسات الحكومية فى البلدان المتقدمة تحقيق استقرار دخول المزارعين وتنميتها ودمج الزراعة . بينما يؤكد التقرير ان الانحياز ضد الزراعة ظاهرة سائدة فى الدول النامية :

● ففى اثيوبيا ، توجد وكالة شبه حكومية تسيطر على ما يقرب من ٣٠٪ من اجمالى الفائض القابل للتسويق ومائة بالمائة تقريبا من التجارة بين الاقاليم لنوعين من الأنواع الثلاثة الرئيسية لفائض الحبوب . وكانت اسعار التوريد عند بوابة المزرعة تقل كثيرا عن اسعار الاستيراد المكافئة . ففى عام ١٩٨٥ كانت اسعار الاستيراد المكافئة لكل من الذرة والسرغوم والقمح أعلى من السعر عند بوابة المزرعة بحوالى ٨٠٪ و ٥٠٪ و ٤٥٪ على الترتيب .

● وفى تنزانيا ، كان سعر توريد الذرة لا يتجاوز ربع السعر عند الحدود .

● وفى الكامرون وغانا وتنزانيا ، لم يكن منتجو الأرز يتقاضون سوى النصف تقريبا عند الحدود .

● وفى كينيا ، يتقاضى القطاع العام تكلفة تسويق تزيد بنسبة تتراوح بين ١٥ الى ٢٠٪ عن القطاع الخاص فيما يتعلق بتسويق الذرة والفاصوليا .

● وفى غينيا ونيجيريا بينت الدراسات أن الزيادات السعرية الموسمية بدت مقاربة مع تكلفة التخزين مما يبين أن تجار القطاع الخاص لا يستطيعون تكوين قوة احتكارية .

ويؤكد التقرير أن كافة البلدان النامية تقريبا تمتلك وكالات للتسويق تابعة للقطاع العام لكنها وكالات غير ناجحة عمليا في مهمة التسويق وضمان معاملة سعرية عادلة ومجزية للمزارعين . ولقد أكدت الدراسات الحديثة ، وعلى عكس الاعتقاد الذى ساد زمتا طويلا ، أن المزارعين بالبلدان النامية — مثلما هم في البلدان الصناعية — يستجيبون بشدة للأسعار (٢٤) .

لهذا كانت تكاليف التحيز ضد الزراعة باهظة ، حيث على سبيل المثال تؤكد دراسة قام بها المعهد الدولي لبحوث السياسة الغذائية ، لتطوير اقتصاديات الأرجنتين وشيلي وتحليل آثار سياسات التسعير وسعر الصرف على الزراعة ، أنه لو كانت الأسعار الزراعية في الأرجنتين خلال الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٢ أعلى بنسبة ١٠٪ عما كانت عليه في الواقع فإن اجمالي الناتج الزراعى كان سيزيد تدريجيا حتى يصل الى مستوى أعلى بنسبة ٩٪ ، على أساس سنوى ، عما كان عليه في الواقع على مدى تلك الفترة . وكان يمكن تحقيق زيادة في الانتاج الى حد كبير نظرا لأنه كان في الامكان اجتذاب مزيد من رأس المال الى الزراعة وادخال تحسينات فنية . وتشير محاكاة مماثلة عن الاقتصاد الشيلي في الفترة ١٩٦٠ — ١٩٨٤ الى استجابة أكبر للعرض ، وكان مستوى الناتج سيصبح في النهاية أعلى بنسبة ٢٠٪ كل سنة عما لو كان الأمر خلاف ذلك استجابة لزيادة يمكن الحفاظ عليها قدرها ١٠٪ في الأسعار المزرعية .

هكذا تؤكد دراسات البنك الدولي تحيز السياسات العامة بالبلدان النامية لتعبئة الفائض الزراعى لغير صالح الزراعة مع الفشل في دعم الانتاج الزراعى .

وبالنسبة للاقتصاد المصرى وعلى عكس ما تعلنه الوثائق الرسمية يوجد ثمة شواهد عملية قوية على أن التحيز ضد الزراعة يمثل اتجاها قويا وذات تكلفة باهظة ، تماما كما هو الحال بالنسبة لمجموعة البلدان النامية . ونعرض فيما يلى بعض الشواهد والمؤشرات القوية :

١/٥ — داب الدولة على استنزاف القطاع الزراعى ونقل فائضه الى القطاعات الأخرى (٢٥)

تشير الاحصاءات والبيانات الى أن التدفق السنوى لرأس المال من الزراعة الى القطاعات الأخرى (ويمثل الفرق بين ما يدفعه قطاع الزراعة لقطاعات الاقتصاد القومى الأخرى والتي من أهم بنودها اربحية الدولة من الصادرات الزراعية وضريبة الأطنان الزراعية ، وبين ما يتحصل عليه قطاع الزراعة من القطاعات الأخرى والتي من أهمها الانفاق الاستثمارى الحكومى) يقدر في المتوسط بنحو ٥٤ مليون جنيه سنويا خلال الفترة ٦٧/٦٨ — ١٩٧٥ . كما قام البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وفروعه المختلفة بتعبئة المدخرات الريفية التى بلغت في عام ١٩٨٠/١٩٨١ خمسة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٧٧ حيث زادت سنويا بمقدار ٤٠ مليون جنيه (٢٦) .

وفي هذا المقام نلفت النظر الى عدم صحة الاستشهاد بالتجربة اليابانية في تعبئة فائض القطاع الزراعى خلال فترة التنمية لصالح القطاعات الأخرى ، لعدة اسباب جوهرية في مقدمتها :

اولا : تكشف نماذج القياس الاقتصادى أنه يبدو ، على غير الشائع ، ان هجرة العمالة — وليست تدفقات المدخرات — كانت لها الاثر الاكبر في عملية التنمية في اليابان حيث ساهم القطاع الزراعى في تقديم ٥٠ — ٨٠٪ من الزيادة في قوة العمل في القطاعات الأخرى .

ثانيا : لا يبدو — على عكس الشائع — ان طبيعة آلية الضرائب (التحويلات الضريبية) كانت سببا أساسيا في اعادة تخصيص رأس المال لمدة طويلة ، والجدول رقم ١٠ يوضح ان العبء الضريبى أخذ في الهبوط طوال الفترة ١٨٨٨ — ١٩٣٧ .

ثالثا : يوضح الجدول ان الأهمية النسبية للتدفقات من الزراعة في تكوين الاستثمار غير الزراعى كانت أيضا في انخفاض مستمر .

رابعا : كان القطاع العام يساهم في تقديم نحو ثلثي التحويل خلال الفترة ١٨٨٨ — ١٩٣٧ (٢٧) .

جدول (١٠) تدفقات رأس المال من الزراعة الى القطاعات اللزراعية في اليابان خلال الفترة ١٨٨٨ — ١٩٣٧

الفترة	التدفقات بملايين الين	نسبة التدفقات إلى الاستثمار غير الزراعى	صافي التدفق من القطاع العام بملايين الين	العبء الضريبى (الضريبة المباشرة)	العبء الضريبى كنسبة مئوية من إجمالي الناتج من القيمة المضافة
١٨٨٨ — ١٩٠٢	٥٥	٢٧٪	٣٦	٦,٨	٨,٦٪
١٩٠٣ — ١٩٢٢	٢٦٣	٢٣٪	٦٩	٥,٨٪	٧,٤٪
١٩٢٣ — ١٩٣٧	٥٧-	٣-٪	٣٧-	٥,١٪	٦,٤٪

المصدر : البنك الدولى - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦ ، ص ١٠٢ الإطار ٤ - أ ، عن أوينو (ورقة معلومات أساسية)

UENO, Hiroshi, Intersectoral
Factor Transfers: case of Japan.

٢/٥ - **عدم كفاية الاستثمارات الزراعية** : تمثل الاستثمارات الزراعية محددًا أساسيًا لعملية التنمية الزراعية ، حيث عن طريقها يتم تجديد الأبنية والمرافق الزراعية وإضافة موارد أرضية وطاقات إنتاجية وتحديث الفنون الإنتاجية الزراعية ورفع الكفاءة الإنتاجية . . ورغمًا عن ذلك وبإستثناء فترة الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥ حيث بلغ الاستثمار في قطاع الزراعة ما يعادل ١٦٦٪ من اجمالي الاستثمار القومي المصرى ، تم تجاهل الزراعة بصورة مذهلة خلال الفترات التالية وتدهورت تباعا الأهمية النسبية للاستثمار الزراعى الى نحو ١٣ر٤٪ خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ ونحو ١٠٪ خلال الثمانينات . ولا تستهدف الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٧ - ١٩٩٢ سوى أن تحظى الزراعة بـ ١٠ر٨٪ من اجمالي الاستثمارات ، كما أن المستهدف خلال الفترتين ١٩٩٢ - ١٩٩٧ و ١٩٩٧ - ٢٠٠٢ هو تحقيق المعدل ١٠٪ (٢٨) .

وضاللة الاستثمارات الزراعية الى هذا الحد وعدم كفايتها قد ساهما بقوة في عدم تنفيذ أو اتمام مشاريع التوسع الأفقى والتوسع الرأسى مما ترتب عليه اختلالات زراعية هائلة والتعجيل بتناقص الانتاجية ليس فقط بالنسبة للتربة الزراعية ولكن أيضا بالنسبة لكافة عناصر الانتاج الزراعى خاصة عنصر العمل حيث ترتبط الانتاجية ارتباطا تاما بمستوى التكنولوجيا والتحديث والتنمية وكلها عوامل تعتمد على الاستثمار .

وقد ساهم في اعاقاة الاستثمار الزراعى المصرى عدة عوامل منها :

● اشتعال أسعار الأراضى الزراعية بما يفوق امكانيات المزارع البسيط(٢٩) .

● ارتفاع أسعار المعدات الزراعية والمكونات المستوردة .

● عدم كفاءة دراسة المشروعات الزراعية الجديدة وفي احيان أخرى اقامة المشروعات على غير أساس اقتصادى(٢٠) .

● التدهور الحاد في العائد على الاستثمار الزراعى . فخلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ تدهور متوسط انتاجية الاستثمار الزراعى (بالجنه المصرى والأسعار الجارية) من ١٥٥ فى عام ١٩٧٥ الى ٨٥ فى عام ١٩٨١/٨٠ و ٦٠ فى عام ١٩٨٥/٨٤ (٢١) . وفى مواجهة هذا الوضع السئ فى مصر ، فان تجارب البنك الدولى تؤكد أن الاستثمار الزراعى عندما يتم تصميمه وتنفيذه بدقة لا يكون أقل إنتاجية من الاستثمار فى غيره من القطاعات بل من الممكن أن يكون العائد مرتفعا ويفوق معدلات العائد فى القطاعات الأخرى(٢٢) .

وهكذا فان وضع الاستثمارات الزراعية ومستقبلها في غاية الخطورة ويؤكدان ان الاستثمارات الزراعية حساسة لدرجة كبيرة بالنسبة للبيئة والسياسات التي تعمل في ظلها والتي تعد غير مواتية لها .

ويوجد اتجاه ايجابي في ذلك المجال حيث تؤكد البيانات ارتفاع النصيب النسبى للقطاع الخاص في الاستثمارات المنفذة في قطاع الزراعة والرى ليلبغ في المتوسط نحو ٣٥,٣٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٥/٨٤ مقابل نحو ١٤٪ خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١/٨٠ و ٥,٨٪ خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦

جدول (١١) النصيب النسبى للقطاع الخاص من الاستثمارات المنفذة في قطاع الزراعة والرى خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥/٨٤ (%)

السنة	٪	السنة	٪	السنة	٪
١٩٧٤	٤,٧	١٩٧٧	١١,٨	١٩٨٢/٨١	٣٤,٠
١٩٧٥	٦,٤	١٩٧٨	١٦,٥	١٩٨٣/٨٢	٣٩,٦
١٩٧٦	٦,٢	١٩٧٩	١٢,١	١٩٨٤/٨٣	٢٨,٣
متوسط	٥,٨	١٩٨١/٨٠	١٥,٥	١٩٨٥/٨٤	٣٩,٢

المصدر : د. حسين طه الفقيه (١٩٨٧) مرجع سابق ص ٥٥ عن مجلس الشورى - تقرير عن سياسات الاستثمار في مصر خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨٣/٨٢ ، ١٩٨٥ ووزارة التخطيط - الإدارة المركزية لإعداد الخطة والتمويل .

٣/٥ - اخفاق السياسات السعرية والتسويقية في ضمان عوائد مجزية للمزارعين

لقد انتهجت مصر منذ الستينات سياسات سعرية وتسويقية وتجارية تستهدف حماية المزارعين وتحقيق الاستقرار في دخولهم وتحفيزهم على التوسع في النشاط الزراعى . ولكن التجربة العملية أكدت فشل تلك السياسات وتحيزها التام لصالح المستهلكين وقطاعات الاقتصاد القومى اللزراعية على حساب الزراعة والمزارعين . وصورت الأبحاث والتقارير الأثر الفعلى على أنه بمثابة نوع من الضرائب الضمنية على قطاع الزراعة لصالح القطاعات الأخرى . ولقد أدت تلك السياسات الى تدهور العائد الصافى للفلاحين وبالتالي انعدام الحافز على ممارسة النشاط الزراعى أو التوسع فيه مما ترتب عليه التهرب من الزراعة كلية أو التحول الى الزراعات

ذات الربح السريع والمجزى - كالحضر والفاكهة ، كما ترتب على تلك السياسات آثار سيئة انعكست على حجم الانتاج الزراعى وهيكله ومعدلات نموه والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة . . حيث من الملاحظ أن أسعار المنتجات الزراعية لا تتفق عادة مع الأسعار العالمية وتطورات التكلفة الحقيقية (٣٢) .

والجدولان التاليان ١٢ ، ١٣ يؤكدان تدنى الأسعار المحلية بالقياس الى الأسعار العالمية وتكلفة الانتاج . كما تؤكد الدراسات تحكم تجار الجملة في الشطر الأكبر من انتاج الزروع العطبية ، حيث يتناقص نصيب الزراع في أسعار التجزئة للزروع الخضرية الى ١٦ - ٤٠٪ من سعر التجزئة ولا يتجاوز ٥ - ٦٪ بالنسبة للزروع الفاكهة .

جدول (١٢) مثال للعلاقة بين السعر المحلى وتكلفة الانتاج والأسعار العالمية من واقع انتاج القمح في مصر (القيم بالجدول بالجنيه المصرى)

البيانات	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
سعر الطن	٧,٤	٧,٨	٥٣,٦	٨٣,٨	١٢٠,٦
تكلفة إنتاج الطن	٣٣,٧	٣٦,٢	٥٢,٠	٨١,٠	١٧٢,٠
السعر العالمى للطن	٣٣,٥	٢٤,٢	٧٩,٥	١٤٥,٣	١٢٨,٠

المصدر : جمعت وحسبت من المراجع المذكورة في الهامش رقم ٣٣ من البحث القائم .

جدول (١٣) صافي دخل الفدان بالجنيه المصرى في عام ١٩٨٣

أهم المحاصيل الشتوية	الدخل	أهم المحاصيل الصيفية	الدخل	الخضروات	الدخل
البرسيم المستديم	٢٦٩,٠	الذرة	١١١,٠	ثوم	٥٩٧,٢
القمح	١٠٥,٤	الأرز	٧١,٨	طماطم ش	٤٦٢,٥
الفول البلدى	١٠٠,٤	القصب	٥٥,٣	كوسة ش	٣٩٤,٧
الشعير	٢٤,١	القطن	٣٨,١	طماطم ص	٣٣٧,٦
		فول الصويا	٧,٤	بصل ش	١٨٥,١

المصدر د. سعد نصار وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٩ - ٢٠ .

وهكذا ، لقد تضاعف الارتفاع الهائل في تكاليف الانتاج الزراعى مع الاستنزاف الدائم لفائض القطاع الزراعى لغير صالحه مع اخفاق السياسات السعرية والتسويقية والتجارية والائتمانية . . لتكون النتيجة النهائية متمثلة في تدهور ربحية الزراعة لغالبية المحاصيل (باستثناء الخضر والفواكه والبرسيم) . وقد ترتب على تدهور الربحية عزوف جانب كبير من المزارعين عن مواصلة النشاط الزراعى او التوسع فيه او تنميته .

خاتمة

لقد ترتب على اخفاق سياسة التنمية الزراعية الراسية في مصر :

- تخلف انتاجية الارض الزراعيية .
- تخلف انتاجية وكفاءة الوحدات الحيوانية .
- تخلف انتاجية العمل البشرى الزراعى .
- الارتفاع الملحوظ في تكلفة الانتاج الزراعى .
- الاخفاق في تعبئة الفائض الاقتصادى الزراعى لصالح الزراعة وتشجيع الاستثمار الزراعى .

● تعاطم الفاقد من المحاصيل الزراعية في خلال العملية الانتاجية واثناء الحصاد وفي قنوات التوزيع والتخزين . . ويقدر الفاقد من المحاصيل الزراعية خلال السبعينات بكمية متوسطة مقدارها ١٧ مليون طن من المحاصيل الحقلية و ١٣ مليون من محاصيل الخضر و ٤.٠ مليون طن من محاصيل الفاكهة . وقد يصل الفاقد الى ٣٠ الى ٤٠٪ من الانتاج الزراعى وقد تزداد النسبة للخضر والفاكهة لتبلغ ٥٠٪ . وتعد مرحلة التخزين من أهم وأخطر مراحل الفقد (٣٤) .

ولقد ترتب على هذا التخلف الشديد في الكفاءة الانتاجية للقطاع الزراعى بمختلف قطاعاته وعناصره عدة نتائج خطيرة ، من أهمها :

● شبه ثبات معدلات التكتيف الزراعى : فمنذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن لم تتجاوز المساحة المحصولية ١١٢ مليون فداناً ولم يتجاوز معدل التكتيف المحصولى (نسبة الرقعة المحصولية الى الزمام المزروع) النسبة ١٩٠٪ مع ميل الى الانخفاض فى السنوات الراهنة . وبالنسبة للانتاج الحيوانى فانه يتميز ايضا بانخفاض معدلات التكتيف . ويرجع عجز الزراعة المصرية عن تحقيق معدلات تكتيف مرتفعة الى فشل مجهودات التنمية الزراعيية فى الارتقاء بصناعة التقاوى والسلالات واستنباط اصناف قصيرة العمر . مبكرة النضج (ذات دورة انتاجية قصيرة) فضلا عن التركيز على عدة محاصيل

رئيسية وتختلف استخدام المخصبات فى الانتاج الحيوانى والنباتى والاعتماد على فنون انتاج بدائية ...

● شبه جمود الانتاج الزراعى : فعلى مدى ربع قرن مضى من الزمان اتصف نمو القطاع الزراعى فى مصر بالجمود النسبى حيث لم يتجاوز معدل نمو الانتاج الزراعى فى المتوسط ٢,٤٪ سنويا خلال الستينات و ٢٪ خلال السبعينات و ٣,٢٪ خلال الثمانينات وهى معدلات نمو ضئيلة بل انها ادى من معدلات نمو الانتاج الزراعى المحققة فى مجموعة البلدان النامية خلال نفس الفترة (انظر الجدول رقم ١٤) . وكانت معدلات النمو المحققة فى مجالات الانتاج النباتى اكثر جمودا وتدهورا حيث ظلت تلك المعدلات تتأرجح فى المتوسط حول ١,٤ الى ١,٥٪ خلال ربع قرن مضى من الزمان

جدول (١٤) المعدلات السنوية لنمو الانتاج الزراعى والسكان (٪)

البلدان والمؤشرات	١٩٧٠ - ١٩٧٠	١٩٨٠ - ١٩٧٠	١٩٨٥ - ١٩٨١
معدلات نمو الإنتاج الزراعى :			
- البلدان النامية	٢,٤	٣,٠	(خلال ١٩٧٠ - ١٩٨٤)
- مصر	٢,٤	٢,٠	٣,٢
معدلات نمو السكان :			
- البلدان النامية	٢,٥	٢,٤	٢,٠
- مصر	٢,٥	٢,٣	٢,٨

المصدر : بيانات معدلات نمو الإنتاج الزراعى بالبلدان النامية مستمدة من تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٨٦ .

- بيانات معدلات نمو الإنتاج الزراعى المصرى مستمدة من وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧/٨٨ - ٩١/٩٢ ، الجزء الثانى ص ٢ .
- بيانات معدلات النمو السكاني مستمدة من تقارير منظمة العمل الدولية وتقرير التنمية فى العالم ١٩٨٣ جدول ١٩ .

ملاحظات : مقارنة معدلات النمو للإنتاج الزراعى ذات دلالات تقريبية نظراً لاختلاف مصادر البيانات ، وما تحمله من احتمالات اختلاف أسس التقدير .

لا تتجاوز ذلك المستوى الا قليلا وانما قد تهبط الى ادى من ١٪ . وكان معدل نمو الانتاج الحيوانى — والذي بلغ في المتوسط ٣٢٪ سنويا خلال السبعينات وبداية الثمانينات — هو المصدر الاساسى لتحسين معدل نمو الانتاج الزراعى (٣٥) .

● تدهور مكانة القطاع الزراعى فى الاقتصاد القومى المصرى : لقد ترتب على اوجه القصور والتخلف السابقة تدنى المكانة القومية للقطاع الزراعى حيث تدهور نصيب الزراعة فى الانتاج القومى والدخل القومى والصادرات واستيعاب العمالة .. فانخفض نصيب الزراعة فى اجمالى الناتج المحلى الاجمالى الى اقل من ٢٠٪ فى الثمانينات مقابل اكثر من ٣٠٪ فى الفترات السابقة . كما ترتب على جمود الانتاج الزراعى من حيث التوسع الراسى والامتى أن ظل حجم العمالة الزراعية شبه ثابت (نحو ٥٤ مليون عامل) منذ ربع قرن على الرغم من النمو السكانى الرهيب مما ينطوى على تدهور حاد فى قدرة الزراعة على استيعاب عمالة اضافية وأن تكون المهنة الاساسية للمصريين .

**جدول (١٥) مكانة الزراعة فى سنوات مختارة ، مقارنة عالمية (٪)
(مؤشرات جمعت وحسبت من تقارير التنمية فى العالم ١٩٨٣ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧)**

المؤشرات	البلدان الصناعية	البلدان النامية	مصر
* نصيب الزراعة من الناتج المحلى الإجمالى :			
- ١٩٦٦/١٩٦٤	٥,١	٣٠,٢	٢٩,٥
- ١٩٨٤/١٩٨٢	٣,١	١٩,٥	١٩,٥
* نصيب الزراعة من الصادرات			
- ١٩٦٦ - ١٩٦٤	١٦,٧	٤٧,٩	٧٠,٠
- ١٩٨٤ - ١٩٨٢	١١,٧	١٨,٤	٢٩-١٩
* الواردات الغذائية كنسبة إلى إجمالى الواردات			
- ١٩٦٠	٢٢,٠	٢٢-١٥	٢٣,٠
- ١٩٨٠	١١,٠	١٤-١١	٣٢,٠
* نصيب الزراعة من العمالة			
- ١٩٦٥	١٣,٨	٧٠,٩	٥٣,٤
- ١٩٨٠	٧,١	٦٣,١	٣٦,٩

● تراكم القصور بالنسبة للنمو السكاني : فلقد ترتب على نمو السكان بمعدلات تبلغ ٢٤ - ٢٥٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٠ (وهى تفوق معدلات الزيادة في الانتاج الزراعى والتي لم تتجاوز ٢٤ - ٢٠٪ خلال نفس الفترة) أن تراكم قصور الانتاج الزراعى بالنسبة لنمو السكان ليلغ نحو ١٨٪ خلال الفترة محل الاعتبار . وإذا قيس تراكم القصور للمحاصيل النباتية (الحقلية والبستانية) بالنسبة لنمو السكان لزادت الفجوة كثيرا وبلغت نحو ٣٧٪ (٢٦) .

● كما انعكس تدهور كفاءة القطاع الزراعى في صورة تدهور شديد في نسب الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية الرئيسية وارتفاع نسب الواردات الغذائية الى اجمالى الواردات وتراجع كبير في الاهمية النسبية للصادرات الزراعية ، كما ترتب على قصور الانتاج الزراعى عدم الوفاء باحتياجات مشروعات التصنيع الزراعى (مثلها حدث في مشروعات صناعة السكر ومنتجات الالبان وصناعة الزيوت ..) مما ادى الى حدوث اختلالات صناعية وطاقات عاطلة .. وتتعدد الآثار غير المشرفة المترتبة على تخلف الانتاجية الزراعية (٢٧) .

الارتفاع بالانتاجية الزراعية : ضرورة قصوى وملحة والحل الوحيد في ضوء ظروف الاقتصاد المصرى

تتعدد الجوانب غير المشرفة في أداء القطاع الزراعى المصرى وما يترتب عليها من أوجه قصور ونتائج سيئة . ونتوقع أن يزداد الوضع سوءا في المستقبل ما لم تحدث مراجعة جادة وفعالة لسياسة التنمية الزراعية الرأسيّة للارتفاع بالانتاجية الزراعية بمعدلات ملموسة . ويعد عدم اتمام تلك المراجعة على درجة كبيرة من الخطورة ، لعدة أسباب في مقدمتها :

— نظرا للتحديات التى يحتمل أن تواجهها الزراعة المصرية والاقتصاد المصرى في السنوات المقبلة (٢٨) .

— ويبين التاريخ أنه لا توجد دولة واحدة تحولت من الركود الاقتصادى المزمع الى مرحلة الانطلاق في التنمية الاقتصادية دون أن تحقق قبلا قدرا غير يسير من الارتفاع بجدارة الانتاج الزراعى ، حتى المملكة المتحدة والمانيا واليابان (تلك الدول التى اعتمدت ومانتزال تعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد قدر كبير من السلع الزراعية) فان تقدمها الاقتصادى في مختلف الأنشطة الاقتصادية لم يبدأ الا بعد ان تقدمت زراعاتها تقدما ملحوظا (٢٩) . وتؤكد الوثائق وتجارب الدول المتقدمة جميعها حقيقة أن النهضة الصناعية والتقدم تسبقهما دفعة للانتاجية الزراعية . فلقد عرفت انجلترا زيادات كبيرة في الانتاجية الزراعية في النصف الثانى من القرن الثامن عشر قبل ثورتها الصناعية ، وزادت اليابان غلتها الزراعية زيادات كبيرة في حوالى النصف

الثانى من القرن التاسع عشر ، وتزامنت التحولات الرهيبة فى الصناعة اليابانية فيما بين نهضة الميجى ١٨٦٨ والحرب العالمية الأولى مع زيادات ملموسة فى الانتاجية الزراعية ، ولقد اقتتدت عملية التصنيع فى اقتصاديات شرق آسيا ذات النمو السريع بالنمط اليابانى الذى اتسم بنمو زراعى سريع دعم انطلاقتها نحو النمو الصناعى (٤٠) .

— اخفاق مجهودات التوسع الأفقى (٤١) حاضرا ومستقبلا يلقي العبء كاملا على التوسع الرأسى . فرغم استمرار العمل فى التوسع الزراعى الأفقى ، فان المساحة المنزرعة لم تتجاوز ٦ مليون فدان . فلقد اضافت مجهودات الاستصلاح الزراعى والاستزراع منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن نحو ١٢٩٦ ألف فدان ، لكن منها ١٤٣ ألف فدان مستبعدة للنفائى العامة و ٤٦١ ألف فدان لازلت تحت الحدية و ٦٩٢ ألف فدان الباقية فاقت الحدية واستقطع ما يقابلها تقريبا التوسع العمرانى والتجريف .

وحتى على افتراض جدية واستمرارية مجهودات التوسع الأفقى مستقبلا ، فان الدراسات تشير الى أن امكانات هذا التوسع حتى عام ٢٠٠٠ لن تتجاوز استزراع نحو مليونين الى ٢.٨ مليون فدان أخرى . وهذا يعنى أن اجمالى المساحة المنزرعة فى عام ٢٠٠٠ لن يتجاوز وفقا لأحسن التقديرات تفاقولا المساحة ٨.٨ مليون فدانا وهى مساحة لن تكفى — فى ظل مستويات الكفاءة والانتاجية الزراعية الحالية — تحقيق الاكتفاء الذاتى الا لنحو ٢٤ الى ٢٧ مليون نسمة — ما يعادل فقط نحو ثلث سكان مصر فى نهاية القرن الحالى (٤٢) . فضلا عن ذلك فان عوائق عاتية تعترض امكانات التوسع الأفقى ويصعب تجاوزها بسهولة وبدون تكاليف باهظة ، من بينها :

● ارتفاع تكاليف الاستصلاح والاستزراع ، مع محدودية الموارد المالية .

● محدودية الموارد المائية الاضافية وصعوبة تنفيذ برامج ترشيد استخدام المياه وبدائية وسائل الزراعة والرى والصرف فضلا عن أن الموارد المائية الاضافية المتاحة لابد وأن تكون فى اراض صحراوية منخفضة القدرة الانتاجية الوراثةية .

● البطء الشديد فى الوصول بالأراضى الجديدة الى مستوى الانتاجية الحدية ، حيث تقدر الدراسات العملية أن الفدان المستصلح تستلزمه زراعة ١٥ عاما لكى يصل الى النقطة التى يغطى فيها الناتج النفقة الجارية . ولهذا ففى منتصف السبعينات ، وعلى الرغم من أن الأراضى الجديدة كانت تمثل نحو ١٧٪ من المساحة المزروعة الكلية ، فان غلتها لم تمثل سوى ٢ — ٣٪ من الانتاج الزراعى المصرى الكلى .

وهكذا ، مع اخفاق مجهودات التوسع الزراعى الأفقى وضعف امكاناتها مستقبلا يقع على التنمية الزراعية الراسية العبء الأساسى

للخروج بالزراعة المصرية من أزمتها الراهنة واخراج الاقتصاد المصرى من ركوده المزمع الى مرحلة الانطلاق فى التنمية والتقدم .

* * *

وإذا كان قد سبق لنا ابراز وتحليل صور العجز والقصور والتخلف الشديد فى مستويات الانتاجية والكفاءة فى الزراعة المصرية بالنسبة لزراعات دول العالم الأخرى والمستويات القصوى الممكن بلوغها ، فإن هذا التخلف يشير ضمناً الى وجود إمكانات هائلة كأمنة لزيادة الانتاج الزراعى لنفس الموارد المتاحة طالما أن مجال الزيادة الراهنة فى الانتاجية مازال مفتوحاً . وهكذا تفتح حالة التخلف الراهنة طريقاً للمستقبل أمام الزراعة المصرية والاقتصاد المصرى ، إذا أحسن تخطى التخلف ومعالجة أوجه القصور والارتفاع بالانتاجية الزراعية وبكفاءة كافة عناصر النشاط الزراعى بمعدلات ملموسة .

ومما تجدر الإشارة اليه أن كافة الوثائق الرسمية المتعلقة بالزراعة والتنمية والتخطيط . . (وفى مقدمتها استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات واستراتيجية التنمية الاقتصادية للخطة طويلة المدى حتى عام ٢٠٠٠ والخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) تؤكد صراحة على أهمية التركيز على تنمية الانتاجية كأحد الركائز الأساسية للتعجيل بجهود التنمية وزيادة معدلاتها واتساع الطاقات الانتاجية والاضافة اليها ، وتحسين الأداء بصفة عامة (٤٢) . ولكن تبقى مشكلة أساسية وهى هل سيتم عملياً وضع تلك الشعارات موضع التنفيذ الجاد ؟ وما السبيل العملى للتنفيذ والارتفاع بالانتاجية الزراعية وتخفيف حدة تخلف القطاع الزراعى ليعمل بكفاءة وفى خدمة الاقتصاد المصرى واغراض التنمية (٤٤) ؟ .

* * *

هوامش ومراجع

١ - وقد تبلور هذا الاهتمام فى انشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات الاجتماعية فى عام ١٩٥٣ . ثم أعقب ذلك تحولات كيفية هائلة فى دور الدولة فى تنظيم وممارسة النشاط الاقتصادى وتنمية الاقتصاد القومى .

لزيد من التفصيل حول تلك التحولات ، انظر :

د. محمد دويدار ، « اقتصاديات التخطيط الاشتراكى » ، المكتب المصرى الحديث - الاسكندرية ، ١٩٦٧ (خاصة ص ١٨٣ وما بعدها) و « الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير » ، دار الجامعات المصرية - الاسكندرية ، ١٩٨٠ . د. حميدة زهران « التخطيط الاقتصادى : الفكر .

النظرية . التطبيق » ، مكتبة عين شمس — القاهرة ١٩٨٣ (خاصة ص ٢١٤ وما بعدها) .

٢ — د. حسن على خضر (وكيل وزارة الزراعة لشئون الاقتصاد الزراعى) « اقتصاديات الأمن الغذائى فى مصر » ، من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين (اقتصاديات الأمن الغذائى) — الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع — القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١١

وتقدم النشرة الاقتصادية — بنك مصر ، السنة الخامسة والعشرون ١٩٨١/١٩٨٠ ص ١٨ (من موضوع « أهمية تطوير قطاع الزراعة فى مصر » ص ٣ — ٢٣) نسبيا مغايرة ، حيث تشير الى أن نسبة أراضى الدرجة الأولى ٥٪ ، ونسبة أراضى الدرجة الثانية ٣٤٪ أما ٦١٪ الباقية فهى من أراضى الدرجتين الثالثة والرابعة . وإذا قارنا تلك النسب بالنسب الواردة بالمرجع السابق وهو حديث نسبيا كان من الممكن التوصل الى أن نسب أراضى الدرجتين الأولى والثانية فى تحسن مستمر ، وهذا غير صحيح ولا يتفق مع الواقع العلمى . وتلك هى أزمة البيانات والاحصاءات فى مصر . وبالتالي فإننا ننوه الى أن البيانات التى سيرد ذكرها لا تملك فى الواقع سوى دلالات تقريبية .

٣ — د. مصطفى السيد عبد العزيز — د. سعيد عبد المقصود ، « التقييم الاقتصادى لسياسات التوسع الأمتى والرأسى فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٨٧ » ، من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ١٩٨٧ ص ٢١ .

٤ — خلال الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ — ٨٧/٨٦ لم تشمل عمليات حرث عمق سوى مساحة تقدر بنحو ٧٠٤ ألف فدان ولم يتم انشاء مصارف حلقية سوى فى مساحة ٦٠٢ ألف فدان . (البيانات مستمدة من وزارة التخطيط والتعاون الدولى ج.م.ع ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧/٨٨ — ٩٢/٩١ وخطة عامها الأول — الجزء الثانى : الصورة القطاعية ، مايو ١٩٨٧ ، ص ٨ — ١٠) .

٥ — بنك مصر — النشرة الاقتصادية ، السنة الخامسة والعشرون ١٩٨١/١٩٨٠ ، ص ٨ ، ٩ ، ١٧ .

ولتقدير الخسائر المترتبة على سوء نظام الري والصرف ، انظر د. عبد العزيز ابراهيم عبد العزيز « تقدير الخسائر غير المباشرة فى الاقتصاد القومى نتيجة خفض الاحتياجات المائية لبعض القطاعات » ص ١٩٠ — ٢٠٨ ، د. محمد عبد الصادق — محمود يوسف جاد « دراسة تحليلية لآثر الفترة الزمنية لتنفيذ مشروع الصرف المغطى على إنتاجية محاصيل الحقل الرئيسية بمحافظة البحيرة » ص ٢٦٥ — ٢٩٦ ، من بحوث المؤتمر الدولى الثانى عشر للاحصاء والحسابات العملية ، جامعة عين شمس ١٩٨٧ .

٦ - باستثناء الأرز وقصب السكر والشعير حيث انخفضت المعدلات السنوية لنمو انتاجيتهم خلال الستينات الى - ٠.٢٪ و ٠.٣٪ و ٠.٥٪ على الترتيب ، مقابل ١٧٪ و ١٦٪ و ١٦٪ (بنفس الترتيب) خلال الفترة ١٩٣٥ - ١٩٥٩ . وبالنسبة للأرز بصفة خاصة ، يلاحظ ان غلته الفدانية قد شهدت نموا عظيما خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥٩ بلغ معدله الاجمالي أكثر من ٥٨٪ ، تحقق نحو ٥٦٪ من هذه الزيادة خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٩ .

٧ - د. مصطفى السيد عبد المقصود - د. سعيد عبد المقصود ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، ص ٢٢ . ويشير هذا البحث في ملحقه الى دراسات مختلفة أجريت على انتاج القصب في مركزى كوم أمبو وادفو بأسوان عام ١٩٦٥ ، وعلى القطن والقمح والذرة في الزقازيق بالشرقية أعوام ٦٧ و ٦٨ و ١٩٦٩ ، وعلى القطن في خمسة مراكز بمحافظة الفيوم ، وعلى انتاج الموالح بالشرقية عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٩ .

ويقدم د. محمد دويدار ، « الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير » - مرجع سابق ، ص ٣٨٠ - ٣٨١ ، نتائج دراسة ميدانية عن التباين الكافي في انتاجية القطن .

٨ - د. على الجريتلى ، « خمسة وعشرون عاما . دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ ، ص ٩٥ - ٩٦ .

وتشر بعض الكتابات الى ان مجال الزيادة الراسية المحتملة في انتاجية بعض المحاصيل محدود نظرا للانتاجية المرتفعة لمعظم هذه المحاصيل . انظر د. مصطفى الجبلى ، « استراتيجيات التنمية الزراعية بين تحقيق الاكتفاء الذاتى وحسن استغلال الموارد » ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ١٩٧٧ .

٩ - وعن مدى تخلف انتاجية اوحدة المساحية في مصر عنها في بلدان اخرى في منتصف الخمسينات (عام ١٩٥٦) يسوق د. زكى محمود شبانه (« التسويق الزراعى » - دار المعارف - الاسكندرية ١٩٦٦ ، ص ٥٦ - ٥٧) المقارنة التالية نقلا عن :

Yearbook of Food and Agricultural Statistics, Production, FAO, 1957:

- انتاجية القمح (بالاردب) : ٦٢ في مصر مقابل ٨٤ في بلجيكا وانجلترا ، ٩٦ في هولندا ، ١٠٨ في الدانمرك .

- انتاجية الذرة (بالاردب) : ٦٦ في مصر مقابل ٩٨ في كندا و ١٢٢ في بلجيكا .

- انتاجية الأرز (بالاردب) : ٧٢ في مصر مقابل ٨ في اسبانيا .

— أما عن انتاجية قصب السكر (بالقنطار وبالنسبة لعام ١٩٤٧) فلم تبلغ سوى ٦٥٥ في مصر مقابل ١٤٩٦ بهاواى .

١. — لقد عرف الانتاج الحيوانى المصرى تطورات هائلة فى قيمته وفى مكوناته وفى اهميته النسبية خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٨٥ كما يبينه الجدول المقابل

١١ — د. مصطفى الجبلى ، « الطريق الى تنمية زراعية تواجه المتغيرات » ، مصر المعاصرة السنة ٧٢ ، العدد ٣٨٤ ، أبريل ١٩٨١ .
د. نجلاء محمد والى « استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر فى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية » ، مصر المعاصرة السنة ٧٦ ، العدد ٣٩٩ ، يناير ١٩٨٥ ، ص ٨٥ .
النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، السنة الثلاثون ، العدد الاول ، ١٩٨٦ ، ص ٧ — ٣٥ : « الثروة الداخلة فى مصر » .

١٢ — طبقا للبيانات الواردة بالنشرة الاقتصادية لبنك مصر ، ١٩٨٦ العدد الاول ص ٢١ و ٣١ و ٣٢ ، فان نسبة التشغيل فى مزارع الدواجن فى عام ١٩٨٥ لم تبلغ سوى ٨١٪ بالنسبة لعنابر دجاج التسمين و ٧٦٪ بالنسبة لمزارع الدواجن البياض (فى بعض الأحيان تصل نسبة التشغيل فى وحدات العلف الى صفر) نتيجة لعدم توفر مستلزمات الانتاج من ذرة صفراء وخلافه وتنعكس تلك الطاقات العاطلة سلبيا على تطور الانتاج الحيوانى وكفاءته .

ولتقييم مفصل لنقص الرعاية البيطرية وآثارها السلبية ، انظر :
د. عبد الله بن عبد الرحمن البشر — د. ابراهيم ريجان ، « امراض الحيوان واثرها فى اقتصاديات تنمية الثروة الحيوانية فى الريف العربى » من بحوث المؤتمر الدولى الثانى عشر للحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، جامعة عين شمس ١٩٨٧ — ص ٦٩ — ٩٠ .

١٣ — ولا يجب أن يقتصر تقييم كفاءة قطاع الانتاج الحيوانى المصرى على دراسة الوضع المطلق لهذا القطاع ومكوناته وانما يتعين أن يمتد التقييم الى علاقاته المتشابكة بمختلف قطاعات الاقتصاد المصرى وواجه نشاطها . فلقد ترتبت على النمو الكبير فى الانتاج الحيوانى آثار سلبية عديدة من بينها :

● التحول الكبير الى زراعة البرسيم والاعلاف لتحل محل ربيع المساحة المحصولية على حساب المحاصيل الأخرى ، مما ساهم فى تفاقم مشكلة الأمن الغذائى .

● عدم حرص الفلاحين على جودة ودراس التمخ وفصله عن التبن وايضا تفضيلهم زراعة اصناف منخفضة الانتاجية لكن ناتجها من التبن مرتفع ، وذلك للاستفادة بالتبن كعلف .

تطور قيمة الانتاج الحيوانى المصرى وأهميته ومكوناته

تطور الأهمية النسبية لمكونات الإنتاج		تطور الأهمية النسبية لقيمة		تطور قيمة الإنتاج		الفترة
الطيوف المصرى في جملة الإنتاج الزراعى	المصرى بالأسمار الجارية نسب مئوية	الانتاج الطيوراف في جملة الإنتاج الزراعى المصرى - نسب مئوية	بالأسمار الجارية	بأسمار	بأسمار الجارية	
إنتاج حشرى	إنتاج سمكى	إنتاج حيوانى	بأسمار	بأسمار	بأسمار الجارية	١٩٢٥ - ١٩٢٦
%٠.١	%٠.٢	%٣٣,٤	%٢٥,٨	%٢٤,٥	١٦٤	١١٩
%٠.١	%٠.٢	%٣٧,٢	%٢٩,٤	%٢٩,٧	٢٣٥	٢٠٧
%٠.١	%٠.١	%٣٦,١	%٢٨,١	%٢٨,١	٢٧٣	٢٩٨
%٠.٢	%٠.٢	%٣٧,٢	%٣٠,٥	%٢٩,١	٣٣٨	٤٥٨
%٠.٢	%٠.٢	%٣٧,٥	%٣١,١	%٣٠,٥	٤٧٠	١٠٣١
%٠.٢	%٠.٢	%٣٧,٢	%٣٤,٧	%٣٢,٤	٦٩٥	٢٤٤٤
						١٩٨٥ - ١٩٨١

المصدر : جمعت وحسبت من البيانات الواردة عن تطور قيمة الإنتاج الزراعى المصرى - التبايق والطيوف والسكنى والحشرى - بالجمهورين رقم ١ ٢٤١ بالملحق الإحصائى بيحث د. فرج عبد المولى عزت ، مرسى سابق .

- تضحية المزارعين بنحو ٢٠٪ من انتاج الذرة لاستخدامه كأعلاف .
- التأخر في زراعة القطن (للحصول على حشة ثانية من البرسيم) مما يضيع على الاقتصاد المصرى ١٠ - ٢٠٪ من انتاج القطن .
- تحول نسبة هامة من الأطفال والنساء الى الانتاج الحيوانى مما أضر بعمليات مقاومة الآفات ورعاية المحاصيل .

لمزيد من التفصيل : د. خديجة محمد الأعرس ، « أثر السياسات الاقتصادية على عرض العمالة الزراعية وعلاقتها بانتاج السلع الغذائية » من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ١٩٨٧ ، ص ٢١ و ٣٨ . د. عثمان محمد عثمان ، « الاختلالات السعرية وأسس اصلاح نظام الاسعار فى الاقتصاد المصرى المخطط » من بحوث المؤتمر السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين ١٩٨٢ ، ص ٢٦ .

١٤ - والى جانب ذلك تكتسب دراسة التغيرات فى حجم عنصر العمل البشرى ونتاجيته وتكلفته أهمية عظيمة وتحتل مركز اهتمام دراسات الانتاج والعرض والنفقة . فى الفترة القصيرة ، سواء على مستوى المشروع الفردى (المزرعة) او على المستوى الكلى . راجع فى هذا الخصوص :

Jon A.F.AY & James MEDOFF , "Labor and Output Over the Business Cycle; Some Direct Evidence", American Eco. Review, Vol. 75, 1985, pp. 638-655.

وتجمع كافة مؤلفات التحليل الاقتصادى على تلك النتيجة .

ولقد انشغلت دراسات وابحاث عديدة بتحليل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى مست الريف المصرى والزراعة والعمالة مع تقصى حقيقة الآثار التى تركتها ، وهى دراسات عديدة يصعب حصرها ونكتفى فيما يلى بالاشارة الى اهم الدراسات والابحاث التى استعنا بها فى تحليلنا :

د. ابراهيم العيسوى ، « هل توجد بطالة مقنعة فى الزراعة المصرية ؟ » مصر المعاصرة السنة ٦٨ ، العدد ٣٧٠ أكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٥ - ١١ . د. محمود عبد الفضيل ، « التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٠ » الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٨ (ص ٥٣ - ٩٢) و « تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية » ، دار المستقبل العربى القاهرة ١٩٨٣ (خاصة ١٣٥ - ١٣٦) . بنت هانسن - سمر رضوان ، « العمل والعدل الاجتماعى : مصر فى الثمانينات دراسة فى سوق العمل » ، مكتب العمل الدولى بجنيف ودار المستقبل العربى القاهرة ١٩٨٣ . د. نادر فرجاني ، « الهجرة الى النفط » ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٤ (خاصة ص ٤٧ ، ١٠٣ ، ١٠٤) . د. أحمد الصفتى ، « السكان والتنمية والتشابكات الاقتصادية الاجتماعية » ، مصر المعاصرة ، السنة ٧١ العدد ٤٠٣ يناير ١٩٨٦ ص ٤٧ - ٦٢ . د. جلال أمين - اليزابيث تايلور عونى ، « هجرة العمالة المصرية الى الخارج » مركز البحوث للتنمية الدولية يناير

١٩٨٦ . فاطمة مرسى نظمى ، « سوق العمل ومشكلات العمالة فى مصر » من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ١٩٨٦ . د. كريمة كريم ، « الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصرى » ، مصر المعاصرة السنة ٧٧ ، العدد ٤٠٤ ، يناير ١٩٨٦ ص ٢٣ - ٤٠ . د. محمد دويدار ، « المشكلة الزراعية والتطور الراسمالى فى مصر » ، قضايا فكرية ، الكتاب الثالث والرابع ، أغسطس - أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٧٨ - ١٢٣ . د. سعد حافظ ، « الطبقة العاملة المصرية : ماهيتها وخصائصها » ، قضايا فكرية ، الكتاب الخامس ، مايو ١٩٨٧ ص ٢٦ - ٤٣ . د. خديجة محمد الأعرس ، مرجع سابق ، (خاصة ص ١ ، ١٢ ، ١٣ ، ٢٣ - ٢٥) .

Dr. Amer Mohie - ELdin, "Under Employment in Egyptian Agriculture", in Manpower and Employment in Arab Countries : Some Critical Issues ILO , Geneva, 1977, pp. 110-139.

١٥ - ينكر د. أحمد الصفتى (١٩٨٦) ص ٥٠ أن انخفاض الأجر الحقيقى وما ترتب عليه من انخفاض المستوى المعيشى واليأس من التحسن قد دفع الأفراد الى زيادة أجورهم من خلال الهجرة أو عن طريق الأعمال الاضافية وتراوح هذه الأعمال من مجرد العمل بعض الوقت فى القطاع الخاص ولدى الشركات والتوكيلات والعمل فى العيادات الخاصة وبعض أعمال الدوكو والسهمرة .. الى الاتجار فى أى شئ حتى مجرد الشراء بالحجز ثم إعادة البيع عند الاستلام أو مجرد الوقوف فى طوابير الجمعيات التعاونية ...

ويقدم د. محمود عبد الفضيل (١٩٨٣) وبنيت هانسن - سمير رضوان (١٩٨٣ ص ١٨١ - ٢١٢ ر ٢١٤) تقديرات مفصلة عن حجم العمالة الهامشية بالريف والاقتصاد المصرى .

١٦ - لمزيد من التفصيل حول الارتباط بين الاستثمارات الزراعية المنتجة وتحويلات المهاجرين أنظر د. كريمة كريم (١٩٨٦) ص ١٨٨ - ١٨٩ . جلال أمين ، اليزابيث تايلور عونى (١٩٨٣) ص ٩٢ - ٩٥ . البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى ١٩٨٣/٨٢ .

Abdel Fadil, M. "Effects of Labor Immigration on Income Distribution and consumption in the Egyptian Economy", Mimeo, cairo univ., MIT July 1981.

١٧ - البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٦ ص ١٥

١٨ - يقدم د. رمزى زكى (مشكلة التضخم فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ ، ص ٢٨٨ - ٢٨٩ ، ٣٠٢ - ٣٠٤) تحليلا لتطور انتاجية المشتغل والأجور فى مصر خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٠ ، ويعطى هذا التحليل نتائج ماثلة تماما لما توصلنا اليه بالنسبة للفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٩ .

تطور الأجور وانتاجية المشتغل في مصر خلال الفترة
 (١٩٧٠ - ١٩٧٥) (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٠)

معدلات النمو في الأجر		معدلات النمو في الإنتاجية		نوع النشاط
السوى	لخمس سنوات	السوى	لخمس سنوات	
٨,١%	٤٧,٠%	٣,٢%	١٦,٨%	- المستوى الإجمالى لقطاعات الاقتصاد
٥,٢%	٢٨,٩%	٢,١%	١٠,٦%	- التعدين والصناعة
١٠,٠%	٦١,١%	٠,٩%	٤,٥%	- الزراعة وقربية الحيوانات والصيد

المصدر : مستقى من الجلول رقم ٦٨ ص ٣٠٣ د. رمزى زكى (١٩٨٠) ، عن وزارة التخطيط : مقترح الجهات للخطة الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ - مذكرة رقم ٢٨ - ١٩٧٦ - القاهرة ، ص ٥١ .

ويبين الجدول انه بينما نمت انتاجية المشتغل على المستوى الإجمالى لقطاعات الاقتصاد المصرى بنسبة ١٦,٨٪ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ بمتوسط معدل نمو سنوى مركب ٣,٢٪ ونمت انتاجية المشتغل في قطاع الصناعة والتعدين بنسبة ١٠,٦٪ خلال نفس الفترة وبمتوسط معدل نمو سنوى مركب ٢,١٪ ، فان انتاجية المشتغل في قطاع الزراعة لم تتم خلال نفس الفترة سوى بنسبة ٠,٩٪ وبمتوسط معدل نمو سنوى مركب منخفض للغاية لا يبلغ ١٪ . وفى نفس الوقت فان معدلات نمو الأجر في قطاع الزراعة كانت أعلى من معدلات نمو الأجر في باقى القطاعات ، وأعلى من معدلات نمو انتاجية المشتغل بالزراعة .

١٩ - والأمر يختلف تماما بالنسبة لفئة أصحاب الريع الزراعى (فعلى العكس من وضع أغنياء المزارعين الراسماليين الذين يباشرون العمل الزراعى بأنفسهم ويعدون من قوة العمل الزراعى) ، فانهم لا يمارسون النشاط الزراعى بأنفسهم ويقومون بتأجير الأرض الزراعية ولذلك لانضمامهم الى فئة العمالة الزراعية .

٢٠ - لمزيد من التفصيل حول ظاهرة الزيادة في تكاليف الانتاج الزراعى وتكاليف استخدام العمل الزراعى ، نشير الى :

● د. خديجة محمد الأعسر ، مرجع سبقت الإشارة اليه .

● د. أمين اسماعيل عبده ، د. فارس عياد شاكرا - د. انعام عبد الفتاح محمد ، « دراسة الكفاءة الاقتصادية والانتاجية لموردى العمالة البشرية والسماذ الكيماوى فى انتاج بعض المحاصيل الزراعية » ، من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاد بين المصريين ، ١٩٨٧

● د. ايهاب عز الدين نديم ، « تحليل الفجوة القمحية فى مصر وبدائل مقترحة لعلاجها » ، من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ١٩٨٧ .

● د. سعد نصار ، « بدائل مقترحة للسياسة السعريّة الزراعية فى مصر » ، مصر المعاصرة ، السنة ٧٣ ، العددان ٣٨٧ - ٣٨٨ يناير أبريل ١٩٨٢ ص ٩١ - ١١٩ .

● بنت هانسن - سمير رضوان (١٩٨٣) مرجع سابق .

٢١ - هذا وتقدم دراسات أخرى تقديرات مقارنة حيث :

تشير النشرة الاقتصادية لبنك مصر (السنة الخامسة والعشرون ١٩٨٠ - ١٩٨١ ص ١١ - ١٢) الى أن الارتفاع فى تكلفة الانتاج لغالبية المحاصيل الرئيسية قد بلغ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٦ ، ٢٥٥ الى ٤٥١٪ . وقد تراوح الارتفاع فى أجور الأيدى العمالة الزراعية خلال نفس الفترة بين ٣٦٠ الى ٥٦٠٪ .

وتشير دراسة هانسن - رضوان (١٩٨٣ ص ١١٤) الى أنه خلال السنوات ١٩٦٦ - ١٩٧٢ كانت الأجور فى الزراعة ثابتة تقريبا ثم تسارعت فيما بين ١٩٧٢ و ١٩٧٩ لتزداد بنسبة ٢٠ - ٢٣٪ سنويا بينما لم تتصاعد الأجور فى الحكومة سوى بمعدل ٦ - ١١٪ سنويا .

٢٢ - لمزيد من التفاصيل حول ذلك الأثر انظر د. سلطان أبو على « أثر سعر الصرف على نسب الاكتفاء الذاتى من بعض السلع الأساسية » ، من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ١٩٨٧ . ويذكر ذلك البحث أن الانتاج الزراعى المصرى قد تأثر بالتغيرات فى سعر الصرف من عدة زوايا من أهمها :

- تأثير سعر الصرف على تكلفة ومقننات الأسمدة والمبيدات وتكاليف مستلزمات الانتاج المستوردة .

- التأثير على أسعار بيع المنتجات وما صاحبه من التأثير على معدلات الربحية .

— التأثير على الفن الانتاجى من خلال التأثير على العلاقة بين أجور الأيدي العاملة وتكلفة استخدام رأس المال خاصة تكلفة الآلات الزراعية المستوردة .

انظر كذلك ، بنك مصر « الثروة الداجنة » ، النشرة الاقتصادية ، السنة الثلاثون العدد الأول ١٩٨٦ ص ٣٢ وتشير الى عدم ارتفاع نسبة الحصة الذاتية لمشروعات الانتاج الحيوانى الى اجمالى التكلفة (حيث لم تتجاوز ٣٠٪ فى المشروعات الناجحة وتهدت الى ٧٪ فى المشروعات المتعثرة) . كما تشير تلك النشرة كذلك الى أن :

ارتفاع نسبة المكون الاجنبى فى اجمالى التكاليف الاستثمارية لتصل الى ٢٥ — ٣٥٪ من شأنها ارتفاع قيمة القروض وأعباء خدمتها مع ارتفاع أسعار الدولار مما يعرض المشروعات لعجز السداد ويلتهم نسبة كبيرة من الإيرادات قد تصل تلك النسبة الى ١٥٪ (ووصلت الى ٢٢٪ بالنسبة لبعض المشروعات المتعثرة) . وهكذا يرتبط الاختلال الصارخ فى هيكل التمويل بتقلبات أسعار الصرف ليحددوا معدلات منخفضة من نسب التشغيل .

٢٣ — البنك الدولى — تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٦ ، ص ٨٧ — ٩٠ ، ١٠٧ — ١٠٨ ، ١٣٣ .

٢٤ — ويستعرض الجدول رقم ٤ — ٤ ص ٨٩ من تقرير التنمية فى العالم ١٩٨٦ العديد من التقييمات لاستجابات العرض لتغيرات الأسعار بالنسبة لمحصولات فردى ، فى الفترة القصيرة وفى الأجل الطويل . ومصدر بيانات الجدول من أسكارى وكامنجز ١٩٧٦ ، سكانديزو — بروس ١٩٨٠ :

Pasqual SCANDIZZO & Colin BRUCE, Methodologies for Measuring Agricultural Price Intervention Effects, World Bank Staff Working Paper 394.

٢٥ — لمزيد من التفاصيل حول العملية التاريخية التى تم ويتم بها تعبئة الفائض الاقتصادى الزراعى فى مصر لغير صالح الزراعة والمزارعين انظر : د. محمد دويدار : « الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطور » (١٩٨٠) — و « المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالى فى مصر » (١٩٨٦) ، مراجع سبقت الإشارة إليها و « محاضرات فى الاقتصاد الدولى » جامعة الاسكندرية ١٩٨٥/١٩٨٦ ص ٥٠ — ٢٣٠ ، د. عبد الهادى على النجار ، « الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئته بالاقتصاد المصرى » ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق جامعة الاسكندرية ١٩٧٤ .

٢٦ — د. نجلاء محمد والى (يناير ١٩٨٥) مرجع سابق ص ٨٥ — ٨٦ .

٢٧ — البنك الدولى تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٦ ص ١٠٢ .

٢٨ - لمزيد من التحليل حول تطورات الاستثمارات الزراعية نشر الى : د. سلوى سليمان « الاستثمار العربى في الاقتصاد المصرى » مصر المعاصرة السنة ٦٧ يناير ١٩٧٦ ص ١٤٤ . د. حسين طه الفقى ، « العمالة الزراعية ومشكلة التحديث والتشييع في المقصد الزراعى » ، قضايا فكرية ، الكتاب الخامس ، مايو ١٩٨٧ ص ٤٤ - ٥٧ . معهد التخطيط القومى ، « الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى في مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩ » ، من سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر (رقم ١٦) ابريل ١٩٨١ .

٢٩ - يشير د. أحمد سعيد دويدار (« سياسات الاسعار الزراعية ») من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين ، ص ٣٨) الى انه بفعل قوانين الاجارات وتقدير القيمة وخلافه فان انحرافات جوهرية حدثت حيث مثلاً تباع الأرض الزراعية المؤجرة بما يقل عن نصف قيمة الأرض غير المؤجرة .

ويشير د. محمود عبد الفضيل (١٩٨٣ . مرجع سابق ص ١٨) الى انه خلال الستينات كان يمكن شراء فدان أو فدانين بألف جنيه وهو مبلغ يمكن ادخاره من العمل بالخارج لعام واحد . أما في السبعينات فلقد اشتهلت اسعار الاراضى الزراعية ليبلغ سعر الفدان ٣٠٠٠ جنيه بالغربية والمنوفية والبحيرة و ٤٠٠٠ جنيه بالشرقية .. هذا فضلا عن ندرة الأرض الزراعية.

ويشير د. مصطفى السعيد (اضواء على مشاكل الانتاج والانتاجية ، المؤتمر الثامن عشر لجماعة خريجي المعهد القومى للإدارة العليا ، يونيو ١٩٨٢ ، الكتاب الخامس عشر ١٩٨٣ ، ص ٤١) الى انه في اغسطس ١٩٨١ باعت شركة مريوط قطعة من الأرض بخمسة وعشرين ألف جنيه بينما كان السعر الاساسى ثلاثة آلاف جنيه .

٣٠ - يقدم د. على الجريتلى (١٩٧٧ ، مرجع سابق ص ٣١) مثالا من واقع المشروع الضخم « الوادى الجديد » حيث يذكر أنه بينما قد سبق ان تنبأ بعض العلماء المصريين بتناقص المياه الجوفية الا انه تم تنفيذ المشروع . وتؤكد التقارير ان عددا ملحوظا من الآبار (نحو ٣٠٪ من عدد الآبار في عام ١٩٦٩ مقابل ١٩٪ في عام ١٩٦٦) قد وصل الى مرحلة عدم التدفق .

والأمثلة في ذلك المجال لا حصر لها .

٣١ - تم قياس الانتاجية المتوسطة للاستثمار الزراعى المصرى بنسبة قيمة الاستثمارات الزراعية المنفذة الى القيمة المضافة (بتكلفة عوامل الانتاج) . القيم بالاسعار الجارية . ومصدر بيانات القيمة المضافة والاستثمارات الزراعية : النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، اعداد مختلفة .

٣٢ - تقرير البنك الدولى عن التنمية في العالم ١٩٨٦ ص ١٠٧ و ١٨١ .

٣٣ - لقد انشغلت دراسات عديدة بتقييم السياسات السعرية والتسويقية وتشر فيها يلى الى اهمها :

د. كريمه كريم « توزيع الدخل بين الحضر والريف فى مصر ، ١٩٥٢ - ١٩٧٥ » ، من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ١٩٧٨ ، د. عثمان محمد عثمان (مايو ١٩٨٢) مرجع سابق ، د. سعد نصار « بدائل مقترحة للسياسة السعرية الزراعية فى مصر » مصر المعاصرة يناير - ابريل ١٩٨٢ ، د. فوزى حليم رزق « الاسعار الجبرية للمحاصيل الحقلية المصرية التى تورد للحكومة » ، مصر المعاصرة ابريل ١٩٨٤ العدد ٣٩٦ . البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٦ ص ٨٧ - ٩٠ و ١٠٢ ، د. حسن يوسف محمد عميش ، « العلاقة التنافسية بين انتاج الالياف والحبوب فى ظل السياسة السعرية » من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ١٩٨٦ . ومن بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ١٩٨٧ نشر الى : د. سعد زكى نصار - د. نجلاء محمد والى - د. عثمان محمد سلامة « اثر السياسات السعرية البديلة على التركيب المحصولى والامن الغذائى بجمهورية مصر العربية » ، د. محمد مصطفى البنا « نحو تطوير ضرائب الاطيان الزراعية فى مصر » ، د. محمد سمير مصطفى « مساعدات الغذاء الامريكية واثرها على الزراعة المصرية » ، د. احمد سعيد دويدار ، « سياسات الاسعار الزراعية » .

وفقا لبحث د. احمد سعيد دويدار ص ١٦ - ٢١ ، فان الربحية لكبرى المحاصيل التى تخضع للرقابة السعرية (وهى القطن والقمح وقصب السكر) قد تدهورت ، وظلت الربحية النسبية للمحاصيل الحقلية الاخرى على حالها وهى الذرة والارز ، اما ربحية البرسيم والفاكه والخضروات فقد تحسنت ، وذلك خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤ . وفى عام ١٩٨١ قدرت نسب الاسعار المحلية لبوابة المزرعة الى الاسعار العالمية (على اساس سعر صرف مرجح) بـ ٥٩٪ للارز ، ٧٢٪ للقمح ، ٧٣٪ للارز ، ٤٦٪ لقصب السكر و ٤٠٪ للقطن .

٣٤ - انظر د. احمد جوىلى - د. على سليمان عطية ، « التقييم الاقتصادى للفاقد من الغذاء فى جمهورية مصر العربية » مؤتمر تنظيم ادارة قطاع الزراعة فى مصر . د. نجلاء محمد والى (يناير ١٩٨٥) مرجع سابق ص ٨٧ - ٨٨ . وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧/٨٨ - ٩١/٩٢ القسم الخامس ص ١١٧ - ١١٨ (وانظر كذلك د. نبيل حبشى - د. فارس شاكر - د. محمد زايد ، دراسة ميدانية لتقييم نظم النقل الداخلى والخارجى للمحاصيل البستانية ، من بحوث المؤتمر الدولى الثانى عشر للاحصاء والحسابات العلمية - جامعة عين شمس ١٩٨٧ ص ٣٣٩ - ٣٥٨) .

٣٥ - ويقدم هانسن - رضوان (١٩٨٣ - مرجع سابق ، ص ٥٩) معدلات ادنى من المشار اليها حيث يقدران معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى

بـ ١٩٩٠٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٧٥ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٠/٥٩ ، و ١٩٦٠٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٧٩ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥

ووفقا لتقريرى البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٨٦ (ص ١٨٦ و ٢٠٦) و ١٩٨٧ (ص ١٩١) ، فإن المعدلات المحققة فى نمو الانتاج الزراعى المصرى أدنى من المعدلات المحققة فى مجموعة البلدان النامية — كما يبينه الجدول التالى :

معدلات نمو الإنتاج الزراعى (متوسطات حقيقية ، %)			مجموعة البلدان
١٩٨٥-٨٠	١٩٨٠-٧٣	١٩٧٣-٦٥	
١,٩	٢,٥	٢,٦	مصر
٣,٩	٢,٧	٣,٢	البلدان النامية
٦,٥	٢,٥	٣,٥	البلدان ، منخفضة الدخل

وطبقا لوثائق خطط التنمية ج.م.ع ، فإن المعدلات المستهدفة لنمو الانتاج الزراعى كانت ٣,٧٪ خلال الفترة ٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ و ٤,٠٪ — خلال الفترة ١٩٨٧ — ١٩٩٢ و ٤,٠٪ خلال الفترتين ١٩٩٢ — ١٩٩٧ و ١٩٩٧ — ٢٠٠٢ .

وفى ضوء البيانات الواردة بالجدول المذكور فى الهامش رقم ١٠ من البحث القائم ، فإن معدلات نمو الانتاج « الحيوانى » المصرى تقدر كالتالى :

(%)

بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	الفترات
عام ١٩٦٦/٦٥		
٣,٥	٧,٢	خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٧٥
٨,٧	٢٦,٢	خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٥
٥,٥	١٢,٨	خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٨٥

٣٦ - أما خلال الثمانينات ، فلقد تجاوز معدل نمو الانتاج الزراعى معدل نمو السكان ، كما تشير اليه وثيقة الخطة الخمسية القائمة . بينما تقدر تقارير البنك الدولى عن التنمية فى العالم معدلات نمو الانتاج الزراعى المصرى (متوسطات حقيقية) بنحو ١.٩٪ خلال النصف الأول من الثمانينات، وهذا يعنى استمرار تراكم قصور الانتاج الزراعى بالنسبة لنمو السكان .

٣٧ - لمزيد من التفاصيل حول تطور الأهمية النسبية للزراعة المصرية فى الاقتصاد القومى المصرى (بالنسبة للانتاج القومى والعمالة والصادرات والواردات والاكتفاء الذاتى . .) نشر الى :

- تقارير متابعة الخطة (وزارة التخطيط) .
- الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ خاصة القسم الثانى (قطاع الزراعة ص ١ - ٤٩) من الجزء الثانى - مايو ١٩٨٧ .
- النشرة السنوية لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء .
- سجلات وزارة التموين والتجارة الداخلية .
- روبرت مابرو - سمير رضوان ، « التصنيع فى مصر ١٩٣٩ - ١٩٧٣ ، السياسة والأداء » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨١ - ص ٦٢ .
- بنت هانسن - سمير رضوان (١٩٨٣) مرجع سابق ص ٥٩ .
- د. نجلاء محمد والى (يناير ١٩٨٥) مرجع سابق ص ٩٥ و « دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية فى التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٧ » من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ١٩٧٨ .
- د. فوزى حليم رزق ، « امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية الرئيسية فى الخمس سنوات المقبلة » من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ١٩٨٦ .
- د. فرج عبد العزيز عزت ، « مشاكل الانتاج الغذائى ونمط التركيب المحصولى الأمل للزراعة المصرية » من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ١٩٨٧ .

٣٨ - حيث سيتعين على الاقتصاد المصرى مواجهة عدة تحديات عاتية من بينها : اطعام سكان متزايدون ودون زيادات حادة فى الأسعار ، زيادة المعروض من مستلزمات الانتاج للعديد من مشروعات التصنيع الزراعى

ودون اختناقات ، تنمية الصادرات الزراعية لاتاحة النقد الأجنبي لمواجهة أعباء المديونية الخارجية وتسهيل استيراد مدخلات التصنيع ، استيعاب القوة العاملة المتزايدة ...

وتؤكد الدراسات عن الاقتصاد الهندي أن زيادة مقدارها ١٪ في معدل النمو الزراعي ترتبط بزيادة في النمو الصناعي تبلغ ٠.٥٪ وبزيادة في الدخل القومي تقرب من ٠.٧٪ (البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦ ص ١٠١) .

٣٩ - د. محمود محمد شريف - د. عثمان أحمد الخولى ، « الزراعة العربية المصرية » ، دار المطبوعات الجديدة الاسكندرية ١٩٦٨ ص ٦٤ - ٦٦ .

٤٠ - تقريراً للبنك الدولي عن التنمية في العالم ١٩٨٦ (ص ١٠١) و ١٩٨٧ (ص ٦٣) .

٤١ - لمزيد من التفاصيل حول مجهودات التوسع الزراعي الأقمى انظر:

● د. محمد دويدار « محاضرات في الاقتصاد الدولي » جامعة الاسكندرية ١٩٨٦/٨٥ ، « الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير » مرجع سابق ، خاصة ص ٢٢٤ - ٢٢٦ و ٤١٢ .

● بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٨٠/١٩٨١ ص ٩ ، ٢٠ ، ٣٤ ،
● د. على الجريتلى (١٩٧٧) مرجع سابق ص ٣٢ .

● د. مصطفى الجبلى « نحو تخطيط علمى للزراعة المصرية » مصر المعاصرة السنة ٦٦ ، العدد ٣٠٩ ، يناير ١٩٧٥ ص ٢١ و « تقييم التجربة المصرية في استصلاح الأراضى » ، مصر المعاصرة السنة ٧٦ ، العدد ٤٠ ، ابريل ١٩٨٥ ص ١٦٩ - ١٦٦ .

● د. مصطفى السيد عبد العزيز - د. سيد عبد المقصود « التقييم الاقتصادى لسياسة التوسع الأقمى والرأسى في مصر خلال ١٩٥٢-١٩٨٧ » ، مرجع سابق .

● الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ - ١٩٨٣ ، يونيو ١٩٨٣ .

● الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧/٨٨ - ٩١/٩٢ ، الجزء الثانى ، الصورة القطاعية ص ٢ .

● Dr Mohamed Dowidar , : The Agrarian Reform in Egypt : L'Egypte Contemporaine Octobre 1979. pp 31-52.

٤٢ - وفقا لتقديرات وزارة التخطيط (الخطة الخمسية ١٩٨٧ - ١٩٩٢ ، الجزء الأول : المكونات الرئيسية) ، يتوقع أن يبلغ حجم سكان مصر في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ نحو ٦٩.٧ مليون نسمة . ووفقا لتقديرات مكتب العمل الدولي يقدر الحجم المتوقع لسكان مصر في عام ٢٠٠٠ بنحو ٦٤.٦ مليون نسمة .

ILO, Labor Force Estimations and Projections : 1950 - 2000, ILO, Geneva, 1977, Vol. II : Africa, Table 5.

وتقدر الدراسات أن الانسان المصرى يحتاج الى ثلث فدان لتغطية امنه الغذائى .

٤٣ - فنى مقدمة وثيقة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ ، ترد الاشارة الى انه « ولا شك أن جوهر العمل سوف يدور في المقام الأول حول قضية الانتاج ، لأن زيادة الانتاج ورفع الكفاءة الانتاجية سيظل العنصر الحاسم في التعجيل بجهود التنمية وزيادة معدلاتها وتحسين أداء الاقتصاد القومى بصفة عامة » . ثم يرد في القسم الخامس (الركائز الأساسية ، ص ١١٧ - ١١٨) الاشارة الى أن « لم يكن للانتاجية دورها المرجو في اتساع الطاقات الانتاجية ، ومن ثم فإن أهم الاعتبارات التى يقوم عليها زيادة الانتاج في كل من الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٧ - ١٩٩٢ هى الارتفاع بالانتاجية في مجالاتها المحتملة .. » .

كما أن خبراء التنمية الاقتصادية في مصر على يقين تام من أهمية الانتاجية فتشير د. حمدي زهران (اقتصاديات التخلف والتنمية الاقتصادية ، الجزء الأول : التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ١٩٨٤ ص ٤٠) الى أنه « لا يكفى أن يكون نقص الانتاج عقبة في سبيل التنمية ، وانما يتكامل معها في البلاد المتخلفة انخفاض مستوى الانتاجية وتأخر وسائل الفن الانتاجى .. » .

٤٤ - « المدخل الى الارتفاع بالانتاجية الزراعية المصرية » (بمعدلات مرتفعة وفي ضوء الامكانيات والموارد المتاحة للخروج بالزراعة المصرية من محنتها الراهنة والمزمنة) يمثل موضوع بحث بدأنا اعداده وتعرض من خلاله لقضية تحديث الزراعة المصرية وتحويلها الى زراعة متقدمة ديناميكية مع تطوير اطارها التنظيمية والفنية وحل مشاكل الحيازة والعمالة والتكنولوجيا .. وما يعترض من عوائق أخرى مع قياس الطاقات الهائلة الكامنة خلف الارتفاع بالانتاجية الزراعية وزيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية ومراجعة السياسات والنظم لاعادة تكيفها مع أغراض التنمية الزراعية والاقتصادية والاجتماعية .

* * *

ظاهرة التضخم الركودى

بين التاصيل النظرى والواقع العملى

مع اشارة خاصة الى جمهورية مصر العربية

د. سهر محمود معتوق

كلية التجارة وادارة الأعمال — جامعة حلوان

مقدمة

نشر فيليبس A. W. Phillips — فى عام ١٩٥٨ — دراسة احصائية شهيرة لفت فيها النظر الى وجود علاقة عكسية غير خطية ، بين معدل ارتفاع الأجور ومعدل البطالة فى بريطانيا العظمى خلال الفترة ١٨٦١ — ١٩٥٧ .

وقد قام فيليبس بصياغة نتائج دراسته هذه فى صورة علاقة هامة تربط بين معدلات الأجور وبين مستويات البطالة ، نالت اهتماما بالغا — خاصة فى مجال السياسة الاقتصادية — واصبحت تعرف فى الأدب الاقتصادى بـ « منحنى فيليبس (١) » .

وقد اعقب كتابات فيليبس قيام العديد من الاقتصاديين باجراء اختبارات تطبيقية لمنحنى فيليبس بالنسبة للعديد من البلاد الصناعية الغربية، غير أنه كان يتم فى معظم الحالات احلال معدل ارتفاع الأجور بمعدل التضخم (٢)، استنادا الى أن العلاقة المحتملة بين التضخم والبطالة تمثل بالنسبة للسياسة الاقتصادية أهمية أكبر من تلك التى تمثلها العلاقة بين نمو الأجور وبين البطالة .

(١) ومؤدى هذه العلاقة ان انخفاض حجم البطالة يرفع معدلات الاجور الى أعلى انظر فى هذا الخصوص :

A.W. Phillips : "The relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in the UK 1861 - 1957", *Economica*, November, 1958.

(٢) فقد قام سامويلسون ، تولو — على تبيل المثال — بتطبيق نفس الفكرة التى جاء بها فيليبس على الاقتصاد الأمريكى فى الخمسينيات وتوصلا الى نفس النتيجة التى توصل اليها غير انهما احلا معدل ارتفاع الأجور — بمعدل ارتفاع الأسعار . انظر

P.A. Samuelson and R.M. Solow, "Analytical aspects of antiinflation policy", *American Economic Review*, Vol. 50, May 1960, pp. 177-94.

« أصبح منحني فيليبس — بوضعه هذا — متضمنا وجود عملية «مقايضة» أو «مفاضلة» دائمة بين التضخم والبطالة ، بمعنى أنه إذا ما أريد تحقيق معدل منخفض للبطالة فلا بد من قبول التضخم ، وعلى العكس من ذلك ، إذا ما أريد تحقيق الاستقرار النقدي فينبغى قبول معدل مرتفع للبطالة .

ومن ثم ينبغى على صانعى السياسة أن يقوموا بعملية موازنة دقيقة ورشيدة بين الاعتبارين أى بين البطالة والتضخم ، لاختيار تلك النقطة — على منحني فيليبس — التى يتحقق عندها الوضع الأمثل بالنسبة لاقتصاد معين (٣) أى الوضع الذى يمكن الاقتصاد من الوصول الى أعلى مستوى يمكن تحقيقه للعمالة وذلك فى حدود معدلات التضخم الممكن تحملها (٤) .

وقد حقق التحليل الخاص بمنحني فيليبس نجاحا كبيرا يرجع الى بساطة فكرته واستخدامها فى المناقشات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية ، غير أن التطور الفعلى للأسعار والأجور ومعدلات البطالة فى الدول الرأسمالية وخاصة فى السنوات السبعينية أدى الى انهيار « منحني فيليبس » فقد ارتفعت الأسعار وأمعنت فى الارتفاع ولكن ارتفع معها معدل البطالة وهو ما يتناقض مع المنطق الذى استند عليه منحني فيليبس وقامت عليه السياسة الاقتصادية فى الدول الغربية لعشرات السنين ، وبدأ الاقتصاديون يتحدثون عن ظاهرة جديدة لم تعدها الرأسمالية فى مراحل تطورها المختلفة وهى ظاهرة « التضخم الركودى » Stagflation (٥) أو « الكساد التضخمى » .

(٣) انظر فى هذا الخصوص :

S.Ch. Kolm, "la théorie de la courbe inflation - chômage" Revue Economique, Vol. XXI, no (2), Mars 1970, pp. 295 - 309.

R. Lucas and L. Rapping, "Price expectations and the Phillips Curve", American Economic Review, June 1969, Vol. LIX, no (3), pp. 342 - 50.

J.P. Laffarage, "la liaison entre le taux d'inflation et le taux de chômage : Contribution théorique et vérification empirique pour la France", "Revue d'Economie Politique, Janvier - fév. 1971.

(٤) فلا يمكن أن يوجد فى نفس الوقت مستوى للأسعار مستقر تماما وتشغيل كامل، والسياسة الاقتصادية النقدية والمالية لا يمكنها أن تخلق تضخما أقل الا على حساب بطالة أكبر وبطالة أقل الا على حساب تضخم أكبر . وقد قدر فيليبس أن الإبقاء على الأسعار ثابتة ومستقرة سوف يتطلب حوالى ٢٢٪ بطالة

R. Levacic and A. Rebmann, "Macroeconomics - An introduction to Keynesian-neoclassical controversies", ELBS and Macmillan, Second Edition, 1983, p. 340.

(٥) انظر : د. رمزى زكى : « مشكلة التضخم فى مصر : أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب — ١٩٨٠ ، ص ٦٨

ونظرا لأن البلدان النامية - ومنها مصر - تندمج في الاقتصاد العالمى فقد انعكست عليها هذه الظاهرة وتسربت إليها .

ولكن ما هو تفسير هذه الظاهرة ؟ أى كيف يمكن تفسير ذلك الوضع الذى يتعايش فيه التضخم الحاد مع البطالة المرتفعة ؟ وما هى سبل العلاج المقترحة ؟ هذا ما سوف نحاول الاجابة عنه في دراستنا هذه والتي تستهدف تحليل ظاهرة التضخم الركودى مع بيان أسبابها وسبل علاجها - مع اشارة خاصة لجمهورية مصر العربية .

لذا سوف تنقسم خطة البحث هنا الى نقطتين رئيسيتين :

الاولى تتعلق بتحليل ظاهرة التضخم الركودى ، من حيث ملامحها وأسبابها وطرق علاجها .

والثانية تشتمل على دراسة تطبيقية لمعالم هذه الظاهرة في جمهورية مصر العربية والعوامل المسببة لها والحلول - المتصورة .

١ - تحليل ظاهرة التضخم الركودى :

١ - ١ - ملامح الظاهرة (في الدول الرأسمالية المتقدمة) .

شهدت البلدان الرأسمالية المتقدمة في السنوات السبعينية الاولى ركودين أولهما الذى أعقب الارتفاع الكبير في أسعار البترول عام ١٩٧٣ حيث حدث هبوط حاد في معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى في الاقتصاديات الصناعية استمر سنتين ثم أعقبه انتعاش نسبي في ١٩٧٦ (على الرغم من أن النمو في السنوات الثلاث التالية كان عند مستوى أدنى من المستوى الذى ساد خلال الستينيات (١)) ثم حدث كساد آخر في عام ١٩٧٩ - عقب الارتفاع الثانى لأسعار البترول - حيث بدأت الدول الصناعية تشهد من جديد ركودا حادا مصحوبا بتضخم كبير ومستويات مرتفعة من البطالة .

(٦) كانت معدلات النمو في الناتج المحلى الاجمالى في الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٢ على النحو التالى

السنة	١٩٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	١٩٨٢
معدل النمو الناتج	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	١٩٨٢	
المحلى الإجمالى	٦,٣	٠,٦	-٠,٧	٥,١	٣,٦	٣,٩	٣,٢	١,٣	١,٠	-٠,٢

المصدر : البنك اللولى ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٣ - ص ١٤

وكان الركود الثانى اقل عمقا من الاول ، غير انه استمر لفترة اطول (٧) وتتميز الازمة الاقتصادية الحالية بتعايش التضخم جنبا الى جنب مع البطالة ولفترة طويلة على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (١) والذى يبين معدل التضخم الركودى فى البلدان الصناعية (والذى نحصل عليه عن طريق جمع معدلات التضخم ومعدلات البطالة) .

جدول رقم (١)
معدلات التضخم الركودى فى البلدان الصناعية
فى الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢

السنة	معدل التضخم (١)	معدل البطالة (٢)	معدل التضخم الركودى (٢ + ١)
١٩٧٣	٧,٧	٣,٤	١١,١
١٩٧٤	١١,٦	٣,٧	١٥,٣
١٩٧٥	١٠,٢	٥,٥	١٥,٧
١٩٧٦	٧,٣	٥,٥	١٢,٨
١٩٧٧	٧,٤	٥,٤	١٢,٨
١٩٧٨	٧,٣	٥,١	١٢,٤
١٩٧٩	٧,٣	٥,٠	١٢,٣
١٩٨٠	٨,٨	٥,٦	١٤,٤
١٩٨١	٨,٦	٦,٥	١٥,١
١٩٨٢	٧,٥	٨,٠	١٥,٥

المصدر : العمودين ١ ، ٢ - البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم - ١٩٨٣ -
جول ١ - ١ ، ص ١٣ .

ويلاحظ ان هذا المعدل وصل الى ارا ١١٪ فى عام ١٩٧٣ ثم وصل الى ذروته فى عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ (١٥٣٪ ، ١٥٧٪ على الترتيب) ، ثم بدأ فى التراجع الى حد ما خلال الفترة ٧٦ - ١٩٧٩ ثم ارتفع فجأة الى ١٤,٤٪ فى عام ١٩٨٠ ، والى ارا ١٥٪ فى عام ١٩٨١ ثم الى ارا ١٥,٥٪ فى عام ١٩٨٢ .

(٧) نظرا لان البلاد الصناعية قد شهدت من الرقابة النقدية بغرض تخفيض التضخم ولكن ذلك كان على حساب نمو الناتج والتشغيل حيث تصاعدت البطالة فى البلدان الصناعية والتي ظلت عالية عند حوالى ٥٪ بعد الركود الاول الى اكثر من ٨٪

انظر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم - ١٩٨٣ - ص ١٤

كما يظهر الجدول رقم (٢) ملامح الأزمة الاقتصادية في مجموعة الدول الاعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨١ (مقسمة الى عدة فترات اصغر) - ويتضح منه مدى عمق الأزمة التي عاشتها هذه الدول في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، الفترة ٧٩ - ١٩٨١ .

فقد عانت هذه البلاد - كغيرها من البلاد الصناعية المتقدمة - من تضخم ركودي حاد متمثلا في موجات من التضخم المسرع والمضطحة بزيادة في معدلات البطالة . فخلال الفترة ٧٣ - ١٩٨١ ككل زاد متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في هذه الدول بمعدل ١١٪ والذي يعد ثلاثة أمثال معدل التضخم الذي ساد في معظم السنوات الستينية وضعف معدل التضخم في الفترة السابقة على الزيادة الأولى في أسعار البترول (اى الفترة ٦٧ - ١٩٧٣) .

أما فيما يتعلق بالبطالة فقد وصلت في عام ١٩٨٢ في مجموعة الدول الاعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ككل الى حوالى ٩٪ مقارنة بـ ٢٥٪ في السنوات الستينية الأولى ، كذلك شهدت الفترة ٧٣ - ١٩٨١ - حدوث انخفاض حاد في نمو انتاجية العمل في هذه البلاد حيث نمت هذه الانتاجية بحوالى ٢٪ فقط - كمتوسط للفترة ككل - مقارنة بأكثر من ضعف هذا المعدل خلال الستينيات .

جدول رقم (٢) بعض ملامح الأزمة الاقتصادية في مجموعة الدول الاعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨١

(معدلات التضخم ٪)

١٩٨١-٨٩	١٩٧٩-٧٥	١٩٧٥-٧٣	١٩٧٣-٦٧	١٩٦٧-٦٠	
٠,٣-	٣,٦	٠,٣-	٥,٠	٤,٤	الناتج المحل الإجمالي
٠,٩	٣,١	٠,٧	٤,٧	٤,٣	إنتاجية العامل
					معدل البطالة (في نهاية الفترة)
٧,٦	٥,٣	٤,٢	٢,٨	٢,٦	الاستثمار
١,٢	٣,٠	٤,٢-	٥,٢	٥,٥	العرض الحقيقي للنقود
(١)٤,٤-	٢,٩	٠,٥-	٨,١	٥,١	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
١١,٩	٩,٢	١٣,٠	٥,٥	٣,٤	

Source : OECD, Historical Statistics, 1960 - 80, Paris 1982 and OECD Economic Outlook, July 1982 (For 1981 data)

(١) ١٩٧٩ - ١٩٨٠ .

ولكن كيف يمكن تفسير هذه الظاهرة ؟ وكيف يمكن التصدي لها بالعلاج ؟ هذا ما سوف نتناوله فيما يلي :

١ - ٢ - تفسير ظاهرة التضخم الركودى :

ثار الجدل بين الاقتصاديين النيوكلاسيك والنيوكينزيين فيما يتعلق بتفسير أسباب ظاهرة التضخم الركودى (٨) . فرغم اتفاق الفريقين فى الهدف وهو الدفاع عن النظام الرأسمالى واجماعهما على اسناد مسئولية حدوث الازمة الحالية للسياسة الاقتصادية (والسياسة النقدية بالذات) الا ان النيوكلاسيك يرون ان الخطأ يكمن فى المبالغة فى السياسة النقدية - المتساهلة او التوسعية - فى حين يركز النيوكينزيون على عدم ملائمة السياسة النقدية فى حد ذاتها (٩) .

وسوف نتناول فيما يلى كلا التفسيرين : النيوكلاسيكى والنيوكينزى لتلك الظاهرة ثم نتعرض بعد ذلك لسبل علاجها لدى كلا الفريقين .

١ - ٢ - ١ - التفسير النيوكلاسيكى :

ان التضخم الركودى يجد تفسيره لدى النقديين بصفة عامة ولدى فريدمان بصفة خاصة فى السياسات النقدية « النشطة » .

ولتفهم هذا التفسير ، ينبغى ان نتذكر ان فريدمان يعتقد « ايدولوجية السوق الحر » ، فالبدء الاساسى له يتمثل فى ان الاسواق هى افضل من يحول مجموع المصالح الشخصية الى مصالح جماعية (١٠) - وهو يرى ان النظم الاقتصادية الرأسمالية لا تشتمل على عيوب خطيرة ، فهى مستقرة

(٨) يلاحظ ان هناك العديد من الاجتهادات الفكرية والنظريات التى حاولت تفسير هذه الظاهرة ، غير ان معظمها قد نظر اليها على اساس انها ظاهرة نقدية ولذلك نهى لا تختلف كثيرا عن مفهوم النقديين لها

(9) P. Pascallon, - "Monétarisme et théorie monétaire

Hayekienne" Eurépargne N (1) 1985 et N (2) 1985, Reproduit dans P. Pascallon,

"Théorie monétaire", les Editions de l'Epargne, Paris 1985.

"Stagflation et politique monétaire" Annales de l'Economie Publique, Sociale et Coopérative, N (1) - Mars 1979, Reproduit dans P. Pascallon „Théorie monétaire" op. Cit.

(١٠) انظر فى هذا الشأن :

"le point de vue de J. Tobin sur M. Friedman", dans Problèmes Economiques, 2 mars 1977, pp. 24 et 25.

بطبيعتها ، بمعنى أن هناك اتجاهها طبيعياً لكي تتحرك في اتجاه التوازن عند مستوى التشغيل الكامل (١١) ، كما أنه معاد لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي حيث أن تدخلها هذا سعيًا وراء تحقيق التشغيل الكامل يفسد — في نظره — عمل اقتصاد السوق ويسبب حدوث الأزمات .

ومن ثم فإن مسؤولية التضخم الركودى المعاصر — في نظر فريدمان — إنما يمكن إسنادها الى اختيار الحكومات الغربية لسياسة نقدية متساهلة في اطار العلاجات والتوجيهات التي أشار إليها كينز والتي نتج عنها منذ عام ١٩٣٦ انشغال هائل من جانب هذه الحكومات بالهدف الخاص بتحقيق التشغيل الكامل .

فهناك في مفهوم النقديين علاقة بين التركيز « الكينزى » على التشغيل الكامل والتضخم ذى المنشأ النقدي ، كما أن هناك علاقة أخرى بين التضخم ذى المنشأ النقدي وبين الكساد التضخمى . ويحتاج الأمر بعضاً من التفصيل .

(١) التركيز « الكينزى » على التشغيل الكامل والتضخم ذى المصدر النقدي :

تعود الأزمة — أزمة التضخم الركودى — وفقاً لفريدمان الى العقيدة الكينزية والتي تنسب للدولة المسؤولية الأساسية في ضمان تحقيق التشغيل الكامل — تلك العقيدة التي قادت السلطات العامة الى زيادة النفقات العامة وخلق النقود في مواجهة أى تباطؤ — بسيط أو مؤقت — في النشاط الإقتصادي .

فمن المعروف أن كينز قد رفض قانون ساي — في الثلاثينيات — وبين عدم وجود نظام آلى يستند الى اليد الخفية والقوانين الطبيعية يضمن بقاء الطلب بصفة دائمة عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الانتاجية ويعيد التوازن اذا ما أصابه الاختلال . كما لفت كينز النظر الى واتعية البطالة الاجبارية ومن ثم الى خطأ افتراض التشغيل الكامل كأساس للتخطيط (١٢)

(١١) انظر مؤلفنا : « اصول التخطيط النقدي » — مكتبة عين شمس ، القاهرة ،

١٩٨٧ . ص ١٨٢

(١٢) فوفقاً لكينز تخضع التغيرات في حجم الانتاج والتشغيل لبدء الطلب الفعلى ، فهذا الآخر يحدد مستوى تشغيل العمال بالإضافة الى كمية السلع التي يتم انتاجها . ان التشغيل المحدد على هذا النحو ليس بالضرورة هو ذلك المتفق مع التشغيل الكامل فهذا التشغيل نظراً لأنه يتحدد مستقلاً تماماً عن حالة ووضع السكان النشطين — معتبداً فقط على مستوى الطلب الفعلى — يتم ليس بفرض التوصل للتشغيل الكامل وإنما لضمان ربح كاف يغطي المخاطر التي يتعرض لها رجال الأعمال وليس هناك ما يضمن أن هذا التشغيل المحدد من قبل المشروعات سوف يتطابق مع التشغيل الكامل للطاقة الانتاجية الخاصة بالمشروع أو مع التشغيل الكامل للأيدي العاملة بل أنه من الأرجح بالنسبة لكينز ان التشغيل الفعلى سوف يكون أقل من التشغيل الكامل ، وأنه سوف توجد بطالة حتى في خلال فترات التوسع (بطالة اجبارية)

ووضح أن البطالة سوف تظل مشكلة قائمة في المدة الطويلة ما لم تتدخل الدولة وتقوم بدور كبير في علاج ما يتعرض له الاقتصاد القومي من أزمات كما أنه حدد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد الى التشغيل الكامل ويتحقق وضع التوازن للدخل القومي .

فقد اقترح بعض السياسات المالية (مثل زيادة الانفاق الاستثمارى العام) والنقدية (مثل زيادة كمية النقود والتي تسمى سياسة النقود الرخيصة والتمويل عن طريق التضخم) وهكذا — كما يؤكد فريدمان — فإن النظرية الكينزية قد بررت استخدام السياسات النشطة (او الفعالة) وبالذات السياسة النقدية النشطة بغرض زيادة الطلب والوصول الى الهدف ذى الأولوية والمتمثل في تحقيق التشغيل الكامل ، علما بأن هذه السياسات النقدية النشطة هي التي تؤدي الى التضخم — ذى المنشأ النقدي .

فمن المعروف أن النقديين بصفة عامة وفريدمان بصفة خاصة ، قد تبنا « نظرية نقدية للتضخم » والتي وفقا لها يعد التضخم دائما وفي كل مكان « ظاهرة نقدية » (١٣) تعود الى تلك السياسات النقدية « النشطة » المتبعة من جانب السلطات العامة (١٤) ، كما يؤكد على ذلك ميلتون فريدمان والذي يضيف أن « السبب المباشر أو الفوري للتضخم هو دائما وفي كل مكان واحد ويتمثل في حدوث زيادة سريعة في كمية النقود بالنسبة لحجم الانتاج (١٥) » .

خلاصة القول انه بالنسبة لفريدمان بصفة خاصة والنقديين بصفة عامة ، فإن ارتفاع الأسعار يجد مصدره في السياسات الكينزية الخاصة بتشجيع وتحفيز الطلب عن طريق السياسات النقدية والمالية وفي الائتمان الوافر والسهل الممنوح للاقتصاد والمصحوب غالبا بعجز في الميزانية ممول عن طريق خلق النقود .

(ب) التضخم ذو المصدر النقدي والتضخم الركودى :

يرى فريدمان أن التضخم — ذى المصدر النقدي — يؤدي الى اختلالات في النظام الاقتصادى والتي تؤدي بدورها الى قرارات وتوقعات خاطئة ينتج

(13) M. Friedman, "Inflation et systèmes monétaires" Calmann - Levy 1976, p. 148.

(١٤) وهكذا بالنسبة لفريدمان — فإن التضخم المرط الذى ساد في السنوات السبعينية يعبر عن « خطأ الحكومات » ويرجع الى سياسة الاتراط النقدي المنتظمة والمستمرة

(15) M. Friedman, "Inflation et systèmes économiques"op, cit. p. 67.

عنها انخفاض فى الإنتاج والتشغيل مع سيادة واستمرار الارتفاع فى الأسعار مما يعنى التضخم الركودى وهو يفسر ذلك على النحو التالى :

أن « العلاجات النقدية » الحكومية التضخمية هى التى تثير الاضطرابات والاختلالات التى تعترض السير الصحيح لاقتصاد السوق ، والذى يعد مستقرا ومتناسقا بطبيعته ، وتؤدى الى عدم استقراره .

وتتمثل هذه الاختلالات فى « القرارات والتوقعات الخاطئة » والناجمة عن تلك السياسات المشار إليها . ذلك ان اسراع التضخم وعدم ثباته يخل ويفسد نظام الأسعار النسبية كميكانيزم لنقل وتحويل المعلومات الصحيحة والتى تعد بمثابة دعامة للتوقعات السليمة وتنسيق النشاط الاقتصادى .

ان الأخطاء المتعلقة بالقرارات والتوقعات ثم تصحيح هذه الأخطاء على عقب تنفيذ سياسة نقدية تقييدية تهدف الى منع التضخم من أن يصبح جامحا ، تعد أساس تفسير عملية تخفيض الإنتاج والتشغيل مع استمرار ارتفاع الأسعار أى أساس لتفسير « التضخم الركودى » . ذلك أنه يمكن لسياسة التوسع النقدى التضخمية أن تؤدى فى البداية الى تخفيض البطالة ، فنظرا لأن معدل زيادة الأسعار لم يتوقع تماما من جانب العمال فسوف يثر أو يحفز زيادة فى الأجور النقدية أقل منه ، ولكنها تعتبر من جانب العمال بمثابة زيادة فى الأجور الحقيقية وسوف ينتج عن هذا زيادة فى عرض العمل ، كما أن هذه الزيادة سوف تكون مصحوبة بزيادة فى الطلب على العمل ، ناتجة عن الانخفاض الفعلى فى معدل الأجور الحقيقية — وهذا يؤدى الى انخفاض البطالة .

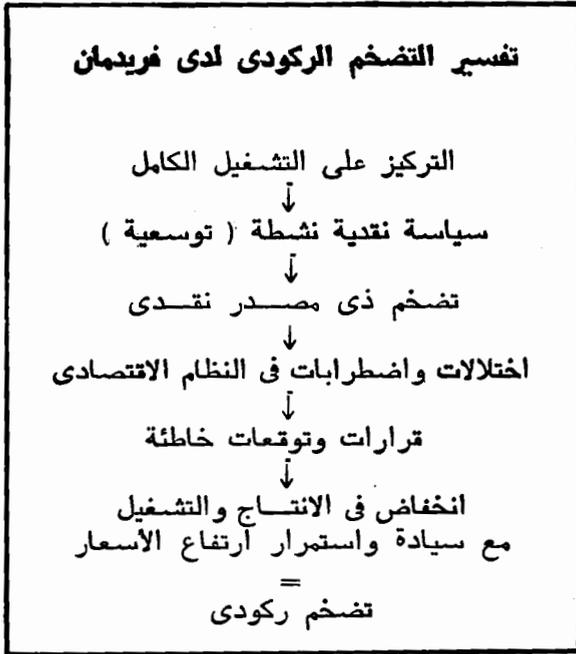
غير أن الأمر ليس بهذه البساطة ، ذلك أنه اذا ما أريد الاحتفاظ بمستوى التشغيل الذى تم التوصل اليه ، فإنه ينبغى حتى يسير هذا الميكانيزم وفقا لهذا المنطق المشار اليه ، أن يرتفع معدل زيادة النقود ومعدل التضخم بصفة مستمرة ، نظرا لأن هذه السياسة يكون من شأنها الإبقاء على الخداع النقدى للعمال .

غير أنه بمجرد أن يصبح اسراع التضخم غير محتمل ، فان السلطات العامة سوف ينبغى عليها — فى مواجهة هذا التضخم المفرط — أن تقوم بتطبيق سياسة تقييدية نقدية وهذه الأخيرة سوف تؤدى الى الإبطاء من التضخم أو على الأقل تثبته عند معدله .

ولكن نظرا لأن العناصر الاقتصادية قد تعودت على معدل مرتفع للتضخم — ان لم يكن متزايدا — فسوف تتوقع معدلا للتضخم أكثر ارتفاعا من المعدل الحقيقى .

ومن هنا فان العمال — بتوقعهم غير الصحيح للتضخم ، سوف يقدرّون أجورهم الحقيقية بأقل من قيمتها وسوف يقللون بالتالى من عرضهم للعمل . وفى نفس الوقت فان أصحاب المشروعات بسبب سوء التوقع فيما يتعلق بارتفاع الأسعار سوف يعتبرون أن الأجور الحقيقية تزيد بمعدل أعلى من معدل النمو فى الانتاجية ومن ثم فسوف يخفضون فى هذه الحالة من الانتاج ومن التشغيل .

مجهل القول انه يمكن تلخيص التحليل السابق والخاص بتفسير التضخم الركودى — لدى فريدمان — على النحو التالى :



ويلاحظ فى هذه العملية ، وفقا للنيوكلاسيك ، انه ليست السياسة النقدية التقييدية هى المسئولة عن التضخم الركودى ولكنها السياسة النقدية التوسعية المبالغ فيها والمتبعة فى البداية هى المسئولة عنه ، فى حين أن السياسة النقدية التقييدية تعد — فى ظل هذه الظروف — ضرورية اذا ما رغبتنا فى منع التضخم من أن يصبح جامحا .

١ - ٢ - ٢ - التفسير النيوكينزى :

يتفق الاقتصاديون النيوكينزيون (مثل توبين J. Tobin و هيلر W. Hiller ...) مع النيوكلاسيك فى الانحياز لاقتصاد السوق وفى الدفاع

عن الرأسمالية ولكنهم لا يشاركونهم الثقة المطلقة ، غير المحدودة ، في قدرة القوى الائتمانية المصححة على إعادة التوازن - آنيا - عند مستوى التشغيل الكامل .

فقد وضع هؤلاء الاقتصاديون - مخلصين في ذلك لكنز - أن ميكانيزم السوق لا يمكنه أن يضمن - بصفة مستمرة - تحقيق نمو متوازن عند مستوى التشغيل الكامل وأن الاقتصاد الرأسمالي يخضع بطبيعته للتقلبات الاقتصادية ولعدم الاستقرار وأنه إذا ابتعد عن المعدل التوازني للنمو ، فمن المحتمل أن يبتعد أكثر فأكثر عن هذا المعدل . كذلك وضحوا أن الأزمات لا تمثل حادثا طارئا على النظام الرأسمالي وإنما هي وثيقة الصلة به وبطريقة الإنتاج الرأسمالي مما دعاهم الى المطالبة بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واتخاذها ما يلزم من السياسات - التقديرية - لتحقيق الاستقرار وللتوصل الى مستوى الطلب الكلي المتفق مع التشغيل الكامل دون تضخم ، طالما أن القوى الداخلية للنظام الرأسمالي عاجزة عن تحقيق ذلك . ومن هنا يكونوا قد أكدوا من جديد ما سبق أن اقترحه كينز في نظريته العامة من ضرورة تدخل الدولة .

ولكن حينئذ يثور السؤال التالي : لماذا اذن الأزمة الحالية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي ؟ في الواقع أن المسؤولية فيما يتعلق بالمصاعب والمشاكل الحالية ترجع - في نظر النيوكينزيين - الى « تدخل سيء » من جانب الدولة ، فهم يوجهون اتهامهم تارة الى عدم التدخل الكافي للدولة وتارة أخرى الى نوعية السياسات التقديرية للحكومة ويرون أن هذه الأخيرة لم تكن على مستوى رسالتها أو مسؤوليتها الاقتصادية .

باختصار ، يرى النيوكينزيون أن عدم ملاءمة السياسة المتبعة - الى وقت حدوث الأزمة - هو السبب الأساسي في الكساد التضخمي . وتوضيح ذلك على النحو التالي :

يبدأ النيوكينزيون بلفت النظر الى أن الضغط التضخمي الملاحظ في السنوات الأخيرة لا ينتج عن سياسة نقدية متساهلة ، كما يرى ويعتقد النيوكلاسيك وإنما يأتي أساسا من ارتفاع نفقات الإنتاج . ذلك أن النمو السريع في الإنتاج الصناعي والمضاربة على المواد الأولية التي نتجت عنه قد دفعوا بأسعار المدخلات الخاصة بالمشروعات نحو الارتفاع ، كما أن اسراع النشاط الاقتصادي والتشغيل قد حفزوا المطالبات العمالية برفع الأجور في الوقت الذي عمل فيه أصحاب المشروعات على المحافظة على أرباحهم (أو زيادتها) بغرض تمويل الاستثمارات . وهكذا تغير هيكل تكاليف الإنتاج بطريقة عميقة ودائمة ، حتى قبل أن تأتي نهاية عام ١٩٧٣ ،

حيث زاد الارتفاع الرهيب في أسعار البترول والمواد الأولية من اسراع التضخم وزيادة حدته .

ان مصدر التضخم — بالنسبة للنموكينزيين — ينبغى البحث عنه اذن على مستوى نفقات انتاج المشروعات أكثر منه على مستوى الطلب المفرط على السلع والخدمات من جانب الأفراد .

ومن هنا يكون النيوكينزيون قد قدموا تفسيراً حقيقياً للتضخم وليس نقدياً — أى تفسيراً يستند الى التصرفات الحقيقية للعناصر الاقتصادية (١٦) .

وهنا يتساءل هؤلاء الاقتصاديون : ماذا فعلت البلاد الصناعية المتقدمة لى تواجه وتقاوم مثل هذا التضخم — الركودى ؟ وتكون الاجابة بالنسبة لهم ، أنها لجأت الى سياسة تستهدف تقييد الائتمان ، أى الى سياسة نقدية غير ملائمة أو متمشية مع الواقع (١٧) وذلك لأن هذه السياسة النقدية — التقييدية — تؤدي الى تخفيض سرعة نمو الاستثمار والانتاج (١٨) وهو ما يزيد من حدة البطالة فى الوقت الذى تظل فيه أسباب التضخم كامنة — دون مساس .

بمعنى آخر : ان السياسة النقدية الهادفة الى مقاومة التضخم عن طريق تخفيض الطلب الكلى تعد مرتفعة النفقة فيما يتعلق بأثرها على النشاط الاقتصادى والتشغيل ، فى حين أنها لا تمارس سوى تأثير غير مباشر الى درجة كبيرة على التضخم من جانب النفقات .

فالسطات النقدية عن طريق رفعها لسعر الفائدة سوف تؤدي الى تخفيض حجم الاستثمار ومن ثم حجم الانتاج وسوف تضطر المشروعات — فى مجموعها — الى تسريح جزء من العمال مما يؤدي الى زيادة البطالة وهذه الأخيرة هى التى يمكنها أن تؤدي — ولكن بطريق غير مباشر — الى الضغط على الأجور فى اتجاه الانخفاض .

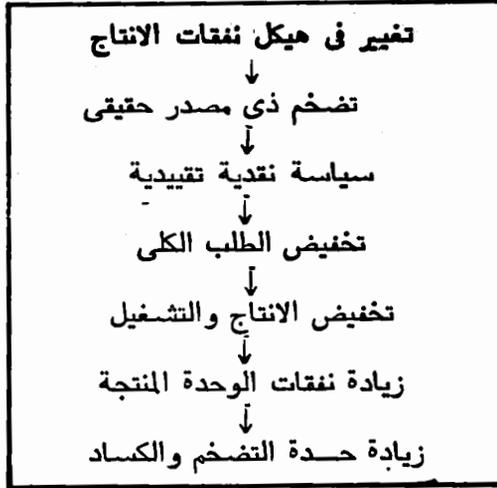
مجل القول أن التفسير النيوكينزى للتضخم الركودى يتلخص فى الآتى (١٩) :

(١٦) ومن هنا تعد « كمية النقود » ذات دور سلبي فى نماذجهم

(١٧) وهنا يكن الخطأ الأساسى الذى ارتكبه هذه البلاد — فى نظرهم

(١٨) وهذا التخفيض سوف يزيد فى حد ذاته من حدة التضخم عن طريق ما يحدثه من رفع لنفقة الوحدة المنتجة

(19) P. Pascallon, "Stagflation et politique monétaire" OP. cit, p.525



وهكذا فان التضخم الركودى يظهر اذن - وفقا للنيوكيزيين - نظرا لأن الدول تتبع سياسة نقدية لمقاومة التضخم في حين أن التضخم ليس في جوهره ظاهرة نقدية .

١ - ٣ - علاج التضخم الركودى :

استعرضنا فيما سبق وجهات النظر المتباينة للنيوكلاسيك والنيوكيزيين فيما يتعلق بتفسير مشكلة التضخم الركودى ونضيف هنا أن الاختلاف بينهم لم يقتصر على التفسير فحسب بل ترتب عليه اختلاف آخر يتعلق بسبل مواجهة هذه المشكلة .

وسوف نستعرض فيما يلى ما يقترحه كلا الفريقين بهذا الصدد :

١ - ٣ - ١ - وجهة النظر النيوكلاسيكية :

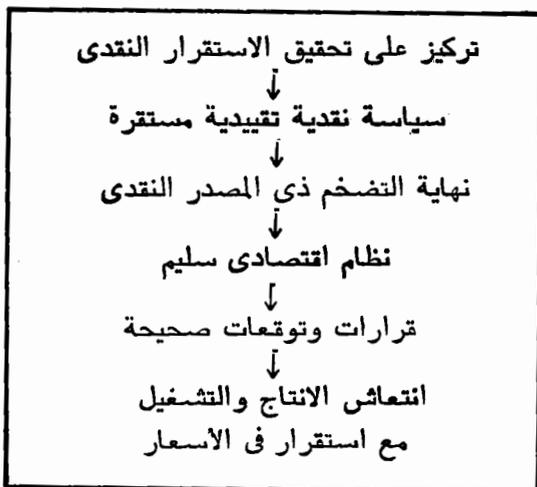
« السياسة النقدية الرشيدة علاج جوهرى للتضخم الركودى »

يرى النيوكلاسيك أنه يلزم للقضاء على التضخم الركودى اتباع سياسة نقدية ثابتة أو مستقرة ، منظمة وفقا لمنظور طويل الأجل ، بعيدة عن الانشغالات الوقتية (أى سياسة نقدية أوتوماتيكية) .

بمعنى آخر ، بالنسبة لفريدمان ، يمر الخروج من الازمة - بصفة جوهرية - بسياسة نقدية رشيدة تستهدف تحقيق الاستقرار قبل كل شيء . وذلك وفقا للتفسير التالى (٣٠) .

(20) P. Pascallon, "Monétarisme et théorie monétaire Hayekienne", OP. cit. p. 437.

تفسير كيفية الخروج من التضخم الركودى عند فريدمان



ان هذا التفسير لكيفية الخروج من الازمة يدعونا للتوقف بالذات عند
النقطتين المرتبطتين التاليتين :

(١) للتخلص من التضخم الركودى ينبغى ضرورة التركيز على تحقيق
الاستقرار النقدى .

(ب) لتحقيق هذا الاستقرار النقدى ، ينبغى ضرورة اتباع سياسة
نقدية (تقييدية) ثابتة . وسوف نستعرض هاتين النقطتين فيما يلى — بشئ
من التفصيل :

(١) ضرورة التركيز على تحقيق الاستقرار النقدى :

تعد الازمة الحالية — ازمة التضخم الركودى — بالنسبة لفريدمان —
ازمة تضخمية نقدية ، بصفة أساسية . ومن هنا فهو يرى انه ينبغى
على السلطات العامة وهى بصدد البحث عن كيفية اخراج البلاد منها
ان تتخذ مقاومة هذا التضخم « النقدى » والبحث عن تحقيق الاستقرار
النقدى هدفا أساسيا لها .

فقد اتضح مما سبق ، ان النيوكلاسيك بصفة عامة ، وفريدمان
بصفة خاصة ، ينتهون الى تشخيص حالة التضخم على انها ظاهرة نقدية

بحة تزد مصدرها في نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج (٢١) .
ومن ثم نجد أن أساس المشكلة عندهم يكمن في افراط البنك المركزي في خلق
النقود (٢٢) فالزيادة التي تحدث في الأسعار — وفقا للنيوكلاسيك — لا يمكن
أن تتحقق اذا لم يتم تمويلها بوسائل نقدية ، تلك الوسائل التي تعد في واقع
الأمر تحت تصرف البنك المركزي وسيطرته بصفته الرقيب والمهيمن على
الشيئون النقدية . ويرى فريدمان أن ضبط معدل التغير في عرض النقود
بما يتناسب مع معدل التغير الاتجاهي في الدخل القومي الحقيقي — مع
الأخذ في الاعتبار معدل التغير الاتجاهي في سرعة دوران النقود أو الطلب
على الاحتفاظ بها شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في مستوى الدخل النقدي
ومن ثم الاستقرار في المستوى العام للأسعار (٢٣) .

(ب) الاستقرار النقدي والسياسة النقدية (التقييدية) الثابتة :

بالنسبة لفريدمان ، والنيوكلاسيك عموما ، يمكن للبلاد التي تعاني
من الأزمة أن تستعيد الاستقرار النقدي ومن ثم النمو السليم لاقتصاد
السوق بفضل سياسة نقدية تفي بالشرطين التاليين :

— أن تكون سياسة تقييدية وليست توسعية :

يرى فريدمان أن الهدف ليس علاج الأزمة منظورا إليها كـ « ركود »
عن طريق زيادة الطلب كما يرى الكينزيون والذين تنتج البطالة في نظرهم
من عدم كفاية الطلب . فمثل هذه السياسة لن يكون لها — في نظره —
سوى أثر مناقض للهدف المنشود حيث تؤدي الى اطالة مدة الأزمة بدلا
من اختصارها . ويؤكد فريدمان بهذا الشأن أنه ينبغي أن يكون مفهوما
جيدا أن البطالة لا تنتج عن نقص في الطلب الكلي — بحيث يمكن القضاء
عليها في المدة الطويلة عن طريق أحداث نمو مقابل في هذا الطلب —
بمعنى آخر ، أن الأزمة ليست ثمرة « كساد مستقل » من جانب الطلب يرجع
الى حدوث تغيرات وتعديلات مستقلة في تصرف وسلوك العناصر الاقتصادية .

ومن ثم ينبغي قبل كل شيء — وفقا لفريدمان — الالتزام بالتحكم في
التضخم النقدي وضمان استقرار الأسعار عن طريق التركيز — لهذا
الغرض — على السياسة النقدية . أي ينبغي إيقاف التضخم « النقدي » —
الراجع الى الزيادة المفرطة في كمية النقود عن طريق تطبيق سياسة نقدية
تقييدية وليست توسعية (أو متساهلة laxiste)

(٢١) ومن ثم حدوث زيادة واضحة في متوسط نصيب الوحدة من الناتج من كمية
النقود المتداولة

(22) P.G. Lipsey and P.O. Steiner "Economics", Traduction Française par J.D.
lafay, éd. Cujas, Paris, 1983, p. 240.

(٢٣) انظر : د. صبحي تادرس تريمه « النقود والبنوك » الدار الجامعية للطباعة
والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ ، ص ٢٠٧

— ان تتصف هذه السياسة بالثبات والاستقرار :

وضع النيوكلاسيك مبدا « التخفيض التدريجى لكمية النقود » فينبغى وفقا لهم ، لكى يتم استعادة ثبات واستقرار الأسعار ، أن يتم تطبيق سياسة نقدية تقييدية تستهدف تحقيق ابطاء منظم — على مدى عدة سنوات — فى كمية النقود — حتى لا يكون لهذا الانخفاض اثر سلبي على العمالة ومستويات الانتاج — وذلك على مراحل تدريجية وبدون مفاجآت ، وأن يتم الاعلان مقدما عن تلك السياسة بغرض تقليل الأخطاء المتعلقة بالتوقعات الى ادنى حد ممكن واعطاء العناصر الاقتصادية الوقت الكافى لتعيد تصحيح وتعديل عقودها الأجلة التى تصل — تدريجيا — لأجل استحقاقها .

وينبغى أن نشير هنا الى أن السياسة النقدية التى يقصدها ميلتون فريدمان والنقديون بصفة عامة ، ليس المقصود بها سياسة نقدية « تقديرية » ، ولكن تنظيم اوتوماتيكي لعملية اصدار النقود يتمثل فى اختيار واتباع « قاعدة نقدية » تستهدف زيادة كمية النقود بطريقة منظمة — وفقا لمعدل محدد مقدما (٢٤) .

ويشير فريدمان فى هذا الصدد ، الى أن البلاد التى طبقت سياسة قريية من هذه القاعدة النقدية (مثل المانيا الاتحادية وسويسرا) يبدو أنها تمثل البلاد التى نجحت أكثر من غيرها فى مقاومة التضخم الركودى .

يتبقى فى النهاية بالنسبة للنيوكلاسيك ، ضرورة اتخاذ اجراءات انتقالية يكون من شأنها أن تجعل هذا المجهود المتطلب من الاقتصاد ومن المواطنين نتيجة لتطبيق هذه السياسة النقدية الأوتوماتيكية — « محتملا » . وهذا يعنى على وجه الخصوص استخدام سياسة « التصحيح النقدى indexation » بفرض تحطيم التوقعات فى نفس الوقت الذى تنسم فيه ازالة النفقة الاجتماعية للسياسة النقدية التقييدية المطبقة — بقدر الامكان (٢٥) .

كذلك ينبغى تكملة هذه السياسة — الأوتوماتيكية — لتنظيم النقدى — باجراءات أخرى منها : احياء المنافسة فى الأسواق وفى الأسعار ، تجديد نظام النقد الدولى ، تحييد الميزانية .

(٢٤) ويرى فريدمان أن يكون هذا المعدل مساويا لـ ٥٪ بالنسبة للولايات المتحدة فى الفترة ١٩٦٤ — ١٩٧٠ . انظر فى هذا الشأن :

D. Flouzat, "Economie Contemporaine" - Les Phénomènes monétaires, P.U.F, Paris 1974, p. 199.

انظر ايضا دراستنا الخاصة بـ « السياسة النقدية فى التحليل الكينزى والنقدى — مع اشارة خاصة الى البلاد المتخلفة » ، مصر المعاصرة ، العددان ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، يناير وابريل ١٩٨٧

(25) E. Claassen et P. Salin, "Turbulences d'une économie prospère, Dunod . Paris 1978, pp. 88et 89.

وبصفة عامة يمكن تلخيص البرنامج المقترح من جانب النيوكلاسيك لتحقيق الاستقرار النقدي في ثلاث تعليمات أساسية (٢٦) :

١ - تحديد معيار كمى (أو قاعدة نقدية) لتطور الكميات النقدية
- في بداية البرنامج - وعدم الحياد عنها (مهما كانت التغيرات في أسعار
الفائدة) .

٢ - ضمان توازن الميزانية بقدر الامكان ، وفي كافة الأحوال عدم
استخدام « السلاح المالى » بهدف التخفيف من حدة التقلبات في
النشاط الاقتصادى .

٣ - الاعلان - على العامة - عن تصميم وعزم السلطات على
تطبيق هذه السياسة التى تستهدف مقاومة التضخم .

ولكى تكتمل السياسة ينبغى اضافة اجراء او تدبير يتعلق بالمبادلات
الخارجية ويمثل في عدم التحكم في سعر الصرف . وتمثل أهمية مثل
هذا الاجراء في انه يعطى مزيدا من الترابط والتناسق للبرنامج نظرا لانه يتجنب
دخول الهدف الخارجى في صراع مع الهدف الداخلى المتعلق بنمو الكمية
النقدية .

ويلاحظ على هذا البرنامج مايلى :

- انه يستمد قوة جانبيته من بساطة توصياته ومن الطبيعة العامة
لافكاره .

- ان احدى المعالم المميزة له تتمثل في انه يمنع بصراحة - اى محاولة
للتأثير على المتغيرات الحقيقية - وبالذات التشغيل . فنظرا لان منطته
يستند على الفكرة التى وفقا لها يعد التضخم دائما وفي كل مكان ظاهرة
نقدية على النحو الذى وضحناه ، فانه يمكن فقط القضاء عليه ووضع
نهاية له ، عن طريق اتباع سياسة نقدية تقييدية يتم الاعلان عنها
بصراحة ووضوح للتقليل من التوقعات التضخمية للعناصر الاقتصادية .

- ان السلطات العامة يجب عليها ان تبدو ايضا « فاضلة » شأنها
في ذلك شأن العناصر الاقتصادية ، بمعنى انه ينبغى عليها الا تلجأ الى
الاصدار النقدي بغرض تحقيق التوازن في ميزانيتها .

(26) J.P. Fitoussi, "Politique monétaire ou politique économique ?" Prob. Eco.
no 1.791, 29 Sept. 1982, p.3.

ومن الطبيعي أن الظروف قد تجبرها على تحقيق عجز معين ، ولكن في هذه الحالة ينبغي عليها أن تقتصر عن طريق الاسواق النقدية والمالية . بل يرى النقديون أن ارتفاع سعر الفائدة الذى سوف ينتج ضمن تهويلا غير تضخمى لنفقاتها لأنه سوف يؤدي الى حدوث نقصان في الانفاق الخاص (وهذا هو ما يطلق عليه أثر الطرد (٢٧)) .

١ - ٢ - ٣ - علاج التضخم الركودى عند الكينزيين :

« السياسة النقدية كعلاج مساعد (او مكمل) » .

وفقا للنيوكينزيين ، لا يمكن التخلص من المشاكل التى تواجه البلاد الراسمالية في الوقت الحاضر بالالتجاء الى المبادرة الخاصة وآليات السوق فقط ، وانما ينبغي ان تدعم بآليات السياسة الاقتصادية .

فلعلاج التضخم الركودى ينبغي - وفقا لخلفاء كينز - الالتجاء الى تدخل الدولة ، غير أن الأمر يتطلب «تدخلًا سليما» : أن سياسة « تقديرية » أخرى ، غير تلك التى اتبعت من قبل قد تمكن من اعادة التوازن مرة أخرى .

ان السياسة النقدية التى تعد في نظر النيوكينزيين سبب التضخم الركودى كما ذكرنا نظرا لعدم ملاءمتها ، يمكنها اذا ما استخدمت بطريقة سليمة (٢٨) أن تصبح بمثابة سلاح معاون أو مساعد والذى اذا استخدم بطريقة آنية ومتناسقة مع بقية أدوات واسلحة السلطات العامة يمكن أن يسمح باعادة النمو المتوازن .

بتعبير آخر : ان السياسة النقدية - بالنسبة للنيوكينزيين - ينبغي الا تكون سوى احدى الاسلحة وفي اجمالها سلاح مساعد من مجموعة الاسلحة الحكومية المستخدمة في مقاومة الازمة الحالية (٢٩) .

فبالاضافة الى السياسة النقدية ينبغي الالتجاء الى سياسة مالية نشطة للتخلص من الركود في نفس الوقت الذى يتم فيه احتواء التضخم بفضل سياسة للأسعار والدخول .

(٢٧) لزيد عن المعلومات عن « أثر الطرد L'effet d'éviction »

- انظر دراستنا : « الافتراض العام واثره على الاتفاق الخاص وعلى النمو الاقتصادى » بحث مقدم الى المؤتمر الدولى الثانى عشر للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، القاهرة ٢٨ مارس - ٢ ابريل ١٩٨٧

(٢٨) وهذا يعنى بالنسبة للنيوكينزيين انه ينبغي عدم تجديد الخطأ المرتكب بواسطة معظم الحكومات والتى تعتقد انه في الإمكان استخدام السياسة النقدية « التقييدية » لكسر حدة التضخم في حين ان هذا التضخم ليس - من حيث المبدأ - « تضخما نقديا »

(٢٩) فقد شك النيوكينزيون - بصفة عامة - في قدرة السياسة النقدية - اذا ما استخدمت بمفردها - على انعاش اقتصاد واهن لدرجة كبيرة فهم يعتقدون أن تأثير النقود على النشاط الاقتصادى يعد غير مباشر ، ويتم من خلال التأثير في سعر الفائدة

ومعنى هذا في مفهوم النيوكينزيين أنه فقط عن طريق العودة الى الخليط من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي سبق عرضها من جانب كينز يمكن للبلاد أن تأمل في الخروج من « التضخم الركودى » الحالى (وهو ما يثير مشكلة « السياسة المختلطة المثلى ») .

٢ - ظاهرة التضخم الركودى في جمهورية مصر العربية (في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٤) .

٢ - ١ - ملامح الظاهرة :

بعد أن استعرضنا ظاهرة التضخم الركودى وحددنا ملامحها الأساسية ، نتساءل : هل تعاني مصر تضخماً ركودياً ؟

في الواقع انه اذا كان مصطلح « التضخم الركودى » يعنى وجود « تعاصر » « وتزامن » بين معدلات مرتفعة للتضخم ومعدلات مرتفعة للبطالة فانه يمكننا القول أن مصر تعاني - بالذات منذ منتصف السبعينيات - تضخماً ركودياً (٣٠) والذي يتمثل أهم ملامحه فيما يلى :

٢ - ١ - ١ - اتجاه معدلات البطالة في الاقتصاد المصرى نحو الارتفاع خلال السنوات السبعينية (وبالذات منذ منتصف السبعينيات (٢١)) - على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (٣) .

مقد زاد معدل البطالة من ١٦٪ في عام ١٩٧٣ الى ٢٣٪ في عام ١٩٧٤ ثم استمر في تزايد بعد ذلك حيث وصل الى ٣١٪ في عام ١٩٧٧ ، ٥٢٪ عام ١٩٨٠ ، ٥٧٪ عام ١٩٨٤ .

(٣٠) وان اختلفت اسبابه اختلافا جوهريا في مصر وفي البلاد المختلفة عموما عنها في البلاد المتقدمة على النحو الذى سنبينه فيما بعد . ويلاحظ انه رغم ان ظاهرة التضخم الركودى قد ظهرت بشكل واضح منذ منتصف السبعينيات (وبالذات بعد عام ١٩٧٣) فان البيانات التى سنعرضها تتناول الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٤ وذلك لمقارنة الوضع بعد منتصف السبعينيات بالوضع قبله

(٣١) من المعروف ان البلاد النامية ومنها مصر ، تسود فيها أنواع عدة من البطالة منها البطالة البنائية ، البطالة السافرة ، البطالة المقنعة ، البطالة الموسمية ،...، وتثور صعوبة أساسية أمام الباحثين في مجال مشكلة البطالة تتمثل في منهج وطرق تقدير البطالة وفقا لأنواعها المختلفة المشار إليها . وعلى العموم فلن نتعرض هنا لهذه القضية بسفنة تفصيلية ويكتفينا فقط بالإشارة الى مشكلة البطالة في مصر في صورتها العامة والملاحظة وهى « البطالة السافرة » معتمدين على احصاءات المكتب الدولى للعمل

لمزيد من المعلومات عن الأنواع المختلفة للبطالة - انظر د. حميدة زهران : « اقتصاديات التخلف والتنمية الاقتصادية » الجزء الأول : « التنمية الاقتصادية : الفكر الاقتصادى ، التحليل الاقتصادى » ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٢٨٤-٢٩٧

ويلاحظ على هذه المعدلات ما يلي :

(١) انها تعبر فقط عن « البطالة السافرة » - ومعنى هذا أن مشكلة البطالة سوف تزيد حدتها بلا شك اذا ما أخذنا في اعتبارنا أيضا حجم « البطالة المتخفية » التي توجد في غالبية المصالح الحكومية ووحدات القطاع العام . وقد لا يكون من المغالاة أن تصل نسبة البطالة المتخفية في الخطة الثانية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ الى ما يزيد عن ثلث حجم العمالة الحالية (٣٢) .

جدول رقم (٣)
نمو البطالة والتضخم ومعدل التضخم الركودى
في مصر خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٤

السنة	معدل البطالة (١)	معدل التضخم (٢)	معدل التضخم الركودى (٣) = (١) + (٢)
١٩٧٠	٢,٤	—	—
١٩٧١	١,٨	٣,١	٤,٩
١٩٧٢	١,٥	٢,١	٣,٦
١٩٧٣	١,٦	٤,٣	٥,٩
١٩٧٤	٢,٣	١٠,٩	١٣,٢
١٩٧٥	٢,٥	٩,٧	١٢,٢
١٩٧٦	٠,٠	١٠,٣	٠,٠
١٩٧٧	٣,١	١٢,٧	١٥,٨
١٩٧٨	٣,٦	١١,١	١٤,٧
١٩٧٩	٤,٦	٩,٩	١٤,٥
١٩٨٠	٥,٢	٢٠,٧	٢٥,٩
١٩٨١	٥,٤	١٠,٥	١٥,٩
١٩٨٢	٠,٠	١٤,٨	٠,٠
١٩٨٣	٠,٠	٢٠,٢	٠,٠
١٩٨٤	٥,٧	(أ) ١٩,٦	٢٥,٣

(أ) أبريل ١٩٨٤

المصدر : العمود (١) تم تجميع بياناته من أعداد مختلفة من :

International Labour Office, Year Book of Labour Statistics, Geneva.

وقد حسب مكتب العمل هذه المعدلات عن طريق نسبة عدد العمال الذين في حالة بطالة خلال الفترة المحددة الى العدد الكلى للأفراد العاملين والذين في حالة بطالة في نفس الفترة .

(فإذا كان U = معدل البطالة ، L = عدد المشتغلين فعلا ، X = عدد العمال

العاطلين ، فان معدل البطالة U سوف يساوى $\frac{X}{L+X}$)

— العمود (٢) قمنا بحساب أرقامه من واقع بيانات البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة ، والخاصة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الحضر (١٩٦٧ / ١٩٦٧ = ١٠٠) .

(٣٢) انظر في هذا الشأن ، د. سلطان أبو على : « مرتكبات أساسية للخطة =

(ب) من المنتظر أن تزيد حدة مشكلة البطالة نظرا للعاملين التاليين :

● الإضافات الجديدة التي سوف تدخل سوق العمل نتيجة الصفر النسبي في أعمار المصريين والارتفاع في معدل النمو السكاني (٣٣) .

فإذا كان معدل النمو السكاني يصل الى حوالى ٢.٣١٪ سنويا ، فان ذلك يعنى أن سكان مصر يتزايدون سنويا بحوالى ١١ مليون فرد وفقا للتعداد السكاني الأخير وهو أمر يضيف رصيذا مستمرا لحجم القوى العاملة (٣٤) .

● أعداد المصريين العاملين بالخارج والمحتمل عودتهم من دول الخليج نتيجة الاستغناء عنهم (٣٥) .

ففى الواقع أن استمرار هجرة الأيدي العاملة للبلاد العربية النفطية وان كان يقدم الآن حلا جزئيا لهذه المشكلة الا أنه من الصعوبة بمكان أن نتصور احتمال توافر واستمرار القدرة الاستيعابية لهذه البلاد على الامتصاص المستمر لعنصر العمالة المصرية (٣٦) .

= الخمسية القادمة « - مصر المعاصرة ، السنة الثانية والسبعون ، العدد ٤٠٨٤٠٧ ، يناير وأبريل ١٩٨٧ ، ص ٧ - حيث يرى أن عدد العاملين بالحكومة يقدر بنحو ٣٢٢ مليون موظف وعامل وفى القطاع العام بحوالى ١٢٢ مليون شخص أى أن الاجمالي ٤٤٤ مليون شخص ومن ثم يقدر ما يمكن سحبه من هذه العمالة بدون التأثير سلبيا على الإنتاج أو الحاجة الى اضافة معدات جديدة بنحو ٥١٠ مليون شخص

(٣٣) نفس المرجع ، ص ٨

(٣٤) معهد التخطيط القومى ، « الاتفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩ » من سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر (رقم ١٦) ابريل ١٩٨١ ص ٣٧

(٣٥) تختلف التقديرات المتعلقة بعدد المصريين العاملين بالخارج وهى تتفاوت ما بين ٥١٠ مليون ، ٢٢٢ مليون الا أنه من شبه المتيقن أن عدد المصريين الممارين سنويا للعمل فى الخارج قد تضاعف تقريبا فى الفترة من ١٩٦٨ الى ١٩٧١ ، وأن هذا العدد قد تضاعف مرة أخرى فى الفترة ٧١ - ١٩٧٣ ، بالإضافة الى أن معدلات المغادرة فى تزايد منذ تلك التاريخ وعلى الأخص فى الأربع سنوات الأخيرة من عقد السبعينيات . انظر : د. محمد جويدار . « محاضرات فى الاقتصاد الدولى » ١٩٨٦/٨٥ ص ٢٣٥

(٣٦) ناهيك عن أن هجرة الأيدي العاملة المصرية للبلاد العربية لها آثار سلبية على حالة العمالة بمصر ، فالعنصر الغالب على العاملين بالبلاد العربية هو العنصر الفنى والمختص . وقد أدت هجرة هذا النوع من العمال الى أحداث نقص شديد فى كثير من الحرف والتخصصات مما كان له تأثير واضح على ارتفاع الأجور بمصر فى كثير من المجالات

انظر : معهد التخطيط القومى ، « الاتفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر » مرجع سابق ، ص ٣٧

فمن المنتظر أن ينخفض الطلب على الأيدي العاملة المصرية في بلدان الخليج البترولية وخاصة بالنسبة للعمالة غير الماهرة ونصف الماهرة نظرا لتضافر عدد من العوامل ومنها (٣٧) .

— تراخى فورة البناء والتشييد نظرا لاستكمال مقومات البنيان الارتكازى في هذه البلدان أو ما يمكن تسميته بـ « أثر التشبع » في بعض القطاعات .

— الاتجاهات الملموسة نحو احلال « العمالة الآسيوية » محل العمالة العربية في العديد من بلدان الخليج في مجالات البناء والتشييد وأنشطة الخدمات أو ما يمكن تسميته « أثر الانكماش في الطلب الخارجى على العمالة المصرية » .

وعلى ذلك يتوقع أن تتزايد أعداد اليد العاملة الباحثة عن فرصة عمل زيادة غير طبيعية الى جانب الزيادة الطبيعية خلال سنوات الخطة ١٩٨٨/٨٧ — ١٩٩٢/٩١ (٣٨) .

(ج) أن زيادة معدل البطالة على النحو الموضح في الجدول السابق لا يعنى عدم وجود عجز في بعض قطاعات العمالة وفي بعض المناطق في مصر . ففى حقيقة الأمر أن تزامن البطالة ونقص التشغيل مع عجز في مهارات

(٣٧) د. محمود عبد الفضيل : « تأملات في المسألة الاقتصادية » دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٥٤

(٣٨) د. سلطان أبو على ، مرجع سابق ص ٨

ويلاحظ أن معدل البطالة قد زاد أيضا خلال الخطة الخمسية الأولى ، فقد بدأت هذه الخطة باجمالى تشغيل وقدره نحو ١٠٧٠٢٤ ألف مشغل بنسبة ٩٦٪ من حجم قوة العمل وقدرها نحو ١١١٥٢٠ ألف نسمة أى ببطالة سفرة قدرها نحو ٤٪ وبنهاية الخطة الخمسية الأولى بلغ حجم التشغيل نحو ١٢٢٠٩٤ ألف مشغل بنسبة ٩٤٫٨٪ من قوة العمل وقدرها ١٢٨٧٥٧ ألف نسمة أى ببطالة سفرة قدرها ٥٫٢٪ مما يعنى زيادة فى نسبة البطالة قدرها نحو ١٫٢٪

انظر : وزارة التخطيط ، « الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧ — وخطة عملها الأول ١٩٩٢/٩١ » . الجزء الأول ، المكونات الرئيسية ، ابريل ١٩٨٧ ، ص ٥٩

ومهن معينة أصبح السمة الجوهرية للاختلال المتزايد الذي يشهده سوق العمل المصري (٣٩) .

٢ - ١ - ٢ - زيادة معدلات التضخم بصورة ملحوظة (وبالذات منذ منتصف السبعينيات) .

شهد الاقتصاد المصري خلال عقد السبعينيات والنصف الأول من عقد الثمانينيات موجة واضحة من الضغوط التضخمية والتي ظهرت بصورة أقل حدة في السنوات السبعينية التي سبقت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ثم زادت حدتها بشكل ملحوظ بعد هذه الحرب (٤٠) - ويشهد على ذلك ما يعكسه تطور معدل النمو السنوي للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في حضر الجمهورية في الفترة محل الدراسة (٤١) فعلى حين بلغ هذا المعدل ٣٪ ، ٢٪ ، ٣٪ في السنوات ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ على الترتيب ، نجد أنه قفز إلى ١٠.٩٪ في عام ١٩٧٤ وإلى ١٢.٧٪ في عام ١٩٧٧ ووصل إلى ذروته (٢٠.٧٪) في عام ١٩٨٠ ، ورغم أنه سجل انخفاضا في عام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ إلا أنه ما لبث أن وصل إلى مستويات غاية في الارتفاع في عامي ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ وأقترب من الذروة التي حققها في عام ١٩٨٠ .

وقد وصل معدل النمو السنوي للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في حضر الجمهورية في الفترة موضع الدراسة ككل (١٩٧٠ - ١٩٨٤) إلى حوالي ١١.٤٪ (وهذا الرقم يقترب من متوسط المعدل السنوي للتضخم المحسوب للفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٣ من جانب البنك الدولي والذي يصل إلى ١٣.٢٪ في هذه الفترة ، مقارنا بـ ٢.٦٪ فقط في الفترة ٦٥ - ١٩٧٣) (٤٢) .

(٣٩) د. نادر نمرجاتي : « الهجرة الى النفط : « أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي « دار المستقبل العربي ، ١٩٨٤ ص ٥٨ انظر أيضا :

I. L. O. "Employment opportunities and equity in a changing economy "Egypt in the 1980's, Geneva, 1981, pp. 5-6.

(٤٠) وقد كان ذلك مواكبا لفترة ارتفاع الأسعار العالية

(٤١) والحسوب على أساس المقارنة بالنسبة للسنة السابقة (أى معدل النمو السنوي المتحرك للرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالحضر) ويلاحظ أنه لاظهار معدل التضخم وما يعتره من تطور يستخدم في المعتاد ٢ مؤشرات وهى : مؤشر أسعار المستهلك (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) ، مؤشر أسعار الجيلة (الرقم القياسي لأسعار الجيلة) والمخفض (المكش) الضمنى للناتج القومى الإجمالى GNP deflator (والذي يساوى خارج قسمة الحظ القومى الإجمالى بالأسعار الجارية في سنة معينة على الدخل القومى الإجمالى بالأسعار الثابتة في نفس السنة مضروبا في مائة) . ويلاحظ أيضا أن كل من هذه المؤشرات له مزاياه وعيوبه .

(٤٢) انظر البنك الدولي ، « تقرير عن التنمية في العالم » ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠٠ ، جدول (١)

ورغم هذا المعدل المرتفع للتضخم الا انه لا يعبر عن الارتفاع الحقيقى فى الاسعار بل يعبر فقط عن ارتفاع الاسعار الرسمية ، فثمة شواهد وقرائن عديدة تشير الى ان الارتفاع الحقيقى فى الاسعار اعلی من هذا بكثير والى ان معدل التضخم قد لا يقل عن ٣٠٪ سنويا (٤٣) فى السنوات الاخيرة . فمن المعروف ان الارقام القياسية لاسعار المستهلك يشوبها قصور معين فى التعبير عن الاثمان الفعلية ومن ثم فيما يمكن استخلاصه من نتائج ، فالكميات المستخدمة فى الترجيح فى الارقام القياسية لنفقة المعيشة ظلت ثابتة فى الآونة الاخيرة ، يضاف الى ذلك ان السياسات والاجراءات التى تتخذها الحكومة والموجهة نحو دعم السلع الضرورية للحد من ارتفاع معدلات التضخم تجعل الرقم القياسى لا يعكس الزيادة الفعلية فى الاثمان المحلية (٤٤) .

ومن ثم يجب ان نعى جيدا عند تحليل هذه الارقام انها نظرا لكونها مبنية على الاسعار الرسمية وليس على اسعار السوق السوداء او الحرة ، فان الارقام القياسية المذكورة تعد متحيزة الى اسفل وتظهر التضخم باقل مما هو عليه فعلا (٤٥) وهذا يدعونا للقول بان معدل التضخم السائد فى مصر فى السنوات الاخيرة ربما يتراوح بين ٢٠٪ ، ٣٠٪ سنويا ، وهو معدل مرتفع للغاية .

على كل حال ، فانه اياما كانت التقديرات المستخدمة لتقدير معدل التضخم فى مصر فانه من غير المشكوك فيه ان الضغوط التضخمية موجودة وان الاقتصاد المصرى يعانى منها منذ السبعينيات ومن ارتفاع تكاليف المعيشة بمعدلات لم يسبق لها مثيل (خاصة اذا ما قورنت بالاستقرار النسبى للاثمان الذى ساد الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٧ (٤٦)) ، كما ان معدل التضخم فى تزايد مستمر فى السنوات الاخيرة من السبعينيات والسنوات الاولى من الثمانينيات .

ويجمع كل من معدل البطالة ومعدل التضخم — فى السنوات موضع الدراسة — على النحو الذى يظهره العمود رقم (٣) من جدول رقم (٣) — نحصل على معدل التضخم الركودى والذى نلاحظ تزايديه وبالذات ابتداء من عام ١٩٧٤ فقد كان مساويا لـ ٥٩٪ فى عام ١٩٧٣ ثم قفز الى ١٣٢٪ ، ١٢٢٪ فى عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ على الترتيب ، واستمر فى التزايد بعد ذلك حتى وصل الى ذروته فى عام ١٩٨٠ (٢٥٩٪) ثم أخذ فى التراجع عام ١٩٨١ ولكنه ما لبث ان ارتفع مرة اخرى فى عام ١٩٨٤ حيث وصل الى ٢٥٣٪ .

(٤٣) د. ابراهيم العيسوى : « تطور توزيع الدخل واحوال الفقراء فى مصر » . مجلة مصر المعاصرة ، السنة الحادية والسبعون ، العدد ٣٨٠ ، ابريل ١٩٨٠ ص ١٢٢

(٤٤) د. محمد دويدار ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧

(٤٥) ومن ثم يمكن اعتبارها لاقرض التحليل ممثلة للحد الأدنى للتضخم خلال الفترة انظر د. جوده عبد الخالق « اهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهائلة فى الاقتصاد المصرى ١٩٧١ — ١٩٧٧ » من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢ مارس ١٩٧٨ ، ص ٢٨٨

(٤٦) د. محمد دويدار : مرجع سابق ص ٢٠٨

٢ - ١ - ٣ - وجود طاقات عاطلة :

يعانى الاقتصاد المصرى منذ فترة طويلة من وجود قدر لا يستهان به من الطاقة الانتاجية العاطلة (٤٧) والتي تتمثل فى الفرق بين الطاقة المتاحة والطاقات المستغلة - ومما يزيد من حدة المشكلة أن عدم استغلال هذه الطاقات الانتاجية العاطلة لا يعوق فقط فرصة استغلال هذه الطاقات بل يضيف اليها طاقات أخرى عاطلة يؤدي تراكمها الى فقدان كامل لانتاج بعض المشروعات وما يعكسه ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية (٤٨) .

ومن الصعوبة بمكان الحصول على بيانات دقيقة وكاملة عن تقدير الطاقات العاطلة بمختلف فروع الاقتصاد القومى حتى يمكن لنا تقدير الحجم الحقيقى لها ومع ذلك يمكننا أن نتلمس بعض ملامح هذه الظاهرة وبالذات فى القطاع الصناعى .

فمن العوامل التى تعوق الانتاج الصناعى وتتسبب فى وجود طاقة عاطلة به نجد :

● نقص بعض مستلزمات الانتاج - وخاصة الزراعية - وعدم توفرها فى الوقت المناسب وبالكميات التى تتطلبها عملية التصنيع مما ينشأ عنه فى بعض الحالات توقف بعض الوحدات الانتاجية عن العمل .

ومن أمثلة هذا النقص نجد :

- عدم كفاية القصب المنزرع لسد احتياجات صناعة السكر وعجز الحصول عن الوفاء باحتياجات مصانع السكر القائمة مما أدى الى وجود طاقة عاطلة تقدر بنحو ٢٠٠ الف طن سكر سنويا .

- عدم كفاية البذور الناتجة عن حلق محصول القطن الزهر فى سد احتياجات مصانع زيت بذرة القطن مما أدى الى وجود طاقة عاطلة فى مصانع الزيوت تقدر بـ ١/٣ الطاقة المتاحة للاستخدام .

- عدم توافر لبن خام يكفى لامداد مصانع الالبان باحتياجاتها منه . ويضاف الى ذلك ، نقص امدادات القوى المحركة (الكهرباء) .

(٤٧) يقدر د. سلطان ابو على أن حوالى ٢٠٪ من معدل النمو المقدر بالنسبة للخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ يمكن تحقيقه باستخدام هذه الطاقات انظر فى هذا الشأن دراسته عن « مرتكزات أساسية للخطة الخمسية القادمة » مرجع سابق ص ٦

(٤٨) د. عبد الهادى النجار : محاولات ترشيد أداء القطاع العام الصناعى بالانتصاد المصرى « المؤتمر الأول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة مارس ١٩٧٦ ، ص ٤٨٠

فليس هناك خلاف على أن الكهرباء تمثل عنصرا هاما في الانتاج في القطاع الصناعى وتتوقف امكانية تنفيذ المشروعات الى حد كبير على امكانية امداد هذه المشروعات بالطاقة المحركة بصفة منتظمة . غير أن السنوات الماضية شهدت انقطاع التيار الكهربائى عن الوحدات الانتاجية القائمة الامر الذى يؤدى الى تعطل المصانع عن تحقيق برامجها الانتاجية .

● قدم الآلات والمعدات (ومن أمثلة الشركات التى تعدت آلتها العمر الافتراضى الشركة الاهلية للغزل وشركات الأغذية المحفوظة والاسمنت والكبريت والسجائر قبل تجديدها الجزئى مؤخرا (٤٩)) .

● نقص السيولة النقدية وعدم توفر الحصص النقدية من العملات الحرة وبالقالى عدم امكان الحصول على مستلزمات الانتاج أو الاحلال الجزئى للآلات والمعدات ، مما ترتب عليه تفاقم مشكلة الطاقات العاطلة والاختناقات فى مشروعات عديدة .

● والى جانب ما تقدم نجد أن هناك مجموعة أخرى من أسباب الطاقة العاطلة وتتمثل فى الصعوبات الفنية فى التشغيل أو التجميع والتشغيل لدى الغير وسوء تخطيط الانتاج والمنتجات المعيبة . وقد أشارت دراسة عن المشاكل التى تعترض التنمية الصناعية بوزارة التخطيط عام ١٩٧٦ (٥٠) .

أن :

نقص مستلزمات الانتاج يشكل ما يقرب من ٥٦ ٪ من الأهمية النسبية للطاقات العاطلة منها :

نقص الخامات الأساسية (٤٢٪)	
نقص قطع الغيار (٦٪)	
نقص مواد التعبئة (٢٪)	
انقطاع التيار الكهربائى (٦٪)	

وتشكل المشاكل المتصلة بالعمال — والتى تؤدى الى تعطل الطاقات ٤ ٪ من الأهمية النسبية لتلك الطاقات (عام ١٩٧٣ على سبيل المثال) وتنتج

(٤٩) د. على الجريلى : « خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى ١٩٥٢ — ١٩٧٧ » الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ٢١٢
(٥٠) وزارة التخطيط : « الخطة الخمسية ٧٨ — ١٩٨٢ » — المجلد السادس ، الاستراتيجية العامة للتصنيع — أغسطس ١٩٧٧ ، ص ٣٥/٦

عن تغيب العمال ونقص الخبرة الفنية ، كما أن عدم كفاية رأس المال تشكل نحو ٥٪ من الأهمية النسبية نتيجة تقدم الآلات وتعطلها .

ومن جهة أخرى فان صعوبات التسويق تشكل نحو ٢٠٪ من الأهمية النسبية للطاقات العاطلة نتيجة لعدم مطابقة الانتاج حسب الطلبات .

وهناك مشاكل أخرى تشكل ١٥٪ من الأهمية النسبية للطاقات العاطلة وهى صعوبات فنية فى التشغيل والتجميع ونقل المصانع وتعديلات وعمرات ومنتجات ثانوية وتشغيل لسدى الغير .

وقد أوضحت دراسة ميدانية قام بها معهد التخطيط القومى عام ١٩٨١ ، أن تقدم الآلات يمثل السبب الرئيسى للطاقات العاطلة حيث يشكل نحو ٤٠٪ من حجم الطاقة العاطلة بينما يشكل كل من عدم توفر مستلزمات الانتاج ونقص الطاقة المحركة وانخفاض مستوى الأداء نحو ١٠٪ من حجم الطاقة العاطلة (٥١) .

وعلى العموم ، ايا كانت التقديرات المتعلقة بالطاقات العاطلة ، وعلى الرغم من أنه من المعتاد أن يشار إليها فقط فى القطاع الصناعى دون القطاعات الأخرى وفى وحدات القطاع العام دون الخاص ، إلا أنه مما لا شك فيه أنها موجودة فى مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وتشيع فى وحدات القطاع العام والخاص على السواء ، فهى توجد فى القطاع الزراعى متمثلة فى عدم استغلال الأراضى الزراعية المستصلحة الاستغلال الأمثل ، وتوجد فى قطاع النقل والواصلات نتيجة لعدم توافر قطع الغيار وإهمال مشاكل الصيانة وهى توجد أيضا فى قطاع الخدمات (٥٢) .

٢ - ٢ - أسباب التضخم الركودى فى مصر :

بعد أن تتبعنا ملامح ظاهرة التضخم الركودى فى مصر من خلال تتبع مسار كل من معدل البطالة ومعدل التضخم ، نعمل الآن على تلمس أسباب تلك الظاهرة بغرض التوصل الى سبل علاجها .

غير أنه ينبغى أن نشير منذ البداية الى صعوبة الحصر الكامل والدقيق لكافة الأسباب التى ساعدت على وجود هذه الظاهرة فى مصر وانتشارها ، فالموضوع على درجة كبيرة من الاتساع ، ونحن اذ نشير الى بعض هذه الأسباب - فى الحدود التى يسمح بها نطاق هذا البحث ، انما نتمنى

(٥١) انظر : بنك مصر : « حول قضايا الانتاج والتنمية فى مصر » النشرة الاقتصادية، السنة الخامسة والعشرون ، ٨٠ - ١٩٨١ ، ص ٤٦
(٥٢) د. رمزى زكى ، « مشكلة التضخم فى مصر » ، مرجع سابق ص ٣٣١

ان يكون هذا الأخير بمثابة خطوات على الطريق الذى يقود الى مزيد من التفهم لتلك الظاهرة - الجديدة .

وقد رأينا فى دراستنا للتفسير النظرى للتضخم الركودى ان هناك وجهتين للنظر متميزتين ، الأولى هى وجهة النظر النيوكلاسيكية والتي تنظر الى ظاهرة التضخم الركودى على انها ظاهرة نقدية بحتة ، تنشأ أساسا عن افراط السلطات النقدية فى اصدار النقود . أما وجهة النظر الثانية ، فهى الخاصة بالنيوكينزيين وترى ان هذه الظاهرة تعد حقيقية وتعود أساسا الى ارتفاع نفقات الانتاج . فاذا انتقلنا الآن لتفسير ظاهرة التضخم الركودى فى مصر ، فسوف نلاحظ انه يصعب الاعتماد على أى من وجهتى النظر بمفردها ، أى يصعب - بالاستناد الى الافراط فى الاصدار النقدى وحده أو الى ارتفاع نفقات الانتاج وحدها - تفسير تلك الظاهرة .

فنفرا لخصوصية الاقتصاد المصرى وبوصفه اقتصادا ناميا ، نجد ان ما يعانى من تضخم ركودى انما يمثل ظاهرة هيكلية مزمنة تتداخل فيها العوامل وتشابك لدرجة كبيرة وتجد جذورها الحقيقية فى الاختلالات الهيكلية - والناتجة عن طبيعة البنيان الاقتصادى - والتي يعانى منها الاقتصاد المصرى والاقتصاديات المتخلفة بصفة عامة وفى السياسات الاقتصادية المختلفة التى اتبعت خلال السبعينيات ومنها السياسة المالية والنقدية وسياسة التسعير وسياسات الأجور والعمالة . . ويضاف الى ذلك كله انسياب التضخم الشديد الذى تعانى منه البلاد الرأسمالية الى مصر وغيرها من البلاد النامية . غير انه اذا كنا لا نستطيع الاعتماد على أى من التفسيرين : النيوكلاسيكى والنيوكينزى فى تفسير ظاهرة التضخم الركودى بمصر الا ان هذا لا يعنى التقليل من أهميتهما فمما لا شك فيه انه - بالإضافة للأسباب المذكورة - تعود تلك الظاهرة فى جزء منها الى الافراط فى الاصدار النقدى وفى جزء آخر منها الى ارتفاع تكاليف الانتاج .

ومن ثم وفى ضوء ما تقدم فسوف نلجأ الى التقسيم التالى فى عرضنا لأسباب التضخم الركودى فى مصر :

- استيراد التضخم من البلاد الرأسمالية التى تعانى منه (التضخم المستورد) .

- ارتفاع نفقة الانتاج (٥٢) .

- الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى .

(٥٢) يلاحظ ان أى تقسيم يتم فى هذا المجال يعد تحكيا ، نظرا للتداخل القائم بين هذه الأسباب (حيث يمكن للتضخم المستورد - على سبيل المثال - أن ينطوى تحت بند ارتفاع تكاليف الانتاج لأنه يعنى ارتفاع أسعار الواردات) - ومع ذلك نلجأ اليه لسهولة المراض .

- عوامل أخرى تحد من التوظيف وتساعد على انتشار البطالة .
— عدم ملاعبة السياسات المتبعة .

٢ - ١ - استيراد التضخم من الدول التي تعاني منه :

من العوامل الخارجية التي تساعد على رفع الأسعار في أي بلد لا يعيش في معزل عن العالم الخارجي وزيادة حدة الضغوط التضخمية به ، ارتفاع أسعار الواردات .

فارتفاع أسعار الواردات سواء كانت واردات من السلع الاستهلاكية أو الوسيطة أو الاستثمارية يؤدي — مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها — إلى ارتفاع الأسعار في الداخل (٥٤) . وعادة ما يطلق على التضخم الذي ينشأ نتيجة لعوامل خارجية « التضخم المستورد (٥٥) » .

(٥٤) فارتفاع أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار التي تباع بها هذه السلع في الأسواق المحلية ، كما يترتب عليه أيضا اتجاه العمال للمطالبة برفع أجورهم لمواجهة هذه الزيادة في الأسعار مما يترتب عليه حدوث زيادة في تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا أيضا .
كذلك يترتب على ارتفاع أسعار الواردات من السلع الانتاجية والوسيطة التي تدخل في عملية إنتاج السلع والخدمات المحلية ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع أسعار السلع المنتجة

انظر د. كريمة كريم : « أثر العوامل الخارجية على ارتفاع الأسعار في مصر » من بحوث المؤتمر الأول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ ، ص ٦٥٤
(٥٥) وهناك ٢ أساليب (معادلات) لتقدير هذا التضخم المستورد. ويمكن وصف الأسلوب الأول

بصيغة المعادلة التالية : التضخم المستورد = $\frac{\text{قيمة الناتج القومي الإجمالي} \times \text{التضخم العالمي}}{\text{قيمة الواردات}}$
كما يمكن وصف الأسلوب الثاني بصيغة المعادلة التالية :

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{التضخم العالمي} \times \text{الاتفاق المحلي}}{\text{الاتفاق المحلي}}$$

ويفتقر هذا الأسلوب من سابعه في أن المقام يشتمل في هذه الحالة على الاتفاق المحلي وهو أكثر ارتباطا مع مؤشر سعر المستهلك — انظر في هذا الشأن : د. علي توفيق الصلح « العوامل الخارجية في أحداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية (التضخم المستورد) » في « التضخم في العالم العربي » ، دار الشيبان للنشر ، نيقوسيا ، قبرص ، ١٩٨٦ ، ص ١١٤

أما الأسلوب الثالث فيعبر عنه بالمعادلتين التاليتين :

اجملي التضخم المستورد = الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات

١٠٠ ×

اجملي الاتفاق القومي بالأسعار الجارية

صلح التضخم المستورد = الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات والصادرات

١٠٠ ×

اجملي الاتفاق القومي بالأسعار الجارية

انظر : د. رمزي زكي : « مشكلة التضخم في مصر » ، مرجع سابق ص ٢٨١ ، ٢٨٤
وقد تم حساب التضخم المستورد لمجموعة من البلاد العربية في الفترة ٧٩ — ١٩٨٢
ووجد انه قد ساهم بأقل من ١٠٪ في التضخم في السودان وبأقل من ٢٠٪ في سوريا
وتراوح بين ١٤٪ ، ٢٧٪ في مصر بينما ساهم بنحو ٢٧٨٪ في السعودية ، ٦٤٪ في قطر ،
٨٢٪ في الكويت ، ٢٠٪ في الإمارات

انظر : د. علي توفيق الصلح ، مرجع سابق ، ص ١٢٥

وقد اتصفت فترة السبعينيات — وبالذات تلك الفترة الممتدة بين الصدمة البترولية الأولى ١٩٧٤/٧٣ والصدمة البترولية الثانية ١٩٨٠/٧٩ ، بارتفاع الأسعار العالمية لمعظم ما تستورده البلاد المتخلفة . ذلك أن الارتفاع الحاد في أسعار النفط ابتداء من عام ١٩٧٣ قد أعقبه التجاء الدول الصناعية المتقدمة الى رفع أسعار صادراتها بقدر يفوق الزيادة التي حدثت في تكاليف الانتاج والنتيجة عن ارتفاع أسعار النفط مما اثر على الأسعار المحلية في البلاد المستوردة ومنها مصر .

ويكفى أن نشير في هذا الخصوص الى تطور الرقم القياسى لأسعار الواردات في مصر خلال الفترة ١٩٧٧ — ١٩٨٢ حتى نتبين مدى ضخامة حجم التضخم المستورد .

جدول رقم (٣)

الرقم القياسى لأسعار الواردات ١٩٧٥ = ١٠٠

السنة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الرقم القياسى لأسعار الواردات	١٦٠	١٢٤,٦	١٥٨,٦	١٩٣,٣	٢٠٤,٣	٢٠٠,٩

المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثامن والثلاثون ، العدد الأول ، ١٩٨٥ .

ويتضح من الجدول أنه خلال ثماني سنوات ، تضاعفت أسعار وارداتنا وهو ما يؤثر بالضرورة على الأسعار المحلية فيرفعها .

العوامل التي ساعدت على تآثر الاقتصاد المصرى بالارتفاع الذى حدث في الأسعار العالمية :

وضحنا فيما سبق ، أن البلاد المتخلفة — ومنها مصر — قد تأثرت بارتفاع الأسعار العالمية لوارداتها ونضيف هنا أن ثمة عوامل معينة قد ساعدت على ذلك ومنها :

— النمو المفرط في الواردات .

— زيادة الواردات المصرية من الدول الرأسمالية التي تعاني من التضخم وترتفع بها الأسعار ارتفاعا كبيرا .

— اشتمال الواردات المصرية على قدر هام من السلع الضرورية
التي يصعب الاستغناء عنها والسلع الوسيطة التي تلزم لدوران
عجلات الإنتاج .

٢ - ٢ - ١ - ١ - النمو المفرط في الواردات .

إذا نظرنا الى التطور الذي طرأ على الواردات المصرية من خلال
تطور الرقم القياسى لقيمة تلك الواردات فسوف تظهر أمامنا صورة واضحة
عن هذا النمو المفرط في الواردات .

جدول رقم (٤)

الرقم القياسى لقيمة الواردات في الفترة ٧٢ - ١٩٨٢

الرقم القياسى لقيمة الواردات	السنة
١٠٠	١٩٧٢
٩٢,٤	١٩٧٣
٢٣٥,٤	١٩٧٤
٣٩٢,٩	١٩٧٥
٣٨١,٢	١٩٧٦
٤٨٢,٢	١٩٧٧
٦٧٣,٥	١٩٧٨
٦٨٧,٤	١٩٧٩
٨٧٠,٥	١٩٨٠
١٥٨٣,٣	١٩٨١
١٦٢٦	١٩٨٢

المصدر: د. محمد رمضان الشحنة، د. سميرة مصطفى إسماعيل: «معدلات التبادل الدولى لجمهورية
مصر العربية»، من بحوث المؤتمر الدولى الثانى عشر للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الإجتماعية
والسكانية، القاهرة ٢٨ مارس - ٢ أبريل ١٩٨٧، ص ٣٩٧ .

فاذا اعتبرنا أن عام ١٩٧٢ يساوى مائة ، فإن الواردات المصرية تكون قد زادت في خلال الفترة ٧٢ - ١٩٨٢ بنحو يزيد قليلا على ستة عشرة مرة (حيث بلغ الرقم القياسى لقيمة الواردات في عام ١٩٨٢ : ١٦٢٦ (٥٦)) .

وقد يقال : أن من شأن زيادة الواردات الاضافة الى حجم المعروض المحلى من السلع والخدمات وهو ما يمكن من مواجهة قوى الطلب المتزايد وعلى نحو يفترض فيه الا تزيد الاسعار المحلية ، لكن يلاحظ في هذا المجال أن الاضافة الى العرض الكلى التى حدثت من خلال زيادة الاستيراد قد تحققت في ضوء كلفة متزايدة بسبب ارتفاع الاسعار العالمية لهذه الواردات وهو أمر يعكس نفسه في ارتفاع مستويات الاسعار المحلية . أى أننا يمكن أن نتحدث هنا عن « تضخم محلى ناجم عن تزايد تكاليف الواردات » ونظرا لأن الواردات السلعية بأنواعها المختلفة قد زادت في مصر ، فإن ارتفاع كلفة هذه الواردات قد انعكس على اسعار مختلف السلع والخدمات بالزيادة (٥٧) .

٢ - ٢ - ١ - ٢ - زيادة الواردات المصرية من الدول الراسمالية .

من الأسباب التى اثرت بالنسبة لارتفاع الاسعار في الاقتصاد المصرى وزيادة حدة الضغوط التضخمية به في السبعينيات ، انخفاض وارداتنا من الدول الاشتراكية والتي تتمتع فيها الاسعار بدرجة كبيرة من الثبات النسبى (٥٨) وزيادتها من الدول الغربية والتي تعاني من التضخم الركودى وترتفع فيها الاسعار ارتفاعا كبيرا (٥٩) .

(٥٦) لاحظ أن الزيادة في قيمة الواردات كانت نتيجة لزيادة اسعار تلك الواردات وكيمياتها في نفس الوقت . فعلى سبيل المثال بلغ متوسط حجم واردات السكر في ٧٨ ، ١٩٧٩ نحو عشرة أضعاف متوسط حجم المستورد منه في عامى ٧٠ ، ١٩٧١ ويرجع ذلك الى عوامل عدة منها اطراد التزايد في الاستهلاك وعدم كفاية الانتاج المحلى من السكر ، كذلك بلغ متوسط حجم واردات زيت الطعام في عامى ٧٨ ، ١٩٧٩ أكثر من خمسة أضعاف متوسط حجم المستورد منه في عامى ٧٠ ، ١٩٧١

(٥٧) أنظر : د. رمزي زكى : « التضخم المستورد : دراسة في آثار التضخم بالبلاد الراسمالية على البلاد العربية » دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦ ، ص ١١٨

(٥٨) د. كريمة كريم : مرجع سابق ص ٦٦٧

(٥٩) اثبتت احدى الدراسات أن متوسطات اسعار الاستيراد من الدول الاشتراكية كانت أقل في غالبية السنوات التى تشتمل عليها الفترة ٦٠/٥٩ - ١٩٧٣ من متوسطات اسعار الاستيراد من بقية دول العالم في حالة ١٢ سلعة من بين ٢٠ سلعة تناولتها الدراسة أى بالنسبة لـ ٦٠٪ من هذه السلع (والتي تمثل نحو ٢٨٪ في المتوسط من وارداتنا الكلية من الدول الاشتراكية) ، وأنها كانت أعلى في حالة السلع الثماني الباقية ، كما قدرت أن نسبة انخفاض اسعار الدول الاشتراكية عن بقية دول العالم تتراوح بين حد أدنى = ٣٪ وحد أقصى = ٢٢٪ . أنظر د. محيا زيتون « دراسة تطبيقية لبعض جوانب علاقات مصر الخارجية مع الكتلة الشرقية وبقية دول العالم » ، المؤتمر الأول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة مارس ١٩٧٦ ص ٧١٢

فإذا بحثنا في تطور الواردات من دول التخطيط المركزي ومن الدول الرأسمالية الى اجمالى الواردات المصرية خلال عقد السبعينيات والسنوات الأولى من عقد الثمانينيات - وهى الفترة التى شهدت ارتفاع المستوى العام للأسعار - وذلك على النحو الموضح في الجدول رقم (١) بالملحق الاحصائى لاتضح لنا انه على حين كان نصيب دول التخطيط المركزي من وارداتنا ٣٣٫٩٪ في عام ١٩٧٠ ، الا ان هذا النصيب قد أخذ في التناقص (وبالذات اعتبارا من عام ١٩٧٤) حيث وصل الى ٢٤٫٢٪ ثم واصل انخفاضه حتى وصل الى ١٣٫٧٪ في عام ١٩٨٤ . وفي مقابل ذلك زاد النصيب النسبى للدول الرأسمالية في وارداتنا حيث ارتفع من ٤٥٪ في عام ١٩٧٠ الى ٦٢٫٦٪ في عام ١٩٧٤ ثم الى حوالى ٧٠٪ في عام ١٩٨٤ (اى حوالى ثلثى الواردات الاجمالية التى استوردتها مصر في هذه السنة) .

وبهذا تم تركيز تجارة مصر الخارجية في السوق الرأسمالى الدولى بصفة عامة ومع الولايات المتحدة وبلدان السوق الاوربية بصفة خاصة ، في عقد تعانى فيه هذه الاقتصاديات من ازمة هيكلية تصاحبها اتجاهات تضخمية وتتم معها المعاملات في جو من التقلبات قصيرة المدى (٦٠) .

وهكذا ، استوردت مصر التضخم - في شكل ارتفاع تكلفة الواردات - من خلال زيادة حجم تعاملها مع الدول الرأسمالية التى تعانى من التضخم المرتفع .

٢ - ١ - ٣ - زيادة الوزن النسبى للسلع الضرورية والسلع الوسيطة في اجمالى الواردات :

من المعروف ان التركيب الهيكلى لواردات دولة ما يؤثر على درجة حساسيتها لاستيراد التضخم من العالم الخارجى ، فاذا كانت الواردات تشتمل على قدر هام من السلع الضرورية التى يصعب الاستغناء عنها (مثل السلع التيمونية الغذائية) والمواد الوسيطة التى تلزم لدوران عجلات الانتاج فان ارتفاع الاسعار العالمية للواردات من هذه السلع سوف يودى الى استيراد الدولة للتضخم بصورة كبيرة - اذا ما حرصت على المحافظة على مستويات الاستهلاك والانتاج الجاريين وهو ما يتطلب بالضرورة المحافظة على مستوى الواردات رغم ارتفاع اسعارها .

كذلك اذا كانت الدولة حريصة على تنفيذ برامج الاستثمار المخططة في حين ان المكون الاجنبى لتلك البرامج مرتفع فان زيادة أسعار الآلات المستوردة سوف يودى الى زيادة تكاليف الاستثمار بالداخل ، فاذا حرص القطاع العام والخاص على المحافظة على معدل العائد من الاستثمار

فان ارتفاع التكلفة الاستثمارية سوف يجبرها على زيادة اسعار منتجاتها(١١) .

وفيما يتعلق بهيكل الواردات السلعية المصرية ، والذي يوضحه الجدول رقم (٣) بالملحق الاحصائي يلاحظ ان هذا الهيكل يتميز بغلبة النصيب النسبى للواردات الاستهلاكية والواردات الوسيطة .

ففيما يتعلق بالواردات الاستهلاكية ، نجد ان نصيبها النسبى فى اجمالى الواردات قد ارتفع من ١٥٪ عام ١٩٧١/٧٠ الى اكثر من ١٧٪ فى عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، والى حوالى ٢٣٪ عام ١٩٧٦ ثم الى ٢٦٪ عام ١٩٨٤ .

والواقع ان التزايد الذى حدث فى الواردات الاستهلاكية انما يعود بصفة اساسية الى تزايد اعتماد مصر على العالم الخارجى فى سد احتياجاتها من السلع الغذائية (وبالذات الغلال والدقيق) فقد ارتفعت قيمة الواردات الغذائية من ٧٢٢٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ لتصل الى ١٤٠٨٨ مليون جنيه عام ١٩٨٠ . وهذايمنى انها تزايدت خلال هذه الفترة بأكثر من ١٩ مرة ، كما أصبح استيراد المواد الغذائية يمثل وزنا نسبيا محسوسا فى اجمالى وارداتنا حيث لم يقل هذا الوزن عن ٢٠٪ (باستثناء عام ١٩٧٢) ووصل الى اكثر من ربع هذا الاجمالى فى عام ١٩٨٠ (جدول رقم (٤) بالملحق) .

وقد ادت هذه الزيادة الكبيرة فى الواردات الغذائية الى استيراد التضخم المتفشى فى الدول الراسمالية الصناعية حيث ارتفعت اسعار السلع الغذائية بهذه البلاد ارتفاعا شديدا .

وفيما يتعلق بالسلع الوسيطة ، التى تلزم لدوران عجلات الانتاج فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، فمن الملاحظ ان نسبتها الى اجمالى الواردات تعد مرتفعة حيث تصل فى معظم السنوات المشار اليها الى حوالى الثلث ، بل وتصل فى بعض السنوات الى اكثر من ذلك (اكثر من ٤٠٪ فى عام ١٩٧٥) - ومعنى هذا ان حجم الانتاج فى كثير من القطاعات يتوقف على مستوى الواردات من تلك السلع .

وتوضح البيانات المتاحة عن درجة اعتماد الانتاج فى القطاع الصناعى على الواردات الوسيطة ان التوسع فى الانتاج الصناعى المحلى لم يؤدي فى حقيقة الامر الى اية وفورات فى الواردات بل ادى الى زيادتها بحيث ان الزيادة فى الانتاج أصبحت تتطلب الزيادة فى الاستيراد بدرجة أعلى دون ان يصحب ذلك زيادة مماثلة فى التصدير وبهذا يؤدي أى ارتفاع فى اسعار الواردات الى ارتفاع مباشر فى الاسعار المحلية ، الامر الذى يعنى تحويل

(١١) انظر د. رمزي زكي « التضخم المستورد » ، مرجع سابق ، ص ١٩٤

الصناعة المصرية الى « قطاع مستورد للتضخم (١٢) » ويتضح من الجدول رقم (٥) أن الانتاج الصناعى - فى عام ١٩٨٢/٨١ على سبيل المثال كان يعتمد اعتمادا كبيرا على المستلزمات الأجنبية اذ بلغت نسبة هذه المستلزمات الى الانتاج الصناعى نحو ٢٠.٩٪ فى العام المشار اليه ، وأنه على حين بلغت الصادرات الصناعية ٣٩٥٠٦ مليون جنيه بلغت المستلزمات الأجنبية من الواردات ١٨٣٦٠٢ مما أسفر عن عجز فى الميزان التجارى للصناعة يساوى ١٤٤٠.٦ مليون جنيه .

جدول رقم (٥) احتياجات الانتاج الصناعى من المستلزمات الأجنبية فى ١٩٨٢/٨١

بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية

٨٧٧٧,٧	- الإنتاج الصناعى
١٨٣٦,٢	- المستلزمات الأجنبية من الواردات
٣٩٥,٦	- الصادرات الصناعية
١٤٤٠,٦	- عجز الميزان التجارى للصناعة
	- نسبة المستلزمات الأجنبية للإنتاج
٢٠,٩	الصناعى ٪
٤,٥	- نسبة الصادرات الصناعية للإنتاج الصناعى
	- نسبة عجز الميزان التجارى للصناعة
١٦,٤	الإنتاج الصناعى

المصدر : وزارة التخطيط ، « الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ وخطة عامها الأول ١٩٨٨/٨٧ ، الجزء الثانى - الصورة القطاعية ، مايو ١٩٨٧ .

وتبدو لنا خطورة التضخم المستورد اذا ما أدخلنا فى اعتبارنا أيضا وارداتنا من السلع الاستثمارية حيث يلاحظ أن هناك نموا واضحا فى استيرادها سواء من حيث قيمتها (حيث زادت من ٨٤٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧١/٧٠ الى ٨٣٢٩ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ والى ١٩٩٨ مليون

(١٢) وزارة التخطيط ، « الخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢ » المجلد السادس ، الاستراتيجية العامة للصناعة ، اغسطس ١٩٧٧

جنيه عام ١٩٨٤) أو من حيث نصيبها النسبى فى اجمالى قيمة الواردات (حيث زاد هذا النصيب من ١٥ ٪ فى عام ١٩٧١/٧٠ الى ٢٣ ٪ عام ١٩٨٠ ثم الى ٢٦ ٪ فى عام ١٩٨٤) كما يوضحه الجدول رقم (٣) بالملحق الاحصائى (١٣) .

٢ - ٢ - ٢ - ارتفاع نفقة الإنتاج :

والذى يمكن ارجاعه - فى السنوات السبعينية - الى عدة عوامل منها: زيادة الأجر بمعدل أسرع من زيادة الانتاجية ، ارتفاع سعر الفائدة (المدين) ارتفاع أسعار الأراضى . وسوف نتناول كل ذلك بشئء من التفصيل فيما يلى (١٤) :

٢ - ٢ - ٢ - ١ - ارتفاع معدل نمو الأجر بنسب تفوق معدل نمو الانتاجية :

أدت سياسة العمالة التى انتهجتها الدولة وما اشتملت عليه من توسع فى خلق فرص العمل الى حدوث تزايد واضح فى الأجر دون أن يتعاصر ذلك مع زيادة مناظرة فى معدل الانتاجية .

ومن المعروف أنه اذا كان التحسن فى الانتاجية بمعدل يقل عن الزيادة فى الأجر فان هذا معناه ان العامل يحصل على زيادة فى أجره لا تستند الى انتاجيته - وهنا وفى هذه الحالة فان الانتاج الجديد المتحقق سيكون أقل من القوة الشرائية الجديدة التى تم خلقها بسبب زيادة الأجر ومن ثم فان الانتاج الكلى وبالتالي العرض الكلى يزداد بمعدل أقل من معدل زيادة الطلب وهذا ينعكس فى شكل ارتفاع فى الأسعار (١٥) .

ومعنى هذا أن نمو الأجر بمعدلات أسرع من معدلات نمو انتاجية العمل يترتب عليه حدوث آثار سلبية على الاقتصاد تتمثل فيما يحدث من تضخم .

ومن الواضح أن الآثار التضخمية هنا مستمدة من تضخم الطلب ، غير أنها يمكن أيضاً أن تستمد من تضخم التكاليف نظراً لأن ارتفاع الأجر بمعدل يفوق الزيادة فى الانتاجية يعنى ارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة

(١٢) ومعنى هذا أن عمليات تكوين رأس المال الثابت فى مصر تعتمد اعتماداً كبيراً على الآلات والمعدات الانتاجية المستوردة .

(١٤) يضاف الى ذلك أيضاً وجود طاقات عاطلة وزيادة تكاليف مستلزمات الانتاج المستوردة وقد سبق الحديث عنها .

(١٥) د. منى الطحاوى : « اقتصاديات العمل » مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٤، ص ١٩٨

من السلعة (تضخم تكاليفي) واتجاه هذه التكلفة نحو الارتفاع مع استمرار عدم التناسب بين معدل نمو الأجر ومعدل نمو الانتاجية (٦٦) .

وتكشف البيانات الاحصائية عن أن معدل الزيادة في انتاجية العامل المصري كان يقل عن معدل الزيادة في أجره (٦٧) حيث تشير احدى الدراسات التي توضح معدلات النمو في متوسط أجر المشتغل وانتاجيته خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ (٦٨) أنه بينما زاد متوسط الأجر بنحو ٤٧٪ على مستوى المجموع الكلي لقطاعات الاقتصاد القومي (بمعدل سنوي مركب = ٨٪) ، زادت انتاجية المشتغل بنسبة ١٦٪ خلال الخمس سنوات (بمعدل سنوي مركب قدره ٣٢٪) .

بل انه في قطاع مثل الزراعة نجد أنه بينما بلغ متوسط الزيادة السنوي في الأجر ١٠٪ لم يتجاوز متوسط معدل الزيادة السنوي في انتاجية المشتغل ١٪ وفي التعدين والصناعة كانت المعدلات ٥٢٪ ، ٢١٪ على الترتيب بل انه في قطاع الكهرباء كان المتوسط السنوي لنمو الانتاجية بالسالب (- ١٥٪) .

(٦٦) ذلك انه يترتب على انخفاض انتاجية العمل ارتفاع ما تتكلفه الوحدة = الوحدة من الناتج من نفقات العمل . فمن المعروف أن نفقة العمل للوحدة الواحدة من الناتج تساوي كمية العمل اللازمة لانتاج وحدة واحدة مضروبة في متوسط الأجر للوحدة كمية العمل

$$\text{الوحدة من العمل} = \frac{\text{الناتج}}{\text{متوسط الأجر}}$$

$$= \frac{1}{\text{متوسط انتاجية العامل}} \times \text{متوسط الأجر}$$

ومن ثم ترتفع تكلفة العمل للوحدة من الناتج كلما انخفض متوسط انتاجية العامل مع بقاء متوسط الأجر على ما هو عليه . أنظر في هذا الشأن ، د. جلال أحمد أمين : « بعض مشكلات العمل والسكان في البلاد العربية » ، مصر المعاصرة ، السنة الثانية والستون ، العدد ٣٤٤ ، ابريل ١٩٧١ ، ص ٦٥

(٦٧) يلاحظ انه رغم ارتفاع الأجور الا أن نصيبها النسبي من الناتج المحلي الاجمالي قد تضاعف عبر السبعينيات من أكثر من النصف عام ١٩٧١ الى ٣٠٪ في ١٩٧٦ - وهذا الانخفاض كبير في هذه الفترة الزمنية - ويعني هذا التطور بالطبع ارتفاعا مقابلا في عوائد حقوق التملك ولكن ما يعنينا هنا هو أن نصيب الأجور من عوائد عناصر الإنتاج قد انخفض بحوالي ٤٠٪ في ١٠ سنوات . ومعنى هذا التناقص أن الارتفاع الذي حدث في الأجور قد صاحبه ارتفاع في الأسعار وبالتالي في دخول أصحاب عوامل الإنتاج بنسبة تفوق نسبة الزيادة في الأجور

أنظر : د. نادر فرجاني : « الهجرة الى النفط » مرجع سابق ، ص ٤٩

(٦٨) وزارة التخطيط - تخطيط مقترح للخطط الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، مذكرة رقم ١٩٧٦/٢٨ ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٢٦ ، ص ٥١ - مذكورة لدى : د. رمزي زكي « مشكلة التضخم في مصر » مرجع سابق ص ٢٠

وهكذا ، على الرغم مما هو معروف من أن النمو الذى جرى ويجرى فى معظم دول العالم على اختلاف درجة تطورها الاقتصادى قد تحققت نسبة كبيرة منه عن طريق الارتفاع بانتاجية العامل فان دور هذه الانتاجية لا وزن له فى تنمية الاقتصاد المصرى بل ان هذا الدور كان بالسالب فى بعض الأنشطة الاقتصادية (٦٩) .

وتشير ارقام أخرى أكثر حداثة الى ظاهرة انخفاض معدل نمو الانتاجية بالنسبة لمعدل نمو الأجر ، فى القطاع العام — ففى الفترة ٨٢ — ١٩٨٦ ، زاد متوسط أجر المشتغل بهذا القطاع بمعدل نمو سنوى قدره ٨.٥٪ مقابل زيادة انتاجيته السنوية بمعدل سنوى نحو ٦.٦٪ . بمعنى آخر ، ان المتوسط السنوى لمعدل انتاجية المشتغل بالقطاع العام أقل من متوسط معدل نمو أجره السنوى — بنقص قدره نحو ١.٩٪ (٧٠) .

ولكن ما هى الأسباب التى تكمن وراء انخفاض الانتاجية وضعف نموها فى الاقتصاد القومى ؟؟ من هذه الأسباب نجد :

(أ) اتجاه الدولة الى تشغيل الخريجين ويجاد فرص التوظيف لهم بالرغم من عدم توفر فرص العمالة أو التوظيف المنتجة لهذه الأعداد مما أدى الى حدوث زيادة فى حجم العمالة لم يقابلها زيادة فى الانتاج أو الانتاجية (وسوف نعود للحديث عن هذا الموضوع بشئ من التفصيل فيما بعد) .

(ب) نقص التدريب ، ذلك أن تدريب القوى البشرية لم يكن يتم بالدرجة الكافية وفقا لما تتطلبه الصناعات من مهارات نوعية (رغم أنه أنشئ أخيرا ٥٣ مركزا للتدريب المهنى بإشراف مصلحة الكفاية الانتاجية التابعة لوزارة الصناعة منتشرة فى أنحاء الجمهورية فى المهن التخصصية المختلفة) .

(ج) الهجرة الكبيرة للعمالة المصرية الى الأقطار العربية فى السنوات الأخيرة ، فقد أدى اشتداد الضائقة الاقتصادية فى مصر فى أعقاب حرب ١٩٦٧ الى تزايد الميل الهجرة الخارجية — الدائمة والمؤقتة — خاصة بالنسبة للعمال المهرة وذوى الكفاءات مما حرم مصر من ثروة بشرية انعكست آثارها بصورة ملحوظة على الانتاجية فى قطاعات عديدة (٧١) .

(٦٩) وزارة التخطيط : « الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٢/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ » الجزء الأول ، المكونات الرئيسية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ٢٤

(٧٠) وزارة التخطيط « الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧ — ١٩٩٢/٩١ وخطة عامها الأول ١٩٨٨/٨٧ » ، الجزء الأول ، المكونات الرئيسية ، ابريل ١٩٨٧ . ص ٦٤

(٧١) د. أبراهيم العيسوى ، د. محمد على نصار « محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التى لحقتها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧ » من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ ، ص ١٣٧

(د) الالتجاء الى الأعمال الاضافية .

دفعت حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينيات - بمعظم أفراد قوة العمل الى تكثيف الجهد والنشاط الذى يقوم به الفرد لحسابه الخاص اى الى الالتجاء الى الأعمال الاضافية - خارج أوقات العمل الرسمية - وفي أحوال كثيرة أثناء ساعات العمل الرسمية وهو ما يترتب عليه ارهاق العاملين واهمالهم فى القيام بوظائفهم الأصلية واختلال دولاى العمل فى المصالح الحكومية والقطاع العام وبالتالي انخفاض الانتاجية الحدية للعامل فى عمله الأساسى (٧٢) .

ولا يقتصر أمر الأعمال الاضافية على انخفاض الانتاجية بالنسبة للعامل فقط بل يمتد أيضا الى انتاجية عناصر الانتاج الأخرى (رأس مال ...) نظرا لضعف عمليات الصيانة ومراقبة الآلات وتعطيل عملية الانتاج نظرا لعدم تفرغ العامل الذهنى واثر المجهود العقلى والجسدى الذى يبذله فى الأعمال الأخرى (٧٢) .

٢ - ٢ - ٢ - ارتفاع اسعار الفائدة (المدينة) :

تعتبر التكلفة الناتجة عن احتساب سعر للفائدة على الأموال المقترضة بمثابة عنصر من عناصر تكاليف الانتاج بحيث أن رفع أسعار الفائدة - المدينة - يؤدي بطريقة مباشرة الى زيادة تكلفة الانتاج فى مختلف القطاعات الانتاجية وبالتالي ارتفاع الأسعار .

(٧٢) انظر فى هذا الصدد : د. محمود عبد الغضيل : «تأملات فى المسألة الاقتصادية» مرجع سابق - ص ٥٧

انظر أيضا د. ابراهيم العيسوى : « ترشيد الاستهلاك فى مصر » ، مجلة مصر المعاصرة السنة الثانية والسبعون ، العدد ٢٨٤ ، ابريل ١٩٨١ ، ص ٧٨

- « تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء فى مصر » مجلة مصر المعاصرة ، السنة الحادية والسبعون ، العدد ٢٨ ابريل ١٩٨٠ ص ١٢٢

وهو يشير الى شيوع ظاهرة الاشتغال بأكثر من عمل بين موظفى وعامل الحكومة والقطاع العام - وفي تقديره أن ما بين ٧٠٪ ، ٨٠٪ من هذه الفئات قد صارت تلجأ الى تدعيم دخلها الذى تحصل عليه من الوظيفة الحكومية أو فى القطاع العام بالاشتغال فى أعمال أخرى

(٧٣) انظر . د. أحمد الصفتى « السكان والتنمية والتشابكات الاقتصادية والاجتماعية » مجلة مصر المعاصرة ، سنة احدى وسبعون ، العدد ٤٠٣ ، يناير ١٩٨٦ ، ص ٥٦

وهو يشير الى أن هذه الأعمال الاضافية تتراوح من مجرد العمل بعض الوقت فى القطاع الخاص ولدى شركات الانتفاخ الى الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية ومن اعطاء الدروس الخصوصية والعمل فى المعينات الخاصة ومكاتب الاستشارات وبعض أعمال الديكور الى أعمال السمسرة والتخليص والانتاج فى أى شيء حتى مجرد الشراء بالحجز ثم إعادة البيع عند الاستلام ، بل أصبح مجرد الوقوف فى طوابير الجمعية التعاونية عملا اضافيا مجزيا لبعض الأفراد

ولا يتسع المقام هنا للتعرض بالتفصيل للمكانة التي تحتلها تكلفة الاقتراض في هيكل تكاليف الانتاج ومن ثم تحديد تأثيرها على أسعار المنتجات النهائية لمختلف القطاعات الاقتصادية بالاقتصاد المصرى . غير أن ما نرغب في التأكيد عليه هنا هو أن ما حدث من ارتفاع في أسعار الفائدة بمصر في السنوات الأخيرة — وبالذات بعد عام ١٩٧٥ — قد أثر بشكل واضح على تكلفة الانتاج الخاصة بالعديد من المنتجات مما دفع بأسعار البعض منها نحو الارتفاع ومطالبة كثير من القطاعات والمنتجين بالسماح لهم برفع أسعار منتجاتهم نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة وما ترتب عليه من أعباء (٧٤) .

ان تتبع أسعار الفائدة المدينة وتطورها في مصر يوضح لنا أن هذه الأسعار قد تمتعت لفترة طويلة — قبل صدور القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزى والجهاز المصرفى — بقدر كبير من الثبات كما أنها كانت مقيدة بالحد الأقصى لسعر الفائدة المدينة المنصوص عليه في القانون المدنى وقدره ٧٪ ومن ثم تراوحت أسعار الفائدة المدينة — قبل ١٩٧٥ — بين ٥.٥٥٪ ، ٧٪ . ويصدر القانون المشار اليه أعلاه أصبح للبنك المركزى سلطة تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة دون التقيد بالحدود المنصوص عليها في أى تشريع آخر (٧٥) .

ومن ثم فقد بدأ البنك المركزى — ابتداء من أول يناير عام ١٩٧٦ في اتباع سياسة « للرفع التدريجى لسعر الفائدة (٧٦) » عن طريق رفع الحدود الدنيا والقصى لأسعار الفائدة على فترات متقاربة نسبيا .

وقد حدث أول رفع لهذه الحدود اعتبارا من أول يناير ١٩٧٦ حيث اصدر مجلس ادارة البنك المركزى قرارا بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٧٥ (ليعمل به اعتبارا من أول يناير ١٩٧٦) يقضى برفع الحدود الدنيا والقصى لأسعار الفائدة المدينة على القروض والسلفيات والخصم سواء للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بحيث يصبح الحد الأدنى ٧٪ سنويا ، والحد الأقصى ٨٪ سنويا (ويجوز للبنك تقاضى فائدة تأخير عند الاقتضاء بمعدل ١٪ سنويا كحد أقصى) — وأعقب ذلك رفع سعر الفائدة خمس مرات متتالية حتى آخر يونيو ١٩٨٠ بمقدار ١٪ منها مرتين حدثتا في العام المذكور (٧٧) (انظر الجدول رقم (٥) بالملحق الاحصائى) وفي عام ١٩٨٢ أعطى اهتماما أكبر لتطبيق نظام أسعار الفائدة التفضيلية — بغرض ترشيد الائتمان

(٧٤) انظر : د. رمزي زكى : « مشكلة التضخم في مصر » مرجع سابق — ص ٢٤٢
(٧٥) البنك المركزى المصرى ، ادارة الرقابة على البنوك : « التطورات الائتمانية والمصرفية خلال الفترة يناير ١٩٧٦ — يونيو ١٩٨٠ »
(٧٦) بمعنى أن يتم الرفع بصفة تدريجية وبأسلوب مرحلى وذلك لتفادى ما قد ينتج من آثار سلبية على الاستثمار اذا ما تم الرفع بطريقة فجائية وبمعدلات كبيرة
(٧٧) انظر : د. عبد الهادى عبد القادر سويلى : « السياسة النقدية في ظل الانفتاح الاقتصادى » ، مجلة مصر المعاصرة — السنة الرابعة والسبعون ، المعدادان ٣٩١ ، ٣٩٢ ، يناير — ابريل ١٩٨٢ ، ص ٣٠

وتوجيهه — وذلك بتخفيض أسعار الفائدة على القروض التي تمنح لبعض القطاعات المرغوب في تشجيعها مقابل زيادة أسعار الفائدة على قروض بعض القطاعات التي يتطلب الأمر الحد من توسعها . وقد تحددت أسعار الفائدة بحيث تسمح باعطاء تفضيل لقطاعى الصناعة والزراعة (١٣٪ سنويا كحد أقصى) بالمقارنة بقطاعى الخدمات (١٣٪ سنويا كحد أدنى ، ١٥٪ سنويا كحد أقصى) والتجارة (١٦٪ سنويا كحد أدنى وبدون حد أقصى (٧٨)) وبحيث تزيد من تكلفة الائتمان بالنسبة لقطاع التجارة أكثر من غيره من القطاعات .

وجدير بالذكر أن هيكل أسعار الفائدة قد استقر تقريبا عند هذا الوضع حيث لم يدخل عليه سوى تعديل واحد بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزى بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٨٣ بوضع حد أدنى لأسعار الفائدة على القروض والسلفيات والخصم التي تمنحها البنوك لعملاء قطاعى الزراعة والصناعة فأصبحت أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لهذين القطاعين تتراوح بين ١١٪ ، ١٣٪ بعد أن كانت في العام السابق عليه (١٩٨٢) بدون حد أدنى ، وذلك منعا لهبوط هذا المعدل الى مستويات غير اقتصادية لا تعكس الندرة النسبية والتكلفة الحقيقية لرأس المال (٧٩) .

ان ارتفاع تكلفة الاقتراض الناجمة عن رفع سعر الفائدة المدين — على هذا النحو المشار اليه — قد ساهم في تضخم التكلفة بالانقصاد المصرى — ابتداء من عام ١٩٧٦ والذي انعكس على أسعار الكثير من السلع والخدمات فأدى الى ارتفاعها .

٢ - ٢ - ٢ - ارتفاع الأسعار :

شهدت مصر — خصوصا بعد عام ١٩٧٣ — ارتفاعا شديدا في أسعار الاراضى الزراعية وأراضى البناء الفضاء بالمدن وانتشار موجة المضاربات في هذه الاراضى على نحو لم يسبق له مثيل .

فاذا أخذنا — كمثال — حالة أسعار الاراضى فى مدينة القاهرة ، نجد أنه فى عام ١٩٧٢ كان متر أرض البناء فى أحسن مواقع القاهرة — على شاطئ النيل مثلا — لا يتعدى ٥٠ جنيها وفى مصر الجديدة ٨ جنيهاً وفى الهرم ٥ جنيهاً وفى الزمالك من ٢٠ الى ٣٠ جنيهاً وبالنسبة للأراضى الزراعية كانت أجود أراضى فى محافظة الشرقية لا يتجاوز سعر الفدان فيها ١٠٠٠ جنيهاً وفى البحيرة ٥٠٠ جنيهاً وفى الصعيد ٣٠٠ جنيهاً .

غير أنه بعد حرب ١٩٧٣ ، انقلب الموقف وزادت أسعار الاراضى زيادة هائلة وسجلت فى عام ١٩٨٠ أرقاما قياسية . فقد تجاوز سعر المتر

(٧٨) يضاف الى هذه المعدلات فائدة تأخر عند الاقتضاء بمعدل ١٪ سنويا
(٧٩) البنك المركزى المصرى « التطورات الائتمانية والمصرفية ٢ — مرجع سابق

من الأراضي المصلحة على النيل أو القريية منه ١٠٠٠ جنيه (١٥٠٠ - ٢٠٠٠ جنيه) ووصل الى ٢٠٠ جنيه في مصر الجديدة والى ١٠٠ - ١٥٠ جنيها في الهرم ، كما ازدادات ايضا أسعار الأراضي الزراعية زيادة كبيرة حيث ارتفع سعر الفدان في الشرقية الى ٤٠٠٠ جنيه وفي البحيرة الى ٢٥٠٠ جنيه وفي الصعيد الى ٢٠٠٠ جنيه (٨٠) . ويمثل ارتفاع أسعار الأراضي على هذا النحو - في السنوات السبعينية - أحد مصادر ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم أحد العوامل المؤثرة على ارتفاع الأسعار . فرغم أن قيمة الأرض داخل النطاق العمرانى بالمدن لا تمثل أى تكلفة بالنسبة للاقتصاد القومى في اجمالها حيث تعد موردا طبيعيا موجودا ، الا أن قيمة الأرض على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادى وعلى مستوى الوحدات المكونة لها تمثل تكلفة واضحة في استثماراتها ومن ثم يكون لها دور هام في التأثير على مستوى السعر الذى تباع به السلعة أو الخدمة للمستهلك النهائى نتيجة لاحتساب عائد (أو أجر) للأرضى يدخل ضمن تكاليف الإنتاج حتى اذا كانت الأرض مملوكة للمشروع ذاته (٨١) .

٢ - ٢ - ٣ - الاختلالات الهيكلية :

ان المشكلة التى يعانى منها الآن الاقتصاد المصرى لها جانب هيكلى نو اثر هام في تغذية الضغوط التضخمية - وترجع المدرسة الهيكلية تلك الضغوط التى تعانى منها البلدان النامية بصفة عامة الى عوامل هيكلية منها التخصص المشوه في النظام الاقتصادى الدولى والذى يفرض على تلك البلدان التخصص في انتاج وتصدير المواد الاولية بالاضافة الى جمود جهازها الانتاجى وعدم قدرته على مواجهة الطلب الكلى والمواد الغذائية على وجه الخصوص (٨٢) .

ورغم تعدد الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، الا اننا سنقتصر هنا على معالجة اثنين من اهم تلك الاختلالات وهما : الاختلال بين معدلات نمو القطاعات السلعية ومعدلات نمو القطاعات الخدمية ، وتباطؤ معدل نمو الانتاج الزراعى وذلك لما لهما من آثار هامة على المشكلة الاقتصادية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى حاليا .

(٨٠) د. محمود عبد الفضيل ، « تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية » ، مرجع سابق ، ص ١٨

(٨١) د. رمزى زكى : « مشكلة التضخم في مصر » مرجع سابق ، ص ٣٣٨

(٨٢) د. صبرى ابو زيد : « الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على مشكلتى التضخم والديون الخارجية في مصر » مجلة مصر المعاصرة ، السنة السادسة والسبعون ، العدد ٣٩٩ ، يناير ١٩٨٥ ، ص ٥٤
انظر ايضا :

C.H. Kirkpartick and F.I. Nixon "The origins of inflation in

٢ - ٢ - ١ - الاختلال بين معدلات نمو القطاعات السلعية ومعدلات نمو القطاعات الخدمية :

شهد الاقتصاد المصرى ، ابتداء من النصف الثانى من السنوات السبعينية ، نموا غير متوازن حيث أنخفض معدل النمو فى القطاعات السلعية مقارنة بالقطاعات الخدمية وهو ما دفع البنك المركزى الى القول بأن « قطاعات التوزيع والخدمات أصبحت القطاعات الرائدة فى الاقتصاد القومى مما يحتمل أن يعكس تزايد الخلل الهيكلى بين القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية بما قد يساهم فى زيادة وطأة الضغوط التضخمية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى خاصة أن النمو فى القطاعات السلعية يرجع أساسا الى ارتفاع معدل النمو فى قطاع البترول الذى عوض جانبا من انخفاض معدلات النمو فى قطاعى الزراعة والصناعة (٨٢) .

وتشير البيانات المتاحة لمعدلات النمو الحقيقية ، أن الاقتصاد القومى قد نما خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢/٨١ مقاسا بالنواتج المحلى الإجمالى الحقيقى مقوما بأسعار عام ١٩٧٥ - بمعدل نمو ٨.٥٪ فى السنة فى المتوسط ، غير أنه يلاحظ أن القطاعات التى أسهمت فى توليد هذا المعدل للنمو هى قطاعات الموارد الطبيعية والقطاعات الخدمية فى حين كان اسهام القطاعات السلعية (مثل قطاع الزراعة وقطاع الصناعات التحويلية) اقل بكثير اذ تخلفت معدلات النمو فى القطاعين الأخيرين عن معدلات النمو فى القطاعات الأخرى بنسب ملموسة (٨٤) .

ويبين الجدول رقم (٦) بالمحق الإحصائى ، مدى تخلف نمو القطاعات السلعية (باستثناء البترول) عن نمو القطاعات الخدمية خلال الفترة ٧٧ - ١٩٨٢/٨١ حيث لم يزد معدل النمو السنوى فى قطاع الزراعة عن ٣.٢٪ وفى قطاع الصناعة والتعدين عن ٦٪ ، بينما بلغت هذه المعدلات : ١٢.٨٪ فى قطاع البترول ومنتجاته ، ٢١٪ فى قطاع قناة السويس ، ١٢.٥٪ فى قطاع التجارة والمال ، ٨.٣٪ فى قطاع النقل والمواصلات ، ٨.٥٪ فى قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية ، ١.٧٪ فى قطاع الخدمات الحكومية .

وبذا ارتفع النمو السنوى فى مجموعة قطاعات الخدمات الانتاجية الى ١٢٪ وفى مجموعة قطاعات الخدمات الاجتماعية الى ٩.٦٪ بينما

les developed countries : a selective review „in " Development economics and policy ", London, G. Allen and Unwin, 1981, pp. 311 - 332.

V. Argy, „Structural inflation in developing countries" Oxford Economic Papers, March 1970.

(٨٢) تقرير البنك المركزى عام ١٩٧٩ ، فكرت لدى : « د. ابراهيم العيسوى : تطور توزيع الدخل ... مرجع سابق ، ص ١٢٠
(٨٤) وزارة التخطيط « الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، مرجع سابق ، ص (١٨)

انخفض هذا المعدل في مجموعة القطاعات السلعية الى ٥٨٪ (بما في ذلك قطاع البترول ومنتجاته) ، ٤٨٪ (بدون هذا القطاع) .

وانعكست معدلات النمو المشار اليها على الاهمية النسبية للقطاعات السلعية والقطاعات الخدمية ، فارتفعت الاهمية النسبية لمجموعة قطاعات الخدمات الانتاجية الى جملة الناتج المحلى الاجمالي من ٣٠٣٪ الى ٣٥٪ وللمجموعة قطاعات الخدمات الاجتماعية من ١٩٦٪ الى ٢٠٤٪ ، بينما انخفضت الاهمية النسبية لمجموعة القطاعات السلعية من نحو ٥٠٠٪ الى ٤٤٦٪ (بما في ذلك قطاع البترول ومنتجاته) ومن نحو ٤٤٣٪ الى ٣٧٧٪ (بدون هذا القطاع) وذلك في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢/٨١ .

ومن ناحية اخرى ارتفع الوزن النسبى لقطاع البترول ومنتجاته من ٥٨٪ الى ٦٩٪ وقطاع قناة السويس من ٢٥٪ الى ٤١٪ وقطاع التجارة والمال من ١٩٣٪ الى ٢٢٧٪ وقطاع الخدمات الحكومية من ١١٤٪ الى ١٢٣٪ بينما انخفض الوزن النسبى لقطاع الزراعة من ٢٢٧٪ الى ١٧٣٪ ولقطاع الصناعة والتعدين من ١٥٤٪ الى ١٣٩٪ وذلك في خلال الفترة المشار اليها(٨٥) وكانت محصلة هذا خلل في هيكل الانتاج لأن معدلات التنمية المحققة لم تتولد من نمو القطاعات السلعية وأساسا في الزراعة والصناعة وقد أدى هذا الاختلال في التوازن الاقتصادي الداخلى وهذا التحول الهيكلى الذى كان متحيزا لأنشطة الخدمات وما تسبب عنه من قصور في العرض من الانتاج السلمى بالنسبة للطلب عليه الى نشوء وانتشار ظاهرة التضخم في الاقتصاد المصرى بصورة كبيرة(٨٦) زاد من حدتها تحويلات المصريين العاملين في الخارج والتي وفدت الى مصر دون أن تواجه بالانتاج المطلوب كما ونوعا .

٢ - ٢ - ٢ - ٢ - تباطؤ معدل نمو الانتاج الزراعى :

كان لتطور الانتاج الزراعى منذ بدء الستينيات ولخمس وعشرين سنة تالية سمات خاصة إذ اتصف نموه في بعض جوانبه بالجهود وظل لمدة عشرين سنة لا يتعدى معدل نمو السكان فلقد كان معدل نمو الانتاج الزراعى خلال الستينيات حوالى ٢٤٪ سنويا أما في السبعينيات وحتى

(٨٥) وفى هذا المجال يهنا أن نشر الى أن الخطة الخمسية الأولى ٦٢/٦١ - ٦٤ - ١٩٦٥ قد نجحت في دفع عجلة النمو الصناعى حيث أصبحت الصناعة تمثل ٢٢٪ من الناتج المحلى الاجمالي بينما بدأت تتراجع في مساهمتها في الانتاج المحلى الى أن أصبحت تمثل ١٤٪ فقط عام ٨١ / ١٩٨٢ على النحو المشار اليه اعلاه
انظر : د. د. هجرى أبو زيد : « الأزمة الاقتصادية العالمية » مرجع سابق ص٥٢
(٨٦) ذلك أن الأرباح المحققة والأجور الموزعة في اطار الخدمات تمثل طلبا متزايدا على السلع ، فإذا لم يتم نمو القطاعات السلعية بنفس معدلات نمو قطاعات الخدمات أو اعلى منها فسوف ترتفع الأسعار ويعم الفلاد . انظر : بنك مصر ، « الاسعار في الاقتصاد المصرى » النشرة الاقتصادية ، السنة الثمانية والعشرون ، العدد الثاني ١٩٨٤ ، ص١٧

عام ١٩٨١ فقد زاد الانتاج الزراعى خلال أحد عشر عاما بنحو ٢٥٪ بمعدل نمو سنوى لا يتجاوز ٢٪ (٨٧) .

وخلال هاتين الحقتين وحتى عام ١٩٨١ ، زاد عدد السكان بمعدل سنوى متوسط يقدر بنحو ٢٥٪ ، وهذا معناه أن الانتاج الزراعى برمته قد تخلف - فى معدل نموه - عن معدل نمو السكان تخلفا ملحوظا وبلغ تراكم القصور نحو ١٨٪ (٨٨) .

ويرجع تدهور الانتاج الزراعى على هذا النحو الى العديد من العوامل يأتى فى مقدمتها :

● ضيق الرقعة الزراعية المنزرعة ومحدودية التوسع فى الأراضى الجديدة ، إذ انخفض متوسط نصيب الفرد من الرقعة الزراعية من ٢٥ ر. فدان فى عام ١٩٥٥ الى حوالى ١٥ ر. فدان فى عام ١٩٨١/٨٠ إذ أن الزيادة فى المساحة المستصلحة لم تتمش مع زيادة السكان . وفى الوقت الذى يسير فيه استصلاح الأراضى بمعدلات بطيئة نظرا لوجود بعض المعوقات الفنية والادارية والتمويلية نجد أن المساحات المنزرعة تتأثر بالزحف العمرانى المستمر الذى يستقطع مساحات من أجود الأراضى الزراعية وأخصبها ، لاستخدامها فى اقامة المبانى السكنية والمشروعات (وتقدر هذه المساحات بنحو ٢٠ الف فدان تستقطع سنويا من الأراضى القديمة) وهو ما يعمل على تفاقم مشكلة ضيق رقعة الأرض الزراعية .

● تدهور مستوى خصوبة بعض الأراضى الزراعية ، حيث تشير الدلائل الى أن الاسراف فى مياه الري وتخلف نظام الصرف أدى الى ارتفاع منسوب الماء للأراضى فى بعض المناطق وما صاحبه من تأخر عمليات الصرف وزيادة تلوية الأرض وظهور الطبقات الصماء على مسافات ليست بعيدة عن سطح الأرض بالاضافة الى تجريف بعض المساحات بفرض صناعة الطوب .

● نقص ما يصرف من الأسمدة الكيماوية للزروع المختلفة عن الكميات المطلوبة (٨٩) وهو ما يؤثر على انتاجية قطاع الزراعة خاصة وقد

(٨٧) يدل أن معدل النمو فى الانتاج الزراعى كان قد بلغ نحو ١٧٪ فى نهاية السبعينيات أنظر : د. ابراهيم العيسوى : « عشر ملاحظات على الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ . مجلة مصر المعاصرة ، السنة الرابعة والسبعون ، العددان ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، يوليو - اكتوبر ١٩٨٢ ص ١٢٦

(٨٨) وزارة التخطيط « الخطة الخمسية الثانية للثنية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ وخطة عامها الاول ١٩٨٨/٨٧ ، الجزء الثانى ، الصورة القطاعية ، مايو ١٩٨٧

(٨٩) فعلى الرغم من زيادة الكمية المستهلكة من الأسمدة الكيماوية فى السنوات الأخيرة عنه فى السنوات السابقة الا أن ذلك يرجع بصفة أساسية الى التوسع فى المساحات المزروعة بالخضر والفاكهة والتعب والدرنات التى تحتاج الى كمية أكبر من الأسمدة الكيماوية الى جانب زيادة مساحة الأراضى الرملية التى تحتاج الى معدلات أعلى من الأسمدة الكيماوية للحاصلات التى تزرع بها

زادت حاجة الاراضى المصرية فى وقتنا الحاضر الى الاسمدة نتيجة لتقديم الارض المصرية وكثرة اجهادها .

● صغر مساحة الحيازة الزراعية ، حيث توضح قراءة التركيب الحيازى فى الزراعة المصرية ان غالبية المزارع ضئيلة المساحة حيث ان نسبة عدد الحائزين لمساحة ٥ أفدنة فأقل تصل الى ٩٣ر٥٪ من اجمالى عدد الحائزين على الارض الزراعية ، وتبلغ جملة مساحة حيازتهم ٦٧٪ من اجمالى المساحة المنزرعة وان ٨٠٪ من اجمالى الحائزين هم من فقراء المزارعين والذين تتراوح مساحة حيازتهم بين ٣ أفدنة — فدان فأقل (٩٠) . ويرتب على صغر مساحة الحيازة الزراعية على هذا النحو صعوبة استخدام الفنون الانتاجية المتطورة وما يصاحبه من فقد فى الموارد الارضية تقدر بحوالى ٢٠٪ من مساحة الاراضى المنزرعة . كذلك فهناك فقد آخر فى الموارد المائية والاسمدة وطاقة العمل الانسانى والحيوانى . كما تميل المزارع الصغيرة بطبيعتها الى انتاج الحاصلات الزراعية لاستخدامها فى الاستهلاك العائلى .

● هجرة الايدي العاملة الزراعية وما صاحبها من نقص الايدي العاملة بالريف وارتفاع اجورها بشكل واضح — خلال السنوات الاخيرة — وانخفاض كفاءتها وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعى وخاصة بالنسبة للمحاصيل التقليدية . فعلى حين بلغ الارتفاع فى تكلفة الانتاج لغالبية المحاصيل الرئيسية فى الفترة ٦٠ — ١٩٧٦ بين ٢٥٥٪ ، ٤٥١٪ تراوح الارتفاع فى اجور الايدي العاملة الزراعية خلال نفس الفترة بين ٣٦٠٪ ، ٥٦٠٪ (٩١) .

● انصراف المزارع عن زراعة المحاصيل الرئيسية نظرا لان الميزة النسبية من عائد بعض المحاصيل التصديرية والتصنيعية تفوق كثيرا عائد بعض المحاصيل التقليدية التى تزرع لتحقيق الاكتفاء الذاتى .

● زيادة الفاقد فى الانتاج الزراعى ، سواء اثناء النقل او التخزين او التوزيع او لغياب المشروعات الكفيلة بحفظه او تصنيعه لحين الاستهلاك (٩٢) فتشير التقديرات الى ان الطاقة التخزينية المتاحة حاليا للقطاع الزراعى تبلغ نحو ٥٣٠ ألف متر مربع اى ما نسبته ٣٠٪ من الطاقة التخزينية اللازمة لتخزين وحفظ الانتاج الزراعى ومستلزماته والمقدرة بنحو ١٧٩٠ ألف متر مربع .

(٩٠) بنك مصر « أهمية تطوير قطاع الزراعة فى مصر » النشرة الاقتصادية ، السنة الخامسة والعشرون ١٩٨٠ — ١٩٨١ ، ص ١١

(٩١) نفس المرجع ، ص ١٢

(٩٢) ويقدر الفاقد فى الانتاج الزراعى بنحو ٥ر٥٪ من اجمالى الانتاج السنوى ، وتقدر المساحة المحصولية المقابلة لحجم الفاقد فى الانتاج الزراعى السنوى بما يعادل ٣٥٨ ألف فدان سنويا

انظر : وزارة التخطيط ، الاطار العام التنصلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٢/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ ، الجزء الثمى ، الصورة القطاعية ، مرجع سابق

● المشاكل الخاصة بالانتاج الحيوانى والمتثلة في انخفاض الكفاءة الانتاجية لبعض أنواع الماشية سواء من اللحوم أو الالبان والنقص في الاعلاف والذي يمثل جانباً هاماً في معوقات زيادة الانتاج الحيوانى من الوحدات الحيوانية المتاحة حالياً .

وتد ترقب على هذا الركود النسبى للانتاج الزراعى أمران على درجة كبيرة من الأهمية :

أولهما : انخفاض في قدرة القطاع الزراعى على امداد الصناعة المحلية بما يلزمها من المواد الخام الزراعية ، وهنا واجهت بعض الصناعات صعوبات معينة وسجل انتاجها نمواً لا يتماشى مع احتياجات السوق المحلى (كما هو الوضع بالنسبة للصناعات الغذائية) وبدات تظهر مشكلة الطاقات العاطلة غير المستغلة .

ثانيهما : تدهور قدرة القطاع الزراعى على توفير الاحتياجات الغذائية للسكان مما أدى الى تزايد الاعتماد على العالم الخارجى في تدبير قسط كبير من المواد الغذائية . فعلى سبيل المثال أصبحت مصر في سنة ١٩٨٠ تعتمد على الخارج في تدبير ٧٥٪ من استهلاكها من القمح ، ٧٠٪ من الزيوت النباتية ، ٤٤٪ من الفول والعدس ، ٤٣٪ من السكر ، ٣٣٪ من اللحوم بينما كان الاستيراد في سنة ١٩٧٠ لا يمثل سوى ٤٤٪ من استهلاكنا من القمح ، ٥٢٪ من الزيوت النباتية ، ١٠٪ من الفول والعدس ، ٣٢٪ من اللحوم ، وكانت مصر تستورد ٥٠ ألف طن سكر في تلك السنة (١٣) .

وقد أدى تزايد اعتماد مصر على الواردات في تدبير احتياجات الاستهلاك المحلى - ضمن عوامل أخرى - الى ارتفاع نسبة الواردات من السلع والخدمات الى الناتج المحلى الاجمالى من ٢١٪ في سنة ١٩٧٣/٧٢ الى ٥٣٪ في سنة ١٩٧٩/١٩٨٠ والى تدهور حالة الميزان التجارى الزراعى (١٤) .

(١٣) د. ابراهيم العيسوى : « ترشيد الاستهلاك الخاص في مصر » مرجع سابق ، ص ٧٦ . والواقع انه كان هناك اكتفاء ذاتى في السلع الغذائية الرئيسية في سنة ١٩٦٠ ، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى ٩٨٪ ولم يكن الأمر يمثل مشكلة تدعو للقلق كما هو عليه الحال الآن لتضع البلاد بالاكتفاء الذاتى في مجال الغذاء ، ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض المستمر حيث بلغت حوالى ٧٨٪ في عام ١٩٧٤ ثم انخفضت الى ٥٦٪ في عام ١٩٨٠ ، نتيجة لبطء النمو في القطاع الزراعى وازدياد الطلب على الغذاء ، فزاد الاعتماد على الخارج لسد هذه الفجوة ، لاستمرارية تقلص دور الزراعة في تحقيق الاكتفاء الذاتى وبما يدل على الوضع الغذائى المتدهور أن نسبة الاكتفاء الذاتى بلغت حوالى ٢١٪ فقط في عام ١٩٨٥ لسلع غذائية رئيسية وهى القمح والعدس والسمن والزيت .

أنظر : د. فوزى حليم رزق « امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية الرئيسية في الخمس سنوات المقبلة » من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة نوفمبر ١٩٨٦ ، ص ٢٨

(١٤) الواقع أن الميزان التجارى الزراعى المصرى لم يعرف عجزاً سوى ابتداء من =

٢ - ٢ - ٤ - عوامل أخرى تحد من التوظيف وتساعد على انتشار البطالة .

ومن هذه العوامل نخص بالذكر ما يلي :

٢ - ٢ - ٤ - ١ - الاتجاه الى استخدام طرق انتاج ذات كثافة رأسمالية عالية .

فقد لوحظ ان معظم ما تم بمصر من استثمارات جديدة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي قد اتجه الى استخدام فنون انتاجية ترتفع فيها الكثافة الرأسمالية وتقل فيها بالتالى كثافة عنصر العمل (وهذا امر يتمشى مع الاهداف المعلنة لهذه السياسة حيث يعتبر ادخال التكنولوجيا الحديثة ضمن الأمور الجوهرية لأهدافها) وقد لوحظ ذلك على وجه الخصوص في حالة المشروعات الصناعية التحويلية وفي قطاع التشييد وغير ذلك (٩٥) .

وبالرجوع الى الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ نجد ان المعدل الحدى لرأس المال الى العمل كان على المستوى القومى ١٦٥ الف جنيه وتراوح هذا المعامل بين القطاعات المختلفة من ٣٧١٣ الف جنيه في قطاع البترول ومنتجاته ، ١٧٣٩ الف جنيه في قطاع الكهرباء الى ١٩٢ الف جنيه في الصناعات التحويلية ، ٧٥ الف جنيه في قطاع الزراعة .

ومن الجدير بالذكر ان المعامل الحدى لرأس المال الى العمل في الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦٥ كان حوالى ١٦٥٠ أو ١٥٤٠ جنيهًا شاملاً التغير في المخزون أو بدونه (٩٦) ويرجع احتواء خطة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ على مشروعات ذات كثافة رأسمالية عالية الى الفدرة النسبية التى يتسم بها في الوقت الحاضر سوق العمل الفنى وشبه الفنى والنتيجة عن زيادة الهجرة وما ترتب عليها من ارتفاع أجور العمال الماهرين وغير الماهرين على حد سواء .

= عام ١٩٧٤ - فقد كان هذا الميزان في حالة فائض مستمر حتى عام ١٩٧٣ (حيث بلغ هذا الفائض ١٥٥٢ مليون جنيه في ١٩٧٠ تناقص الى ٧١٦ مليون جنيه في عام ١٩٧٣) ثم تحول الفائض الى عجز قدره ٨٤٧ مليون جنيه في عام ١٩٧٤ وتزايد هذا العجز الى ١٠٥٧ مليون جنيه في ١٩٧٨ والى نحو ٢٠٠ مليون جنيه في ١٩٧٩

أنظر بنك مصر : « أهمية تطوير قطاع الزراعة في مصر » مرجع سابق ، ص ٧

(٩٥) أنظر : معهد التخطيط القومى : « الاتفاق العام والاستقرار الاقتصادى في

مصر » مرجع سابق ص ٣٢

(٩٦) يتم الحصول على هذا المعامل بصورة تقريبية بقسمة الاستثمارات الكلية للخطة

على عدد فرص العمل الواجب توفيرها . أنظر : د. سلطان أبو على : مرجع سابق ص ٩

فمثلا بلغ الأجر اليومي للعامل الزراعي أكثر من خمسة جنيهاً وعامل البناء غير الماهر أكثر من سبعة جنيهاً وقد أدت هذه الظروف إلى الالتجاء إلى الميكنة (٩٧) .

غير أن استمرار استخدام الفنون الإنتاجية الحديثة في المشروعات الاستثمارية الجديدة سوف يؤدي إلى تقليل إمكانية مكافحة البطالة بمصر (٩٨) بل وربما زيادتها .

٢ - ٢ - ٤ - ٢ - انخفاض معدل نمو التوظيف في القطاعات السلعية عنه في القطاعات التوزيعية والخدمية :

لوحظ بالذات في النصف الثاني من السنوات السبعينية (والنصف الأول من السنوات الثمانينية) أن معدل نمو التوظيف في القطاعات السلعية كان أقل من معدل نمو التوظيف في القطاعات التوزيعية والخدمية .

فاذا أخذنا الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢/٨١ كمثال ، نلاحظ أن قطاعات الخدمات الاجتماعية كانت أكثر استقبالا للزيادة في حجم التوظيف حيث امتصت نسبة ٥٥ر٦٪ من مجموع الزيادة في عدد المشتغلين ، كما حققت قطاعات الخدمات الإنتاجية فرص عمل بلغت نسبتها ١١ر٤٪ من مجموع الزيادة المحققة في حين بلغت نسبة ما حققته القطاعات السلعية من فرص العمل ٣٣٪ من هذه الزيادة (٩٩) . ويبين الجدول رقم (٧) بالملحق الإحصائي - التوظيف في الاقتصاد الوطني حسب القطاعات الاقتصادية والزيادة المحققة فيها بين عامي ١٩٧٧ ، ١٩٨٢/٨١ والتغير في هيكله . ويلاحظ من هذا الجدول أن الأهمية النسبية للعمالة في القطاعات السلعية من غير قطاع الزراعة وبالذات في قطاع الصناعات التحويلية لم تتغير فيما بين عامي ١٩٧٧ ، ١٩٨٢/٨١ ، حيث ظلت الأهمية النسبية في قطاع الصناعات التحويلية في حدود ١٢٪ فيما بين السنتين المذكورتين .

(٩٧) نفس المرجع - ص ٨

(٩٨) لمعرفة أثر استخدام أحدث الآلات على العمالة ، نأخذ - كمثال - ذلك التقدير الذي قام به البنك الدولي والذي وفقا له : يترتب على انشأ مصنع واحد للأحذية البلاستيك على أحدث طراز يشغل ٤٠ عاملا ، حرمان ٤٠٠ عامل يشتغلون بالطرق اليدوية التقليدية من مصدر رزقهم

انظر د. على الجريتي - مرجع سابق - ص ١٠٠

(٩٩) وزارة التخطيط « الإطار العام التفصيلي للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ » الجزء الأول ، المكونات الرئيسية ، مرجع سابق ، ص (٢٢) ، ويلاحظ على سبيل المقارنة - أن هذه النسبة قد بلغت ٦٣ر٨٪ في ٦٠/٥٩ - ١٩٦٦/٦٥ بالنسبة للقطاعات السلعية - أما بالنسبة لقطاع الخدمات في إجماله فلم تصل هذه النسبة إلا إلى ٣٦ر٢٪ (مقابل ٦٧ر٠٪ في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢/٨١) . انظر : د. عبد النبي الطوخي : « تحليل التغيرات في خصائص القوى العاملة في مصر ١٩٤٧-١٩٧٤ » من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ ، ص ٢٢١ (جدول ٣ - ب)

كذلك فانه على الرغم من انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من ٤١ر٤٪ الى ٣٦ر٢٪ فان هذا الانخفاض لم يعوضه زيادة في الأهمية النسبية للعمالة في القطاعات السلعية الأخرى — والتي تعد بمثابة « القطاعات القائدة للنمو » بل عوضه الزيادة في عمالة قطاعات الخدمات التي توجد بها أعداد فائضة عن حاجتها حيث ارتفع هيكل العمالة في نشاط الخدمات الحكومية وحده من حوالى ١٤ر٩٪ في بداية الفترة الى حوالى ١٩ر٨٪ في نهايتها .

ان هذه التطور في هيكل العمالة المصرية ، والذي تم أساسا لصالح قطاع الخدمات ، لا يساعد على حل مشكلة البطالة ، اذ من المفروض أن يكون الاسهام الرئيسى للقطاعات الانتاجية هو خلق فرص عمل جديدة للعاملين الجدد الداخلين الى سوق العمل وبالتالي زيادة الأهمية النسبية للعمالة في هذه القطاعات .

كذلك اذا كان قطاع الخدمات الحكومية قد استقبل زيادة كبيرة في العمالة على النحو المتقدم فان هذا الاتجاه اذا ما استمر سوف يقوى عوامل البطالة المتبعة فيه .

٢ - ٢ - ٤ - اثر السياسات المتبعة :

لاشك ان السياسات المتبعة — وبالذات في فترة السبعينيات — تعد ذات صلة بزيادة معدلات التضخم والبطالة في مصر . ولا يتسع المجال هنا بطبيعة الحال لأن نتعرض بالتفصيل لكل هذه السياسات ، ومن ثم فسوف نقصر تحليلنا على بعضها والتي نعتقد أنها ذات صلة وثيقة بظاهرة التضخم الركودى في مصر .

٢ - ٢ - ٤ - ١ - سياسات التوظف والأجور والهجرة :

٢ - ٢ - ٤ - ١ - ١ - فيما يتعلق بسياسات التوظف والأجور : فقد ساعدت على انخفاض الانتاجية (ومن ثم زيادة تكلفة الانتاج) وعلى انتشار البطالة المتبعة. ذلك ان الدولة أخذت على عاتقها تدبير عمل لخريجي الجامعات والمدارس الثانوية والفنية وغيرهم في الحكومة والقطاع العام وانتهى الأمر بالتطبيق العملى الى أن تقوم وزارة العمل « ادارة القوى العاملة » بتوزيع الخريجين على الوزارات والمنشآت دون نظر لاحتياجاتها الفعلية ، ودون نظر للملأمة تخصص الخريج لمطلبات الوظيفة التي تختار له ودون اعتبار

(١٠٠) روبرت ملبرو ، سمير رضوان : « التصنيع في مصر ١٩٢٦ - ١٩٧٣ » ، السياسة والاداء » ، ترجمة د. صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ ص ١٠٠

لدرجة كفايته (١٠٠) مما يؤدي الى التكديس الوظيفي (١٠١) ومما يجعل الانتاجية الحدية سالبة .

ومن سمات هذه السياسة - والتي يطلق عليها « سياسة داغ العمالة » انه طالما تم تعيين العامل فان من حقه على الدولة ان تصرف له العلاوات بصورة تلقائية وان تتم ترقيته تلقائيا دون ان يلزم نفسه او تلزمه الدولة بانتاج يتصف بالجودة ولا يستطيع أحد مساعدته عن اهمال او تقصير يقع منه ووضعت في سبيل فصل العامل عقبات لا يمكن تخطيها جعلت منه أمرا صعبا ان لم يكن مستحيلا (١٠٢) .

وفي المشروعات المملوكة للدولة ، يعد مستوى التعليم الرسومى - وليس مضمون الوظيفة - بمثابة المعيار الرئيسى لتحديد الأجر الأساسى أما الترقيات والعلاوات المالية السنوية فتعتمدان على الأقدمية وبالإضافة الى الأجر الأساسى يتم تقديم الحوافز والأجور الإضافية والمكافآت التشجيعية . وقد استهدفت هذه من حيث المبدأ مكافأة الأداء المتميز ، غير انها أصبحت عمليا تمنح للجميع دون تمييز (١٠٣) وزيادة على ذلك فان أجور القطاع العام للعمال المهرة أثنى بكثير من أجور العمال المناظرين لهم فى القطاع الخاص .

ان عدم الربط بين الأداء والمكافأة ، وانخفاض أجور العمال المهرة فى القطاع العام عنها فى القطاع الخاص وضمان التأمين الوظيفى ، كل هذه الأمور تضاعفت لتؤدي الى خفض الانتاجية وخفض الروح المعنوية وترك أغلب العمال المهرة المتخصصين العمل بالقطاع العام للعمل فى القطاع الخاص (او فى بلدان عربية أخرى) وكان من بقى منهم ينقصه الحافز الكافى لزيادة الانتاجية نظرا لتماثل الحوافز والعلاوات المالية وفى نفس الوقت وجد العمال من ذوى المهارات المتدنية تشجيعا للبقاء فى الوظائف العامة بسبب ضمانات التأمين الوظيفى وترتب على ذلك أن ضمت الصناعات المملوكة للدولة عددا أقل من العمال المتخصصين والمهرة ووفرة من العمال ذوى المهارات المتدنية والذين يستخدمون بصورة ناقصة (١٠٤) .

(١٠١) ومن أمثلة ذلك انه فى مصانع شركة النصر يعمل عشرة آلاف عامل فى انتاج ١٠ آلاف سيارة خاصة ولورى بينما ينتج نفس العدد فى احد مصانع اسبانيا ١٠٠ الف وحدة انظر : د. على الجريلى : « خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ » مرجع سابق ، ص ٢١٥
ويلاحظ انه رغم وجود عمالة زائدة فى المصانع نتيجة لسياسة توزيع العمالة على الجهات دون دراسة لما تتطلبه هذه الجهات من اعداد ومهارات ، فان بعض الصناعات تعاني نقص العمالة المدربة اللازمة خاصة فى الصناعات الالكترونية وعمال الأتزان العالية فى صناعة قضبان السكك الحديد وصناعة الصنيع

(١٠٢) روبرت مايرو وسير رضوان ، مرجع سبق ذكره ص ١١ - ١٢
(١٠٣) أى أن الترقية والحوافز ليست مقترنة بتحسين فى الأداء والانتاجية . انظر البنك الدولى « تقرير عن التنمية فى العالم » ١٩٨٧ ، ص ١٤٠ - اطار ٧ - ٥
(١٠٤) نفس المرجع

يضاف الى ذلك ان سياسة التعليم في مصر قد ركزت على التعليم الثانوى والعالى(١٠٥) ولم تعط نفس التركيز للتعليم الفنى والمهنى والذى اصبح لا يفى بالتخصصات المطلوبة وظهر عجز كبير فى المهارات الفنية ، كما لم تقم مراكز التدريب المهنى بتوفير الأعداد الكافية من هذه المهارات .

٢ - ٢ - ٤ - ١ - ٢ - أما فيما يختص بسياسة الهجرة ، فقد ساهمت فى انخفاض الانتاجية وارتفاع التكلفة وزيادة الأسعار فقد مالت هذه السياسة الى تشجيع الهجرة للخارج لما تدره من حصيله النقد الأجنبى التى أصبحت تعتبر من أهم الموارد الذاتية للدولة فاندفع انكثريين الى الهجرة - نتيجة لارتفاع الأسعار وانخفاض متوسط الأجر الحقيقى فى الداخل .

غير أن اشتغال عدد كبير من المصريين بالخارج وزيادة تحويلاتهم لذويهم فى مصر قد ترتب عليه خلق قوى شرائية كبيرة لأفراد غير منتجين مما ساهم فى تغيير أنماط الاستهلاك وارتفاع الأسعار .

كذلك أدى النقص الكبير فى بعض المهارات الفنية والحرفية نتيجة لاشتغال أعداد كبيرة من أصحاب هذه المهن بالخارج الى ارتفاع أجور ودخول هذه الفئات مما أدى الى نوع من الخلل فى توزيع الدخل فى المجتمع المصرى - كما ساهمت هجرة هذه الكفاءات الفنية فى انخفاض الانتاج وفى ارتفاع التكلفة وزيادة الأسعار(١٠٦) .

فمع الزيادة الهائلة فى العوائد النفطية فى البلدان العربية المصدرة للنفط عام ١٩٧٣ ، تزايد الطلب بشدة على عمال البناء والتشييد المصريين فى البلاد العربية المجاورة وكانت الاستجابة الطبيعية لهذا الطلب المتزايد سبباً فى خلق نقص فى السوق المحلية أدت بدورها الى زيادة كبيرة فى الأجر الفعلية لعمال البناء والتشييد (١٠٧) . وفى إطار النقص فى الأيدى العاملة المتاحة فى هذا القطاع فى السوق المصرية المحلية ، الراجع الى عمليات

(١٠٥) كما يركز التعليم الثانوى والجامعى فى مصر على التعليم العام النظرى ويوحى بأنه ينظر نظرة غير كريمة الى التعليم الفنى والحرفى - هذا فى الوقت الذى يمثل فيه هذا النوع الأخير من التعليم أهمية كبيرة فى البلاد الصناعية المتقدمة . انظر د. محمد محروس اسماعيل : « مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية » ، المؤتمر السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٢٨٩ وينسب البعض انجاز اليابان الضخم فى استيعاب التكنولوجيا المنقولة أساساً من الخارج الى توافر عرض كاف من الفنيين بسبب روعة نظام التعليم الفنى انظر : د. عبدالفتاح قنديل : « نقل التكنولوجيا المتطورة الى الدول النامية » المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٣٢٦

(١٠٦) انظر : بنك مصر ، « حول قضايا الإنتاج والتنمية فى مصر » - مرجع سابق ص ٥٢

(١٠٧) جلال أمين ، اليزابيث تايلور عونى : « هجرة العمالة المصرية ، دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية الى الخارج » ، مركز البحوث للتنمية الدولية ، يناير ١٩٨٦ ، ص ١٣١

الهجرة ، تم اجتذاب أعداد متزايدة من العمال الزراعيين الساعين وراء الأجور المرتفعة وهو الأمر الذى أدى بالتبعية الى خلق أوجه نقص ملموسة في العمالة الزراعية في الريف المصرى (١٠٨) .

وقد نتج عن كل ذلك انخفاض في انتاجية العمل في كل من قطاعى الزراعة والبناء والتشييد نتيجة لاحتلال عمال غير مدربين محل الأيدي العاملة المدربة التى هجرت العمل في القطاع المعنى .

يضاف الى ذلك انخفاض المستوى المهارى للعمال المهاجرين عند عودتهم - ذلك أن ظروف العمل في البلدان العربية النفطية لا تؤدى الى ارتقاء ملحوظ في مهارة الوافدين اليها وخبرتهم المهنية لأن فرص التدريب في هذه البلدان ليست متاحة للوافدين على قدم المساواة مع المواطنين (١٠٩) وبالطبع يؤثر هذا الوضع على المستوى المهارى للقوة العاملة بالانخفاض مما يضعف قدرة الاقتصاد الوطنى على الانتاج .

٢ - ٢ - ٤ - ٢ - السياسات السعرية ، والتي ساهمت في تخفيض حجم الانتاج وزيادة الطاقات العاطلة وارتفاع الأسعار .

فقد حاولت الدولة تخفيف حدة الارتفاع في الأسعار الذى حدث في السنوات الأخيرة بانتهاج سياسة الدعم وتحديد سعر اجتماعى لبعض السلع والخدمات غير أنها لم تحقق النجاح المنشود حيث أحدثت هذه السياسات آثارا جانبية تحتاج هى الأخرى الى علاج (١١٠) .

فبالنسبة للقطاع الصناعى ، كان للنظام السعري المطبق على شركات القطاع العام آثار بالغة الخطورة (١١١) ، ذلك أن السعر الذى تفرضه الدولة على منتجات هذه الوحدات أو الشركات - وهو ما يسمى بالسعر الاجتماعى - يعد غير كاف لتغطية المصاريف الثابتة والمتغيرة - وبذلك فإن هناك تباينا بين هذا السعر - الذى تحدده الدولة - والسعر الاقتصادى

(١٠٨) د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل « انتقال العمالة العربية ، المشاكل - الآثار ، السياسات » مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ ، ص ١٠٦ انظر ايضا في هذا الصدد :

Nazli Choucri, R.S. Echaus and A. Mohie El-Din, "Migration and employment in the construction sector : critical factors in Egyptian development, Cairo, Cairo University and MiT, Technology Adaptation Program, 1978.

(١٠٩) د. نادر نرجانى « الهجرة الى النفط » مرجع سابق ، ص ١٠٣
(١١٠) د. أحمد سعيد دويدار : « سياسات الأسعار الزراعية » المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٧ ، ص ٨
(١١١) بل ان سياسات التسعير تعد من أهم المشاكل التى تواجه شركات القطاع العام في الوقت الحالى بسبب تدخل الحكومة في تحديد أسعار منتجات هذه الشركات

للمنتج الذى يعكس تكاليف الانتاج الحقيقية + الهامش المناسب من الربح (١١٢) .

وهكذا على حين جهدت اسعار منتجات شركات القطاع العام ، اتجهت اسعار معظم عناصر انتاجها الى الارتفاع مما ادى الى تحمل تلك الشركات لخسائر منعتها من القيام بعمليات الاحلال والتجديد ومجاراة التطور التكنولوجى وادت بها الى تخفيض حجم انتاجها - للحد من حجم الخسائر التى تتحملها . وبذلك يمكن القول ان هذه السياسات السعريه - قد ساهمت فى زيادة حجم الطاقات العاطلة فى الكثير من وحدات القطاع العام .

وبالنسبة للقطاع الزراعى ، يلاحظ ايضا « انعدام كفاءة السياسة السعريه فنلاحظ على سبيل المثال ارتفاع تكلفة العامل الزراعى نتيجة للهجرة للخارج ، بينما لم يعوض ارتفاع الاسعار الزراعيه الزيادة فى هذه التكلفة وخصوصا بالنسبة للمحاصيل الخاضعة للشراء الاجبارى للحكومة حيث تقل الاسعار المحليه للقطن عن ثلث مثلتها الدوليه كما تقل الاسعار المحليه للقمح وقصب السكر عن نصف الاسعار الدوليه (١١٣) .

ويلاحظ انه نتيجة لهذه السياسات السعريه ، انصرف الكثير من المزارعين عن زراعة المحاصيل التقليديه - مما ادى الى انخفاض انتاجها وارتفاع اسعارها - واتجهوا الى المحاصيل غير التقليديه التى لا تخضع للتسعير الاجبارى ونتيجة لهذا حدث تحول فى الهيكل المحصولى فى غير صالح المحاصيل التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية (مثل القطن) ونتج عن هذا التحول - الى جانب زيادة الاستهلاك - تآكل الفوائض من محاصيل التصدير الزراعيه التقليديه وتزايد الواردات من المحاصيل المنافسه .

٢ - ٢ - ٤ - ٣ - السياسات النقدية والسياسات المالية :

والتي ساهمت فى زيادة حدة الضغوط التضخمية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى من خلال :

٢ - ٢ - ٤ - ٣ - ١ - التوسع فى الاصدار النقدى ، وبالذات بعد عام ١٩٧٣ ، فقد بلغ معدل نمو الاصدار النقدى فى عام ١٩٨٣/٨٢ على سبيل المثال ، ٢٥٦٪ مقابل معدل نمو للنتائج القومى يصل الى ٧٦٪ فقط (١١٤)

(١١٢) انظر : بنك مصر : « حول قضايا الانتاج والتنمية فى مصر » مرجع سابق ص ٤٩
 (١١٣) انظر : مصطفى عبد النبى ابراهيم « كبلية معالجة عجز ميزان المدفوعات المصرى » المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٦ ص ١٦
 (١١٤) بنك مصر : « الاسعار فى الاقتصاد المصرى » مرجع سابق ص ١٦

ومن الواضح أن هذا الاختلال بين نمو النقود ونمو الناتج القومي يترجم في صورة فائض في الطلب ويساهم في اذكاء حدة الضغوط التضخمية بمصر .

٢ - ٢ - ٤ - ٣ - ٢ - زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة والأفرط في الاعتماد على الجهاز المصرفي لمقابلته :

تعد سياسة عجز الميزانية والتوسع في الإصدار النقدي لمقابلته بمثابة أحد الروافد الهامة التي تغذى العملية التضخمية ، فمن المعروف أنه كلما كان هذا العجز كبيراً وكلما كانت النسبة الكبرى منه تغطى بالالتجاء الى المصادر التضخمية ، كلما كان تأثير ذلك على دفع الأسعار نحو الارتفاع ملموساً والعكس صحيح .

وينتج هذا العجز في الموازنة عن عدم تناسب حجم ما تقوم الدولة بانفاقه على الأغراض المختلفة مع ما تحصل عليه من موارد سيادية . وقد أدى اضطلاع الدولة بالجزء الأكبر من الانفاق الاستثماري بالإضافة الى التزام الدولة بتوظيف جميع الخريجين واتجاهها الى زيادة الأجور للتخفيف من حدة الآثار التضخمية وعدم ربط زيادة الأجور بالانتاجية وتحمل الدولة بأعباء اعانات الدعم ، أدى ذلك كله الى تزايد العجز في الميزانية (١١٥) فارتفع من ٨٧٠ مليون جنيه في عام ١٩٧٤ الى ٢٨٧٣ مليون جنيه في عام ١٩٧٩ وإلى ٥٥٧٨ مليون جنيه في عام ١٩٨٤/٨٣ (١١٦) - على النحو الموضح في الجدول رقم (٦) - مما يعنى أنه قد تزايد الى أكثر من ٦ مرات خلال الفترة المشار إليها ، وهذا يمثل في واقع الأمر طلباً زائداً لا تقابله موارد حقيقية تملكها الدولة .

ولا تكمن المشكلة في الواقع في مجرد وجود عجز في الميزانية العامة للدولة ولكن في الكيفية التي تواجه بها الحكومة هذا العجز : فعندما تكون ميزانية الدولة في حالة عجز تلجأ الى الاقتراض لتغطية الفجوة بين النفقات والإيرادات ويمكن للحكومة أن تحصل على قروض - داخلية (١١٧) من ثلاثة مصادر رئيسية (١١٨) .

- الاقتراض من الجمهور والمؤسسات غير المصرفية .

- الاقتراض من البنوك التجارية .

(١١٥) انظر بنك مصر « حول قضايا الانتاج والتنمية في مصر » مرجع سابق ص ٥٢
(١١٦) وتبلغ نسبة هذا العجز الى الناتج المحلي الاجمالي في هذا العام (١٩٨٤/٨٣) أكثر من ٢٥٪ وهى نسبة تعد مرتفعة لدرجة كبيرة (حيث تقدر الحدود المقبولة لها بحوالى ٥٪ من الناتج المحلي)

(١١٧) بالإضافة الى المصادر الداخلية للاقتراض تلجأ الدولة ايضا لسد هذا العجز الى الاقتراض الخارجى - ومن المعروف أن هذا الاقتراض في ظل أسعار الفائدة المرتفعة يؤدي الى زيادة اعباء خدمة الدين ويحمل ميزانية الدولة بأعباء اضافية مما يؤدي في النهاية الى زيادة حدة الضغوط التضخمية

(١١٨) د. محيي الدين الغريب ، « الدين العام والسيولة النقدية في العشرين سنة الأخيرة » في « ملامح تطور الاقتصاد المصرى » مجموعة الأبحاث المقدمة في المؤتمر العلمى الرابع لخريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ص ٣١

— الاقتراض من البنك المركزى عن طريق الاصدار الجديد .

وبينما يتميز المصدر الاول بأنه اقل الأساليب الثلاثة اضافة الى السيولة النقدية فى المجتمع فان المصدر الثالث أكثرها سيولة حيث تمثل المبالغ المقرضة اضافة صافية الى السيولة النقدية للمجتمع حيث يتمخض عن هذا الاقتراض زيادة محسوسة فى حجم النقود المتداولة دون أن يقابلها زيادة مناظرة فى حجم المعروض الحقيقى من السلع والخدمات ومن ثم فهى تسهم فى أحداث اختلال واضح بين تيار الانفاق النقدى وتيار العرض الحقيقى للسلع والخدمات وهو ما يترتب عليه فى معظم الأحيان ارتفاع فى المستوى العام للأسعار . ويلاحظ أن الدولة قد أفرطت خلال السنوات السبعينية — والسنوات الثمانينية الأولى — فى الاعتماد على الجهاز المصرفى لسد جانب كبير من عجز الموازنة العامة للدولة سواء عن طريق الاصدار الجديد أو الحصول على التسهيلات الائتمانية بصفة عامة .

فكما يتضح من الجدول (٦) — ساهم التمويل المصرفى بنحو ٤٢٪ من جملة مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة خلال الفترة ١٩٧٤ — ١٩٨٤/٨٣ (بحيث أصبح الجهاز المصرفى بمثابة الممول الرئيسى لعجز الموازنة العامة خلال هذه الفترة) .

جدول رقم (٦) تطور التمويل المصرفى للعجز العام خلال الفترة ١٩٧٤ — ١٩٨٤/٨٣

السنوات	العجز العام (١)	التمويل المصرفى (٢)	نسبة التمويل المصرفى إلى العجز العام % (١ : ٢)
١٩٧٤	٨٧٠	٣١٤	٣٦,١
١٩٧٥	١٤٦٣	٧٣١	٥٠
١٩٧٦	١٣٤١	٤٣٧	٣٢,٦
١٩٧٧	١٤٠١	٤٧١	٣٣,٥
١٩٧٨	٢٤٣٨	٨٢٧	٣٣,٩
١٩٧٩	٢٨٧٣	١٢٥٦	٤٣,٧
١٩٨١/٨٠	٢٧٨	—	—
١٩٨٢/٨١	٣٩٣٩	٢٧٤٤	٦٩,٧
١٩٨٣/٨٢	٤٢٣٠	١٧١٠	٤٠,٤
١٩٨٤/٨٣	٥٥٧٨	١٩٨٨	٣٥,٦

المصدر : عمود (١) ، (٢) د. محمد محمد البنا : « العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية فى إطار إدارة الدين العام الداخلى » — المؤتمر العلمى السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين — القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٥ جدول (٤) ص ٩ ، العمود (٣) محسوبا من العمودين (١) ، (٢) .

وقد بدأت هذه النسبة بـ ٣٦٪ في عام ١٩٧٤ ثم قفزت مرة واحدة الى ٥٠٪ عام ١٩٧٥ ثم أخذت تتدهور بعد ذلك خلال الفترة من ١٩٧٦ حتى ١٩٧٩ ثم عادت في عام ١٩٨٢/٨١ الى الارتفاع بحدة حيث وصلت الى حوالى ٧٠٪ .

٢ - ٢ - ٤ - ٣ - ٣ - الإفراط في الاعتماد على الضرائب غير المباشرة على حساب الضرائب المباشرة .

يلاحظ على هيكل الضرائب في مصر ، زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة والتي بلغت نسبتها الى اجمالى حصيلة الضرائب في المتوسط خلال السبعينيات ٧٦٤٪ ووصلت هذه النسبة في عام ١٩٧٥ الى ٧٩٢٪ ، بينما بلغت هذه النسبة في الدول النامية الأخرى في المتوسط حوالى ٦٥٪ (١١٩) .

ولا يخفى ما ينطوى عليه هذا النوع من الضرائب من ارتفاع لاسعار بعض السلع الرئيسية - حيث يقوم التجار والموردين باضافتها الى سعر البيع .

كذلك فان هذه الضرائب - غير المباشرة - تزيد من الضغط على اصحاب الدخول المحدودة (١٢٠) فتلجأ الدولة لموازنة هذا الوضع بزيادة اعانات الدعم مما يزيد من حدة العجز في الموازنة العامة .

كذلك يلاحظ أن قوانين الضرائب قد أعيد تصحيحها بما يوسع من نطاق الاعفاءات حيث لا ضرورة له ويسهل على الممول فرصة الخلاص من الضرائب المتراكمة عليه دون مبرر حقيقى . لقد تزايد الدخل المتاح للانفاق (شاملا تحويلات المصريين من الخارج) ، بنسبة ٢٥٪ فيما بين ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ ومع ذلك هبطت نسبة الضرائب المباشرة على الدخول من ٢٠٪ الى ١٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى فيما بين هاتين السنتين (١٢١) .

ومعنى هذا أن السياسات الضريبية المتبعة في مصر ، تحابى الاتجاه لرفع الاسعار وفي نفس الوقت لا تتناول الدخول والأرباح الناتجة عن حقوق التملك بالقدر الكافى .

(١١٩) أنظر بنك مصر « عجز الموازنة العامة » ، النشرة الاقتصادية ، السنة الثامنة والعشرون ، العدد الثانى - ١٩٨٤ ص ٥٦
(١٢٠) فمن المعروف أن الضرائب غير المباشرة تصيب دون تمييز الدخول المختلفة - وتصيب أساسا الدخول المنخفضة ومن ثم فهي تتناقى مع العدالة الاجتماعية
(١٢١) د. ابراهيم العيسوى « ترشيد الاستهلاك الخاص في مصر » مرجع سابق، ص ٧٩

٢ - ٣ - علاج التضخم الركودى فى مصر :

وضحت لنا دراستنا النظرية السابقة لسبب علاج أزمة التضخم الركودى ان الاقتصاديين النيوكلاسيك يتفقون مع النيوكينزيين فى الاعتراف للسياسة النقدية بدور فى مقاومة هذه الأزمة ولكن على حين يرى النيوكلاسيك ان « سياسة نقدية محكمة » تكفى فى حد ذاتها فان النيوكينزيين ،على العكس، يرون ان السياسة النقدية ليست سوى سلاح من الاسلحة التى يلزم استخدامها لمواجهةها .

ونحن نشير هنا الى أنه فى حالة مصر ، من الواضح ان السياسة النقدية لا يمكنها بمفردها مواجهة أزمة التضخم الركودى (لأن اتباع سياسة نقدية تقييدية على سبيل المثال ، وان افادت فى علاج التضخم الا أنها سوف تزيد من حدة البطالة) ولذا يلزم تكملتها بسياسات واجراءات أخرى لا تقتصر فقط على سياسة الدخول والأسعار — كما يرى النيوكينزيين — بل تمتد لتشمل العديد من السياسات التى تستهدف التقليل من التضخم المستورد ، وتصحيح الاختلالات الهيكلية القائمة ، وتشغيل الطاقات العاطلة .

وسوف نستعرض هذه السياسات على النحو التالى بشيء من التفصيل .

٢ - ٣ - ١ - العمل على التقليل من التضخم المستورد :

وذلك من خلال ترشيد الواردات الاستهلاكية والوسيلة والاستثمارية باحلالها ببدايل منتجة محليا(١٢٢) وتفضيل تلك المشروعات التى تعتمد بدرجة أكبر على المكون المحلى . ويلاحظ أنه بقدر تمكننا من تخفيض درجة الانفتاح (الانكشاف) وتقليل اعتمادنا على الواردات لسد حاجات الاستيعاب المحلى يمكن لنا التقليل من آثار التضخم المستورد على التضخم العام — وهذا الأمر يتطلب زيادة وتنويع الانتاج المحلى الموجه الى السوق المحلية . وهنا ينبغى الاشارة الى أن المهم ليس زيادة الانتاج المحلى فى حد ذاته بل المهم هو أن يتم الانتاج المحلى بكفاءة عالية حتى لا يحل التضخم المحلى محل التضخم المستورد . وبالإضافة الى تخفيض درجة الانفتاح يمكن أن يخفض التضخم المستورد من خلال تنويع مصادر الواردات والعمل على تخفيف تركيزها فى البلدان التى تتسم بمعدلات تضخم عالية(١٢٣) .

(١٢٢) وبمحيث يتنصر الاستيراد على السلع الضرورية التى ليس لها بديل فى الانتاج المحلى يكفى السوق

(١٢٣) د. على توفيق الصادق ، مرجع سابق ، ص ١٢٦

٢ - ٣ - ٢ - تصحيح الاختلالات الهيكلية القائمة .

ينبغي اتخاذ الإجراءات الاقتصادية الحازمة الكفيلة بتصحيح تلك الاختلالات وذلك عن طريق :

٢ - ٣ - ٢ - تصحيح العلاقات المختلفة بين القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية :

ينبغي أن يصاحب رفع معدلات النمو الاقتصادي تحقيق درجة معقولة من التناسب بين نمو القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية وتصحيح الاختلال الهيكلي الواضح في ترتيب الأهمية النسبية لهذه القطاعات (١٢٤) .

وتتمثل نقطة البدء في تحديد أولويات الاستثمار - بما يتفق وزيادة الأهمية النسبية للقطاعات السلعية - تلك القطاعات التي تتميز بقدرتها على دفع النمو المتزايد - حتى نحد من العجز المتزايد في الإنتاج المحلي من بعض السلع الزراعية والصناعية الأساسية التي يزيد الطلب عليها مما يستلزم استيرادها بكميات كبيرة وتزيد بالتالي أسعارها مما يرتب في النهاية أعباء جديدة على الميزان التجاري ويزيد من الاختلال في الميزان التجاري ومن حدة التضخم وينبغي في هذا المجال :

٢ - ٣ - ٢ - إعطاء أهمية خاصة للقطاع الزراعي .

وذلك بالعمل على زيادة الإنتاج الزراعي لمواجهة الاستهلاك المحلي المتزايد وتوفير فائض كبير للتصدير من السلع الزراعية بما يسهم في تحسين الميزان التجاري وقد يكون من المفيد في هذا الخصوص أن يتم توجيه استراتيجيتنا نحو غزو الصحراء مع اتخاذ إجراءات معينة منها (١٢٥) :

- توفير الحجم الكافي من الاستثمارات لهذا القطاع والتي تكفل التوسع في المساحات المنزرعة (التوسيع الأمقى) وزيادة إنتاجية الأراضي (التوسع الرأسي) .

- التوسع في استصلاح الأراضي ومنع تدهور خصوبة الأراضي بتحسين الصرف وتجريم عمليات التجريف .

- حل المشكلات الخاصة بنقص العمالة والميكنة الزراعية والتسويق الزراعي .

(١٢٤) كما ينبغي أن تكون الزيادة في العمالة في قطاعات الخدمات في حدود العمالة المنتجة التي لا تنطوي على بطلالة مقنعة

(١٢٥) انظر في هذا الخصوص :

مصطفى عبد النبي ، مرجع سابق ، ص (١٦) ، بنك مصر ، « أهمية تطوير قطاع الزراعة في مصر » - مرجع سابق ، ص (٣)

— زيادة اسعار السلع الزراعية وخصوصا السلع الخاضعة للشراء الاجبارى الحكومى (القطن ، الأرز ، القمح . .) وذلك بما يكفل تحقيق عائد مناسب للمزارعين وذلك لتشجيع انتاجها وتوفير العملات الأجنبية التى تخصص لاستيرادها من الخارج . (ويلاحظ أنه بالرغم من أن اسعار هذه السلع قد ارتفعت فى السنوات الأخيرة الا أنها غير كافية لتشجيع المزارعين على استمرار زراعتها) .

العمل على تغيير التركيب المحصولى من أجل التوسع فى مساحات الحاصلات الزراعية الغذائية وتعويض النقص فى احتياجات الاستهلاك المحلى منها .

— العمل على رفع انتاجية المحاصيل الرئيسية .

— ترشيد استخدام مياه الري .

٢ — ٣ — ٣ — تصميم سياسات الاستثمار بما يتفق مع سوق العمل فى مصر واختيار معايير الاستثمار والتكنولوجيا المناسبة لما لها من آثار هامة على العمالة . فاختيار التكنولوجيا كثيفة العمل قد يكون أكثر تناسبا مع مواردنا الاستثمارية المحدودة ولخلق فرص جديدة للعمالة تعالج مشكلة البطالة .

وفى هذا الخصوص ، تشير نتائج احدى الدراسات أن استخدام بديل أقل كثافة للاستثمار لمعاملات الاستثمار / العمل يؤدي الى اضافة ٧٧٦.٨٤ فرصة عمل جديدة فى فترة الخطة ٨٨/٨٧ — ١٩٩٢/٩١ بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المختلفة مقارنة بالبديل الأعلى كثافة لرأس المال (١٢٦) .

٢ — ٣ — ٤ — تشغيل الطاقات العاطلة :

من أهم الأمور التى يجب على المسؤولين عن السياسة الاقتصادية ايلؤها قدرا كبيرا من الأهمية هى القضية الخاصة بعلاج مشكلة الطاقات العاطلة . فقد وضحت لنا دراستنا السابقة وجود قدر هام من العطل الحادث فى الوحدات الانتاجية ، ومن هنا ينبغى القيام بعملية حصر دقيق لهذه الطاقات وما تمثله من انتاج ضائع ومحاولة التعرف على الاسباب المسئولة عنها والعمل على تحاشيها ويتطلب هذا الحصر توافر نظام للتكاليف المعيارية على مستوى كل وحدة اقتصادية انتاجية للتعرف على كمية الفاقد بالنسبة لكل عنصر لتحديد مراكز المسئولية عنه .

(١٢٦) د. سعد حافظ وآخرون ، « سوق العمل فى مصر » الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٨٦ (دراسة تحت النشر) ذكرت لدى : ناطمة مرسى نظمى « سوق العمل ومشكلات العمالة فى مصر » — من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٦ ، ص ٢٥

وتتمثل أهمية تشغيل الطاقات العاطلة في الأمور التالية (١٢٧) :

— يسمح علاج مشكلة الطاقات العاطلة بزيادة الحجم الحقيقي للسلع والخدمات دون الحاجة الى انفاق استثماري جديد .

— يؤدي زيادة الانتاج عن طريق استغلال الطاقات العاطلة الى انخفاض نفقة الانتاج المتوسطة الخاصة بكل وحدة منتجة ومن ثم انخفاض السعر النهائي للسلعة .

— يترتب على علاج مشكلة الطاقات العاطلة اختفاء الخسائر الاقتصادية في كثير من وحدات القطاع العام وهو ما يساعد في التقليل من الدعم المالي الذي كانت تخصصه الحكومة لمساعدة تلك الوحدات وهذا بالطبع يؤدي الى تقليل العجز بالموازنة العامة للدولة .

٢ - ٣ - ٥ - اعادة النظر في السياسات المتبعة وهذا يتطلب :

٢ - ٣ - ٥ - ١ - ادخال الاصلاحات اللازمة على سياسات العمالة والأجور والهجرة :

تتلخص السياسات والاصلاحات المقترحة فيما يلي :

— اعادة النظر في سياسة التعليم وتوظيف الخريجين بالاضافة الى سياسة ضمان العمل التي اتبعتها الدولة في السنوات الماضية دون وجود فرص عمل منتجة تناسب حملة المؤهلات او تكفي لاستيعاب القوى البشرية المتزايدة والعمل على ايجاد التوازن بين قوة العمل وحاجة الأنشطة الاقتصادية بحيث تقضى على ظاهرة التكدس العمالي وتوظيف الخريجين دون عمل حقيقي بينما توجد في الدولة مواقع تقصها اليد العاملة والخبرة (١٢٨) .

ذلك أن سياسة تشغيل الخريجين والتي جعلت من توفير فرص العمل في الحكومة أو القطاع العام حقا آليا لكل خريج لا تعدو كونها عملية اسعاف مؤقتة لا تصلح كسياسة دائمة لاستيعاب فائض العمالة :

• فهي من ناحية لا تشمل جميع فئات العمالة خاصة العمالة الريفية أو الحرفيين .

• كما أنها لا تعتبر حلا طويل الأجل لمشكلة العمالة لأنها تؤدي الى استمرار الازدحام القائمة وليس الى تصحيحها فتستمر سياسات التعليم كما هي ويظل الطلب على التعليم دون تغيير ليتلاءم مع التغيرات في الطلب على العمالة والتي تحدث في الاقتصاد القومي مع التقدم في عملية التنمية الاقتصادية .

(١٢٧) د. رمزي زكي ، « مشكلة التضخم في مصر ١٩٥٠ » مرجع سابق ، ص ٦٦٢

(١٢٨) وزارة التخطيط « الخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢ » ، المجلد الأول ،

الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أغسطس ١٩٧٧

. يضاف الى ذلك ان هذه السياسة تلقى آثار الطلب على العمالة كحوافز على تغيير أنماط العرض من العمالة ومن ثم فان انخفاض الأجور وارتفاعها لبعض فئات العمالة لا يجد استجابة له من العرض طالما أن تشغيل الخريجين يضمن تحقيق التوازن بين العرض والطلب (١٣٠) .

ان مشكلة فائض العمالة تتطلب في واقع الأمر خلق فرص عمل منتجة تستوعب العمالة القائمة وليس زيادة الاعتمادات المالية في الميزانية العامة والمخصصة للمرتبات والأجور .

— ادخال اصلاح جذرى على الجهاز الادارى للحكومة بحيث يخفض عدد العاملين به وتحسن دخولهم . وفي هذا الشأن ينبغي توفير برامج تحويلية وحوافز حقيقية لن يتحول من العمالة الادارية الى العمالة الفنية خارج نطاق الجهاز الادارى للدولة حيث انه اذا تحقق هذا فسوف يزيد من كفاءة المجتمع من خلال تخفيضه لتكلفة خدمات العمالة الفنية نتيجة لزيادة المعروض منها مما يترتب عليه انخفاض تكاليف انتاج العديد من السلع والخدمات بطريقة مباشرة وغير مباشرة ومن ثم تنخفض معدلات التضخم انخفاضا ملموسا مع ما ينتج عنه من استقرار سعري (١٣١) .

— دعم ونشر معاهد ومراكز التدريب الفنى والمهنى واعطاؤها الاهتمام الكافى على أن يراعى في تنفيذ برامج التدريب المهنى تزويد المتدربين بكافة المهارات العالية أو التخصصية طبقا لاعلى المستويات .

— الاهتمام باصلاح نظام التعليم والتركيز على التعليم الفنى بحيث يكون أكثر مواثمة مع التخصصات والمهارات المطلوبة وبفنى باحتياجات القطاعين الريفى والحضرى غير الرسمى في زيادة الانتاجية والنتائج وتحسين امكانية وصول المتدربين والتلاميذ الصناعيين الى تسهيلات التدريب المهنى والتكنولوجى القائمة (١٣٢) .

— الاهتمام بتخطيط القوة العاملة واعتباره بمثابة جزء لا يتجزأ من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويقصد بتخطيط القوة العاملة دراسة الامكانيات والموارد البشرية المتاحة وقت اعداد الخطة والتي ستوفر في المستقبل وبحث امكانيات استغلالها وطرق الاستفادة منها لتحقيق أقصى عائد من هذا الاستخدام (١٣٣) .

(١٢٩) فهذه السياسة للتشغيل الالى للخريجين ينتج عنها مجرد تغيير في نمط البطالة واستبدال العمالة الناقصة والبطالة المنفعة بالبطالة السائرة

(١٣٠) د. محمد محمود غنيمى « فائض العمالة في الدول النامية » عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٢٥٣

(١٣١) د. سلطان أبو على ، مرجع سابق ، ص ١٣

وهو يشير الى أن العمالة الزائدة بالقطاع الحكومى قد تزيد على مليون موظف

(١٣٢) فاطمة مرسى نظمى ، مرجع سابق ، ص ٢٦

(١٣٣) د. محمد محمود غنيمى ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠

— العمل على القضاء على ظاهرة البطالة المتفجرة بتشجيع العمالة الزائدة من خريجي مراحل التعليم المختلفة على العمل بالمناطق الجديدة في البحر الأحمر والوادي الجديد وسيناء .

— إعادة النظر جزئياً في هيكل الأجور ونظامه والقضاء على فكرة ربط الأجر بالشهادة (تسعير الشهادات العلمية) وبحيث يربط الأجر بالانتاجية ، واعطاء دفعة قوية لتحسين الانتاجية بحيث تفوق معدل الزيادة في الأجر . ولكي يكون نظام الأجور حافزاً يحقق كفاءة الأداء ويضمن الارتفاع بالانتاجية فمن الضروري أن يقوم على أساس التمييز بين بين درجات الصعوبة المختلفة للأعمال ومقدار ما يتطلب العمل من علم وتدريب وخبرة — وكذلك على أساس التفرقة في الأهمية بين الأنشطة المختلفة في عملية بناء وتنمية المجتمع (١٣٤) .

وهذه التفرقة تحقق إمكانية توجيه الأيدي العاملة الى الأقاليم والأنشطة والوحدات الانتاجية الحيوية أي أنها تساعد على تحقيق التوزيع الأمثل للعمالة على المستوى القومي .

وكذلك ينبغي ربط نظم الحوافز بجودة الانتاج . وفي هذا المجال يلاحظ أن القواعد المقررة لتوزيع الأرباح على العاملين قد أفقدت هذه النظم جزءاً كبيراً من أهميتها كحافز على الانتاج ، فطالما أن هذا التوزيع يتم وفقاً للأجر ، فإن الأمر سوف ينتهي الى اعتباره بمثابة جزء من الأجر ينتظره العاملون في نهاية السنة دون نظر الى الجهد المبذول ، لذلك ينبغي إعادة النظر في نظم الحوافز هذه بحيث يمنح العامل مكافأة في إحدى الحالات الآتية :

. اذا حقق كفاءة عالية عن المعدل المقرر في استخدام عوامل الانتاج التي وضعت تحت تصرفه .

. اذا حقق الأهداف المنوطة به وزاد عليها .

. اذا أدى عملاً ممتازاً أو أبدى أفكاراً أو مقترحات تؤدي الى زيادة مقدرة الوحدة الانتاجية (١٣٥) .

— وضع الضوابط اللازمة لعملية هجرة العمالة للبلدان النفطية وبحيث يمكن تشجيع المتبطلين بطالة تامة أو جزئية على الهجرة ويشمل ذلك معظم طوائف العمال اليدويين وخريجي الجامعات ولكن لا يشمل الفنيين المهنيين من أصحاب المهارات العالية (١٣٦) حتى نتفادي أي عجز محلي في مثل هذه المهارات .

(١٣٤) وزارة التخطيط : « الأطار العام للتصليي للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ » الجزء الأول ، المكونات الرئيسية ، مرجع سابق ص ٢١٢

(١٣٥) د. أحمد سعيد حسين وهبه : « الحوافز في الزراعة الاقتصادية » مصر الماصرة ، السنة الثانية والستون ، العدد (٢٤٥) يوليو ١٩٧١ ، ص ٢٥١

٢ - ٣ - ٥ - ٢ - وضع سياسة سعرية واقعية :

إذا كانت الاعتبارات الاجتماعية هي الغالبة في تحديد الهيكل السعري لكثير من السلع والخدمات في السوق المصرية ، وكان التصاعد العالمي المستمر لأسعار هذه السلع والخدمات قد أنتج كثير من المفارقات في الأسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات خاصة بعد فتح القنوات على العالم الخارجي والسماح بالتعامل بالأسعار العالمية في بعض السلع دون البعض الآخر ، فإن الحاجة أصبحت ماسة الى نظرة شاملة ومتأنية لتصحيح العلاقة السعرية دون اخلال بالأغراض الاجتماعية التي ينبغى فصل تكلفتها عن التكلفة الاقتصادية (١٢٧) .

وفي هذا الخصوص ، من المتصور أن يتم تصحيح النظام السعري من خلال :

١ - اعطاء الفرصة للتفاعل الطبيعي لقوى السوق في تحديد أسعار المنتجات والسماح لجهاز الثمن بأن يلعب دوره في توزيع الموارد ، بمعنى أن تتحدد أسعار المنتجات طبقا لقوى السوق ووفقا لمستوى أسعار مثيلاتها من السلع المستوردة .

وسيرتب على ذلك بالطبع زيادة الانتاج في كلا القطاعين الزراعى والصناعى ، ذلك أن رفع السعر المحلى للمحاصيل الزراعية حتى يتساوى مع أسعارها العالمية سيؤدى الى اقبال المزارعين على زراعتها وسيساعد بالتالى على تخفيض حجم الواردات منها وتخفيف العبء عن الميزان التجارى . كما أن تحديد السعر وفقا للسعر الاقتصادى الذى يغطى تكاليف الانتاج مع اضافة هامش ربح مناسب سوف يمكن الكثير من شركات القطاع العام من تطوير انتاجها (١٢٨) ومواجهة المنافسة من السلع المشابهة المستوردة وسيحد بالتالى من ظاهرة المخزون الراكد الذى لا يتفق مع احتياجات السوق .

٢ - الاخذ بسياسة سعرية تستند الى أسس اقتصادية وذلك عن طريق وضع حد فاصل بين سعر المنتج الذى يحدد التكلفة الاقتصادية للسلعة وسعر المستهلك الذى يراعى صعوبة حصول نوى الدخل المحدود على السلع بسعر مناسب (١٢٩) . وهذا يتطلب ضرورة فصل سياسة الدعم عن سياسة التسعير وبحيث أنه في الحالات التى ترى فيها الدولة ضرورة توفير سلع أو خدمات اقتصادية معينة بأسعار مخفضة مراعاة

(١٢٦) جلال أمين ، الزبايبي تيلور عوى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩
(١٢٧) وزارة التخطيط ، « الأطار العام التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ » الجزء الأول ، المكونات الرئيسية ، مرجع سابق

(١٢٨) بنك مصر ، « حول قضايا الانتاج والتنمية في مصر » مرجع سابق ، ص ٥٠

(١٢٩) بنك مصر ، « الأسعار في الاقتصاد المصرى » مرجع سابق ، ص ٢٢

لاعتبارات اجتماعية معينة ينبغي أن يتم ذلك عن طريق شراء الدولة لهذه المنتجات من الشركات المنتجة لها بالأسعار الاقتصادية وتوفيرها للمستهلكين بالأسعار الاجتماعية المناسبة على أن تتحمل الخزنة العامة للدولة بالفرق بين السعيرين : الاقتصادى والاجتماعى(١٤٠) .

٢ - ٣ - ٥ - ٣ - اتباع سياسة مالية ونقدية مناسبة :

يتطلب علاج الوضع الراهن في مصر أن تقوم السياسة النقدية والمالية بدور بالغ الأهمية والذي تتمثل أهم ملامحه في الآتى :

— خفض معدل التوسع النقدى بصفة تدريجية ، بما يتمشى مع معدل النمو الحقيقى للنتاج القومى الإجمالى ، ويعنى هذا ضرورة مواكبة التخطيط المالى للتخطيط العينى لضمان توفير الاحتياجات الأساسية المادية للسكان بما يتناسب مع القوة الشرائية لدخولهم النقدية من مختلف المصادر(١٤١) .

— منع السياسة النقدية من أن تكون تابعة للسياسة المالية وذلك بالاقتراع عن التمويل المصرفى التلقائى لتغطية عجز الميزانية ، وقصر استخدام الإصدار النقدى الجديد فى تمويل الميزانية العامة على حالة الضرورة القصوى على أن يتم توجيهه الى مجالات إنتاجية لتحاشى آثاره التضخمية وعلى أن تقوم الدولة باستكمال احتياجاتها التمويلية عن طريق الالتجاء الى السوق المالى وقيامها بإصدار سندات ذات آجال مختلفة وطرحها بأسعار فائدة مناسبة وقابلة للتغيير بما يتمشى مع ما يحدث من تغيرات فى مستويات أسعار الفائدة العالمية .

— تطوير هيكل ونشاط الجهاز المصرفى بصورة تشجع عمليات الائتمان طويل الأجل اللازمة لتمويل الخطة القومية وتصحيح الاختلال فى هيكل التسهيلات الائتمانية القطاعية وهيكل صافى الائتمان المحلى وذلك من خلال التوسع فى الائتمان الممنوح للنشاط الإنتاجى والسدى يلزم لدفع عجلات الانتاج والاستثمار فى القطاعات الاقتصادية الهامة وتحديد التوسع فى الائتمان الممنوح للنشاط التجارى والخدمى بما يتمشى مع معدلات النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى بقطاعاته المختلفة(١٤٢) .

(١٤٠) بنك مصر ، « حول قضايا الإنتاج .. » مرجع سابق ، ص ٥٠
ويلاحظ أن هذا يتطلب ضرورة التحديد الدقيق للفئات المستحقة للرعاية الاجتماعية بالإضافة الى تحديد السلع والخدمات التى تحتاج الى دعم واعانة من جانب الدولة بصفتها سلعا أساسية للمواطنين

(١٤١) بنك مصر ، « الأسعار فى الاقتصاد المصرى » مرجع سابق ، ص ٢٢
(١٤٢) وزارة التخطيط ، « الاطر العام للتصليى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٢/٨٢-١٩٨٧/٨٦ » الجزء الأول ، المكونات الرئيسية ، مرجع سابق، ص ٢٠٩

— فيها يتعلق بسلاح سعر الفائدة بصفته أداة من أدوات السياسة النقدية والائتمانية ينبغى ضرورة التفرقة بين سعر الفائدة الذى يفرض على القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للأنشطة الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات الضرورية وبين سعر الفائدة الذى يفرض على تلك القروض والتسهيلات الائتمانية المخصصة لتمويل الأنشطة الخدمية والتجارية والاستهلاكية وهذه التفرقة تجد مبررها فى ضرورة توفير السيولة الكافية ومنع تكاليف الانتاج من التزايد فى الأنشطة الأولى والحد من الانفاق غير المنتج فى الأنشطة الثانية (١٤٣) .

— علاج تصور الجهاز الضريبى وتطويره على نحو يمكن من الحصر الكامل للمجتمع الضريبى ومن تصحيح الاختلال فى الهيكل الضريبى وفى معدلات الضرائب .

ومن المقترحات المقدمة فى هذا الخصوص :

● العمل — بصفة تدريجية — على زيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة والاقبال من الاعتماد على الضرائب غير المباشرة ومحاولة تطبيق نظام الضريبة المباشرة الموحدة بصفته النظام الأمثل مع توغير كافة امكانيات تطبيقه بنجاح .

● محاربة التهرب الضريبى بكافة صوره وذلك باعادة النظر فى النظام الضريبى ككل بحيث يمكن سد ثغرات هذا التهرب وبالعمل على تطوير ودعم الجهاز القائم على جباية الضرائب .

● اعادة النظر فى الاعفاءات الضريبية وربطها بأولويات الخطة .

الخاتمة

شهدت الدول الرأسمالية الغربية مع حلول السنوات السبعينية أزمة حادة تميزت بتعاصر التضخم والبطالة ، وقد انعكست هذه الأزمة على البلاد النامية ومنها مصر ، حيث أضيفت إليها عوامل محلية أخرى ساعدت على زيادة حدتها .

وقد تعرضنا لتفسيرين من التفسيرات التى تقدمت بشأن ظاهرة التضخم الركودى وهما التفسير النيوكلاسيكى والتفسير النيوكينزى وأشرنا الى أن كليهما لا يصلح بمفرده لتفسير تلك الظاهرة فى مصر ، حيث أنها وإن كانت ترجع - فى جزء منها - الى الاغراط فى إصدار النقود (تفسير نيوكلاسيكى) وفى جزء آخر الى ارتفاع تكلفة الانتاج (تفسير نيوكينزى) ، إلا أنه يضاف الى هذين التفسيرين تفسيرات أخرى يختص بها الاقتصاد المصرى (١٤٤) بوصفه اقتصادا ناميا وتتمثل فى الاختلالات الهيكلية وتسرب ظاهرة التضخم العالمى اليه وعدم ملاءمة السياسات المتبعة .

ونظرا لتعدد الأسباب التى نشأت عنها ظاهرة التضخم الركودى فى مصر فإن أى سياسة بمفردها (مثل السياسة النقدية) لا تكفى فى حد ذاتها لعلاجها ، بل يلزم اللجوء الى « حزمة » من السياسات إذا ما أردنا التصدي لتلك الظاهرة واقتلاعها من جذورها .

وفى هذا المجال نشير الى ضرورة ايجاد نوع من الترابط والتنسيق بين كافة ما يتم اختياره من سياسات فى هذا الخصوص سواء كانت نقدية أو مالية كما يهمننا أن نؤكد على ضرورة محاربة هذه الظاهرة وليس معاشتها باللجوء الى بعض الاجراءات (مثل زيادة الدعم ورفع الأجور) نظرا لأن مثل هذه الاجراءات سوف يكون من شأنها تسكين الأزمة - بصفة وقتية - دون حلها جذريا .

وفى النهاية ، نشير الى أن موضوع التضخم الركودى اعمق من هذا وأكثر اتساعا ويتطلب المزيد من الاهتمام والدراسة ولعل بحثنا هذا يكون بمثابة مساهمة فى محاولة كشف النقاب عن تلك الظاهرة الحديثة نسبيا - ومحاولة التوصل الى مسبباتها الحقيقية والسبل المتصورة لعلاجها .

(١٤٤) وان شاركته فيها البلاد النامية الأخرى

« ملحق احصائى »

جدول رقم (١)

التوزيع الجغرافى لواردات مصر خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٤

نسب مئوية (%)

السنة	دول التخطيط المركزى	الدول الرأسمالية المتقدمة (١)	الدول النامية (٢)
١٩٧٠	٣٣,٩	٤٥,١	٢١,٠
١٩٧١	٣٣	٤٨,٨	١٨,٢
١٩٧٢	٣٢,٤	٤٨,٥	١٩,١
١٩٧٣	٢٩,٦	٥٣,٢	١٧,٢
١٩٧٤	٢٤,٢	٦٢,٦	١٣,٢
١٩٧٥	١٩,١	٦٥,٤	١٥,٥
١٩٧٦	١٤,٨	٦٨,٣	١٦,٩
١٩٧٧	١٦,١	٦٩,٠	١٤,٩
١٩٧٨	١٤,٤	٦٩,٥	١٦,١
١٩٧٩	١٣,٨	٧٣	١٣,٢
١٩٨٠	١٣,٣	٧٣,١	١٣,٦
١٩٨١	١٣,١	٥٤,٤	٣٢,٥
١٩٨٢	١٣,٣	٧٢,٧	١٤,٠
١٩٨٣	١٣,٩	٧٠,٧	١٥,٤
١٩٨٤	١٣,٧	٦٩,٦	١٦,٧

١ - تشمل دول غرب اوربا بالاضافة الى دول أمريكا الشمالية واستراليا واليابان .

٢ - تشمل الدول الأفروآسيوية باستثناء اليابان وتشمل دول أمريكا اللاتينية باستثناء كوبا ، كما تشمل الأرقام بند « تمويل السفن » .

المصدر : السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٧٢ محسوبة من جدول (٢) من القسم الاحصائى - البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثلاثون ، العدد الثانى ، ١٩٧٧ ، ص ٢٦٢ .

أما بالنسبة للسنوات من ١٩٧٣ الى ١٩٨٤ فهى محسوبة من جدول (٢/٢ - ١) من القسم الاحصائى - البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثامن والثلاثون ، العدد الأول ، ١٩٨٥ ، ص ٣٧٩ .

جدول رقم (٢)
الواردات حسب درجة التصنيع والاستخدام

مليون جنيه	الإجمالي	السلع الإستراتيجية	السلع الاستهلاكية	السلع الوسيطة	المواد الخام	الوقود	السنوات
٤٠٩,٤	٨٤٥,٨	٦١١,٤	٢٢٩,٨	٢٨٥,٠	١٩٧١-٧٠		
٣٨٥,٤	٧٩,٨	١٢,٥	١١١,٥	٢٥,٦	١٩٧٢-٧١		
٣١١,١	٧٩,٢	١٢,٥	٢١٢,٣	٧,٥	١٩٧٣		
٩٢٥,٢	١٢٤,٥	١٦١,٩	١١٥,٣	٢٣,٥	١٩٧٤		
١٥٣٩,٣	٢٦٥,٢	٢٦٦,٧	٦١٨,٧	٢٨٩,٥	١٥٤,٢	١٩٧٥	
١٤٨٩,٨	٤٥٤,٨	٣٤١,٥	٤٤٤,٦	٢٤٥,٩	٥٨,٥	١٩٧٦	
١٨٨٤,٣	٥٦٧,٣	٤١٣,٥	٦١٨,٤	٢٥٢,٢	٣٢,٩	١٩٧٧	
٢١٣٢,٢	٨٥٨,٨	٦٢٦,٥	٨١٢,٢	٣٥٦,٥	٢٨,٧	١٩٧٨	
٢٦٨٦,٢	٨٢٣,٣	٦٢٥,٦	٨٩٤,٥	٣٣٨,٧	١٤,٦	١٩٧٩	
٣٤٥٢,٥	٨٣٢,٩	٧٩٥,٤	١٢٧٦,٧	٤٧٢,٦	٢٣,٤	١٩٨٠	
٦١٨٧,٤	١٥٨٨,٢	١٦١١,٦	١٩٥٩,١	٨٩٥,١	١٣٨,٤	١٩٨١	
٦٣٥٤,٥	١٦٨٢,٤	١٥٦٨,١	٢٥٣٢,٢	٨٤٩,٣	٢٢١,٥	١٩٨٢	
٧١٩٢,٧	٢١٥٥,٤	١٦٨٤,٩	٢٣٣٨,٦	٦٩٦,٦	٣١٧,٢	١٩٨٣	
٧٥٣٦,١	١٩٩٨,١	١٩٦٤,٢	٢٤٩٤,٩	٧٦٧,٧	٣١١,٢	١٩٨٤	

المصدر : « بالنسبة للسنوات ٧٠ / ٧١ - ١٩٧٤ : د. محمد فخرى سكي :

« التغيرات الهيكلية في ميزان المدفوعات المصري (١٩٥٢ - ١٩٧٦) من بحوث المؤتمر الاقتصادي الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ ، جدول (٢) - الملحق - ص ٣٤٦ (ويلاحظ بالنسبة لهذه السنوات أن الإجمالي يشمل بنود غير مبنوية) أما بالنسبة لبقية السنوات (١٩٧٥ - ١٩٨٤) فصدرها البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، الجلد الثامن والثلاثون ، المسدد الأول ، ١٩٨٥ ، جدول ٢ - ٩ (د) ص ١٠٩

جدول رقم (٣) تطور هيكل الواردات المصرية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٤

السنه	الوقتود	المواد الخام	السلع الوسيطة	السلع الاستهلاكية	السلع الاستثمارية	% من اجمالي الواردات
١٩٧١ - ٧٠	٦,٠	١٨,٨	٤٠,٢	٢٧,٢	٢٠,٧	١٥
١٩٧٢ - ٧١	٥,٤	١٦,٢	٢٩,٨	٢٧,٢	٢١,٠	١٦,٤
١٩٧٣	١,٩	١٦,٢	٢٩,٨	٢٧,٢	٢١,٠	١٧,٢
١٩٧٤	٢,٦	١٦,٢	٢٩,٨	٢٧,٢	٢١,٠	١٧,٦
١٩٧٥	٦,٨	١٦,٢	٢٩,٨	٢٧,٢	٢١,٠	١٧,٣
١٩٧٦	٣,٩	١٦,٢	٢٩,٨	٢٧,٢	٢١,٠	٢٢,٩
١٩٧٧	١,٧	١٣,٤	٣٢,٨	٣٠,١	٢٣,٨	٢٢
١٩٧٨	١,١	١١,٦	٣٠,٩	٣٢,٨	٢٣,٨	٢٣,٨
١٩٧٩	٥,٥	١٢,٦	٣٣,٢	٣٠,٦	٢٣,٢	٢٣,٢
١٩٨٠	٥,٧	١٣,٩	٣٧,٥	٣٥,٦	٢٣,٤	٢٣,٤
١٩٨١	٢,٢	١٤,٤	٣١,٧	٢٥,٧	٢٦,٥	٢٦,٥
١٩٨٢	٣,٥	١٣,٤	٣٢	٢٦,٥	٢٤,٦	٢٤,٦
١٩٨٣	٥,١	٩,٧	٣٢,٥	٢٩,٣	٢٣,٤	٢٣,٤
١٩٨٤	٤,١	١٠,٢	٣٣,١	٢٦,٥	٢٦,٥	٢٦,٥

المصدر : محسوب من جدول (١) بالملحق .

جدول رقم (٤) نسبة قيمة الواردات الغذائية الى اجمالي قيمة الواردات

السنوات	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٢٠٠٠
النسبة	٢١,٢	٢٢,٢	١٩,٢	٣١,٥	٣٠,٩	٢١,٣	٢٥,٣	٢٤,٨	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٦,٦

المصدر : البنك المركزي - المجلة الاقتصادية ، المسد الثالث ، ١٩٨٣ . جدول (٣) ص ٣٢٥ .

جدول رقم (٥)
هيكل الفائدة على القروض والسلفيات

تاريخ سريان سعر الفائدة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
١٢-١ وحتى آخر يوزية ١٩٨٤	—	—	٣/١	٢/١٧	١/١	٤/١	٢/١	١/١	٧/١
التعامات									
١- قطاعا الزراعة والصناعة	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١١
- حصد أدنى	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١١
- حصد أقصى	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٣
٢- قطاع الخدمات :	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٣
- حصد أدنى	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٣
- حصد أقصى	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٣
٣- قطاع التجارة :	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١١
- حصد أدنى	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١١
- حصد أقصى	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٣

المصدر : البنك المركزي المصري ، مجلة الاقتصادية ، مجلة البنك والمصرفين ، المسند الثالث ، ١٩٨٣ .

جدول (٦) الناتج المحلى الاجمالى موزعا على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢/٨١ (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ وبالبيرون جنيه)

التقسيم فى البيسان الاقتصادى		القطاعات الاقتصادية		
١٩٨٢/٨١	١٩٧٧	النسبة المئوية %	١٩٨٢/٨١	١٩٧٧
١٧٠٣	٢٢٠٧	٢,٣	١٦٤٥,٠	١٤٨٥,١
١٣٠٩	١٥٥٤	٦,٠	١٣١٥,٠	١٠١٢,٤
٦٠٩	٥٥٨	١٣,٨	٦٤٩,٨	٣٧٨,٢
١٠١	١٠٣	٤,٨	١٠٨,٨	٨٨,٥
٥٤	٤,٩	١١,٣	٥١٦,٠	٣١٩,٠
٣٧,٧	٤٤,٣	٤,٨	٣٥٨٤,٨	٢٩٠٤,٥
٤٤,٦	٥٠,١	٥,٨	٤٢٣٤,٦	٣٢٨٢,٧
٦,٧	٦,٨	٨,٣	٦٣٩,٠	٤٤٦,٠
٤,١	٢,٥	٢١,١	٣٩٣,٠	١٦٦,٢
٢٢,٧	١٩,٣	١٢,٥	٢١٥١,٠	١٢٦٥,٠
١,٥	١,٧	٥,٨	١٣٧,٧	١٠٧,٥
٣٥,٥	٣٠,٣	١٢,١	٣٣٢٠,٧	١٩٨٤,٢
٣,١	٣,٧	٧,٧	٣٣٨,٧	٢٤٢,٩
٥,٣	٥,٣	٧,٣	٣٢,٥	٢٣,٤
٤,٢	٤,٢	٨,٥	٣٩٨,٥	٢٧٦,٥
١٢,٣	١١,٣	١٥,٧	١١٧٢,٥	٧٤٣,٥
٢٠,٤	١٩,٦	٩,٦	١٩٤٥,٧	١٢٨٥,٣
١٠٥,٥	١٠٥,٥	٨,٥	٩٤٩٦,٥	٦٥٥٣,٢

المصدر : وزارة التخطيط « الأطنان الخام التفصيل الخطة الخمسية الثانية الاقتصادية والإجتماعية ٨٢ - ١٩٨٣ - ٨٦ - ١٩٨٧ » .

الجزء الأول ، المكونات الرئيسية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٢ .

جدول (٧) توزيع المائة على قطاعات النشاط الاقتصادي خلال العره ١٩٧٧ - ١٩٧١/١٩٧٠ (المسند بالألف عامل)

القطاعات الاقتصادية	١٩٧٧	٨٢/٨١	الفترة	متدل الزيادة %	الزيادة	التغير في الميكل	٨٢/٨١
الزراعة	٤١٠٣٥	٤٢٤٧٥	١٤٤٥	٠,٨	٧,٨	٤١٥	٣٦,٢
التعدين	٢٩,٥	٣٩,٥	١٠,٥	٧,١	٥,٥	٠,٣	٠,٣
الصناعات التحويلية	١١٩,٩٤	١٤٢٣,٢	٢٢٣٣,٨	٣,٩	١٢,٢	١٢,١	١٢,١
البرترول ومنتجاته	١٨,٧	٢٤,٥	٥,٨	٦,٢	٥,٣	٠,٢	٠,٢
الكهرباء	٤٨,٥	٦٤,٢	١٦,٢	٦,٧	٥,٩	٠,٥	٠,٦
التشييد	٤٥٧,٥	٦٦٤,١	٢٠٧,١	٨,٧	١١,٣	٤,٦	٥,٧
مجمل القطاعات السلبية	٥٨٥,٦	٦٤٦٣,٥	٦٠٧,٤	٢,٢	٣٣,٥	٥٩,٢	٥,٥
النقل والمراسلات	٤٣١,٦	٤٢٣,٣	١,٧	٠,١	٠,١	٤,٤	٣,٧
فئة السورس	١٢,٦	١٨,٨	٦,٢	٩,٣	٥,٣	٠,١	٠,٢
التجارة	٩٦٧,١	١١٠٣,٨	١٣٦,٧	٣,٥	٧,٥	٩,٨	٩,٤
المسال	٥٥,٧	٧١,٩	١٦,٢	٥,٨	٥,٩	٠,٦	٠,٦
التأمين	٩,٦	١٣,٦	٤,٥	٨,٥	٥,٢	٠,١	٠,١
البنادق والمطاعم	٩٦,٢	١٤٥,٥	٤٤,٣	٨,٨	٢,٤	١,٥	١,٢
مجمل قطاعات الخدمات الإنتاجية	١٥٧٢,٨	١٧٨١,٩	٢٠٩,١	٢,٨	١١,٤	١٦,٥	١٥,٢
ملكية المقاربات المبنية	١٤٤,٨	١٧١,٣	٢٦,٥	٢,٨	٤,٤	١,٥	١,٥
المرافق العامة	٥٤,٩	٦٦,٢	١١,٦	٤,٣	٥,١	٠,٥	٠,٦
الخدمات الشخصية والإجتماعية	٧٦٥,٤	٨٩٥,٦	١٣٠,٣	٣,٥	٧,٢	٧,٧	٧,٦
الخدمات الإجتماعية	١٨,١	٢٩,٥	١١,٤	١١,٢	٥,٦	٠,٢	٠,٢
الخدمات الحكومية	١٤٧٤,٥	٢٣١٧,٤	٨٤٣,٤	١٠,٦	٤٥,٨	١٤,٩	١٩,٨
مجمل قطاعات الخدمات الإنتاجية	٢٤٥٦,٩	٣٤٨٠,٥	١٠٢٣,١	٨,٥	٥٥,٦	٢٤,٨	٢٩,٧
الجميع الكمل	٩٨٨٥,٣	١١٧٢٤,٩	١٨٣٩,٦	٢,٩	١٠٠,٥	١٠٠,٥	١٠٠,٥

المصدر : وزارة التخطيط : « الاطلال العام التفصيل للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والإجتماعية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨١ » ، الجزء الأول ، الكورنات الرئيسية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٢ .

المراجع

اولا - المراجع العربية :

- د. ابراهيم العيسوى : « ترشيد الاستهلاك الخاص في مصر »
مجلة مصر المعاصرة ، السنة الثانية والسبعون ، العدد ٣٨٤ ، ابريل ١٩٨١
- « تطور توزيع الدخل واحوال الفقراء في مصر » مجلة مصر المعاصرة ،
السنة الحادية والسبعون ، العدد ٣٨٠ ، ابريل ١٩٨٠ .
- « عشر ملاحظات على الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ »
مجلة مصر المعاصرة ، السنة الرابعة والسبعون ، العددان ٣٩٣ ، ٣٩٤ ،
يوليو — اكتوبر ١٩٨٣ .
- د. ابراهيم العيسوى ، د. محمد على نصار : « محاولة لتقدير
الخسائر الاقتصادية التى لحقتها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ
عدوان ١٩٦٧ » بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين
المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ،
القاهرة ، مارس ١٩٧٨ .
- د. ابراهيم سليمان ، د. شوقى عبد الخالق : « دراسة تحليلية
للانفاق الاستهلاكى وعلاقته بتخطيط الاستثمار » بحث مقدم للمؤتمر العلمى
السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٧ .
- د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل : « انتقال العمالة
العربية : المشاكل — الآثار — السياسات » مركز دراسات الوحدة العربية ،
١٩٨٣ .
- د. أحمد الصفتى : « السكان والتنمية والتشابكات الاقتصادية
والاجتماعية » مصر المعاصرة ، سنة احدى وسبعون ، العدد ٤٠٣ ،
يناير ١٩٨٦ .
- د. أحمد سعيد حسنين وهبه : « الحوافز في الزراعة الاقتصادية »
مجلة مصر المعاصرة ، السنة الثانية والستون ، العدد ٣٤٥ ، يوليو ١٩٧١ .
- د. أحمد سعيد دويدار : « سياسات الاسعار الزراعية » — بحث
مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ،
نوفمبر ١٩٨٧ .
- بنك مصر : « أهمية تطوير قطاع الزراعة في مصر » ، النشرة
الاقتصادية ، السنة الخامسة والعشرون ، ١٩٨٠ — ١٩٨١ .
- « حول قضايا الانتاج والتنمية في مصر » — النشرة الاقتصادية ،
السنة الخامسة والعشرون — ١٩٨٠ — ١٩٨١ .
- « الاسعار في الاقتصاد المصرى » النشرة الاقتصادية ، السنة
الثامنة والعشرون ، العدد الثانى ، ١٩٨٤ .

- « عجز الموازنة العامة » النشرة الاقتصادية ، السنة الثامنة والعشرون ، العدد الثانى ، ١٩٨٤ .
- البنك الدولى ، « تقرير عن التنمية فى العالم » (للسنوات ١٩٨٣ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧) .
- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد السابع والثلاثون العددان الثالث والرابع ، ١٩٨٤ . والمجلد التاسع والثلاثون ، العدد الرابع ، ١٩٨٦ .
- د. جودة عبد الخالق : « أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ١٩٧١ — ١٩٧٧ » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ .
- د. جلال أحمد أمين : « بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى فى مصر » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ .
- « بعض مشكلات العمل والسكان فى البلاد العربية » ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة الثانية والستون ، العدد ٣٤٤ ، أبريل ١٩٧١ .
- جلال أمين ، اليزابيث تايلور عونى : « هجرة العمالة المصرية — دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية الى الخارج » ، مركز البحوث للتنمية الدولية ، يناير ١٩٨٦ (تقرير بحثى رقم ١١٠٨) .
- د. رمزى زكى : « فكر الأزمة ، دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى الغربى » مطبوعات مكتبة مبدولى ، القاهرة ١٩٨٧ .
- « التضخم المستورد ، دراسة فى آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية » دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٦ .
- « مشكلة التضخم فى مصر ، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء » الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .
- روبرت مابرو وسمر رضوان « التصنيع فى مصر : ١٩٣٩ — ١٩٧٣ ، السياسة والأداء » ترجمة د. صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ .
- د. سلطان أبو على : « مرتكزات أساسية للخطة الخمسية القادمة ، مصر المعاصرة ، السنة الثامنة والسبعون ، العددان ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، يناير — أبريل ، ١٩٨٧ .

- د. سهر محمود معتوق : « أصول التحليل النقدي » مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- « الاقتراض العام واثره على الانفاق الخاص وعلى النمو الاقتصادى » بحث مقدم الى المؤتمر الدولى الثانى عشر للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، القاهرة ، مارس ١٩٨٧ .
- السياسة النقدية فى التحليل الكينزى والنقدى مع اشارة خاصة للبلاد المتخلفة « مصر المعاصرة ، العددان ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، يناير وابريل ١٩٨٧ .
- د. صبحى تادرس قريصة : « النقود والبنوك » الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ .
- د. صبرى أحمد أبو زيد : « الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على مشكلتى التضخم والديون الخارجية فى مصر » مصر المعاصرة ، السنة السادسة والسبعون ، العدد ٣٣٩ ، يناير ١٩٨٥ .
- د. عبد الهادى عبد القادر سوينى : « السياسة النقدية فى ظل الانفتاح الاقتصادى » مجلة مصر المعاصرة ، السنة الرابعة والسبعون ، العددان ٣٩١ ، ٣٩٢ ، يناير — ابريل ١٩٨٣ .
- د. عبد الفتاح قنديل : « نقل التكنولوجيا المتطورة الى الدول النامية » بحث مقدم للمؤتمر العلمى الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة مارس ١٩٧٦ .
- د. عبد النبى الطوخى : « تحليل التغيرات فى خصائص القوى العاملة فى مصر ١٩٤٧ — ١٩٧٤ » بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة مارس ١٩٧٨ .
- د. عبد الهادى النجار : « محاولات ترشيد اداء ألقطاع الصناعى بالاقتصاد المصرى » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة مارس ١٩٧٦ .
- د. على الجريتلى : « خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ — ١٩٧٧ » الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .
- د. على توفيق الصادق : « العوامل الخارجية فى احداث الظاهرة التضخمية فى البلاد العربية » (التضخم المستورد) فى : « التضخم فى العالم العربى » ، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت ، مارس ١٩٨٥ ، دار الشباب للنشر ، نيقوسيا ، قبرص ١٩٨٦ .
- فاطمة مرسى نظمى « سوق العمل ومشكلات العمالة فى مصر » بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة نوفمبر ١٩٨٦ .

- د. فوزى حليم رزق : « إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية الرئيسية فى الخمس سنوات المقبلة » بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين القاهرة ، ١٩٨٦ .
- د. كريمة كريم : « اثر العوامل الخارجية على ارتفاع الأسعار فى مصر » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى الأول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة مارس ١٩٧٦ .
- د. محمد الطيب : « تحليل الاستهلاك النهائى الخاص والعام فى جمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٦٠/٥٩ » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة مارس ١٩٧٨ .
- د. محمد فخرى مكي : « التطورات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى (١٩٥٢ — ١٩٧٦) » بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين ، القاهرة مارس ١٩٧٨ .
- د. محمد محمد البنا : « العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية فى اطار ادارة الدين العام الداخلى » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة نوفمبر ١٩٨٥ .
- د. محمد محروس اسماعيل : « مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية » بحث مقدم للمؤتمر العلمى الأول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة مارس ١٩٧٦ .
- د. محمود عبد الفضيل : « تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية » دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٣ .
- د. محيا على زيتون : « دراسة تطبيقية لبعض جوانب علاقات مصر التجارية مع الكتلة الاشتراكية وبقية العالم » بحث مقدم للمؤتمر العلمى الأول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ .
- مصطفى عبد النبى ابراهيم : « كيفية معالجة عجز ميزان المدفوعات المصرى » بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة نوفمبر ١٩٨٦ .
- معهد التخطيط القومى : « الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ — ١٩٧٩ » من سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر (رقم ١٦) ابريل ١٩٨١ .
- د. منى الطحاوى : « اقتصاديات العمل » مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٤ .
- د. نادر فرجاني : « الهجرة الى النفط : ابعاد الهجرة للعمل فى البلدان النفطية واثرها على التنمية فى الوطن العربى » دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٤ .

— د. نجلاء والى : « دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية في التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٧٧ » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة مارس ١٩٧٨ .

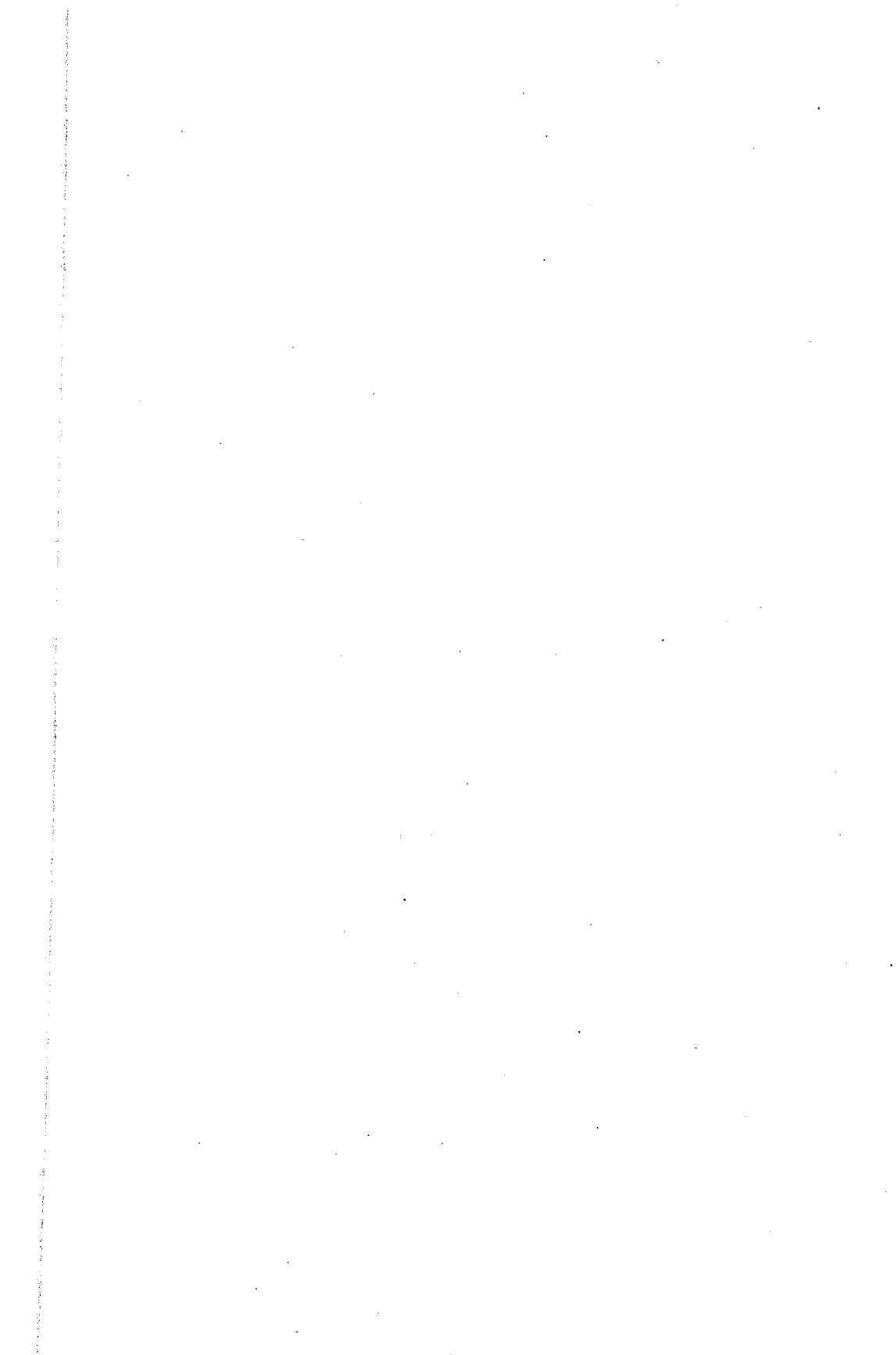
— **وزارة التخطيط** — « الخطة الخمسية ٧٨ — ١٩٨٢ » ، المجلد الاول : الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اغسطس ١٩٧٧ ، المجلد السادس : الاستراتيجية العامة للتصنيع ، اغسطس ١٩٧٧ .

— « الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ » — الجزء الاول ، المكونات الرئيسية ، القاهرة ديسمبر ١٩٨٢ .

— « الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧/١٩٨٨ — ١٩٩٢/٩١ » وخطة عامها الاول ١٩٨٨/٨٧ ، الجزء الاول : المكونات الرئيسية : ابريل ١٩٨٧ والجزء الثانى : الصورة القطاعية ، مايو ١٩٨٧ .

ثانياً - المراجع الأجنبية :

- E. Claassen et P. Salin, "Turbulences d'une économie prospère", Dunod, Paris, 1978.
- J.P. Fitoussi, "Politique monétaire ou politique économique ? „Problèmes Economiques, no (1.791) 29 Sept. 1982.
- D. Flouzat, „Economie contemporaine - les problèmes monétaires", P.U.F. Paris 1974.
- M. Friedman, "Inflation et systèmes monétaires "Calmann - Levy 1976.
- I.L.O. "Employment opportunities and equity in a changing economy, Egypt, in the 1980's "Geneva, 1981.
- S. ch. Kolm, "la théorie de la courbe inflation - chômage", „Vol XXI, no (2), Mars 1970, p p. 295 - 309.
- J.P. Laffarage, "la liaison entre le taux d'inflation et le taux de chômage, contribution théorique et vérification empirique pour la France „Revue d'Economie Politique, Janvier-février 1971.
- R. Levacicé and A. Rebmman, "Macroeconomics - An introduction to keynesian néoclassical controversies", ELBS and Macmillan, Second Edition, 1983.
- R.G. Lipsey and P.O. Steiner, "Economics", traduction française par J.D. Jafay, éd. Cujas, Paris 1983.
- R. Lucas and R. Rapping, „Price expectations and the phillips curve", American Economic Review, June 1969, Vol. LIX, no (3), pp. 342 - 50.
- P. Pacallon, - "Monétarisme et théorie monétaire Hayekienne" Euroépargne N (1), 1985 et N (2) 1985, Reproduit dans P. Pascallon "Théorie monétaire" Les Editions de l'Epargne, Paris, 1985.
- "Stagflation et politique monétaire "Annales de l'Economie Publique, Sociale et Coopérative, N(1) - Mars 1979, Reproduit dans P. Pascallon", Théorie monétaire" OP. cit.
- A.W. Phillips : "The relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in the UK 1861 - 1957 "Economica, November, 1958.
- P.A. Samuelson and R.M. Solow, "Analytical aspects of anti - inflation policy", Amer. Eco. Rev., Vol. 50, May 1960, pp. 177. 94.



الاختلالات السعرية للسلع الغذائية التموينية

ووسائل معالجتها

الدكتور / فوزى حليم رزق

رئيس الادارة المركزية للتخطيط

وزارة التموين والتجارة الداخلية

وأستاذ الاقتصاد المشارك

كلية الادارة جامعة صلاح الدين بالعراق سابقا

المقصود بالسلع التموينية انها السلع الاستهلاكية الهامة والاساسية، سواء الغذائية أو غير الغذائية . وما يجرى توزيعه طبقا لنظام البطاقات ، أو المحدد سعرها جبريا ، أو المحددة نسبة الربح ، أو التي يخضع تداولها أو توزيعها على المستهلكين طبقا لنظام تحدده وزارة التموين والتجارة الداخلية .

ولا شك ان الأسعار هي المحرك الاساسى لمختلف الأنشطة الاقتصادية، فان نظام الأسعار يشبه الجهاز العصبى للبنى الاقتصادية ، حيث يؤدي اى خلل فى أسعار سلعة ما الى تأثيرات متتالية تتسع وتمتد الى سلع أخرى . فان مشكلة أسعار السلع الغذائية متشابكة ومتكاملة مع باقى المشكلات الاقتصادية والنقدية والمالية .

وموضوع أسعار السلع التموينية من القضايا الأساسية التى تحظى باهتمام وعناية الجماهير العريضة من المواطنين ، وأصبح حديث كل انسان فى كل مكان ، ويحظى باهتمام دائم ومتجدد . وتعتبر قضية الأسعار والسياسات السعرية بما فيها سياسة دعم أسعار السلع الغذائية ، من أهم وأخطر القضايا التى تواجه الاقتصاد المصرى . وان سياسة الدعم هى احد الأركان الأساسية من سياسة التسعير ، وتعتبر بالتالى عنصر من عناصر سياسة الأسعار .

والمقصود بالاختلالات السعرية عدم التوازن ، أى ان معظم أسعار السلع الغذائية التموينية لا تعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية للسلع .

ويرتبط موضوع الاختلالات السعرية للسلع الغذائية ، بما هو موجود من الاختلال الاقتصادى والمالى والنقدى والاجتماعى على المستوى القومى . فان الاقتصاد المصرى يعانى من عدة اختلالات هيكلية ، وتعتبر الاختلالات السعرية احداها . فهناك اختلال هيكلى فى الناتج المحلى ، واختلال هيكلى

في توزيع الدخل القومي . ومن أهم مظاهر الاختلالات الاقتصادية ، الخلل بين الإنتاج والاستهلاك ، فالشعب المصرى يستهلك أكثر مما ينتج ، والخلل بين الواردات والصادرات ، فان مصر تستورد أكثر مما تصدر . والخلل بين الادخار والاستثمار حيث تستثمر أكثر مما تدخر . والخلل في الموازنة العامة ، حيث ان الحكومة المصرية تنفق أكثر من مواردها . والاختلال أيضا بين الانتاجية والتكاليف ، حيث ان الانتاجية تزيد بمعدلات أقل من معدلات زيادة التكاليف ، والخلل بين انتاجية العامل والاجور ، وبين مستوى الاجور ومستوى الأسعار .

وان المشكلة التموينية هي جزء من المشكلة الاقتصادية ، وأساسها انخفاض الانتاج المحلى . فتنحصر مشكلة السلع التموينية في مصر في قلة الكميات المنتجة من السلع الغذائية بالنسبة للكميات المطلوبة . وتنحصر في اتساع الفجوة بين الكميات المعروضة من السلع الاستهلاكية الغذائية الضرورية وحجم الطلب عليها . فقد تدهورت نسبة الاكتفاء الذاتى للغذاء وبلغت حوالى ٢٠٪ فقط أو أقل لبعض السلع الغذائية الاستراتيجية ، مثال القمح والعدس والسمسم والزيت . ولهذا فانه من أخطر المشاكل التي تواجه مصر ، هو اعتمادها على استيراد سلع غذائية أساسية بمعدلات كبيرة ، وهي ليست مشكلة اقتصادية محسب ، ولكنها أيضا مشكلة سياسية . وان الزيادة النقدية في اجمالى الواردات المصرية في السنوات الأخيرة ، ليست زيادة حقيقية في كمية الواردات ، بقدر ما هي زيادة ظاهرية ترجع الى ارتفاع الأسعار العالمية وارتفاع أسعار الصرف للنقد الأجنبى . وقد نتج عن ذلك اختفاء بعض السلع أحيانا ، أو ندرة الكميات المعروضة منها ، بالإضافة الى ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية ، وعدم تناسب أسعارها ، خاصة لبعض أصحاب الدخول المحدودة والثابتة . وتبرز بعض المشاكل الرئيسية التي يحس بها عامة الشعب بمستوياته المادية المختلفة ، في صورة عدم اتاحة أو قلة عروض بعض السلع الغذائية ، أو عدم اتاحة اقتصادية لبعض أنواعها لارتفاع أسعارها .

وان المشاكل التموينية ترتبط ارتباطا مباشرا بمعيشة وحياة الشعب، وخاصة السواد الأعظم من الشعب ، فهي تتعلق بقوت الشعب وطعامه وغذائه .

وان مشكلة السلع الغذائية التموينية لا تكمن في ظاهرة نقص الانتاج منها فحسب ، بل تكمن أيضا في ظاهرة المشاكل التسويقية وسوء التوزيع ، لضعف التنسيق بين عمليتي الانتاج والتوزيع . فان السياسة التسويقية المتبعة لا تأخذ في الاعتبار أبعاد المشاكل الانتاجية والتسويقية والاستهلاكية . ويلاحظ ان طبقة الوسطاء تحقق أرباحا طائلة على حساب المنتج والمستهلك . وان ارتفاع التكاليف التسويقية للسلع الغذائية يعد أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعارها . فتعتبر التكاليف التسويقية للسلع الغذائية في مصر عالية نسبيا ، بالرغم من قلة الخدمات التسويقية التي تقدم للمستهلك .

وتجدر الاشارة ان معالجة المشاكل التموينية لا يمكن ان تتم بمعزل عن المشاكل الاقتصادية الأخرى ، فلا يمكن دراسة المشكلة التموينية منفصلة عن المشاكل الرئيسية الأخرى ، مثل مشكلة السكان ، وقصور الانتاج وبطء معدلات نمو الانتاج السلمي ، ونقص الانتاجية ، ومشاكل القطاع العام ، ونقص النقد الأجنبي ، وزيادة الاستهلاك ، وزيادة الاستيراد ، فأصبحت مصر تعتمد على الخارج في الحصول على معظم احتياجاتها الغذائية الرئيسية وغير الرئيسية . وارتفاع تكلفة الانتاج المحلى وتكلفة الاستيراد ، ومشاكل التضخم . فيجب الربط بين جميع هذه المشاكل . فان المشكلة التموينية هي نتيجة وسبب للمشاكل الاقتصادية . وان المشكلة التموينية هي المظهر ، أما الجوهر فهو عمق الاقتصاد القومى المصرى .

وقد تراكمت مشكلة الأمن الغذائى في مصر في السنوات الأخيرة حتى وصلت الى أزمة تحتل المقام الأول في التفكير الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . وان المشكلة التموينية في واقع الأمر ، تحتاج الى اجراءات شاملة على مستوى الاقتصاد القومى ، عن طريق المعالجة الكلية وليس المعالجة الجزئية .

وتهدف سياسة وزارة التموين الى توفير الغذاء للشعب ، عن طريق الاشراف على تداوله وتوزيعه لنقص الانتاج ، بهدف تحقيق عدالة التوزيع ، وتمكين جمهور المستهلكين من الحصول على السلع الغذائية الأساسية بأسعار تتناسب مع مستوى المعيشة ، وخاصة ذوى الدخل المحدود .

وقد اهتمت الحكومة اهتماما كبيرا بمشاكل التغذية ، فان القيادة السياسية تولى قضية الأمن الغذائى اهتمامها ورعايتها .

الملاح الأساسية للاختلالات السعرية للسلع الغذائية :

من أبرز مظاهر الاختلالات السعرية المثال الواضح وهو كون الانتجة الثانوية كخبز القمح تفوق قيمة الانتاج الرئيسى وهو حبوب القمح ، وهذا يتعارض مع أى منطق اقتصادى .

وان الاعلاف الحيوانية ارتفعت أسعارها حاليا ، الى نحو تزيد به عن سلع الغذاء الأدمى الأساسية ، مثال القمح ودينقه والخبز والمكرونه والأرز والبطاطس ، حيث يصل سعر الكيلوجرام من العلف حاليا الى حوالى ٥٠ قرشا ، وهو يزيد عن سعر أى سلعة من السلع السابقة .

ومن أبرز مظاهر الاختلالات السعرية أيضا ، انتشار الأسواق السوداء لمعظم السلع الغذائية ، حيث ان الأسعار الفعلية تصل الى ضعف أو تزيد من ضعف الأسعار الجبرية المدعمة . لتعدد الأسعار المحددة للسلعة الواحدة .

وأىضا الفروق الواضحة بين الأسعار الريفية والأسعار الحضرية ، حيث تزيد الأسعار فى الريف عنها فى الحضر لمعظم السلع الغذائية وخاصة المحدد أسعارها جبريا . وساعد على ذلك ان معظم السلع الغذائية الأساسية المدعمة توجه الى الحضر ، وتحكم الرقابة على الأسواق ، فى حين يحدث العكس فى المناطق الريفية ، حيث تنخفض السلع المدعمة الموزعة ، بالإضافة الى ضعف الرقابة على توزيعها .

والانخفاض النسبى للأسعار التى تحددها الدولة لبعض السلع الغذائية عن أسعار السلع الغذائية الأخرى . الأمر الذى يعطى لبعض القطاعات بعض العائد الذى يستحقه قطاع آخر .

وتظهر الاختلالات السعرية أيضا فى وجود خلل بالأسعار المحددة للسلع الغذائية ، لعدم مراعاة الأسعار النسبية للسلع الغذائية البديلة والمكاملة . وفى التفاوت الحاد بين الأسعار المحددة والأسعار غير المحددة ، والأسعار التى يجب أن تسود فى حالة عدم التدخل الحكومى لنفس السلعة .

واختلال التوازن بين الأسعار المحددة لمنتجات القطاع العام وأسعار المنتجات المثيلة بالقطاع الخاص ، لعدم التنسيق بين نظام الدعم والأسعار .

والاختلال فى الأسعار الزراعية المحددة وغير المحددة . مما أدى الى الاختلال فى التركيب المحصولى . وأيضا مع سياسة حماية المنتجات الحيوانية والحد من الاستيراد ، تختل الأسعار ولا تستقر بالنسبة للمستهلك .

والاختلال فى الأسعار الزراعية واللازراعية .

واختلال التوازن بين الأسعار المحلية وأسعار الاستيراد للسلع الغذائية التموينية ، وخاصة الأسعار المزرعية المحددة للقمح والعدس والسهمس ، مما أدى الى زيادة الواردات .

ومن الأسباب الرئيسية للاختلالات السعرية المشار إليها ، اتسام السياسة السعرية بالجزئية ، حيث ينصب اهتمامها على تحديد أسعار بعض السلع وتجميد أسعارها ، وترك الأسعار الأخرى دون تدخل ، وتتناول أسعار كل سلعة على حدة . فتحدث اختلالات سعرية ذات آثار اقتصادية ضارة ، وتؤدى الى نتائج عكسية فيما يتعلق بالأهداف التى تسعى الدولة الى تحقيقها ، ولها تأثير سلبي على قطاع الانتاج ، وتأثير سلبي على مستوى المعيشة بالنسبة للمستهلك .

أهم الاقتراحات والتوصيات لوسائل معالجة الاختلالات السعرية للسلع الغذائية :

فيما يلي برامج عمل مقترحة تتضمن أهم الاقتراحات والتوصيات لوسائل معالجة الاختلالات السعرية للسلع الغذائية :

ضرورة زيادة دور الحكومة لمعالجة فشل السوق :

يلاحظ ارتفاع أسعار السلع الغذائية التموينية ارتفاعا عشوائيا لكثير من السلع الضرورية غير المسعرة جبريا . فان كثيرا من السلع الاستهلاكية الغذائية الضرورية ارتفعت أسعارها ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة بعد خروجها من التسعيرة . فمثلا بالنسبة لبعض أصناف الفاكهة التي كان محددًا أسعارها جبريا وهي البرتقال والوز والعنب والبطيخ ، كانت أسعارها الفعلية أو أسعار السوق السوداء تزيد عن الأسعار الجبرية بما لا يتجاوز ٥ - ١٠ قروش للكيلو جرام ، بنسبة زيادة حوالي ٢٠٪ - ٢٥٪ في السنة الأخيرة قبل خروج الفواكه من التسعيرة ، الا انه قد تبين بعد خروجها من التسعيرة ارتفعت أسعارها خلال عام واحد فقط الى الضعف أو الى ٣ - ٥ أمثال السعر الجبري . ومثل اللحوم البلدية والدواجن والطيور الحية والأسماك الطازجة التي تضاعف سعرها بعد خروجها من التسعيرة (١) .

ونتج عن ذلك غوضى في الأسعار لتعدد أسعار السلعة الواحدة . فنفس السلعة تحدد أسعارها جبريا ، ويترك الجانب الأكبر منها يتحدد سعره في السوق طبقا لقوى العرض والطلب .

وقد تبين من احدى الدراسات أن القاهرة رابع أغلى بلد في العالم بعد لاجوس وطوكيو وطهران . أى ان القاهرة أغلى من كل الدول الأوربية والأمريكية ، بالرغم من أن مستوى الأجور والدخول في كل هذه البلاد ، أعلى بكثير من مستوى الأجور والدخول في مصر .

وقد أثبتت التجارب العملية أن السريان الحر للقوانين الاقتصادية ، كان من أثره الأضرار بحالة المستهلك ، وخاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية الغذائية الضرورية نتيجة لاحتكار وتحكم تجار الجملة والتجزئة . كما في حالة الخضر والفاكهة واللحوم البلدية والدواجن والأسماك الطازجة .

(١) فوزى حليم رزق (دكتور) - محمد صبحى الأتربى - السياسات السعرية واستهلاك الغذاء في جمهورية مصر العربية - الندوة القومية للسياسات السعرية والتسويقية الزراعية - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ومنظمة الأغذية للأمم المتحدة - القاهرة ابريل ١٩٨٧

ولتصحيح الاختلالات السعرية وضبط الأسعار نرى أنه لا مناص من الإقدام على قدر من التسعير الحكومى .

ونوصى بضرورة تدخل الدولة بالتسعير الحكومى لبعض السلع الغذائية الضرورية ، بالصورة التى تتناسب مع الظروف القائمة . وفرض السعر العادل لجميع المتعاملين بها لها من سلطان . للقضاء على الاضطرابات الناجمة عن الاقتصاد الحر ، وللمحافظة على استقرار النظام ولمحاربة غلاء المعيشة وحماية المستهلك من التضخم .

ويوصى الباحث بضرورة التسعير الجبرى للسلع الغذائية الأساسية ، كما كان متبعاً سابقاً وخاصة الفول والعدس وبعض أصناف الفاكهة الشعبية وهى البرتقال والموز والعنب والبطيخ واللحوم وبعض أنواع الدواجن والأسماك المحلية . وأن تحل التسعيرية الجبرية محل التسعيرة الودية . حيث يلاحظ أنه بعد خروج هذه السلع من التسعيرة الجبرية ارتفعت أسعارها ارتفاعاً خيالياً . وتدخل الدولة يعنى تصحيح الأسعار وجعلها حقيقية .

ونوصى بتسعير بعض المنتجات الغذائية الضرورية للقطاع الخاص وشركات الاستثمار الأجنبى . فيجب ألا يستفيد المشروع القائم على حالة الاحتكار التى يتمتع بها ليفرض على المستهلك أسعاراً مبالغاً فيها تحقق له أرباحاً استغلالية .

ولما كانت درجة عدم التوازن الاقتصادى عالية فى الاقتصاد المصرى حالياً ، فإن الحاجة الى التحكم السعرى تثبت وجودها وتفرض نفسها لأجل تصحيح المسار الاقتصادى . فتستخدم الحكومة عدة تدابير ومن أهمها وأكثرها شيوعاً فى السنوات الأخيرة الرقابة على الأسعار .

وتجدر الإشارة ان كثيراً من الحكومات ومن بينها حكومات الدول الرأسمالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية تزاوّل عمليات التسعير الحكومى . وقد أضحت التدخل الحكومى السعرى من خلال التسعير الحكومى إجراء شائعاً فى كثير من اقتصاديات الدول الرأسمالية ، فضلاً عن كونه إجراء معيماً فى الدول الاشتراكية .

ويمكن القول بأن نظام التسعير غير المتناسق الحالى يؤدى الى نتائج ضارة بالرأىة الاقتصادية ، حيث يقوم المنتجون بتقدير الإنتاج دون أن يأخذوا فى اعتبارهم سوى النتائج السريعة المباشرة لقراراتهم الانتاجية والاستثمارية ، بغض النظر عن أثارها على الاقتصاد القومى فى مجموعه ، أى أنهم ينظرون الى مصالحهم الخاصة ، مما يدفعهم الى محاولة الحصول على أقصى قدر من الربح ، دون أن تراعى الاحتياجات العامة والمصلحة العامة .

وأصبح المستهلك فى معظم الفئات ذات الدخل الكبيرة ، يدفع السعر الذى يطلبه التاجر مهما كان مرتفعا ، لزيادة الدخل التقديرية ، وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الغذائية بالنسبة لهذه الفئات . ولن يضار من ذلك سوى الطبقات محدودة الدخل . وقد أحدث هذا عدم توازن كبير فى الدخل وارتفاعا فى الأسعار .

ونتيجة لترك الأسعار ترتفع فى حرية ارتفعت أسعار معظم السلع الغذائية الضرورية الى مستوى لا تصل اليه طاقة الفقراء . فان أصحاب الدخل المتواضع لا يستطيعون الحصول على شئ يذكر بهذه الأسعار المرتفعة ، بينما تستطيع الطبقات المتيسرة شراء كل ما تحتاج اليه .

ويرى بعض الاقتصاديين ترك شطر من السوق حرا حتى يمكن الاسترشاد بما يتحدد فيه من أسعار ، ويتفق الباحث مع هذا الرأى . فيجب الا تغفل قوى السوق ، فهى سوف تفرض نفسها .

ويعتقد البعض أن سعر السوق الذى يتحدد فى ظل المنافسة ، طبقا لقوى العرض والطلب هو أفضل الأسعار ، وليس فى وسع الدولة أن تصل الى تحديد سعر للسلعة أكثر عدالة منه لكل من البائع والمشتري ، وأكثر منه نفعاً للجماعة . ولكن يشترط لتعادل سعر السوق مع نفقة الانتاج حتى يصبح سعر السوق عادلا ، توفر شروط المنافسة الكاملة .

الا ان نظام المنافسة الكاملة لا يوجد فى أى مكان ، ولا وجود له فى الواقع ، اذ يستحيل توافر كثير من الفروض التى يستند اليها السوق التنافسى . والوجود فى الحياة العملية اما نظم احتكارية أو منافسة احتكارية، أما نظام المنافسة الكاملة فلا يوجد الا فى كتب الاقتصاد . ولهذا لم تعد الأسعار التى تتحدد فى الأسواق الحاضرة أسعارا عادلة . مما يستوجب تدخل الدولة لتفرض السعر العادل . وان التدخل الحكومى والتحكم السعرى أصبح أمرا محتوما لتحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك . والواقع ان التحكم السعرى يصبح ضرورة من الضروريات فى الأوقات التى يختل فيها التوازن اختلالا كبيرا بين العرض والطلب ، أى حين تقل الكميات المعروضة وتزداد الكميات المطلوبة على السلع الغذائية الهامة . وتتسم الانتجة الزراعية الغذائية اذا ما تركت أسعارها تتحدد طبقا لقوى العرض والطلب بشدة التقلبات السعرية ، نتيجة لضعف كل من مرونة العرض السعرية ومرونة الطلب السعرية .

وفى ظل هذه الظروف فان احدا لا يستطيع ان ينكر ما قد يكون للظروف المتعلقة بهدى الاحتكار القائم فى الأسواق من أثر واضح وملهموس فى رفع مستوى أسعار السلع الغذائية فيما لو تركت السوق حرة .

ونوصى بضرورة العمل على اعادة الانضباط لسوق السلع الاستهلاكية الغذائية ، سواء بالنسبة لمنتجات القطاع العام أو الخاص أو الاستثمارى،

بتحديد الأسعار المناسبة التى تضمن التكلفة الاقتصادية المرشدة وتحقق هامش ربح مناسب ومعقول للمنتج والموزع ، لا يصل الى حد الاستغلال ، ومراعاة المساواة فى المعاملة وعدم التمييز بين القطاعات المختلفة ، حتى لا تتاح فرصة أكبر لقطاع على حساب قطاع آخر .

مثال ما يحدث فى القطاع الاستثمارى الذى يتمتع بالاعفاءات الضريبية والجمركية . ولا يخضع للرقابة والمتابعة ، فمتاح له ميزة الانطلاق فى الأسعار . ومما يساعده على ذلك امكان توزيع كل منتجاته رغم ارتفاع اسعارها . لعدم وفرة منتجات القطاع العام البديلة والمحددة بأسعار منخفضة ، مما يحقق للقطاع الاستثمارى أرباحاً مرتفعة غير عادية ، وفى نفس الوقت تتحمل الحكومة الدعم المباشر وغير المباشر لمنتجات القطاع العام . ولخضوع القطاع العام لضوابط لا تسمح له باتباع الأسلوب الذى يتبعه القطاع الاستثمارى والقطاع الخاص ، وخاصة ارتفاع الأسعار الى مستوى الأسعار الاقتصادية والفعلية . هذا الى جانب امكانيات الدعاية الضخمة للقطاع الاستثمارى ، مما ينتج عنه احتكار السوق .

ومن هنا يتبين انه لا توجد سياسة سعرية مستقرة فى مصر . وان قيام الخطط على أساس تقلبات الأسعار يعرضها لأخطار الانهيار ، ومن هنا تظهر الأهمية الكبيرة للأسعار وتظهر الحاجة الشديدة الى تخطيطها . فان أى اصلاح اقتصادى ينبغى أن يولى قضية الأسعار اهتماماً كبيراً ، ويجب السيطرة عليها والتحليل المستمر لها .

ولهذا فان أحد التكاليف التى تضمنها خطاب الرئيس لرئيس الوزراء فى نوفمبر ١٩٨٦ ، هو وضع خطة محكمة للسيطرة على الأسعار بالنسبة للاحتياجات الأساسية للمواطنين .

ضرورة مراعاة الأسعار النسبية :

لابد من وضع سياسة سعرية شاملة مرنة ومتوازنة للسلع الغذائية الأساسية . ومن غير المعقول ترك بعض الأسعار تتحدد فى السوق الحرة طبقاً لقوى العرض والطلب وترتفع أسعارها بمعدلات كبيرة ، بينما هناك سلع تجهدت أسعارها لفترة طويلة . ونتيجة لذلك حدثت اختلالات كبيرة فى الأسعار . فمثلاً أصبح سعر القمح والدقيق والخبز والمكرونه أرخص من سعر علف الحيوان ، ولهذا فان جزءاً كبيراً من هذه السلع أصبح يستخدم كعلف للماشية نتيجة لانخفاض سعره .

ولهذا نوصى بضرورة مراعاة الأسعار النسبية عند تحديد أسعار السلع الغذائية التموينية ، بإجراء مراجعة دورية للأسعار المحددة للسلع الغذائية ، وانهاء فوضى الأسعار للسلع المنتجة محلياً عن طريق القطاع الخاص والاستثمارى .

فنتيجة لأن الأسعار المحددة للدقيق العادى والفاخر أقل من الأسعار المحددة للنخالة ، فقد نشأ عن ذلك أن كثيرا من الأشخاص يشترون الدقيق العادى ذو السعر المحدد المنخفض ، ويقوموا بنخله آليا داخل المنازل ، ويحققون بذلك أرباحا غير مشروعة ، حيث يمكنهم الحصول على الدقيق الفاخر والردة ، وبيع هذه المنتجات بأسعار مرتفعة . وقد تم ضبط كثير من الأفراد يقومون بهذا العمل غير المشروع لتحقيق أرباح كبيرة . وأيضا نتيجة للاختلالات السعرية للدقيق والردة ، فإن أصحاب مطاحن القطاع الخاص المخصص لهم حصة من القمح لانتاج الدقيق العادى يفضلون انتاج دقيق فاخر للحصول على نسبة أعلى من الردة من وحدة القمح المطحون ، لارتفاع أسعار الردة عن الأسعار المحددة للدقيق العادى .

وكمثال لعدم مراعاة الأسعار انسيبية ، فإن السعر المحدد للكيلو جرام للمستهلك ١٣ قرشا للدقيق العادى و ١٤ قرشا للدقيق الفاخر ، على الرغم من ان الدقيق العادى سلعة غذائية ضرورية ، بينما الدقيق الفاخر يمكن اعتباره سلعة شبه كمالية .

كما يلاحظ أن السعر المحدد للكيلو جرام من الزيت ٨٠ قرشا ، بينما السعر المحدد للمسلى الصناعى ٢٥ قرشا ، وهذا نوع من الاختلالات السعرية . وهذه الفروق المرتفعة فى الأسعار تؤدي الى التحايل والانحرافات وارتفاع أسعار المسلى الصناعى فى السوق السوداء الى ٥ أمثال السعر المحدد أو أكثر ، واستخدامه فى أغراض أخرى غير الأغراض المخصص لها كمثال استخدامه فى قلى الطعمية ، حيث يباع للمستهلك بالمجمعات الاستهلاكية معبأ فى صفائح كبيرة زنة ١٦٥ كيلو جرام بسعر ٤٢٠ قرشا للصفحة للمستهلك ، بينما يصل السعر الفعلى الى ٢٥ جنيها . وان المستهلك الذى يحصل على صفيحة كبيرة من المسلى الصناعى ، ليس مستهلكا حقيقيا ، وانما للاتجار بها فى السوق السوداء ، واذا كانت للاستهلاك العائلى فغالبا ما تتلف بعد فترة معينة . وهذا يدل على سوء التوزيع وسوء التخطيط . فكيف يسمح ببيع صفيحة زنة ١٦٥ كيلوجرام للمستهلك ، فى نفس الوقت الذى يعانى فيه باقى المستهلكين للحصول على كيلو جرام واحد .

ونوصى بضرورة مراعاة الجودة وأذواق المستهلكين عند تحديد الأسعار . وان تختلف الأسعار باختلاف الجودة ، حيث تعتبر الاصناف المختلفة للسلعة الواحدة سلعا مختلفة . وان يراعى عند التسعير توصيف السلعة توصيفا دقيقا ، حتى يمكن التعامل طبقا للمواصفات .

ومن امثلة عدم مراعاة الأسعار النسبية أيضا ان السعر المحدد للسلك البلطى من انتاج بحيرة ناصر ٧٠ قرشا للكيلو جرام كامل الأجزاء ، و ١٣٠ قرشا منزوع الرأس والأحشاء ، وهذا السعر يعتبر منخفض كثيرا نسبيا بالنسبة لأسعار السلك البلطى المنتج من المصادر الأخرى ، حيث ان

متوسط السعر السائد حوالى ٤٠٠ قرشا للمستهلك . وان عدم مراعاة الأسعار النسبية أدى الى انخفاض انتاج بحيرة ناصر من الأسماك الى النصف أو أقل ، وأدى الى عدم توفره للمستهلك رغم شدة الطلب عليه لانخفاض أسعاره نسبيا ، فالهمم بالنسبة للمستهلك هو وفرة بالسعر المعتدل بدلا من اختفائه بالسعر المنخفض .

وقد أدت السياسة السعرية الزراعية التى تتحكم فى أسعار بعض المحاصيل وتترك البعض الآخر حرا دون مراعاة الأسعار النسبية ، الى اتجاه الانتاج الزراعى الى المحاصيل الأقل أهمية للاقتصاد القومى ، فأدت الى التوسع فى زراعة البرسيم على حساب المحاصيل الاستراتيجية، وتحولت الزراعة المصرية الى التوسع فى غذاء الحيوان على حساب غذاء الانسان .

ولهذا نوصى انه عند رسم السياسة السعرية يجب ان يؤخذ فى الاعتبار النظام الكلى للأسعار ، وليس فقط أسعار سلع معينة وهى السياسة المتبعة حاليا .

ويمكن عند تحديد الأسعار الغذائية اخذ السعر العالمى فى الاعتبار ، وفى نفس الوقت العمل على تحقيق استقرار نسبي لهذه الأسعار . وتجدر الاشارة انه بينما وجد ان الأسعار العالمية أى أسعار الواردات وأسعار الصادرات تتقلب بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى ومن فترة لأخرى، الا انه بالنسبة للأسعار المحلية لجميع السلع الغذائية تتجه الى الارتفاع بصفة مستمرة ومطردة ولم تنخفض فى أى سنة ، نتيجة للاختلالات الهيكلية للاقتصاد المصرى . وهناك اختلال فى الأسعار الزراعية واللازراعية ، خاصة وان القوى الاحتكارية وشبه الاحتكارية تظهر فى القطاع الخاص الصناعى لعدم تحديد أسعار منتجاته ، بينما فى القطاع الزراعى تكاد تسود المنافسة الكاملة لمنتجاته . وفى نفس الوقت يوجد اختلال فى الأسعار الزراعية المحددة وغير المحددة . فبينما الأسعار محددة لمعظم المحاصيل الحقلية الرئيسية والهامة ، فان أسعار الخضر والفاكهة والمنتجات الحيوانية متروكة للسوق الحرة ، وقد ارتفعت أسعارها بمعدلات كبيرة وخاصة فى السنوات الأخيرة . والمبادئ العامة الأساسية للسياسة السعرية الرشيدة ، هى مركزية تحديد الأسعار وربطها بالتكاليف والكفاءة الانتاجية والحوافز ، وأنه لا يمكن أن يعهد للسوق أو للمؤسسات الانتاجية المختلفة بمهمة تحديد الأسعار . فالسوق فى مصر فى بلد يسعى للتنمية لا يستطيع أن يعكس الندرة الحقيقية للسلع والخدمات عناصر الانتاج المختلفة ، حيث تلعب الاعتبارات غير الاقتصادية دورا هاما فى تحديد الأسعار .

كذلك فان مهمة تحديد الأسعار للمؤسسات الانتاجية الخاصة المختلفة تؤدى الى اختلال العلاقات السعرية المختلفة فيما بينها . وتحقيق مصالح فردية كثيرا ما تتعارض مع الأهداف العامة المخططة ، حيث تصبح الأسعار المحددة أسعارا احتكارية أو شبه احتكارية . وحيث ان الآثار السيئة

للأسعار الاحتكارية قد ظهرت في بعض هذه المنتجات فيجب على الحكومة أن تفرض سيطرتها ورقابتها على الأسعار .

ومن الأفضل أن تتسم الأسعار المحددة للسلع الغذائية التموينية ببعض الثبات ، ولا تتغير لمجرد وجود فائض أو عجز مؤقتين ، وان يقوم التخزين بدور هام في هذا السبيل .

الفصل بين السعر الإقتصادي والسعر الاجتماعي للسلع المدعمة :

ان الأسعار الاجتماعية للسلع المدعمة من انتاج القطاع العام قد تعتبر معوقا لانطلاقه ، فقد اختلفت هياكل الكثير من شركات القطاع العام المنتجة للسلع الغذائية نتيجة للخسائر .

ولهذا نوصى بضرورة انهاء تجميد أسعار منتجات القطاع العام ، وفصل الدعم عن تسعير هذه المنتجات ، لضمان المحاسبة السليمة . فان سعر البيع في القطاع العام لا يمثل حقيقة التكلفة الحقيقية للسلعة ، نتيجة للدعم .

ويجب أن تباع منتجات القطاع العام بالأسعار الاقتصادية . وفي الحالات التي ترى فيها الحكومة ضرورة توفير سلع غذائية بأسعار منخفضة لصالح المستهلكين ، فان ذلك يمكن أن يتم بشراء الحكومة لهذه المنتجات بالأسعار الاقتصادية أى بأسعار التكلفة الفعلية المرشدة ، بتحديد سعر السلعة وفقا للتكلفة النمطية للإنتاج وعند مستوى معين من الجودة ، بالإضافة الى هامش ربح مناسب وبيعها بالأسعار الاجتماعية المدعمة المنخفضة ، ثم تدفع الحكومة الفرق بين السعرين للشركات المنتجة بالقطاع العام على هذا الأساس ، وليس على حسب الخسائر الفعلية للشركات التي تنتج أو توزع السلع المدعمة . فيجب الا يتحمل المشروع العبء الاجتماعي ، عند البيع للمستهلك بالأسعار المدعمة ، وان تتحمل الخزنة العامة للدولة هذا العبء ، حتى يمكن تحديد قيمة الدعم غير الظاهر المتمثل في الخسائر و اضافته الى الدعم الظاهر للوقوف على الحجم الحقيقي للمشكلة . فطبقا للسياسة المتبعة حاليا يصعب التمييز بين الشركات التي تخسر بسبب الدعم المستتر ، والشركات التي تخسر لسوء ادارتها . وينتج عنها صعوبة الحكم على كفاءة الوحدات الاقتصادية .

وعند تطبيق هذه التوصية يمكن تصفية الخسائر التاريخية التي تراكمت في شركات القطاع العام المنتجة للسلع الغذائية ، مثل شركات قها وأدفينا ومصر للألبان والأغذية والمخابز والمطاحن ولن تبقى شركات خاسرة . وإذا خسرت بعض شركات القطاع العام بعد ذلك تتحمل مسؤولية هذه الخسائر ، لأنها تكون خسائر ناتجة عن الإهمال والتقصير وسوء الإدارة . حيث ان الدعم هو الشماعة التي تعلق عليها بعض شركات القطاع العام خسائرها ، فتضع بعض الشركات تحت ستار الدعم كل أخطائها . فقد

تعزى الخسائر الكبيرة الحالية الى انخفاض الكفاءة الانتاجية والادارية والتسويقية . ويؤكد ذلك أن هناك تفاوت كبير في فئات الدعم لنفس السلعة المنتجة للشركات المختلفة . مثال الشركات المنتجة للزيوت والدقيق والخبز وغيرها .

وعند تحديد الأسعار يكون من الضروري أن يؤخذ متوسط التكلفة القطاعية للانتاج كموثر يسترشد به . ولا يكون الأساس الذى يستند اليه هو نفقات الانتاج للمشروع . وينبغى على الأسعار أن تسهم فى رفع المستوى التكنولوجى للسلع وتحسين نوعيتها .

قصر الدعم على المنتج النهائى :

ان الدعم خلال مراحل الانتاج يجب ان يختفى ، لان الدعم خلال العملية الانتاجية يشوه الحسابات الاقتصادية . فعندما ندعم العلف كما يحدث حاليا ، فان ذلك لم يؤدي الى تخفيض أسعار اللحوم المحلية ، وانما ينتج عنه ثراء المجموعة التى تنتج اللحوم ، بالإضافة الى انتشار الأسواق السوداء للعلف المدعم ، وذهاب معظم فروق الأسعار الى التجار والوسطاء أكثر من ذهابها الى المنتجين .

وهناك العديد من السلع التى يتعدد دعمها فتدعم فى مرحلتى الانتاج والتوزيع . مثال الزيت نهرة (١) المحلى والمستورد والمسلى الصناعى ، فتدعم هذه السلع فى مرحلة الانتاج ، حيث تستلم الوحدات المنتجة لهذه السلع المادة الخام وهى الزيت الخام اللازم للانتاج من الهيئة العامة للسلع التموينية بأسعار مدعمة ، وتدفع الموازنة العامة هذا الدعم لهذه الهيئة . ثم تدفع الموازنة العامة دعم مرة أخرى لهذه السلع لشركات الزيوت والمسلى الصناعى المنتجة لهما . وكذلك منتجات الالبان فتدعم فى مرحلة الانتاج ، حيث تحصل شركة مصر للالبان على اللبن الجاف من الهيئة العامة للسلع التموينية بسعر منخفض مدعم أقل من سعره السائد فى السوق المحلى . وتدفع الموازنة العامة دعم للبن المجفف لهذه الهيئة ، ثم تدفع الموازنة العامة دعم مرة أخرى الى شركة مصر للالبان لدعم منتجات الالبان عند التوزيع .

وايضا العلف فيدعم فى مرحلة الانتاج ، حيث ان المصانع المنتجة كانت تستلم الاذرة الشامية المستوردة بأسعار مدعمة من الهيئة العامة للسلع التموينية . فالسعر المدعم للذرة للمصانع كان ١٢٠ جنيها للطن ، فى حين ان تكلفة استيراده كانت تزيد عن ضعف هذا المبلغ ، والفرق تحصل عليه الهيئة من الموازنة العامة ضمن اعانات الدعم المخصصة لها . ثم تدفع الموازنة العامة دعم للعلف مرة أخرى فى مرحلة التوزيع . ومثال الأسمدة فيدعم الانتاج المحلى ويصرف مباشرة من الموازنة العامة لشركات انتاج

الاسمدة المحلية . ثم تدفع الموازنة العامة دعم آخر للأسمدة في مرحلة التوزيع للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

وتلافيا لتعدد مراحل الدعم المشار اليها ولاظهار حقيقة الدعم الذى تتحمله الدولة لكل سلعة من السلع المدعمة ، ولوضوح القيمة الحقيقية للسلع المدعمة للمستهلك ، فانه يفضل توحيد الجهة التى يصرف اليها الدعم . ويوصى الباحث بالترجى فى الغاء الدعم عن مستلزمات الانتاج الزراعى والصناعى ، فى مقابل رفع أسعار المحاصيل الزراعية التى تورد للحكومة والسلع الصناعية . أى يقتصر الدعم على سلع المنتج النهائى .

تحديد نسبة الدعم لسعر البيع :

هناك فارق كبير بين السعر المدعم والسعر الفعلى . وعند مقارنة السعر الفعلى بالسعر المدعم للحصة الأساسية للسلع التى تصرف بالبطاقات التموينية . يتبين ان السعر الفعلى يبلغ أكثر من ٦ أمثال السعر المدعم للأرز ، ١٢ مثل السعر المدعم للسكر ، وأكثر من ٢٠ مثل السعر المدعم للزيت وحوالى ٤ أمثال السعر المدعم للشاى .

والسعر الفعلى يبلغ حوالى ٨ أمثال السعر المدعم للصابون ، وأكثر من ضعف السعر المدعم للطحينة وللدقيق الفاخر والمكرونه والذرة الشامية .

والمنطق العكوس انه يلاحظ أن الأسعار المحددة للسلع الضرورية والأساسية ، قد زادت بنسبة أكبر من زيادة السلع شبه الكمالية أو الكمالية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦ . فبينما بلغت نسبة الزيادة ٣٠٠٪ للخبز البلدى ، و ٤٠٠٪ للأرز ، لم تزد الا بنسبة ٦٧٪ للدقيق الفاخر و ٢٠٪ للسكر . كما يلاحظ أن نسبة الزيادة للدقيق العادى بلغت حوالى ٤ أمثال نسبة الزيادة فى الدقيق الفاخر . وبينما بلغت نسبة الزيادة ٢٧٥٪ للحلاوة الطحينية لم تزد الا بنسبة ٢٠٪ للسكر .

هذا واذا اعتبرت سنة ١٩٦٥ سنة الأساس يلاحظ أن الأسعار المحددة فى ١٩٨٦ قد زادت عن سنة الأساس بما يتراوح بين ٨٨٪ للسكر و ٦٥٠٪ للأرز .

واتضح جمود الأسعار الجبرية للمستهلك للسلع المدعمة نسبيا ، فبينما بلغت نسبة الزيادة خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٦ حوالى ٢٢٦٪ للفول والعدس ، يلاحظ أن الرقم القياسى لأسعار البقول فى ١٩٨٥ بلغ ٧٦٨ ، باعتبار أن سنة الأساس طبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبة العامة والاحصاء . وبينما بلغت نسبة الزيادة للأسعار الجبرية خلال نفس الفترة السابقة ٦٥ - ٨٦ حوالى ٢٥٧٪ للحوم والدواجن المجمدة ، فإن الرقم

القياسى لأسعار اللحوم فى ١٩٨٥ بلغ ٨٨٢ باعتبار أن ١٩٦٧ سنة الأساس طبقا لبيانات الجهاز المركزى .

وبدراسة دعم الطن ونسبة الدعم لسعر البيع للسلع الغذائية فى الفترة ٨١/٨٠ الى ٨٧/٨٦ . تبين أن هناك تقلبات كبيرة وحادة فى دعمها من سنة لآخرى وخاصة السلع الغذائية المستوردة . فبلغت نسبة الدعم لسعر البيع للسلع المستوردة فى بعض السنوات ٣٩٪ ، ٧٩٪ ، ١٦٢٪ ، ١٦٧٪ ، ٢١١٪ ، ٢٦٣٪ ، ٢٧٢٪ ، ٢٩٤٪ ، ٣٠٤٪ ، ٣٨٣٪ ، ٥٦٣٪ للدواجن المجردة والأسماك المجردة واللحوم المجردة والسكر والدقيق الفاخر والشاى والبقول والذرة الشامية والعدس والقمح والزيت على الترتيب (٢) . وهذا يرجع الى ارتفاع الأسعار العالمية فى بعض السنوات وثبات أسعار البيع محليا . الا أنه يلاحظ اتجاه نسبة الدعم لسعر البيع الى الانخفاض فى السنوات الأخيرة بصفة عامة للارتفاع التدريجى فى الأسعار المحددة للبيع .

كما اتضح أن متوسط دعم الطن من القمح المستورد بلغ حوالى ٣ أمثال متوسط دعم الطن للقمح المحلى ، ومتوسط دعم الطن للبقول المستورد بلغ أكثر من ٣ أمثال متوسط دعم الطن للبقول المحلى . ومتوسط دعم الطن للعدس المستورد بلغ أكثر من ضعف متوسط دعم الطن للعدس المحلى . ومتوسط دعم الطن للمشمم المستورد بلغ أكثر من ٧ أمثال متوسط دعم الطن للمشمم المحلى .

ويرجع ذلك الى سياسة التسعير الجبرى التى تتبعها الحكومة المصرية للمحاصيل الحقلية ، والزام الزراع بتوريد حصة معينة من محصولهم من المحاصيل السابقة بأسعار جبرية منخفضة ، تقل كثيرا عن الأسعار الفعلية السائدة فى الأسواق المحلية ، وعن مستوى الأسعار العالمية . وهى أسعار غير مجزية للزراع طبقا لمعيار التكاليف الإنتاجية فى كثير من السنوات . ويستنتج من ذلك أن الزراع المنتجين لهذه المحاصيل الحقلية الاستراتيجية يتحملون جزءا من الدعم الذى تقدمه الحكومة للمستهلكين . وهذا يعتبر نوع من الضريبة المستترة التى تفرض على الزراع (٣) .

كما يعنى ذلك أن الاقتصاد المصرى يدفع دعما غير مباشر للمنتجين فى الخارج ويفتح لهم أسواق مصر . وقد ترتب على هذه السياسة انخفاض انتاجية الفدان وانخفاض الانتاج بصفة عامة للمحاصيل الحقلية المذكورة (٤) .

(٢) نوزى حليم رزق (دكتور) - السياسات السعرية واستهلاك الغذاء - المرجع السابق .
 (٣) نوزى حليم رزق (دكتور) - السياسات السعرية واستهلاك الغذاء - المرجع السابق .
 (٤) نوزى حليم رزق (دكتور) - سياسة الأسعار الجبرية للمحاصيل الزراعية وتأثيرها على الانتاج والانتاجية فى ج.م.ع - المؤتمر العلمى السنوى الحادى والعشرين للمتابعة - جماعة خريجى المعهد القومى للإدارة العليا - الاسكندرية - أكتوبر ١٩٨٥

ولهذا نوصى بضرورة تدعيم المزارع المصرى بدلا من تدعيم المزارع الاجنبى لتشجيع زيادة الانتاج المحلى .

ويقترح الباحث ضرورة انشاء صندوق للدعم لموازنة أسعار السلع الغذائية يكون تابعا لوزارة التموين والتجارة الداخلية ، وتكون إيراداته من الأرباح التى تتحقق من فروق أسعار بعض السلع الغذائية ، نتيجة ارتفاع أسعار بيعها عن أسعار التكلفة ، ومن المنح والمساعدات الأجنبية وغيرها من المصادر التمويلية . للتغلب على التقلبات الكبيرة للدعم من سنة لأخرى نتيجة لتقلبات الأسعار العالمية .

ويؤيد الباحث الاتجاه الحالى للأخذ بأسلوب التوريد الاختيارى الذى اتبعته الحكومة المصرية أخيرا لبعض المحاصيل الزراعية ، وهى القمح والفول والعدس والفول السودانى والسمسم ، لحفز المزارعين لزيادة الانتاجية والانتاج ، ولحمايتهم بالحد من قوى الاحتكار عن طريق ضمان حد أدنى من السعر للمزارع ، وعمل مخزون مسلعى لتحقيق الاستقرار السعرى والسوقى . ويوصى الباحث بالأىكون معنى الدعم هو التثبيت المطلق للأسعار باستمرار ، فهو مرتبط بتوزيع الدخل وتحركات التكاليف والمستوى العام للأسعار . ويجب أن يكون قابلا لاعادة النظر من فترة لأخرى . ويقترح الاتفاق على نسبة مقرررة من تكلفة السلع المدعمة ، بما يضمن تغيير السعر فى حدود معينة عندما تتغير التكلفة . ويقترح بالأى تجاوز نسبة الدعم فى أية سلعة نصف التكلفة الفعلية أو ١٠٠٪ من التكلفة كحد أقصى ، لمقاومة الأبحرانات والحد منها وعدم الجهود السعرى للسلع المدعمة .

كما يوصى بأن يراعى عند وضع السياسة السعرية ان تكون مستقرة وثابتة وتتصف بالتناسق والتكامل بين أهدافها ووسائلها . فان استقرار الأسعار أمر هام بالنسبة للتخطيط والمتابعة . ولكن يجب الأى يفهم استقرار الأسعار بأنها جمود الأسعار . فاستقرار مستوى الأسعار أو الاستقرار النسبى للأسعار يقصد به انعدام التقلبات العنيفة قصيرة الأجل فى المستوى العام للأسعار . فالتغيرات الجوهرية فى الطلب الداخلى أو الخارجى على المنتجات المختلفة وتغيرات العرض والفنون الانتاجية . يجب أن تحدث أثرها على الأسعار ، حتى تكون هذه الأسعار ممثلة للوضع القائم تمثيلا صحيحا . وان السياسة السعرية لأى سلعة ينبغى أن تتخذ فى ضوء مجموعة من الدراسات الواسعة والعميقة لكل العوامل المؤثرة فى انتاج السلعة واستهلاكها وفرص تصديرها . حيث ان مشكلة الأسعار ليس لها بعد واحد، بل ان لها أبعادا متعددة تتصل بنواح كثيرة وهامة ، منها الكفاءة الانتاجية والكفاءة التسويقية والسياسة السعرية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

توحيد سعر السلعة الواحدة :

تتميز معظم السلع التموينية الغذائية الأساسية حاليا ، بأن لكل منها العديد من الأسعار المحددة .

مثال الدقيق العادى استخراج ٨٢٪ ، فان أسعار تداوله حاليا (١٩٨٨) محددة جبريا بسعر ١٠.٩٥ جنيها للجوال زنة ١٠٠ كيلو جرام قائم للمخابز البلدية اليدوية التى تنتج خبز وزن الرغيف ١٦٠ جرام بسعر قرشين للمستهلك ، وبسعر ١١.٨٣ جنيها للجوال للمستودعات ومحلات بيع الدقيق بالتجزئة ، وللهيئات والجهات الحكومية مثل القوات المسلحة ومصحة السجون . وبياع بسعر ١١ جنيها للجوال للمخابز الآلية والنصف آلية قطاع عام فقط ، التى تنتج الخبز البلدى الخاص المثلث زنة ١٣٥ جرام بسعر قرشين للمستهلك ، وسعر الجوال للمخابز الطباقى ١٨ جنيها ، وسعر بيع الكيلو جرام للمستهلك ١٣ قرشا . والدقيق العادى استخراج ٨٧.٥٪ محدد سعره جبريا بسعر ٤.٦٥ رشا . والدقيق العادى استخراج ٨٧.٥٪ محدد الذى تنتج خبز بسعر قرش للرغيف ، وهى مخابز محدودة وتوجد فى حوالى ثلاث مناطق عمالية فقط على مستوى الجمهورية . وهذه الاختلافات فى السعر لنفس السلعة الواحدة تخلق تحايل وتلاعب وانحرافات . فقد تبين من واقع دراسة تطبيقية ميدانية قام بها الباحث (٥) ان كثيرا من المخابز البلدية لا تستخدم الحصة المقررة لها من الدقيق البلدى بالكامل فى انتاج الخبز البلدى ، وتبيع جزء كبير منها فى السوق السوداء وتحصل على ثارق السعر . فيتسرب جزء كبير من الدقيق المخصص للمخابز البلدية بسعر ١١.٨٣ جنيها للجوال ، للمخابز الطباقى المحدد سعر بيع الجوال لها بمبلغ ١٨ جنيها . كما يباع للتجار لاستخدامه علف للماشية .

ولهذا يوصى الباحث بتوحيد الأسعار المحددة للدقيق العادى بمبلغ ١٦ قرشا للكيلو جرام بالجملة و ١٨ قرشا للمستهلك . والغاء المخابز الطباقى ، لأنها وحدات انتاجية صغيرة وغير متوفر بها الشروط الصحية وبدائية وكلها يدوية . كما أن المنافسة بينها وبين المخابز البلدية غير مشروعة ، لأن الفرص غير متكافئة بينهما ، فهى تحقق أرباحا غير عادية نتيجة بيع الخبز بأكثر من ضعف الأسعار المحددة ، فان السعر الودى ٥ قروش للرغيف للمستهلك ، وفى بعض المناطق يباع بسعر ١٠ قروش . وكل مميزات هذا الخبز هو أنه مكتمل النضج فقط وهو خبز ملدن أو محمص . وهو الخبز الذى كان ينتج سابقا بالمخابز البلدية واخفى ، ولا ينتج حاليا بسبب ارتفاع تكلفة انتاجه ، ولأن سعره محدد بنفس سعر الخبز الطرى .

(٥) فوزى حليم رزق (دكتور) - الآثار الاقتصادية للقرارات التموينية المنظمة لعمليات انتاج وتوزيع الخبز البلدى - الجزء الثانى - مشروع تطوير النظم الزراعية - وزارة الزراعة المصرية - رقم ١٩٢ يونيو ١٩٨٤

ويمكن الاستفادة من عمال المخابز الطباقى بعد الغائها بتشغيلهم بالمخابز اليدوية التى تعانى من نقص العمالة .

ويقترح الباحث توحيد السعر المحدد للرغيف البلدى الطرى بمبلغ ٣ قروش والمدن والمحمص بمبلغ ٤ قروش للمستهلك . والغاء الخبز البلدى انتاج المخابز الطباقى الذى يباع فعلا بالمناطق الشعبية بالقاهرة بمبلغ يتراوح بين ٥ و ١٠ قروش للرغيف للمستهلك ، وذلك لتحسين جودة الخبز ولتشجيع انتاج الخبز البلدى المدن والمحمص بالمخابز البلدية التى تشرف عليها وزارة التميمين بالطريق الشرعى ، وللقضاء على الغش والتحايل . حيث أن كثيرا من المخابز البلدية تقوم بانتاجه حاليا وتبيعه بالأسعار المرتفعة التى يباع بها الخبز الطباقى على أساس ادعاء أنه من انتاج المخابز الطباقى، لزيادة الطلب عليه .

وتتعدد أيضا أسعار الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ . فسان اسعاره المحددة حاليا ١٠.٩٥ جنيها للجوال زنة ١٠٠ كيلو جرام قائم تسليم الشون للمخابز الأفرنجية لصناعة الخبز الأفرنجى وزن الرغيف ٦٩ جرام بسعر محدد بقرش للمستهلك ، والرغيف وزن ١٤٠ جرام بسعر محدد بقرشين للمستهلك ، وللمخابز التى تنتج الخبز الشامى وزن الرغيف ١٣٧ جرام بسعر محدد بقرشين للمستهلك . ونفس هذا الدقيق الفاخر بسعر ٧٦ جنيها للجوال للمخابز الشامية التى تنتج الخبز الشامى وزن الرغيف ٩٠ جرام بسعر محدد بقرش للمستهلك وان كان هذا الخبز لا ينتج حاليا . ويباع أيضا بسعر ١٢٥ جنيها للجوال للمستودعات ومصانع التعبئة والجمعيات التعاونية الاستهلاكية والهيئات الحكومية ، وبسعر ١٦ جنيها للجوال لمصانع المكرونه ، وبسعر ١٨ جنيها للجوال للمخابز الأفرنجية التى تنتج الحلوى والنواشف والأصناف الغير مسعرة الأخرى بنسبة ٢٠٪ من مقطوعيتها من الدقيق ، وبسعر ٣٥ جنيها للجوال لمحال الحلوى ومصانع الحلوى من عجين والبسكويت ، ومحال ومصانع الحلوى الجافة والفظاطرية والكنفانية والجلس والرقاق ، وللمطاعم والكافتريرات السياحية الأخرى . علما بأن كميات الدقيق الفاخر التى تباع للمحلات السياحية ومحال ومصانع الحلوى حوالى ٧٨ ألف طن ، بينما أجمالى استهلاك الدقيق الفاخر حوالى ٢ مليون طن عام ١٩٨٧ ، أى ان نسبة الدقيق الفاخر الذى يباع للمحلات السياحية ومصانع الحلوى تبلغ حوالى ٤٪ فقط من أجمالى الكميات المستهلكة . وسعر بيع الكيلو جرام للمستهلك ١٤ قرشا ، وان السعر الجبرى من الدقيق الفاخر المعبأ ٢٠ قرشا للكيلو جرام للمستهلك ، ويقتصر توزيعه على المجمعات الاستهلاكية والفئوية والأكشاك التابعة لشركات المطاحن . وهو غير متوفر بهذا السعر ، ويوجد اقبال شديد عليه من المستهلكين ، ويباع فى السوق السوداء . وسعر بيع جوال الدقيق الفاخر المحلى استخراج ٧٢٪ يخفض بمبلغ ٣٠ قرشا لكافة الأغراض عن مثيله الدقيق الفاخر المستورد .

وهذا التعدد فى الأسعار المحددة لنفس السلعة نجم عنه كثيرا من التلاعب والانحرافات وتحقيق دخول طفيلية غير مشروعة . فنتيجة لفروق

الأسعار هذه فان كثيرا من المخابز والمستودعات ومحلات بيع الدقيق تباع معظم الحصة المقررة لها في السوق السوداء . فان فروق الأسعار المحددة تغرى معظم المتعاملين على الانحرافات وتحقيق أرباح غير مشروعة . فان فارق السعر يصل الى أكثر من ٣ أمثال . فمن الملاحظ ان الخبز الأفرنجي لا يتوافر حاليا في معظم المخابز الأفرنجية او محلات البيع بالتجزئة ، ولا يوجد بالمخابز الأفرنجية الا في اوقات معينة ، وفي هذه الأوقات يشتد الزحام على شراء الخبز ، ويقف المستهلكون في طوابير طويلة للحصول على الخبز .

والسبب الرئيسي لعدم توافر الخبز الأفرنجي تعدد أسعار الدقيق الفاخر ، الذى نتج عنه انه من الأفضل لصاحب المخبز الأفرنجي أن يبيع الحصة المقررة له من الدقيق عن أن يصنعها خبزا ، نتيجة لفروق أسعار بيع الدقيق الفاخر السابق الإشارة إليها . هذا بالإضافة الى أن ٨٠٪ من حصة المخبز من الدقيق الفاخر تباع له بسعر ١٠.٩٥ جنيها للجوال على أساس تصنيعها خبز أفرنجي ، و ٢٠٪ من الحصة تباع له بسعر ١٨ جنيها لنفس الجوال على أساس استخدامها في إنتاج الحلوى والنواشف . الا أنه نتيجة لفارق السعر الكبير هذا ، وتحديد أسعار الخبز الأفرنجي جبريا وعدم تحديد أسعار الحلوى والنواشف ، فان معظم المخابز تقوم باستخدام معظم الكمية المخصصة لها لإنتاج الخبز الأفرنجي لإنتاج الحلوى والنواشف ، لتحقيق أقصى ربح ممكن ، وهو هدف أى منتج والمحرك الأساسى له في القطاع الخاص . فهو يحقق أرباح غير عادية وخيالية ، وذلك عن طريق استخدام الدقيق المدعم المنخفض السعر ، مما ينتج عنه انخفاض تكلفة إنتاج الوحدة من جهة ، ومن جهة أخرى لبيع هذه المنتجات بأسعار مرتفعة لعدم تحديد أسعارها ، وهذا هو السبب الرئيسى في عدم توفر الخبز الأفرنجي بالمخابز . ورغم صدور العديد من القرارات التموينية وأخرها القرار رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨٤ والذى ينص « أنه يجب على اصحاب المخابز الأفرنجية والمسؤولين عن ادارتها إنتاج الخبز الأفرنجي وعرضه للبيع في مكان ظاهر للجمهور (فاترينة بها عدد لا يقل عن ٢٠٠ رغيف طازج ، خلال الفترة من الساعة الخامسة صباحا حتى الساعة الحادية عشر مساء شتاء او الساعة الثانية عشر مساء صيفا) » . و عدل بالقرار رقم ٦١٣ لنفس السنة ، بحيث لا يقل المعروض عن ٥٠٠ رغيف ، الا ان هذه القرارات لم تنفذ بلبيل عدم وفرة الخبز بالمخابز في معظم الأوقات .

وحتى الدقيق الفاخر المخصص للمستهلك وخاصة ما كان يباع منه في شكاير كبيرة زنة ٢٢ كيلو جرام للمستهلك عن طريق المجمعات الاستهلاكية بالقاهرة . يذهب معظمه لمصانع الحلوى والبسكويت والحلوانية والفظاطرية والمطاعم والكافتريرات والمحال السياحية ، عن طريق التلاعب والانحرافات بالمجمعات الاستهلاكية ، نتيجة لفروق الأسعار المغرية . ونتيجة لعدم التخطيط السليم بشركات المجمعات الاستهلاكية ، فكيف يسمح المسؤولين بها ببيع دقيق فاخر للمستهلك في عبوات كبيرة زنة ٢٢ كيلو جرام ؟ وهم يعلمون ان استخدامات الدقيق الفاخر بالنازل محدودة ، واى أسرة لا تحتاج الى

هذه العبوات الكبيرة الحجم ، وحتى في المناسبات مثل الأعياد فالأسر التي تحتاج الى هذه العبوات الكبيرة لخبز الكعك والبسكويت نادرة ، ومعظم الأسر تحتاج الى عبوات صغيرة في حدود خمسة كيلوجرامات على الأكثر . فالى جانب ان هذا يساعد على التهريب والانحرافات فانه في نفس الوقت يؤدي الى الاسراف في الاستهلاك وزيادة التالف والفاقد .

ورغم كثرة المخالفات التي يتم ضبطها بمعرفة مباحث وزارة التموين ومفتشى التموين بالأجهزة الرقابية ومباحث وزارة الداخلية في هذا المجال ، الا ان هذه الانحرافات تزداد أكثر فأكثر . فارتفع عدد قضايا المخالفات التوينية التي حررت بمعرفة مباحث وزارة التموين فقط ، من حوالى ٥٤ الف قضية عام ١٩٨٣ الى حوالى ٦٦ الف قضية عام ١٩٨٤ ثم الى حوالى ٨٧ الف قضية عام ١٩٨٥ والى حوالى ١٠٢ الف قضية عام ١٩٨٦ . وهذا يدل على الزيادة المطردة للانحرافات والأسواق السوداء .

ولهذا يوصى الباحث بالأخذ بالحلول الاقتصادية ، بدلا من الاعتماد كلية على الحل البوليسى في ردع المخالفين للقوانين والقرارات التوينية . حيث ان التكاليف الادارية للرقابة وشغل رجال القضاء مرتفعة .

والأغرب من هذا أنه صدر قرار وزارى رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٤ تنص المادة الأولى منه على « يكون صرف حصص الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ والسكر والزيت لأصحاب معامل ومصانع ومحال انتاج الحلوى من عجين الغير سياحية المرخص بها والمعتمدة قبل نفاذ أحكام هذا القرار بالسعر الحر المعتمد من الوزارة . وتنص المادة الثانية بأن يكون صرف الحصص لأصحاب معامل ومحال ومصانع انتاج الحلوى من عجين الغير سياحية المستجدة الراغبة في ذلك والتي تتقدم بطلب الترخيص لها بعد نفاذ أحكام هذا القرار بالسعر السياحي . وتنص المادة الثالثة أنه يحظر على اصحاب الجهات المذكورة والمسئولين عن ادارتها الامتناع عن استلام الحصص المقررة لها .

ويتساءل الباحث لماذا هذا التمييز بين اصحاب مصانع ومحال انتاج الحلوى من العجين غير السياحي ، بأن يباع لبعضهم سلع الدقيق الفاخر والزيت والسكر بأسعار منخفضة ، وللبعض الآخر بأسعار مرتفعة ، لانتاج نفس المنتجات وفي ظل نفس الظروف ؟ فكأن الحكومة المثلثة في وزارة التموين تعمل على تشجيع الاحتكار ، هذا من جانب . ومن جانب آخر كيف يصدر قرار يجبر المشتريين على شراء كميات محددة طبقا للحصة المحددة ؟ وكيف يمكن للمنتج ان يتحكم في انتاج الكميات المصنوعة والمعرضة ؟ فهل يمكنه ان يتحكم في طلب المستهلكين ؟ وكيف تستطيع الوزارة ان تتدخل في الأسواق الى هذا المستوى ، وهو محاسبة كل محل لانتاج وبيع الحلوى على حده ؟ وما هى تكلفة هذا الاجراء ؟ وما هو صافي العائد منه ؟ وهل هذا هو مهمة الوزارة ؟ ونتيجة لهذه القرارات غير المدروسة علميا ، نشأ عنها الكثير من المشاكل ، فان كثيرا من المحال السياحية لم تستلم الحصص المقررة لها من السلع المشار اليها نتيجة لتحديد أسعار بيع هذه السلع لها بأسعار

مرتفعة ، وانها يمكنها الحصول عليها من السوق بأسعار منخفضة ، وهى حصل عليها فعلا بالأسعار المنخفضة، بدليل عدم استلامها الحصص المقررة، وتطالبها وزارة التموين بدفع فروق أسعار هذه السلع .

وللقضاء على الانحرافات والتلاعب والمشاكل السابق توضيحها ، ولإعادة الأسعار النسبية لأنه ليس من المعقول أن يكون السعر المحدد للدقيق البلدى ١٣ قرشا للكيلو جرام للمستهلك ، والسعر المحدد للدقيق الفاخر ١٤ قرشا للكيلو جرام للمستهلك . حيث يعتبر الدقيق الفاخر سلعة شبه كمالية ، لأن الطلب على الدقيق الفاخر مشتق من الطلب على البسكويت والحلوى والكنافة والفطائر والنواشف . وأسعار هذه السلع غير محددة وهى مرتفعة كثيرا ، فالسعر السائد للكيلو جرام من البقسماط العادى مثلا يزيد عن ١٠٠ قرشا للمستهلك. كما ان سعر الكيلو جرام من العلف حاليا يبلغ حوالى ٤٥ قرشا. ويوصى الباحث بضرورة توحيد سعر الدقيق الفاخر للأغراض المختلفة . ويقترح أن يكون السعر المحدد للدقيق الفاخر المحلى والمستورد ٢٣ قرشا للكيلو جرام بالجملة لجميع الأغراض و ٢٥ قرشا للكيلو جرام للمستهلك ، حيث ان التكلفة الفعلية تزيد عن هذه الأسعار المقترحة ، كما ان الأسعار الفعلية السائدة فى الأسواق للدقيق الفاخر حاليا أكثر من ٣٠ قرشا للكيلو جرام للمستهلك وخاصة فى القرى .

وان السعر المحدد لبيع الكيلو جرام من النخالة ٣ قروش للمخابز للرفيف ومصانع العلف المعتمدة من وزارة الزراعة و ٩ قروش لمحلات العلفنة و ١٠ قروش للمستهلك و ٢٠ قرشا للأغراض الأخرى تسليم المطاحن . ويوصى الباحث بضرورة توحيد هذه الأسعار ويقترح أن يحدد سعر بيع الكيلو جرام من النخالة بمبلغ ١٢ قرشا بالجملة لمصانع العلف ومحلات العلفنة والمخابز وجميع الأغراض الأخرى و ١٣ قرشا للمستهلك . وان يقتصر توزيع الردة الناعمة على المخابز والردة الخشنة على مصانع العلف فقط ، لمنع التحايل والتلاعب والتهريب والسوق السوداء . حيث ان السعر الفعلى للردة السائد فى الأسواق حاليا يزيد عن ٢٥ قرشا للكيلوجرام .

وان الأسعار المحددة جبريا للمكرونة المنتجة من الدقيق الفاخر حاليا ٣٠ للكيلو جرام المعبأ للمستهلك انتاج القطاع الخاص ، و ٣٠ قرشا و ٥٠ قرشا للكيلوجرام المعبأ للمستهلك انتاج القطاع العام . وسبب اختلاف السعر يرجع الى اختلاف أسعار بيع الدقيق للمصانع . والمكرونة انتاج شركات الاستثمار والمنتجة من دقيق السميد (السيمولينا) سعرها محدد وديا بمبلغ ١٣٠ قرشا للكيلو جرام المعبأ للمستهلك . رغم أنه لا يوجد فرق كبير فى القيمة الغذائية بين الصنفين يبرر هذا الفارق الكبير فى السعر بينهما ، حيث أن دقيق السيمولينا عبارة عن دقيق فاخر خشن .

ويوصى الباحث بضرورة توحيد أسعار البيع للمستهلك للمكرونة انتاج القطاع العام والخاص المنتجة من الدقيق الفاخر ، ويقترح بأن يوحد سعر

البيع للمستهلك لنفس الصنف بمبلغ ٤٠ قرشاً للكيلوجرام المعبأ ، على أساس السعر المقترح للدقيق الفاخر وهو ٢٣ قرشاً للكيلو جرام بالجملة . وعلى أن تتوفر بهذا السعر في جميع المنافذ .

وان الأسعار المحددة للزيت ١٠٠ جنيهه للطن لمصانع المسلى الصناعى العادى و ٥٢١ر٢٨٨ جنيها للطن لمصانع المسلى المتطور و ١٢٨ر٩٥ جنيها للطن للتجميد للقوات المسلحة و ١٤٨ر٩٥ جنيها للطن للأغراض الصناعية المختلفة و ٣٠ قرشاً للكيلو جرام للزيت السائب و ٤٠ قرشاً للكيلو جرام للزيت المعبأ للمستهلك . و ٧٥ قرشاً للكيلو جرام للزيب السائب و ٨٥ قرشاً للكيلو جرام المعبأ للزيت السياحى . وعلما بأن كمية الزيت السياحى لا تكاد تذكر ، فلا تمثل الا حوالى ٣٠٪ من اجمالى استهلاك الزيت . وقد اقتصر السعر المحدد للمستهلك حالياً على ٧٥ قرشاً للكيلو جرام للزيت السائب و ٨٠ قرشاً للكيلو جرام للزيت المعبأ .

ويوصى الباحث بضرورة توحيد أسعار الزيت الذى يباع خارج البطاقات التموينية لجميع الأغراض ، سواء لمصانع التعبئة أو المسلى الصناعى أو أى أغراض صناعية أخرى أو المحلات أو المطاعم أو القوات المسلحة . وذلك لمنع التحايل والانحرافات التى تنتج من تعدد الأسعار . ويقترح الباحث أن يوحد سعر بيع الطن بالجملة لجميع الأغراض ، على أساس تحديد سعر بيع الكيلو جرام من الزيت للمستهلك بسعر ١٤٠ قرشاً للسائب و ١٥٠ قرشاً للمعبأ ، حيث أن السعر الفعلى السائد فى السوق المحلى يقترب من ضعف هذا السعر المقترح ، ولمراعاة تكلفة الاستيراد وتكلفة الانتاج المحلى والتى تزيد كثيراً عن هذا السعر المقترح ، حيث أن تكلفة الاستيراد الفعلية للكيلو جرام من الزيت المعبأ تبلغ حوالى ٢٥٠ قرشاً . وحتى يمكن ارتفاع السعر المحدد الذى تشتري به الحكومة القطن الزهر من الزراع . حيث تبين من الدراسة أن أسعاره المحددة كانت غير مجزية للزراع (٦) . وقامت الحكومة فعلاً برفع الأسعار المحددة التى تشتري بها القطن من الزراع عام ١٩٨٧ . كما قامت برفع الأسعار المحددة لبذرة القطن لمصانع الزيوت . وان انتاج بذرة القطن المادة الخام الأساسية لانتاج زيت بذرة القطن هى انتاج متصل بانتاج القطن الزهر .

ويوصى الباحث بتوافر الزيت فى السوق الحرة بالسعر المقترح فى جميع منافذ التوزيع سواء بالقطاع العام أو الخاص ، أى لدى البقالين فى كل مكان وأى وقت .

وتجدر الاشارة ان الحصاة المحددة من الزيت للفرد شهرياً بالبطاقة التموينية هى ٦٠٠ جرام بسعر ١٠ قروش للكيلو جرام و ١٠٠ جرام بسعر

(٦) فوزى حليم رزق (دكتور) - سياسة الاسعار الجبرية للمحاصيل الزراعية وتأثيرها على الانتاج والانتاجية - المرجع السابق .

٣٠ قرشا للكيلو جرام بالمدن الساحلية . و ٥٠ جرام بسعر ١٠ قروش
و ١٠٠ جرام بسعر ٣٠ قرشا بالقاهرة الكبرى واسوان والقرى الساحلية .
و ٣٠٠ جرام بسعر ١٠ قروش و ١٠٠ جرام بسعر ٣٠ قرشا للمراكز
والبنادر . و ١٥٠ جرام بسعر ١٠ قروش و ١٥٠ جرام بسعر ٣٠ قرشا
بالقرى .

ويتبين من ذلك أن كمية الزيت بالسعر المدعم التى يحصل عليها الفرد
بالبطاقة التموينية بالمدن ، تزيد كثيرا عن الكمية التى يحصل عليها نظيره
بالأرياف . وقد يرجع ذلك الى نمط الاستهلاك ، وان الأرياف تنتج الدهون
الحيوانية والتى تعتبر بديلا جزئيا للزيوت .

ولتبسيط الاجراءات وتبسيط العمليات الحسابية والتخفيف من شدة
القبود ، ولتحقيق العدالة وترشيد الدعم ووصوله الى مستحقيه . يقترح
الباحث توحيد الكمية المقررة من الزيت المربوطة على البطاقة على مستوى
الجمهورية . حيث يلاحظ أن الكميات المقررة عن طريق البطاقة التموينية
حاليا تحابى أهل المدن على حساب أهل الريف . ولتحقيق هدف وصول
الدعم الى مستحقيه يجب أن يكون العكس ، لأن أهل الريف أحق بالدعم من
أهل المدن . فمن المعروف أن مستوى الدخل بالريف أقل منه بالحضر بصفة
عامة . وايضا لتحقيق الهدف من أسلوب البطاقات التموينية ، والذى يمكن
عن طريقه توفير حد أدنى مناسب من السلع الغذائية الأساسية بما يتمشى مع
توفير مستوى معيشى مقبول ، بتوفير السلع الأساسية التى توزع بالبطاقة
بالأسعار المنخفضة المدعمة ، ومن يرغب فى كمية اضافية تزيد عن الكمية
المقررة فى البطاقة ، يمكنه الحصول عليها من السوق الحرة بدون دعم
وبالأسعار الاقتصادية .

ولهذا يوصى الباحث بتوحيد الحصص المحددة للفرد من الزيت بالبطاقة
التموينية الخضراء على أساس ٤٠٠ جرام شهريا على مستوى الجمهورية،
ويمكن اعتبار هذه الكمية مناسبة للاستهلاك العادى . لأنه ليس من المعقول
ان أهل المدن الكبرى والسواحل يحصلون على كمية من الزيت المدعم عن
طريق البطاقة التموينية تبلغ { أمثال الكمية التى يحصل عليها أهل الريف
بسعر منخفض هو ١٠ قروش للكيلو جرام ، فى نفس الوقت الذى يشتري
فيه أهل الريف الكيلو جرام من الزيت من السوق السوداء بسعر يصل الى
٢٥٠ قرشا . ولا يبرر هذا اختلاف الأنماط الاستهلاكية بأن أهل المدن
والسواحل أكثر استهلاكا للزيت من أهل القرى . فان جوهر القضية هنا
ليس هو النمط الاستهلاكى والذى استمرت عليه وزارة التكوين منذ نشأتها
وحتى الآن ، وانما الأصل والهدف هو توفير قدر مناسب من السلعة بالسعر
المنخفض المدعم لمحدودى الدخل . واذا كان أهل المدن والسواحل يحتاجون
الى كمية أكبر من الكمية المقررة بالبطاقة التموينية لاختلاف النمط الاستهلاكى،
فوجب أن يحصلوا على الكمية الاضافية من السوق بسعر غير مدعم كما يحصل
عليها أهل الريف ، حيث ان الحصص المقررة للفرد فى الريف حاليا غير كافية ،

ولهذا يتم تهريب الزيت من المدن الى الريف ، وترتفع أسعار الزيت في الريف أكثر من ارتفاعها في المدن . هذا علما بأن اجمالى كمية الزيت التى ستوزع عن طريق البطاقات التومينية طبقا لهذا الاقتراح ، تقل عن كمية الزيت التى توزع بالطاقات حاليا . وهذا الاقتراح يعمل على تحقيق عدالة التوزيع ، وتحقيق هدف وصول الدعم الى مستحقيه . كما يوصى الباحث بتوزيع زيت البطاقات معبأ في اكياس بلاستيك لتخفيض تكاليف التعبئة . ويوصى أيضا بضرورة توحيد الأسعار المحددة لزيت البطاقات ببلغ ٣٠ قرشا للكيلو جرام .

وان الأسعار المحددة للسكر كانت ٣٠ قرشا للكيلو جرام للسكر الناعم للمستهلك وللصانع المسعر انتاجها جبريا مثل شركات المياه الغازية والمحلات غير السياحية وتشمل المقاهى والبوفيهات والكاзиноهات ، و ٤٠ قرشا للصانع الغير مسعر انتاجها جبريا ومصانع الحلوى من عجين ، و ٦٠ قرشا لمصانع الحلوى السياحية ومصانع الحلوى من عجين المستجدة المنشأة بعد ١١ فبراير ١٩٨٤ . والسعر المحدد للسكر المبلور المعبأ والبودرة المطحون المعبأ ٣٢ قرشا للكيلو جرام للمستهلك ، والسعر السياحي المحدد لهما ٦٥ قرشا . والسعر المحدد لسكر الماكينة الممتاز المعبأ ٣٥ قرشا للكيلو جرام للمستهلك ، والسعر السياحي المحدد لنفس الصنف ٧٠ قرشا . والسعر المحدد للسكر الماكينة الممتاز والمغلف المعبأ ٤٠ قرشا للكيلو جرام للمستهلك ، والسعر السياحي المحدد لنفس الصنف ٧٥ قرشا . واعتبارا من أول ديسمبر ١٩٨٥ ارتفع السعر المحدد للسكر الناعم الى ٦٠ قرشا للكيلو جرام السائب لمصانع القطاعين العام والخاص الغير مسعر انتاجهما جبريا ، ثم ارتفع من أول يونيو ١٩٨٧ الى ٦٥ قرشا لهذه المصانع مثل مصانع مصر للألبان وأسكندرية للحلويات ومصانع الخلاصات الغذائية والمقاهى والبوفيهات والكاзиноهات . واعتبارا من أول ديسمبر ١٩٨٧ ارتفع السعر المحدد للسكر الناعم الى ٦٥ قرشا للكيلو جرام السائب للمصانع المسعر انتاجها جبريا . واعتبارا من أول يونيو ١٩٨٧ ارتفع السعر المحدد للسكر الناعم الى ٦٥ قرشا للكيلو جرام السائب و ٧٠ قرشا للكيلو جرام المعبأ للمستهلك ، وتم الغاء السعر المحدد وهو ٣٥ قرشا للكيلو جرام للمستهلك للسكر الماكينة الممتاز المعبأ ، ولم يتغير سعره السياحي وهو ٧٠ قرشا . كما تم الغاء السعر المحدد وهو ٤٠ قرشا للكيلو جرام للمستهلك للسكر الماكينة الممتاز المغلف المعبأ ، ولم يتغير سعره السياحي وهو ٧٥ قرشا .

ويوصى الباحث بضرورة توحيد أسعار بيع السكر خارج البطاقات التومينية لنفس الصنف لجميع الأغراض ، والغاء ما يسمى بالأسعار السياحية ، خاصة اذا علمنا أن كمية السكر التى توزع بالأسعار السياحية لا تمثل الا حوالى ٤.٠٪ من اجمالى الكمية المستهلكة من السكر . وللقضاء على الانحرافات والسوق السوداء التى تنشأ من تعدد الأسعار . ويقترح الباحث أن يوحد سعر بيع الطن بالجملة لجميع الأغراض ، على أساس تحديد سعر بيع الكيلو جرام من السكر الناعم للمستهلك خارج البطاقات بسعر ٩٥ قرشا للسائب و ١٠٠ قرشا للمعبأ ، وان يتم عرضه في جميع

منافذ التوزيع ولا يقتصر بيعه على المنافذ التموينية فقط ، مثل المجمعات الاستهلاكية والفئوية وغيرها ، وذلك لمراعاة التكلفة الفعلية ، حيث أن التكلفة الفعلية للاستيراد وتكلفة الإنتاج المحلى للكيلو جرام من السكر تزيد عن هذا السعر المقترح ، كما أن السعر الفعلى السائد فى الأسواق حاليا ١٢٥ قرشا للكيلو جرام للمستهلك . وحتى يمكن رفع السعر المحدد الذى تشتري به الحكومة قصب السكر من الزراع ، حيث تبين من الدراسة أن أسعاره المحددة كانت غير مجزية لهم (٧) .

ومما هو جدير بالذكر ان الحكومة تقوم برفع السعر المحدد الذى تشتري به قصب السكر من الزراع سنويا فى السنوات الأخيرة .

أما الأصناف الأخرى فيقترح تحديد أسعارها على حسب الصنف ودرجة الجودة . ويقترح أن تقتصر الأصناف على السكر الناعم والبلور والماكينة الممتاز المغلف المعبأ . ويقترح بأن يحدد سعر بيع الكيلو جرام من السكر البلور والماكينة الممتاز المغلف المعبأ بمبلغ ١١٠ قروش للمستهلك . ففى الماضى كان السكر الذى يوزع عن طريق البطاقات التموينية فقط هو الذى يدعم ، أما السكر الذى يخصص لجميع الأغراض الأخرى فكانت الحكومة تحقق منه أرباحا ، وفى السنوات الأخيرة قد انعكست الأوضاع بعد سياسة التوسع فى الدعم ، حيث كانت الحكومة تباع السكر لمصانع الحلوى والمياه الغازية والمقاهى والكازينوهات والمحلات الأخرى بأسعار مدعمة كما سبق توضيحه .

وتجدر الإشارة ان الكمية المقررة من السكر للفرد شهريا بالبطاقة التموينية هى ٢ كيلو جرام بسعر ١٠ قروش للكيلو جرام على مستوى الجمهورية ، عدا محافظة أسوان فالكمية المقررة للفرد كيلو جرام بسعر ١٠ قروش للكيلو جرام ، و ٢ كيلو جرام أخرى بسعر ٣٠ قرشا للكيلو جرام على مستوى الجمهورية .

ويوصى الباحث بتوحيد الكمية المحددة للفرد على مستوى الجمهورية، وبقائها كما هى ، أى على أساس ١ كيلو جرام للفرد شهريا على مستوى الجمهورية . كما يوصى بتوحيد سعر بيع الكيلو جرام بمبلغ ٣٠ قرشا بالبطاقة التموينية . ويقترح توزيع جميع كميات السكر للمستهلك معبأة . ويرى الباحث ان كمية السكر المدعم التى توزع بالبطاقات التموينية وهى ١٨ كيلو جرام للفرد سنويا ، تعتبر مناسبة وتزيد عن الاستهلاك العادى .

وان الأسعار المحددة للحلاوة الطحينية المعبأة كانت ٧٥ قرشا للكيلو جرام للمستهلك بالمجمعات الاستهلاكية أى بالقطاع العام ، وهى مدعمة

(٧) فوزى حليم رزق (دكتور) - سياسة الأسعار الجبرية للمحاصيل الزراعية وتأثيرها على الإنتاج والانتاجية - المرجع السابق .

ونادرة ولا يذهب دعمها الى مستحقيه . ونفس الحلاوة الطحينية كان محدد أسعارها بمبلغ ١٦٥ قرشا للكيلو جرام للمستهلك ، وكانت متوافرة في جميع منافذ توزيع القطاع الخاص .

وأیضا الطحينية فالاسعار المحددة للكيلو جرام المعبأ كانت ٩٠ قرشا للمستهلك بالمجمعات الاستهلاكية ونادرة وهى مدعمة ولا يصل دعمها الى مستحقيه . ونفس الطحينية كان محدد أسعارها بمبلغ ٢١٠ قرشا في محلات القطاع الخاص ، وسعرها الفعلى في السوق كان يصل الى ٢٥٠ قرشا للكيلو جرام .

وقد نفت الدولة الدعم عن الحلوى الطحينية والطحينة ، واقتصر الانتاج على الحلوى الممتازة السكرية ١٠٠٪ . وعلمنا بأن القطاع الخاص يهيمن على أكثر من ٩٠٪ من اجمالى الانتاج . وقد انخفض انتاج الحلوى الطحينية من حوالى ٣٩ ألف طن عام ٨٢/٨١ الى حوالى ٢١ ألف طن في ٨٦/٨٥ ، أى انخفض الى حوالى النصف في تلك الفترة ، لارتفاع تكلفة الانتاج بعد أن توقفت وزارة التموين عن صرف حصص السمسم والسكر المدعم للمصانع ، وقيام تلك المصانع بالحصول على احتياجاتها من السكر والسمسم المستورد من الخارج بأسعار الدولار في السوق الحرة .

ويتوقف حجم الانتاج من الحلوى الطحينية على مدى توفر المادة الخام الأساسية وهى السمسم ، بالأسعار التى تتناسب مع القوة الشرائية للمستهلك المصرى . فقد انخفض حجم الانتاج المحلى من السمسم ، وارتفعت الكميات المستوردة منه .

ويوصى الباحث بتحديد أسعار بيع الحلاوة الطحينية والطحينة جبريا ، على أساس التكلفة الفعلية بدون دعم . وعلى أن يقوم القطاع العام بموازنة الأسعار ، بعرضها في منافذ التوزيع التموينية بأسعار محددة تقل عن أسعار القطاع الخاص نسبيا ، عن طريق تخفيض هوامش الربح الصناعى وهوامش الربح التسويقية ، حتى يمكن توفير هذه السلع الغذائية الشعبية في جميع المنافذ سواء القطاع العام أو الخاص .

هذا علما بأن الأسعار المحددة للمستهلك هى نفس الأسعار السائدة في الأسواق حاليا في عام ١٩٨٨ ، وهى ٢٢٠ قرشا للكيلو جرام للحلاوة الطحينية ، و ٢٨٠ قرشا للكيلو جرام للطحينة . ويمكن اعتبار هذه الأسعار مناسبة نسبيا ، حيث ان متوسط الأسعار الفعلية للمستهلك السائدة في الأسواق حاليا للجبين الأبيض تتراوح بين ٢٥٠ و ٤٠٠ قرشا للكيلو جرام .

وان الأسعار المحددة للدواجن المجمدة المستوردة ١٢٥ قرشا للكيلو جرام للمستهلك في بعض المجمعات الاستهلاكية لنسبة ضئيلة من الكميات الموزعة . ونفس الصنف يباع بسعر ٢٢٥ قرشا للكيلو جرام في

بعض المجمعات ، و ٢٣٥ قرشا للكيلو جرام في مجمعات السوبر ماركت . ونفس الصنف المستورد عن طريق القطاع الخاص يباع بسعر ٣٠٠ قرشا لدى محلات التجزئة بالقطاع الخاص . والدواجن الحية البيضاء انتاج المزارع المحلية تباع بسعر يتراوح بين ٢٢٥ و ٢٥٠ قرشا للكيلو جرام للمستهلك ، والدواجن البلدية المحلية تباع بمحلات التجزئة بالقطاع الخاص بسعر يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ قرشا للكيلو جرام للمستهلك .

ويوصى الباحث بضرورة توحيد سعر بيع الكيلو جرام من الدواجن المستوردة عن طريق القطاع العام بمبلغ ٢٢٥ قرشا للمستهلك ، حتى يمكن للحكومة ان توفر الكميات المعروضة بمنافذها التوزيعية بهذا السعر المقترح . حيث ان الكمية التي تعرض بسعر ١٢٥ قرشا للمستهلك لا تصل الى المستهلكين الحقيقيين ، وبالتالي فان الدعم لا يصل الى مستحقيه . ولراعاة أسعار التكلفة والأسعار الفعلية والنسبية . والمهم ان تعمل الحكومة على توفيرها بهذا السعر ، للحد من ارتفاع أسعار الدواجن المحلية ، وحتى يمكن ان يقوم القطاع العام بموازنة الأسعار .

ويؤكد الباحث على التوصية بضرورة توحيد أسعار السلع بصفة عامة لنفس الرتبة ، وخاصة السلع الغذائية السابق توضيحها بالتفصيل ، للعمل على راحة المستهلكين والتخفيف من المعاناة ، ولتسهيل وتيسير حصول المواطنين على هذه السلع ، وللقضاء على التحايل والتلاعب والسوق السوداء ، والقضاء على الدلالات والوسطاء المتخصصين في شراء معظم السلع المدعومة من المجمعات الاستهلاكية ، نتيجة للفارق الكبير في السعر وتوجيههم الى العمل المنتج بدلا من تعويدهم على الكسل ، وبدلا من ضياع وقتهم نتيجة لانتظارهم على ابواب المجمعات الاستهلاكية قبل فتحها بعدة ساعات ووقوفهم في الطوابير عدة ساعات في عمل غير منتج وغير مشروع ، ويؤدي الى خلق ازمت اقتصادية مصطنعة . فمن المتناقضات انه يوجد حاليا عجز في الايدي العاملة غير الماهرة ، وان اجورها ارتفعت كثيرا في السنوات الأخيرة ، وفي نفس الوقت نجد دلالين ودلالات ووسطاء متخصصين في الحصول على السلع الغذائية المدعومة من المجمعات الاستهلاكية للاتجار بها في السوق السوداء نتيجة لتعدد الأسعار ، ويفضلون القيام بذلك عن اى عمل منتج .

واقترح الغاء الأسعار السياحية قد يؤدي الى منع تهريب السلع من وحدات البيع التي تباع فيها بأسعار محددة منخفضة الى المحال السياحية . ومن ناحية أخرى يجب العمل على تشجيع السياحة . خاصة وأن معظم السائحين في الوقت الحاضر من الطبقات المتوسطة الدخل وليس من الاثرياء كما كان الحال في الماضي . وان تقارير الأمم المتحدة قد أشارت الى ان مستوى الأسعار بصفة عامة في مصر . يعتبر مرتفع نسبيا بالنسبة لكثير من الدول ، بعد ان كانت مصر تتميز بانخفاض مستوى الأسعار بالنسبة لكثير من الدول في الماضي .

وان التعدد فى الاسعار المحددة للسلعة الواحدة نجم عنه كثيرا من التلاعب والانحرافات وتحقيق دخول غير مشروعة ، نتيجة للفروق الكبيرة فى الاسعار المحددة . وهذا التعدد فى الاسعار سياسة سعرية غريبة عن وزارة التموين وعن الاقتصاد المصرى ، وليس له نظير فى اى نظام اقتصادى آخر . فلا يوجد اى بلد يحدد اسعار المستهلك للسلع الغذائية حسب فئات الدخل ، او يفرق بين المواطنين والاجنبى فى سعر البيع ، لانه يصعب او يستحيل التحكم فى المشتريين على اساس هذا التقسيم .

ويؤيد الباحث الاتجاهات الحالية نحو التوسع فى استخدام اسلوب التمييز السلى والسعرى والذى يتم بمقتضاه عرض درجات جودة متباينة لذات السلعة باسعار مختلفة ، تتمشى مع التباين فى انماط الطلب على السلع الغذائية .

اعادة النظر فى حصص السلع التيمونية المقررة للمحافظات المختلفة :

بدراسة متوسط نصيب الفرد فى السنة من السلع الغذائية التيمونية التى تم توزيعها عن طريق وزارة التموين على المحافظات المختلفة طبقا لنظام الحصص فى ١٩٨٥

تبين ان متوسط نصيب الفرد من الدقيق العادى والدقيق الفاخر فى شكل قمح يرتفع فى بعض المحافظات الى درجة غير معقولة وغير مقبولة ، حيث انها تزيد كثيرا عن متوسط استهلاك الفرد من القمح للاستهلاك الانسانى . فأتضح مثلا ان متوسط نصيب الفرد من القمح بلغ حوالى ٣٥٨ ، ٣٣٨ ، ٢٧٧ ، ٢٧١ ، ٢٢٩ ، ٢٢٦ ، ٢٢٥ ، ٢١٩ كيلو جرام فى السنة ، فى محافظات البحر الاحمر وسيناء واسوان والاسكندرية والاسماعيلية ، والسويس وقنا ومرسى مطروح .

وعلمنا بان هذا المعدل يمثل متوسط نصيب الفرد من القمح الموزع عن طريق وزارة التموين فقط فى شكل دقيق ، ولا يتضمن نصيب الفرد من القمح المنتج محليا فى المحافظات المنتجة للقمح . وهذا يوضح ان نظام توزيع الدقيق العادى والفاخر على المحافظات لم يكن مبني على اساس سليمة . حيث انه من المعروف ان متوسط نصيب الفرد بالمعدلات السابق الاشارة اليها ، لا يمكن ان يعبر عن متوسط الاستهلاك الفعلى للقمح . وانما يمكن ان نستنتج من ذلك ، ان معظم هذه الكميات الموزعة يستخدم فى غير الأغراض المخصصة لها ، وخاصة الدقيق العادى . وايضا نتيجة لزيادة نسبة الفاقد فى صورته المختلفة فى شكل خبز وغير ذلك . حيث لا يمكن تبرير هذه المعدلات المرتفعة لمتوسط استهلاك الفرد من القمح ، بانها ترجع الى النمط الاستهلاكى ، بان يقال مثلا ان هذه المحافظات تعتمد اساسا على استهلاك القمح ، وينخفض استهلاكها من الذرة او الارز او الكرونة او البطاطس او غير ذلك من السلع

البديلة . لأنه حتى مع الأخذ في الاعتبار هذه البدائل ، فان معدلات الاستهلاك السابقة تعتبر مرتفعة بدرجة غير معقولة .

كما يلاحظ ان هذه المعدلات المرتفعة من استهلاك القمح تتركز في المدن الساحلية وفي المحافظات التى تقع على الحدود ، مما قد يفسر بتسرب جزء من حصص الدقيق الموزع الى خارج حدود الجمهورية ، وذلك لرخص سعره ، وانخفاض سعر الوحدة منه كثيرا نتيجة لسياسة الدعم .

وتبين ان متوسط نصيب الفرد من الأرز الأبيض تراوح بين ٧ كيلو جرام لحافضة البحيرة و ٢٠ كيلو جرام لحافضة دهباط وهما من المحافظات المنتجة للأرز الشعير ، وتراوح بين ٥٥ كيلو جرام لحافضة سوهاج و ٣٦ كيلو جرام لحافضة مرسى مطروح وهما المحافظات غير المنتجة .

ومتوسط نصيب الفرد من الفول كان يتراوح بين حوالى كيلو جرام في محافظة سوهاج واثنين كيلو جرام لحافضة الشرقية وهما من المحافظات المنتجة .

ومتوسط نصيب الفرد من العدس كان يتراوح بين كيلو جرام لحافضة القليوبية وكفر الشيخ وبنى سويف والفيوم وحوالى ثلاثة كيلو جرام لحافضة سيناء ، وجميع هذه المحافظات غير منتجة للعدس . ومتوسط نصيب الفرد من الزيت خارج البطاقات التموينية كان يتراوح بين ٢.٢ كيلو جرام لحافضة سوهاج و ٧.٣ كيلو جرام لحافضة سيناء .

ومتوسط نصيب الفرد من السكر زيادة عن الحصص الاصلية التى توزع بالبطاقات التموينية ، كان يتراوح بين حوالى ١١ كيلو جرام لحافضة البحيرة وحوالى ٤٦ كيلو جرام لحافضة البحر الأحمر .

ويتضح من العرض السابق أن هناك اختلالا كبيرا في توزيع السلع الغذائية الأساسية المدعمة على المحافظات المختلفة ، مما يترتب عليه تهريب السلع من بعض المحافظات التى بها وفرة الى المحافظات الأخرى التى بها عجز نسبي ، وانتشار الأسواق السوداء ، نتيجة تكاليف النقل والمخاطرة .

ولهذا يوصى الباحث بضرورة اعادة النظر في الحصص المقررة لجميع السلع الغذائية التموينية المدعمة لجميع المحافظات ، وان تبنى على أسس سليمة واقعية . ففي حالة القمح مثلا يقترح الباحث الا تزيد الحصص الموزعة من الدقيق بنوعيه العادى والفاخر ، عن ما يعادل ١٥٠ كيلو جرام قمح في السنة كحد أقصى للمحافظات غير المنتجة ، وان تقل عن ذلك للمحافظات المنتجة للقمح . ويرى أن هذا المعدل مناسب للاستهلاك الانسانى ، حيث انه يوفر ما يعادل ٣٥٥ رغيف بلدى وزن ١٥٠ جرام يوميا في المتوسط على مستوى الجمهورية ، بما فيهم الأطفال والمرضى الذين لا يستهلكون الخبز

أو كبار السن وبعض المستهلكين الذين يتميزون بانخفاض استهلاكهم للخبز. ويمكن لآى مستهلك استبدال هذا المعدل أو جزء منه بمنتجات القمح الأخرى مثل الخبز الشامى أو الأفرنجى أو المكرونة . ويجب مراعاة تحقيق عدالة التوزيع عند تحديد الحصص من السلع الغذائية المدعمة للمحافظات المختلفة، للقضاء على الاختلالات الكبيرة فى توزيعها السابق توضيحها . وحتى يمكن الحد من تهريب هذه السلع المدعمة من المحافظات التى بها وفرة الى المحافظات التى بها عجز نسبى .

تطوير نظام البطاقات التموينية :

طالما ان الظروف الحالية غير عادية لوجود ازمت اقتصادية ولاتساع الفوارق الدخلية ، حيث تشير بيانات بعض الدراسات أن توزيع الدخل كان أخذاً فى التحسن فى الخمسينات والستينات ، وبعد ١٩٧٤ وحتى الوقت الحاضر أخذ فى التدهور . ففى منتصف السبعينات كان حوالى ٣٣٪ من الأسر الحضرية و ٤٥٪ من الأسر الريفية و ٣٧٪ من اجمالى عدد الأسر تعيش على دخل دون المستوى اللازم لمجرد تغطية الحد الأدنى الضرورى من مستلزمات المعيشة(٨) .

ولهذا يوصى الباحث بضرورة بقاء نظام البطاقات التموينية مع تطويره، من حيث نوع البطاقات خضراء وحمراء والسلع المربوطة عليها وكمياتها وأسعارها . ويوصى بالغاء البطاقات التموينية الحمراء لأن السلع التى تصرف عن طريقها مدعمة ، وأصحاب هذه البطاقات لا يحتاجون الى أى نوع من الدعم . فالأمر الغريب أن جميع الآراء تتفق على أن ترشيد الدعم يعنى حجبها على القادرين ، إلا أن الحكومة تصر على الاستمرار فى سياسة دعم القادرين . ويشترط توفير السلع التى توزع بالبطاقات فى الأسواق الحرة بأسعارها الفعلية دون دعم ، فان القادرين لا يعانون من دفع أى سعر للسلعة مهما كان مرتفعاً ، وانما يعانون من عدم وفرة السلعة وحصولهم عليها من السوق السوداء .

كما يقترح الباحث اعادة النظر فى البطاقات الخضراء ، لأنه فى ظل تيسيرات استخراجها حصلت عليها فئات كثيرة من غير المستحقين للدعم . فجميع موظفى الدولة حصلوا على البطاقة الخضراء ، ولا يمكن القول بأن كل الموظفين يستحقون دعماً ، لأن الوظيفة فى الحكومة والقطاع العام ليست دليلاً أكيداً على الدخل الثابت والمحدود ، وقد تكون الغالبية من ذوى الدخل المحدود . وكذلك الكثير من أصحاب المهن الحرة ذوى الدخل المرتفعة حصلوا على بطاقات خضراء وهم لا يحتاجون الى الدعم . ومثال أن البطاقة اسمية

(٨) إبراهيم العيسوى (دكتور) - تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء فى مصر - مجلة مصر المعاصرة - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع - العدد ٢٨٠ - أبريل ١٩٨٠

تستخرج باسم الزوج ، وقد تمتلك زوجته عقارات وممتلكات ، أو تكون الزوجة دكتورة صيدلانية وتدير صيدلية باسمها ، أو تكون طبيبة وتدير عيادة باسمها ، ورغم أن هؤلاء طبقا للقواعد الموضوعية لا يستحقون بطاقة خضراء ، إلا أنهم حصلوا على بطاقات خضراء بأسماء أزواجهم ، على أساس أن أزواجهم من موظفي الحكومة .

ولهذا بلغت نسبة الأفراد المقيدین بالبطاقات التمويينية الخضراء ذات الدعم الكلى أكثر من ٩٧٪ من اجمالى عدد الأفراد المقيدین بالبطاقات التمويينية الخضراء والحمراء . حيث أن اجمالى عدد الأفراد المقيدین بالبطاقات التمويينية الخضراء حوالى ٥٦ مليون فرد ، بينما اجمالى عدد الأفراد المقيدین بالبطاقات التمويينية الحمراء ١٣ مليون فرد فقط فى شهر مارس ١٩٨٨ . وهذا يعنى أن أكثر من ٩٧٪ من الشعب المصرى فقراء ، وأن نسبة الاغنياء اى القادرين اقل من ٣٪ . وهذا ليس معقولا ولا مقبولا ويخالف الواقع ولا يتماشى مع المنطق السليم . فان النسبة الحقيقية للفئات التى لا تستحق الدعم لا تقل عن ٢٥٪ من أفراد المجتمع وليس ٣٪ فقط . فقد تبين من احدى الدراسات أن حوالى ٢٠٪ من الأسر المصرية التى تقع فى أعلى سلم الدخول تحصل على ٤٨٪ من الدخل القومى ، أى تحصل على حوالى نصف الدخل القومى .

وطبقا لذلك يجب مراجعة البطاقات التمويينية الخضراء مراجعة دقيقة وطبقا لمستندات معتمدة ، وليس اعتمادا على الاقرار الشخصى للمواطن ، فقد ثبت أن الاعتماد على الاقرار الشخصى ، أدى الى دخول طبقات غير مستحقة للبطاقة الخضراء . وذلك للعمل على الغاء البطاقات التمويينية الخضراء التى لا يكون أصحابها مستحقين للدعم ، وحتى تصل نسبة المستحقين الى النسبة الحقيقية والمقبولة .

كما يقترح الباحث الا تصرف السلع المدعمة التى توزع بالبطاقات التمويينية الا لخمسة أفراد للأسرة كحد أقصى هم رب الأسرة وزوجته وثلاثة أبناء فقط ، بحيث يكون الأبناء فى سن الإعالة ويتم الإنفاق عليهم ، فقد يساهم ذلك فى تحقيق أهداف مشروع تنظيم الأسرة .

ويقترح أن تقتصر السلع التى تصرف عن طريق البطاقات التمويينية على الزيت والسكر والأرز فقط وخروج سلعة الشاى . أى يوصى الباحث بعدم تدعيم سلعة الشاى ، حيث كانت الحكومة تحقق ربحا من المتاجرة فى سلعة الشاى حتى عام ١٩٧٦ ، فقد حققت ربحا فى هذا العام بلغ حوالى ١٣ مليون جنيه ، ثم بدأ دعم الشاى ابتداء من ١٩٧٧ ، وأخذ يتزايد حتى وصل الدعم الفعلى للشاى ١٠٧ مليون جنيه فى ٨٤/٨٥ . فقد زادت معدلات استهلاك الشاى زيادة كبيرة فى السنوات الأخيرة وتضاعفت كما كانت عليه سابقا ، فقد كان متوسط استهلاك الفرد حوالى ٦ كيلو جرام سنويا فى الستينات ، ثم ارتفع الى حوالى ٧٠ كيلو جرام فى السبعينات ، وتضاعف

في النصف الاول من الثمانينات ، حيث بلغ حوالى ١٥ كيلو جرام في المتوسط للفترة ١٩٨١ - ٨٤ ، ثم قفز الى ١٧ كيلو جرام ابتداء من ١٩٨٥ . ويرجع هذا الارتفاع الكبير في استهلاك الشاي في السنوات الأخيرة الى اطلاق حرية القطاع الخاص في استيراد الشاي بلا حدود ، بعد أن كان استيراده قاصرا على القطاع العام فقط حتى ١٩٧٤

وأن مصر تعتبر من اعلى دول العالم استهلاكاً للشاي ، حيث ان متوسط استهلاك الفرد للشاي في السنة في متوسط الفترة ١٩٧٩ - ٨١ حوالى ١٠ كيلو جرام في فرنسا وايطاليا والمانيا الديمقراطية والمجر ، وحوالى ٢٠ كيلو جرام في المانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا والصين واندونيسيا ، وحوالى ٣٠ كيلو جرام في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا ، وحوالى ٥٠ كيلو جرام في الجزائر والهند ، و ٧٠ كيلو جرام في الاتحاد السوفيتى ، و كيلو جرام في اليابان ومراكش . اى أن متوسط استهلاك الفرد من الشاي في مصر يفوق نظيره في الهند وهى دولة منتجة ومصدرة للشاي .

وان الشاي ضار بالصحة ولا يعتبر من السلع الغذائية الأساسية ، حتى يكون هناك مبرر لتدعيم أسعاره . ويمكن الاحلال الجزئى والتدرجى للشاي بالمشروبات المحلية البديلة مثل الينسون والكرابية والحلبة والكركيه وغيرها ، فهى مشروبات غذائية مفيدة صحيا وأفضل من الشاي .

وبالنسبة للكميات المقررة بالبطاقة التموينية الخضراء حاليا للزيت والسكر والأرز ، نرى أنها كميات مناسبة للاستهلاك العادى . ويقترح الباحث توحيدها على مستوى الجمهورية لتحقيق عدالة التوزيع وترشيد الدعم ووصوله الى مستحقيه ، فيلاحظ أن الكميات المقررة الحالية تحابى أهل المدن على حساب أهل الريف . ولتبسيط الاجراءات وتبسيط العمليات الحسابية وتسهيل معرفة المواطنين بمقرراتهم التموينية وقيمتها ، حيث ان معظم المواطنين الذين يصرفون السلع المربوطة على البطاقة التموينية حاليا لا يعرفون ما هى المقررات ولا الأسعار المحددة لها لكثرة التعقيدات ، وقد تقضى على تلاعب بعض التجار التموينيين في صرف المقررات وأسعارها وخاصة في الأرياف . وقد سبق توضيح اقتراحات توحيد مقررات وأسعار الزيت والسكر .

اما بالنسبة للأرز فان الكمية المقررة منه للفرد شهريا بالبطاقة التموينية تختلف من منطقة لأخرى . حيث انها تتحدد على أساس اجمالى الحصص المقررة من الأرز لكل محافظة وعدد السكان وكون المحافظة منتجة او غير منتجة للأرز والنمط الاستهلاكى . وتختلف الكمية المقررة للفرد على حسب القواعد التى تضعها لجان التوزيع المختصة بكل محافظة . الا انه يلاحظ بصفة عامة ان جميع المحافظات تساوى الكمية المقررة من الأرز للبطاقة التموينية لفرد واحد أو اثنين ، ولثلاثة أفراد أو أربعة ، وخمسة أفراد فأكثر . فمثلا في القاهرة الكبرى مقررات البطاقة التموينية شهريا للأرز ، من فرد الى اثنين تحصل على اثنين كيلو جرام أرز ممتاز وكيس اثنين كيلو جرام أرز

كامولينو ، والبطاقة من ٣ الى ٤ أفراد تحصل على ٤ كيلو جرام ارز ممتاز وكيس اثنين كيلو جرام ارز كامولينو ، والبطاقة ٥ أفراد فأكثر تحصل على ٧ كيلو جرام ارز ممتاز وكيس اثنين كيلو جرام ارز كامولينو ، أى ان هناك فرد يحصل على ٤ كيلو جرام وفرد يحصل على حوالى كيلو جرام .

وهذا النظام لا يحقق عدالة التوزيع . ويتفق الباحث على أساس تساوى الحصص المقررة من الارز للبطاقة التموينية خمس أفراد فأكثر ، ويوصى الباحث بتطبيق هذا النظام على السلع الأخرى التى تصرف بالبطاقة التموينية وهى الزيت والسكر .

كما يوصى الباحث بأن تحدد حصة محددة من الارز الممتاز للفرد المقيد بالبطاقة التموينية الخضراء ، وان تكون ١/٢ كيلو جرام شهريا من الارز الممتاز . وان اجمالى كمية الارز المطلوب توزيعها فى السنة طبقا لهذا النظام المقترح ، تقل عن الكمية التى توزع حاليا عن طريق البطاقات سواء كانت ربطا أو استرشادا .

فيجب التفرقة بين الفرد كمنتج والفرد كمستهلك ، فان جميع المواطنين مستهلكين ولكن ليس جميعهم منتجين . وان الفرد المنتج للارز فى الريف من حقه ان يحصل على الارز بالسعر المدعم عن طريق البطاقات التموينية كمستهلك ، شأنه فى ذلك شأن أى مستهلك آخر على مستوى الجمهورية . بل فى الحقيقة انه أولى فى الحصول على الارز المدعم من المستهلك بالمدن . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ليس جميع المواطنين بالمناطق المنتجة للارز ينتجون الارز ، وبالتالي فهم يشترون الارز بالاسعار الفعلية التى تصل الى حوالى ٧ امثال السعر المدعم . فسعر الكيلو جرام من الارز الممتاز بالبطاقة التموينية ١٥ قرشا ، بينما السعر الفعلى فى الارياف وصل الى حوالى جنيها للكيلو جرام للمستهلك حتى فى مناطق انتاجه .

هذا الى جانب ان منتجى الارز يصيبهم الضرر مرتين ، مرة عند حصولهم على جزء من الارز لاستهلاكهم بسعر التكلفة المرتفع بدلا من السعر المدعم ، ومرة اخرى فان هؤلاء المنتجين للارز — والذين يعتبرون فقراء نسبيا بالقياس بمنجى المحاصيل الأخرى غير الخاضعة لنظام التوريد الاجبارى للحكومة ، وبالقياس بسكان المدن بصفة عامة — هم الذين يتحملون جزءا من دعم الارز وتتحمل الحكومة الجزء الآخر ، حيث ان السعر الذى اشترت به الحكومة طن الارز الشعير اليابانى من الزراعة ٢٠٠ جنيها فى عام ١٩٨٧ ، فى نفس الوقت الذى وصل فيه السعر الفعلى فى السوق حوالى ٥٠٠ جنيها للطن . هذا بالإضافة الى ان معظم كميات الارز المدعم التى توزع خارج البطاقات التموينية يتم توزيعها فى المدن ولا تصل الى القرى .

ومن جانب آخر لماذا يقتصر هذا النظام وهو حرمان منتجى الارز من حقهم فى الحصول على نصيبهم بالكامل من الارز المدعم بالبطاقة التموينية

كمستهلكين ، دون غيرهم من منتجي المحاصيل الأخرى الخاضعة لنظام الحيازة مثال منتجي القطن وقصب السكر . فان منتجي هذين المحصولين يحصلون على نصيبهم من السكر والزيت المدعم بالبطاقة التموينية متساويا مع نصيب جميع المستهلكين على مستوى الجمهورية . وقد يقال ان الزراع لا ينتجون السكر والزيت ، ولكن الحقيقة أنهم ينتجون المادة الخام الأساسية لانتاج السكر والزيت وهى قصب السكر وبذرة القطن ، مثال منتجي الأرز الشعير وهو المادة الخام الأساسية لانتاج الأرز الأبيض . وان منتجي القطن وقصب السكر يصيبهم الضرر مرة واحدة عند بيع هذه المحاصيل للحكومة بأسعار محددة غير مجزية وأقل من أسعارها الفعلية ، ولكنهم يستفيدون من حصولهم على كمية مقررة موحدة من السكر والزيت بأسعار مدعمة بالبطاقة التموينية . ولا يتم التفرقة هنا عند تحديد الكمية المقررة للفرد من السكر والزيت بالبطاقة على كون المحافظة منتجة أو غير منتجة لقصب السكر أو القطن ، بينما يتم التفرقة في حالة الأرز .

والعرض السابق يبرر اقتراح ضرورة توحيد الكمية المقررة من الأرز بالبطاقة التموينية بالسعر المدعم لجميع المستهلكين على مستوى الجمهورية، لتحقيق عدالة التوزيع . وهذا قد يشجع الزراع على توريد الحصة المقررة من الأرز للحكومة والفائض عنها ، وقد يشجع على زيادة الانتاج .

كما يقترح أن يحدد سعر بيع الكيلو جرام من الأرز بالبطاقة التموينية بمبلغ ٣٠ قرشا لصنف موحد ونظيف ، بدلا من السعر الحالى وهو ١٥ قرشا للكيلو جرام للأرز الممتاز وهو ليس ممتاز ، و ٤٠ قرشا للكيلو جرام للأرز الكامولينو . وان هذا السعر المقترح حوالى $\frac{1}{3}$ التكلفة الفعلية وحوالى $\frac{1}{2}$ السعر الفعلى السائد فى الأسواق ، كما أن سعر السلعة البديلة وهى المكرونة انتاج القطاع العام المدعمة ٣٠ - ٥٠ قرشا للكيلو جرام للمستهلك . والمكرونة المهندس وروما وكابرى انتاج الشركات الاستثمارية بالقطاع الخاص سعرها الودى ١٣٠ قرشا للكيلو جرام للمستهلك ، وان الدعم لا يعنى الجهد .

وان الاقتراحات والتوصيات السابقة قد تساعد على تسهيل معرفة المواطنين بمقرراتهم التموينية وقيمتها .

التوسع فى منافذ توزيع السلع الغذائية التموينية وتنويعها :

من الأسباب الرئيسية لانتشار الأسواق السوداء للسلع الغذائية المدعمة ، هو انخفاض أسعارها كثيرا نسبيا ، خاصة بالنسبة للسلع الأخرى البديلة أو غير البديلة . وايضا قصر توزيعها على منافذ توزيع محدودة ومحددة وهى المجمعات الاستهلاكية والجمعيات الفئوية أو الطائفية أو أكشاك توزيع شركات القطاع العام التابعة لوزارة التموين ، وقلة الكميات المعروضة منها بالنسبة للطلب عليها .

ومن الواضح إن قانون الطلب والعرض قانون لا يمكن للتشريع أن يحد من سلطانها أو أن يعطل مبرراتها ، فبالإضافة إلى التشريع هذه الحقيقة فإنها تنتشر الأسواق غير الشرعية وتلجأ إليها الناس للحصول على حاجاتهم ، فلا يكاد يجد نظام التسعير الجبري والتوزيع بالحصص ، إلا ويتخض عنه ما يسمى بالسوق السوداء .

وعندما يقل العرض عن الطلب بنسبة كبيرة كما في حالة السلع الغذائية المدعومة وترتفع الأسعار في السوق السوداء ، يتجه الجزء الأكبر من السلعة إلى هذه السوق ، ولا يظهر فيها في السوق الرسمية إلا القليل . وبذلك تستقر الأسعار في الارتفاج وتصل إلى مستوى يقد يكون أعلى من مستوياتها لو لم يفرض السعر الرسمي . فيحاول البائعون اليهام المشتريين دائما بأن السلعة أصبحت نادرة للحصول على أكبر سعر ممكن . كما هو مشاهد حاليا بالنسبة لمعظم السلع الغذائية المدعومة ، مثال الزيت فإن السعر الجبري للكيلو جرام المعبأ ٨٠ قرشا للمستهلك والسعر في السوق السوداء يصل إلى ٢٥٠ قرشا ، والسكر فإن السعر الجبري للكيلو جرام للسكر الناعم المعبأ ٧٠ قرشا للمستهلك ، وسعره في السوق السوداء يصل إلى ١٢٥ قرشا .

فيلاحظ أن معظم السلع الغذائية المدعومة تباع في الأسواق السوداء بحوالي ضعف السعر الرسمي أو أكثر من الضعف .

وإن المستهلك يعاني ليس فقط من دفع سعر أعلى من السعر المحدد ، فهو يدفع فعلا هذا السعر المرتفع ، وهو يستعد لدفعه بالطريق الشرعي إذا توفرت السلعة . بل إن الأهم أنه يعاني من عدم توفير السلعة في أي وقت وأي مكان ، ولا يمكنه الحصول عليها بسهولة رغم ارتفاع سعرها .

وإن الذين يحصلون على السلع المدعومة بأسعارها الرسمية ، يكونون من القربى للعاملين بالجمعيات الاستهلاكية أو الفئوية ، ويكونون من المحظوظين ، فنتم الحصول على هذه السلع بالوساطات والمحسوبيات وعن طريق الاستثناءات .

كما أن جزءا كبيرا من هذه السلع الغذائية المدعومة التي تباع بالجمعيات الاستهلاكية أو الفئوية وخاصة في الأرياف ، تذهب إلى الوسطاء وإلى الدلالات . علاوة على عدم انتشار الجمعيات الاستهلاكية أو الجمعيات الفئوية بالأرياف . وأنه إذا رغب المستهلك الحقيقي في الحصول على هذه السلع المدعومة عن طريق الجمعيات الاستهلاكية ، فإنه يتعرض إلى إهتان كرامته وضياع وقته وسوء معاملته .

ويرى الباحث أنه لمعالجة هذه المشاكل ضرورة العمل على توفير السلع الغذائية الضرورية في جميع محلات التجزئة بمحلات القطاعين الخاص والعام وعدم قصرها على محلات القطاع العام وتوسيع قاعدة التوزيع .

والحقيقة المعروفة أنه يوجد نقص كبير في انتاج وعرض جميع السلع الغذائية المدعمة : وان الحكومة تعجز في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة عن توفير هذه السلع الى مستوى الطلب عليها بهذه الاسعار المنخفضة ، وان معظمها يباع في الأسواق السوداء بنصف سعرها المحدد : ويوصي الباحث بان تحدد كميات مناسبة من سلع الزيت والسكر والأرز توزع بالبطاقات التموينية ، وتعرض كميات أخرى من هذه السلع في الأسواق بدون دعم ، وعلى أن تحدد أسعارها ، وان يستمر عند تحديد أسعارها بتكلفتها الفعلية وبالأسعار السائدة في السوق حاليا : وفي هذه الحالة يمكن توفير هذه السلع في جميع محلات التجزئة بالقطاع الخاص بجانب القطاع العام ، وان لا يقتصر توزيعها على محلات القطاع العام فقط : وعلى أن تعمل الدولة على توفير هذه السلع الضرورية في أي وقت وأي مكان ، بالأسعار غير المدعمة لكل من يرغبها :

ويمكن ضمان توفير كميات مناسبة من هذه السلع الغذائية الضرورية بأسعار منخفضة للطبقات محدودة الدخل ، عن طريق البطاقات التموينية الخضراء ، وطرح كميات أخرى حرة التداول في السوق لمن يرغب في كميات اضافية : ويمكن القضاء على السوق السوداء لهذه السلع ، ووصول الدعم الى مستحقيه والقضاء على التجايل والتلاعب في توزيع هذه السلع ، ووصول هذه السلع لمن يطلبها في سهولة ويسر ، وبدلا من الحصول عليها عن طريق الوسطات والمحسوبيات والاستثناءات والطريق غير الشرعي ، وحتى يعود السعر بالعائدة على المنتج : وحتى يكون حافزا له يدفعه لزيادة كميته الانتاجية وزيادة الانتاج ، وللمحد من الوسطاء :

ويلاحظ في السنوات الأخيرة تطور مناهذ التوزيع التموينية ، فقامت الوزارة بالتوسع في مناهذ البيع المتكاملة (السوبر ماركت) ، التي يجد فيها المستهلك كل حاجاته ولا يضيق وقته وتقل معاناته من خلالها ، مع تطوير أنظمة البيع : فبالرغم من عدم توافر السلع المدعمة فيها فانها تجد اقبالا ورواجا من جمهور المستهلكين للسهولة في التعامل ، وقضت على ظاهرة الطوابير : ويوصي الباحث بالتوسع في هذه المناهذ وتعميم هذه التجربة لنجاحها : وعلى أن تكون أسعار البيع للمستهلك بهذه المحلات أقل من نظيرها في القطاع الخاص ، لكي يقوم القطاع العام بدور موازنة الأسعار في الأسواق :

التأكيد على أهمية دور القطاع العام في أحداث التوازن بالسوق :

من الملاحظ ان مشروعات القطاع الخاص وشركات الاستثمار الأجنبي هي المسيطرة والقائدة للسلع الغذائية بالسوق ، في حين أنه من المفروض ان يكون القطاع العام هو القائد والمسيطر : وترجع سيطرة القطاع الخاص على السوق ، ان المنافسة بينه وبين القطاع العام غير متكافئة ، حيث ان الجانب ينتهج على مصراعيه للقطاع الخاص لعرض منتجاته بالأسعار التي يراها ، في حين ان منتجات القطاع العام محدد أسعارها عند مستوى

منخفض لا يغطى تكلفتها أحيانا ، وبالتالي يقل المعروض منها وتتدهور نوعيتها .

وان اطلاق الحرية لشركات الاستثمار والقطاع الخاص في تسعير منتجاتها بالحدود التي تراها ، ادى الى ارتفاع الأسعار ، وساهم في زيادة معدلات التضخم . وان المحتكر يستطيع التحكم في السوق والتماهى في رفع الأسعار ، لأن الطلب على السلع الغذائية عموما غير مرن . وبالنسبة لمشروعات القطاع الخاص فانها تحقق دخلا أكبر عند رفع الأسعار للسلع الغذائية التي يكون الطلب عليها غير مرن .

وان منتجى القطاع الخاص يعملون بدافع تحقيق أقصى ربح ممكن . مما يدفعهم في كثير من الأحيان الى توجيه انتاجهم نحو السلع شبه الكمالية والكمالية والتي تحقق ربحا كبيرا غير عادى .

وغالبا ما تؤدي قراراتهم الفردية المتسمة بقصر النظر ومراعاة المصالح الفردية ، الى الاضرار بالمصلحة العامة وزيادة الفقد الاقتصادى .

وكمثال للمقارنة بين أسعار القطاع الخاص والقطاع العام ، فان الكرونة انتاج القطاع العام تباع بسعر محدد هو ٣٠ - ٥٠ قرشا للكيلو جرام المعبأ للمستهلك ، والمكرونة انتاج شركات الاستثمار والتي لا تختلف كثيرا عن انتاج القطاع العام ، سعرها الودى ١٣٠ قرشا للكيلو جرام المعبأ للمستهلك . وعلبة الصلصة انتاج القطاع العام زنة ١٧٠ جرام محدد سعر بيعها للمستهلك بمبلغ ٢٥ قرشا ، بينما علبة الصلصة المستوردة وزن ٧٠ جرام تباع بسعر ٢٨ قرشا للمستهلك ، اى ان العلبة المستوردة وزن علبة القطاع العام تباع بسعر ٦٨ قرشا ، بينما انتاج القطاع العام محدد سعرها بمبلغ ٢٥ قرشا . وعلبة مربة الفراولة انتاج القطاع العام وزن ٤٥٠ جرام محدد سعرها بمبلغ ٨٥ قرشا للمستهلك ، بينما علبة المربة انتاج القطاع الخاص نفس الصنف والوزن تباع بسعر ١٧٥ قرشا للمستهلك . وعصير الفواكه (مانجو) وزن ٢٦٠ جرام انتاج القطاع الخاص تباع للمستهلك بسعر ٧٠ قرشا ، وعصير الفواكه (مانجو) وزن ١٧٠ جرام انتاج القطاع العام محدد سعرها بمبلغ ٣٥ قرشا للمستهلك ، وهكذا بالنسبة للمعلبات المحفوظة، حيث أن المستورد منها عن طريق القطاع العام يباع بأسعار أقل من المستورد عن طريق القطاع الخاص .

ويتضح من العرض السابق أن أسعار بيع منتجات القطاع الخاص وشركات الاستثمار للمستهلك ، تبلغ ضعف أو أكثر من ضعف أسعار بيع منتجات القطاع العام المماثلة . لعدم خضوع منتجات القطاع الخاص وشركات الاستثمار للرقابة السعرية ، ولندرة عرض منتجات القطاع العام بالأسواق، مما يضطر المستهلك لشراء منتجات القطاع الخاص المرتفعة الأسعار . وان المستهلك العادى هو الضحية في النهاية ، فبالنسبة لمنتجات القطاع العام

المدعمة فان الكميات المعروضة منها ضئيلة لا تكفى حاجة السوق ، ويذهب معظمها للوسطاء والدلالاة. وأوضح مثال لذلك أنه أثناء مرور رئيس الوزراء السابق في زيارة مفاجئة لمعرفة الواقع على الطبيعة ، طالعنا الصحف أنه ضبط بنفسه دلالة حصلت على ١٢ كيلو جرام من السكر المدعم من أحد المجمعات الاستهلاكية . كما يتم توزيعها بالوساطات والمحسوبيات والاستثناءات لبعض المحظوظين وغير المستحقين ، ولا تصل الى المستهلك العادى . اها المستهلك المقدر فيمكنه شراء نفس السلع بالأسعار المرتفعة من انتاج القطاع الاستثمارى أو القطاع الخاص .

ولهذا يوصى الباحث بضرورة قيام القطاع العام بالدور القيادى في احداث التوازن في السوق التجارى كما ونوعا وسعرا . وان يتحمل مسؤولية احداث التوازن في عرض السلع بالأسواق ، وأن يكون رائدا في مجال توفير احتياجات السوق من السلع . وان تتاح له الامكانيات لضمان حسن قيامه بدوره . بتدعيمه وتحريره من المعوقات وازالة كافة ألوان التمييز ضده ، ورفع كفاءته الانتاجية ومحاربة الاسراف ، وتنفيذ برامج الاحلال والتجديد لآلاته القديمة . وتشغيل الطاقات العاطلة ، وربط الأجر بالانتاج ، وتحسين مستوى الادارة . والاهتمام بقطاعات الانتاج السلى الزراعى والصناعى، لكي يمكن استخدامه كوسيلة للسيطرة على الأسعار ، حتى لا ييسط القطاع الخاص سيطرته على سوق السلع الاستهلاكية الضرورية. ودخول مشروعات الدولة والتعاونيات في منافسة المشروعات الخاصة في الانتاج ، للحد من غلواء مشروعات القطاع الخاص في رفع أسعار منتجاتها . ويجب أن تكون المنافسة بين القطاعين العام والخاص متكافئة ، فلا يترك الباب مفتوحا على مصراعيه للقطاع الخاص لعرض منتجاته بالأسعار التي يراها ، في حين أن منتجات القطاع العام محدد أسعارها عند مستوى منخفض ، ولا تغطى تكلفتها في أغلب الأنشطة ، وبالتالي يقل المعروض منها وتتدهور نوعيتها . وقد أكد الرئيس في خطابه لتحقيق صحة مصر الكبرى على ضرورة وضع نظام محكم للسيطرة على أسعار السلع ، وطالب الحكومة باحكام الرقابة على الأسعار ومنع المغالاة في الربح على حساب الجماهير ، وأعلن أن المهام الأساسية للحكومة التوصل الى نظام أسعار يخفف العبء عن ذوى الدخل المحدود ، وهى فئات كادحة شريفة سخية في العطاء والوفاء . وطالب بمراعاة عدم زيادة الأعباء على الفئات ذات الدخل المحدود ، وقصر الدعم عليها .

فيجب العمل على توفير قدر مناسب من امكانيات التحكم والتوجيه للقطاع العام الانتاجى ، لكي يقوم بدوره الفعال في التوازن ، ولكي يوفّر ظروفا أكثر استقرارا .

ويوصى الباحث بأن تكون المهمة الأساسية لوحدات القطاع العام هى عملية توازن الأسعار في السوق ، وهذا أهم من الدعم . بأن تقوم بعرض السلع الاستهلاكية الأساسية بكميات متوفرة وبأسعار معتدلة .

وبحيت تكون اسعار المستهلك بالقطاع العام اقل من القطاع الخاص ،
لناتسة القطاع الخاص وتشجيع قوى المنافسة في اسواق التوزيع ،
والخذ من ارتفاع الاسعار . ويمكن ان يتأتى ذلك عن طريق زيادة الكفاءة
الانتاجية والتسويقية ، والاستعاذه بزرايا الانتاج الكبير في تخمين التكاليف ،
وعن طريق تقليل الفاقد . ومن خلال تطوير اساليب الشراء والتعبئة
والتخزين والتوزيع (٩) :

شجيع المنتجات الغذائية المحلية :

ان السوق المصرى اصبح مفتوحا للسلع الاجنبية المستوردة والتي
لها نظير من الانتاج المحلى ، وخاصة المستوردة بمعرفة القطاع الخاص
منذ بدء تطبيق سياسة الانفتاح . وان المنافسة ليست متكافئة بين السلع
المحلية والسلع الاجنبية : فالسلع المحلية وخاصة من انتاج مصانع القطاع
العام اسعارها محددة ومنخفضة وثابتة لفترة طويلة . وهذا اذى الى
عدم تحسين جودتها وعدم تطويرها وعدم ثمرتها بالاسواق : وفي
نفس الوقت نجد ان السلع الاجنبية المماثلة والتبذلة للسلع المحلية تعمر
الاسواق باسعار غير محددة جبريا ومرنعة ، وتصل الى ضعف الاسعار
المحددة للمنتجات المحلية المماثلة او اكثر من الضعف : مثال ذلك الكرونة
المستوردة ففي عامى ٧٨ ، ١٩٧٩ زادت الكمية المستوردة سنويا عن ٥ آلاف
طن ، وتلفت قيمتها حوالي ٨ مليون جنية سنويا : وان سعر بيع الكيلو
جرام للكرونة المستوردة كان يصل الى ضعف سعر الكرونة المحلية المماثلة
من انتاج القطاع العام : ومثال استيراد الخبز والبسكويت ، حيث بلغت
الكمية المستوردة منها ١٨٨ طن في ١٩٧٧ : وقد كان الرغيف الامريكى
المستورد في هذا الوقت يتاع بحوالى ٢8 قرشا للمستهلك ، بينما الرغيف
الامريكى المنج محليا والذي يتلع وزنه حوالى ١٠ ووزن الرغيف المستورد كان
محدد سعرة جبريا للمستهلك بقرش واحد : ومثال استيراد المصلصة والبربات
والشيكولاتة وبعض اصناف الجبن وغيرها من السلع الغذائية الاخرى :

ولهذا فان جزءا كبيرا من التقد الاجنبى يذهب الى استيراد سلع
لا حاجة حقيقية لها : ويؤذى الباحث ببيع استيراد مثل هذه السلع التي
نتيج محليا ، والتي يمكن ان يعطى انتاجها المحلى حاجة المستهلك :
فتعمر السوق المصرى العديد من السلع الاستهلاكية الاجنبية المستوردة
التي لها نظير من الانتاج المحلى : وهذا يعنى ان الاقتصاد المصرى يدفع
دعما غير ملائم للمنتجين في الخارج ، وينتفع لهم اسواق مصر بلا قيود ،
حيث ان المنافسة غير متكافئة : وان الصناعة المصرية قادرة على مواجاة
المنافسة الاجنبية ، اذا طبقت مقاييس الكفاءة الاقتصادية والسعر الاقتصادي
للانتاج : ومراعاة تحديد هامش ربح مناسب لتجار التجزئة : فيلاحظ

(٩) قوى حليم رزق (دكتور) = مقدمات وتوصيات لتطوير اسلوب عمل وزارة
التجوىن = الفكر العربى = جماعة عربى العهد القومى لادارة التجا = القاهرة = التقد
١٩٨٧ = يناير ١٩٨٧

بصفة عامة ان السلع الاستهلاكية المستوردة او انتاج شركات الاستثمار الأجنبي ، يحصل تجار التجزئة على هامش ربح مرتفع من بيعها . بينما السلع المحلية المماثلة انتاج القطاع العام لا يحصل تاجر التجزئة الا على هامش ربح محدد ضئيل من بيعها . فيلاحظ مثلاً ان الكيلو جرام من المكرونة انتاج شركات الاستثمار مثل مكرونة المهندس او روما ربح تاجر التجزئة فيها حوالى ١٠٪ ، بينما مكرونة أمون انتاج القطاع العام ربح تاجر التجزئة ٤٪ فقط . فتكون النتيجة ان البائعين يخفون الانتاج المحلى عن البيع ويعرضون على المشتري السلع المستوردة ، التى تحقق لهم ربح أكبر (١٠) .

ويوصى الباحث بضرورة مراجعة قوائم الواردات للسلع الاستهلاكية ، وحظر استيراد بعض السلع كليا ، وتحديد حصص معينة للواردات من بعض السلع التى لا يوجد لها بديل محلى . وذلك بما يتمشى مع متطلبات الخطة القومية . واعادة النظر فى التعريف الجمركية وزيادتها على السلع الاستهلاكية غير الضرورية ، وذلك للحد من استيراد السلع النهائية ، وتشجيع الانتاج المحلى وحميائه . وتوفير بدائل من الانتاج المحلى بأسعار أقل من السلع المستوردة . وحماية الصناعة الوطنية . واعادة توجيه الاستثمارات بحيث تعطى اولوية أكبر للوفاء بحاجات الطبقات الشعبية .

فقد نادى الرئيس مبارك بتشجيع المنتجات التى تصنع فى مصر ، وان تكون علامة صنع فى مصر هى هدف كل المصريين . وان شعار صنع فى مصر هو طريق مصر الى الاستقلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وهذا الشعار يحقق المنفعة للمستهلك والمنتج ، ويحقق صناعة قومية قادرة على الوفاء باحتياجات الجماهير .

ولتدعيم شعار صنع فى مصر يقترح رفع هامش الربح للمنتجات المصرية لدى منافذ التوزيع المختلفة ، وبحيث لا يقل عن مثيلها للسلع المستوردة ، حتى تغرى الوسطاء وتشجعهم على توزيع المنتجات المصرية .

وان تقوم مصلحة الضرائب بالتمييز فى الاعفاءات الضريبية بين من يعمل فى سلع اجنبية ومن يعمل فى سلع مصرية . وتنظيم المؤثرات والندوات للدعاية لها هو صنع فى مصر وخاصة المنتجات المصرية المتطورة . وتشجيع الاستثمار الشعبى على اوسع نطاق لتصنيع بدائل للسلع المستوردة . وتخصيص جانب من المناطق الحرة للقيام بصناعات مصرية رفيعة المستوى تخصص للتصدير الخارجى . ولا بد ان تبين على العبوة والغلاف كافة البيانات والايضاحات الموضحة للاسم والعلامة

(١٠) فوزى حليم رزق (دكتور) - السياسة السعرية الجبرية للمح ومنتجاتها واثرا على الانتاج والاستهلاك - معهد التخطيط القومى - مذكرة داخلية رقم ٨٦٦ - مارس ١٩٨٧

التجارية وجهة الصنع وطريقة الاستعمال وغير ذلك من البيانات لكل ما يوزع في السوق المصرية . وهذا ضرورى لمواجهة الفوضى التى سادت السوق المصرية لمنتجات معبأة أو مصنعة في مصر ، وتوزع في السوق على أساس أنها مصنعة في الخارج .

وان تقوم اجهزة الرقابة الصناعية التابعة لوزارة الصناعة بالتفتيش الدورى على المصانع لمراقبة الجودة ومراجعة المواصفات وغير ذلك من شروط المعايير الصناعية ، حيث يلاحظ توقف دور هذا الجهاز في السنوات الأخيرة .

ضرورة سيطرة الحكومة على التجارة الخارجية للسلع التموينية وخاصة الرئيسية :

فان هذا يعتبر احد أهم الأساليب لتوفيرها وتخفيض أسعارها . وتفادى كثيرا من المشاكل والأزمات الاقتصادية . فكثيرا ما يؤدي هذا الاجراء الى تمكين الدولة من تحقيق نوع من التوازن بين الطائقتين الانتاجية والاستهلاكية للسلع الاستهلاكية . والى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة . حيث ان الدولة كمستورد أقدر على مواجهة التكتلات الاقتصادية المتباينة ، وعلى اختيار أفضل السلع والأسواق والأسعار والشروط العالمية . وعلى عقد الاتفاقات التجارية وتنفيذ سياسة المعاملة المتماثلة في التجارة الخارجية . فان كثيرا من الدول حتى غير الاشتراكية منها ، تدخلت تدخلا جذريا في السياسة الاستيرادية ، كما في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وغيرها .

كذلك فان وقف التدهور المستمر في قيمة الجنيه المصرى ازاء العملات الأجنبية ، يتطلب زيادة الاستيراد من البلاد التى تقبل تنظيم تسوية المدفوعات الخارجية عن طريق عقد اتفاقات دفع ، الأمر الذى يساعد على خفض حجم الطلب على العملات الأجنبية .

فضلا عن ذلك فان الاستيراد عن طريق الحكومة يمكن الدولة من تحقيق أكبر قدر من توازن عرض وطلب السلع الغذائية الهامة في الأسواق المحلية . ويمكنها من حماية النقد الأجنبى من التسرب للخارج ، وحماية الصناعة المحلية . والاستفادة من الأرباح غير العادية التى يحققها المستوردون . والقضاء على الغش والتلاعب .

ومثال هذا الغش والتلاعب ان مباحث وزارة التموين والرقابة التموينية بالوزارة قد ضبطت محلات « سوبر ماركت » بالقاهرة تباع أرز مستورد أمريكى وهندى بسعر ١.٠٥ جنيه للنصف كيلو جرام للمستهلك أى ان سعر بيع الكيلو جرام ٢١ جنيها ، على الرغم من أن الأرز محظور استيراده ، ورغم أن الأرز المحلى المغلى المرتفع القيمة الغذائية والذى قد يتفوق على هذا الأرز المستورد محدد سعره بمبلغ ٩٠ قرشا للكيلو جرام

للمستهلك . وقد ضبطت سلع أخرى مجهولة المصدر أيضا ، وهذا يعتبر غش تجارى وتهريب ، حيث تقوم هذه المحلات بعرض سلع مستوردة بدون تقديم قائمة تكاليف الاستيراد لوزارة التموين . والتى على أساسها يمكن سعر البيع للمستهلك ، طبقا لهوامش الربح المحددة بالقرار الوزارى ١٢١ لسنة ١٩٨٦ .

بالإضافة الى أن بعض مستوردى القطاع الخاص ، سبق أن استوردوا سلعا غذائية فاسدة ومغشوشة وضارة بصحة الانسان ، ومخالفة للقرارات .

ترشيد استهلاك السلع الغذائية التيمونية :

ان الطلب على السلع الغذائية يتزايد بسرعة ، وقد ترتب على تزايد الاستهلاك تزايد الاستيراد . لذلك يمكن اتباع نظام البطاقات للحد من استهلاك بعض السلع مثل السكر والأرز . وي طرح بالسوق لمن يريد شراء كميات اضافية للاستهلاك أو التصنيع بأسعار محددة مرتفعة غير مدعمة . فان زيادة حجم الدعم أدت الى الاسراف فى الاستهلاك . كما أن توافر السلع باستمرار قد يكون عاملا على خفض الاستهلاك ، حيث أن المستهلك يلجأ الى التخزين وشراء أكثر من احتياجاته الحقيقية خوفا من عدم توافر السلعة فى أى وقت . وأحيانا تتعرض هذه السلع للتلف . بالإضافة الى أن المستهلك يحاول التخلص منها بزيادة استهلاكه . بينما لو اطمئن المستهلك أن السلعة متوفرة فى أى وقت ، لا يشتري أكثر من احتياجاته الحقيقية ، ولا ينتج عن ذلك اسراف فى الشراء وبالتالي اسراف فى الاستهلاك . كما أن توحيد سعر السلعة الواحدة يساعد على ازالة الأثر النفسى المصاحب لاستهلاك السلع المدعمة ، والتى يعتبرها المستهلك سلعا رخيصة ، وما ينتج عن ذلك من تزايد استهلاكها وزيادة نسبة الفاقد . وقد يساعد على الحد من اسراف السلع الغذائية ، عرض السلع فى عبوات تتناسب مع الاحتياجات الفعلية للمواطنين ومقدرتهم على الشراء .

ويجب الحد من سيل الاعلانات عن السلع الاستهلاكية فى وسائل الاعلام المختلفة التى تشجع على الاستهلاك غير الضرورى . فان الانفجار الاعلانى أدى الى اندفاع طبقات كثيرة الى الاستهلاك غير الواعى . والتركيز على الاعلام المفيد الذين يمكن أن يساعد المستهلك على تحقيق اشباع معين بدون اسراف . وذلك لمكافحة الأنماط الاستهلاكية التى لا تتماشى مع ظروف المرحلة الاقتصادية الحالية . وان ظاهرة الاسراف فى الاستهلاك بصفة عامة ، ليست منعزلة عن غيرها من الظواهر الاقتصادية كالادخار والاستثمار والاستيراد وتوزيع الدخل والأسعار والأجور وغيرها . فان الاستهلاك الخاص هو حلقة من حلقات سلسلة شديدة الترابط ، ولا يمكن التأثير فيه دون التأثير فى باقى حلقات هذه السلسلة . ومن الضرورى أن يمتد العلاج الى بقية الظواهر المرتبطة بالاستهلاك ، للعلاج الجذرى وليس للتسكين .

وأن ترشيد الاستهلاك يقتضى الحد من اسراف الفئات المرتفعة الدخل على السلع الكمالية ، وتوفير ضروريات الحياة لأوسع قطاع من الشعب .

وقد تزايد حجم الاستهلاك بمعدلات كبيرة بسبب زيادة عدد السكان والاستهلاك غير الرشيد . فقد حدثت في مصر في الحقبة الأخيرة ١٩٧٥ - ١٩٨٧ عدة ظواهر اجتماعية واقتصادية وسياسة الانفتاح الاقتصادي وادت الى نشوء فئات اجتماعية قادرة وغير واعية ، وفئات طفيلية ذات دخل كبير تتمتع بإمكانات مادية وبمقدرات عالية على الشراء ، واستخدمت اغلب امكانياتها ومدراتها في زيادة استهلاكها وسوء استخدامها لهذه الموارد ، فزادت من استهلاكها الى حد السمنة ، ونتج عن ذلك نقص عرض السلع الاساسية للطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل .

مقد تبين من الدراسة ان الفقراء لم يحسن خالهم خلال الفترة ٦٤/٦٥ الى ٨١/١٩٨٢ ، حيث كانت نسبة انفاقهم على الطعام والشراب تدور عند حوالي ٧٠٪ من جملة الانفاق الاستهلاكي . وهذا يدل على عدم الارتفاع في مستوى معيشتهم ، لعدم زيادة نسبة انفاقهم على السلع غير الغذائية والخدمية . بينما الاغنياء زادوا عنى في خلال تلك الفترة ، بل دليل انخفاض نسبة انفاقهم على الطعام والشراب الى النصف ، حيث انخفضت من حوالي ٤٠٪ في عام ٦٤/٦٥ الى حوالي ٢١٪ فقط في عام ٨١/٨٢ . وهذا يدل على الارتفاع المستمر في مستوى معيشة الاغنياء ، لزيادة نسبة انفاقهم على السلع غير الغذائية والخدمات من حوالي ٦٠٪ الى حوالي ٨٠٪ ، وهذه النسبة تزيد عن نظيرها في الدول المتقدمة .

وتبين ايضا انه في عام ٦٤/٦٥ لم تكن هناك فروق كبيرة بين مستويات الدخل الدنيا والعليا ، بينما في عام ٨١/٨٢ زادت الفروق بدرجة خادة بين مستويات الدخل والاجور (١١) .

وان المرحلة الحالية تتطلب الحد من الاستهلاك وترشيده ، وتتطلب التضخنة والنقشف لزيادة الادخار المحلى . فان اساس المشكلة الاقتصادية كما اشار رئيس الجمهورية في خطابه في عيد العمال في مايو ١٩٨٨ « أننا نتج أقل كثيرا مما نستهلك وتعتمد على الاستيراد اكثر مما ننتج على انفسنا» . وضغط الاستهلاك يمكن ان يتم عن طريق رفع الاسعار واستخدام وسيلة الرقابة عليها، فلا يترك احد فاعلة استخدام سياسة التسعير كوسيلة لترشيد الاستهلاك . ولكن تجدر الاشارة هنا انه يجب العمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي والاجور لوجود تفاوت كبير بينهما ، حتى لا يقع العبء على الفئات محدودة الدخل فقط .

(١١) فوزى حليم رفق (دكتور) - تطور المستوى العائلي للفرد المصري في ظل التنمية - المؤتمر الثالث والعشرين للمقايمة - الادارة وتحديات التنمية - جماعة خريجي المعهد القومي للادارة العليا - الاسكندرية - نوفمبر ١٩٨٧

ولترشيد الاستهلاك يجب اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تخطيط الاستهلاك ، فلا توجد أهداف محددة لتزايد الاستهلاك .
 يجب تصحيح أنماط الاستهلاك غير الرشيدة ، فهي لا تمثل حقيقة الاستهلاك
 النشري لبعض السلع ، فقد أشار رئيس الجمهورية في خطابه السابق
 الإشارة إليه إلى « زيادة معدلات الاستهلاك في مصر بصورة غير طبيعية في
 دقيق القمح والسكر ، فاستهلاك الفرد في مصر ٢٠٠ كيلو جرام دقيق في السنة ،
 وحوالي ٣٥ كيلو جرام سكر في السنة ؛ بينما في الصين مثلا ينخفض إلى
 ٢ كيلو جرام سكر في السنة » .

ومن المعروف أنه كلما ارتفعت نسبة الحبوب بصفة عامة في
 غذاء الفرد ، يدل هذا على انخفاض مستوى الدخل وانخفاض مستوى
 المعيشة ، وفي حالة انخفاض هذه النسبة يكون ذلك دليلا على ارتفاع
 مستوى الدخل وارتفاع مستوى المعيشة ، سواء بالنسبة للفرد أو الدولة .
 فمثلا بينما بلغ متوسط استهلاك الفرد من الحبوب في الإمارات والكويت
 ١٢٤ ، ١٧١ كيلو جرام في السنة في متوسط الفترة ١٩٧٩ - ٨٢ على
 الترتيب ، فإنه ارتفع في مصر والمغرب إلى حوالي ٢٥٣ ، ٢١٥ كيلو جرام
 على الترتيب . ويرجع ذلك إلى ارتفاع دخل الفرد في الإمارات والكويت
 وانخفاضه في مصر والمغرب ، فبينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج
 المحلي الإجمالي في ١٩٨١ حوالي ٣٨٠.٢٦ ، ١٦٧٢.٠ دولار في السنة في
 الإمارات والكويت على الترتيب ، انخفض هذا المتوسط في مصر والمغرب
 إلى حوالي ٥١٣ ، ٧٠.٥ دولار على الترتيب (١٢) .

- ترشيد دعم السلع الاستهلاكية :

- ترشيد استيراد السلع التيمونية ؛ بأن يكون قاصرا على السلع
 الاستهلاكية الغذائية الضرورية التي لا تكون متوافرة في السوق المحلية
 بكميات كافية وجودة مقبولة وأسعار معتدلة . فليس من المعقول أن تستورد
 مصر مثلا علب فول مدمس ومكرونه وصلصة .

**= مصارحة الجماهير بالحقائق وما يواجهه الاقتصاد المصري من
 مشاكل .** فإن الوضع الحالي يتطلب الحد من الإسراف في الاستهلاك .

**- تعزيز أجهزة الإرشاد التيموني علميا ومنهجيا للقيام بدورها في
 توعية المواطنين بالوسائل السليمة والصحية لاستخدام السلع التيمونية
 والقدرة والإحتياجات الأساسية .**

(١٢) فوزى حليم رزق (دكتور) - أهمية التنسيق بين الدول العربية لمواجهة مشكلة
 الأمن الغذائي العربي - المؤتمر العربي لتنسيق التجارة وقواعد البيانات - وزارة الزراعة
 واستصلاح الأراضي - القاهرة - يناير ١٩٨٨

وأن يقوم الإرشاد التمويني بتوضيح البدائل السلعية المختلفة وإرشاد المواطنين بأهمية البدائل الغذائية المختلفة ، مثال أهمية الأرز البلدى والخبز الأسمر ، من حيث القيمة الغذائية المرتفعة بالنسبة للأرز الأبيض والخبز الأبيض . وترشيد استهلاك الفرد في استهلاك الألبان كمصدر للبروتين والكالسيوم وبديلا للمشروبات الغازية ، والعمل على توفير هذه المنتجات في السوق بأسعار منخفضة .

وأن تعمل وزارة التموين على توفير هذه البدائل الغذائية مثال الأسماك والدواجن كبديل للحوم بالنسبة للبروتين الحيوانى . وغول الصويا كبديل للعدس . وأن يقوم الإرشاد التمويني ببحث المواطنين على تقليل الفاقد وترشيد استخدام الهالك من الغذاء في أغراض أخرى .

— أن تقوم اتحادات المستهلكين بدورها في نشر الوعى الغذائى .

— تكثيف برامج التوعية الغذائية عن طريق وسائل الاعلام المختلفة ، حيث تسود مصر مجموعة من العادات والتقاليد والقيم والمثل التى تدعو الى زيادة الاستهلاك . مثال ما ينفق بشراسة في المناسبات المختلفة الدينية واعياد الميلاد والزواج والوفاة .

وفي نفس الوقت العمل على الحد من كثرة الاعلانات عن السلع الاستهلاكية التى تظهر بكثرة في وسائل الاعلام ، والتى تدعو الى زيادة الاستهلاك ، فان الكثير من الاعلانات تعمل على تحريض المواطنين لزيادة الاستهلاك ، وبصفة خاصة السلع المستوردة .

كما أن الأمر يستلزم نشر الوعى الادخارى بين المواطنين ، لأن كل زيادة في الادخار تعنى نقص الاستهلاك .

— رفع مستوى الجودة للمنتجات الغذائية المصرية ، فان انخفاض جودة العديد من السلع الاستهلاكية الصناعية المنتجة محليا يؤدي الى تزايد الاستهلاك .

— توفير وسائل التعبئة والتغليف وتوفير السلع الغذائية الأساسية معبأة في عبوات صغيرة قد تساعد على ترشيد الاستهلاك ، بحيث يجد كل فرد أسرة ما يناسب استهلاكه ، فضلا عما في ذلك من تسهيل لتداول السلع .

ويتضح من العرض السابق أن وضع استراتيجية للاستهلاك ، ليست مسئولية وزارة التموين وحدها وإنما هى مسئولية الهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وذلك لأن خطة الاستهلاك ذات مضمون اجتماعى وتقوم على توجيهات وخيارات سياسية . كما أن هناك الكثير من الأجهزة التى تؤثر على الخطط التموينية للاستهلاك .

نظرية التفضيلات العامة وتخصيص الموارد دراسة حول السوق السياسى للسلع الاجتماعية

الدكتور حمدي العناني

الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد
كلية التجارة وإدارة الأعمال بالزمالك

١ - تقديم :

من المعلوم أن هدف النظام الاقتصادي في المجتمعات هو اشباع الحاجات المادية ، وأن إنتاج السلع هو السبيل لاشباع تلك الحاجات . ولما كانت حاجات الأفراد يمكن تقسيمها الى حاجات عامة وحاجات خاصة ، فإنه يمكن تقسيم السلع الى سلع عامة و سلع خاصة * . وجوهر التفرقة بين هاتين المجموعتين من السلع هو أن الأولى تتميز بخاصيتين أساسيتين لا تتوافر في المجموعة الأخيرة . هاتين الخاصيتين هما :

(١) الاستهلاك الجماعى Joint consumption وهو مصطلح يقصد به أن قيام المجتمع بإنتاج قدر معين من السلع العامة ، فإن هذا القدر يصبح متاحا لجميع الأفراد . وتفسر ذلك هو أن المنافع التي يمكن الحصول عليها من هذه المجموعة من السلع لا تقتصر على فرد معين ، كما أن حصول فرد بذاته على قدر منها لا يترتب عليه حرمان الآخرين من الاستفادة من المنافع التي تولدها هذه السلع المنتجة . من هنا تعرف السلع الاجتماعية بأنها تلك النوعية من السلع التي تتميز بعدم المنافسة في الاستهلاك - Non Rival مثل خدمات الأمن والدفاع ، وبرامج النظافة العامة ، ومشروعات مكافحة الفيضانات وما شابه ذلك .

(ب) عدم القدرة على الحرمان Non-Exclusive ، حيث تنصرف هذه الخاصية الى عدم قدرة النظام الاقتصادي على حرمان أى فرد من أفراد المجتمع من المنافع التي يمكن لهم الحصول عليها من هذه السلع . من هنا يصبح بمقدور أى فرد الاستفادة من هذه السلع ، سواء ساهم في نفقات إنتاجها أم لا .

(١) خلال هذه الدراسة سيستخدم اصطلاحى السلع الاجتماعية Social goods والسلع العامة Public goods كترادف واحد

وقد ترتب على هاتين الخاصيتين نتيجة هامة مؤادها عدم وجود أي دافع ليدى الأفراد للكشف عن تفضيلات لهذه السلع ؛ بعبارة أخرى عدم وجود حافز للإعلان عن الثمن الذي يرغب الأفراد في دفعه مقابل الاستفادة من منافع هذه السلع ؛ وهو ما يعرف بظاهرة التهريب من الدفع (Free Rider) (١) وطبقاً لقواعد النظرية الاقتصادية ؛ فإن غياب الثمن يعني انعدام الرابطة بين المشروعات الخاصة والأفراد . هذا الانعدام في الرابطة يعني فشل آليات السوق في القيام بأحد وظائفها الهامة وهي التعرف على الطلب السوقي، واتخاذ قرارات تخصيص الموارد في ضوء هذا الطلب ؛ وبالتالي يفشل نظام السوق (٢) في القيام بتخصيص الموارد اللازمة لإنتاج السلع الاجتماعية .

هذا القصور في آليات السوق ؛ أدى إلى ظهور الحاجة إلى تطوير آليات بديلة أو مكملة تقوم بالكشف عن الطلب السوقي وتخصيص الموارد للسلع الاجتماعية دون الحاجة إلى الربط بين استهلاك الفرد والثمن ؛ ولكن على أساس ربط قرار الاستهلاك الفردي بقرار غير سوقي (قرار سياسي) يلتزم الأفراد بموجبه بتحويل جزء من مواردهم لتمويل إنتاج السلع الاجتماعية

ونظرية التفضيلات العامة هي النظرية التي تهتم بالدراسة الاقتصادية لعملية القرارات غير السوقية من خلال تفاعل القوي المختلفة لأطراف العملية السياسية وهو ما يعرف بـ « السوق السياسي » . ودراسة الأساليب غير السوقية للكشف عن تفضيلات الأفراد تقوم على :

(أ) المحافظة على فرض النظرية الاقتصادية الخاص بالرشد الاقتصادي للفرد .

(ب) عملية الكشف عن التفضيلات العامة تشابه لما يحدث للكشف عن تفضيلاتهم في السوق .

(ج) طرح نفس الأسئلة التي تطرحها نظرية الثمن ؛ كيف يتحقق التوازن بمدى استقرار هذا الثمن ؟ ومدى توافق شروط باريتو للكفاءة .

وهذا الجزء من نظرية التفضيلات العامة يتماثل مع التحليل الاقتصادي الوضعي Positive لذا يطلق عليه التحليل الوضعي لنظرية التفضيلات العامة ؛ رغم أن هذا الجزء يحتوي على جزء من التحليل المعياري Normative الذي يسعى في ظل نظرية التفضيلات العامة لدراسة مشكلة تجميع التفضيلات العامة (دالة الرفاهية الاجتماعية) ومحاولة وضع معايير لتعظيمها (٢) .

وخلال العقود الأربعة الماضية شهدت نظرية التفضيلات العامة تطورات هامة كمجال منفصل عن الدراسات السياسية ؛ والهدف الأساسي من هذه الدراسة ليس عرض كل هذه التطورات بقدر دراسة هذا الجزء المرتبط بكيفية الكشف عن التفضيلات العامة وكيفية اتخاذ القرار السياسي عند تخصيص الموارد اللازمة لتقديم السلع الاجتماعية .

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاث أقسام رئيسية :

القسم الأول بعنوان : المستوى التوازني والمستوى الكفاءة للسلع الاجتماعية تناولنا في بدايته محاولة الشقائي محتني الطلب على السلع الاجتماعية في ظل فرضية عدم انفصال الأثرالذ عن تفصيلاتهم ثم بيغنا الشروط الواجب توافرها لتحقيق كلاً من المستوى التوازني والمستوى الكفاءة للسلع الاجتماعية ومدى الخلاف هذه الشروط عن الأوضاع التوازنية والمثلى للسلع الخاصة :

القسم الثاني بعنوان : آلية السوق السبانية وتخصيص الموارد للسلع الاجتماعية تعرضنا فيه إلى نماذج التصويت المباشر كأداة للكشف عن التفضيلات العنيفة ودورها في تحقيق كلاً من المستوى التوازني والمستوى الأمثل لتقديم السلع الاجتماعية ؛ ثم أشرنا إلى ظاهرة تقلب التفضيلات العامة وما يترتب عليه من الاختلال بالتوازن في السوق السبانية ؛ وأخيراً بيغنا دور المفاوضة بالأصوات والاتفاقات السبانية في تحقيق التوازن من ناحية والاختلال بالأوضاع المثلى لتخصيص الموارد للسلع الاجتماعية من ناحية أخرى .

القسم الثالث بعنوان : الأطراف العنيفة السبانية

استعرضنا فيه النماذج المختلفة للتصويت على سلوكك ودوافع الأطراف العنيفة السبانية في ظل التصويت غير المباشر (النظم الديموقراطية السبانية) عند اتخاذ قرارات تخصيص الموارد للسلع الاجتماعية . وقد ركزنا الاهتمام حول سلوكك ودوافع كلاً من الناخبين ، والأحزاب السبانية والسبانيين وجماعات المصالح والأقليات ؛ ثم الإدارة الحكومية .

القسم الأول

تحديد المستوى التوازني والمستوى الأمثل للسلع الاجتماعية

$\frac{1}{1} =$ تحديد الحجم التوازني للسلع الاجتماعية :

من المعلوم أنه في ظل نظام السوق تتحدد الكميات التوازنية عندما يتعادل الطلب السوقي مع عرضه ؛ ولما كان محتني العرض يمكن تقفات الإنتاج فإن محتني عرض السلع الاجتماعية يتماثل تماماً مع محتني عرض السلع الخاصة :

أما الطلب السوقي للسلع الاجتماعية فإنه يصعب التعرف عليه نتيجة ظاهرة التهرب من الدفع ويحتاج الشقائفة التي معالجة خاصة . فمن المعلوم

ان الطلب السوقى للسلع الخاصة هو عبارة عن مجموع الطلبات الفردية عند الأثمان المختلفة أو ما يعرف بالجمع الأفقى **Horizontal Summation** للمنحنيات الفردية ، حيث الثمن هو المتغير المستقل والكمية المطلوبة هى المتغير التابع ، أما فى حالة السلع الاجتماعية فان خصائصها تجعل من المستحيل التعرف على الكميات التى يرغب الأفراد فى شرائها عند الأثمان المختلفة ، وعليه لا يوجد ما يبرر جمع الطلبات الفردية عند كل ثمن ، وبدلا من ذلك فانه يمكن اشتقاق الطلب على السلع الاجتماعية بالتعرف على الأثمان التى يرغب الفرد فى دفعها عند الكميات المختلفة أو ما يعرف بالجمع الراسى **Vertical Summation** للمنحنيات الفردية حيث الكمية هى المتغير المستقل والثمن هو المتغير التابع ، وقياسا على ذلك ، يمكن تعريف الطلب السوقى فى حالة السلع الاجتماعية بأنه عبارة عن مجموع الأثمان التى يرغب الأفراد فى سدادها عند الكميات المختلفة(٤) .

وإذا ما تم تحديد الطلب والعرض السوقى للسلع الاجتماعية ، يصبح من السهل تحديد مستوى الانتاج التوازنى عند تلاقى منحنيات الطلب والعرض وتجدر الاشارة الى أن هناك اختلاف جوهري بين وضعى التوازن للسلع الخاصة والسلع الاجتماعية منشأة اختلاف أسلوب اشتقاق منحنى الطلب فى الحالتين . ففى حالة السلع الخاصة ، وعند تحديد وضع التوازن باستخدام أدوات التحليل الحدى نجد أن الكميات المستهلكة تتفاوت من فرد الى آخر رغم تماثل المنافع الحدية للأفراد (نظرا لتماثل الأثمان التى يسددونها) . وعلى النقيض من ذلك ، وعند وضع التوازن فى حالة السلع الاجتماعية نجد أن الكميات المتاحة للاستهلاك تتعادل بالنسبة لكل فرد ، بينما تتفاوت المنافع الحدية بين الأفراد نتيجة لاختلاف المساهمات المالية للأفراد (الثمن) (٥) .

٢/١ - تحديد الحجم الأمثل للسلع الاجتماعية :

من المعلوم أن اتخاذ قرار اقتصادى بشأن الحجم الأمثل أو الكفاءة لسلعة معينة - تبعا لشروط باريتو - يتطلب المقارنة بين النفقات الحدية والمنافع الحدية عند المستويات المختلفة للانتاج . فاذا كانت المنافع الحدية تفوق النفقة الحدية ، فمن وجهة نظر الكفاءة الاقتصادية يكون من صالح المجتمع الاستمرار والتوسع فى الانتاج الى أن تتعادل النفقة الحدية مع المنافع الحدية.

وتحديد النفقات الحدية بالنسبة للسلع الاجتماعية لا يختلف عن تحديدها بالنسبة للسلع الخاصة حيث تتمثل النفقة الحدية فى زيادة كمية الموارد المستخدمة بهدف زيادة الانتاج بوحدة اضافية . أما عن المنافع الحدية للسلع الاجتماعية فهى تختلف عن المنافع الحدية للسلع الخاصة . فاذا كانت المنفعة الحدية للسلع الخاصة لفرد معين هى الزيادة فى المنفعة الكلية عند زيادة استهلاكه بوحدة واحدة فان الوضع يختلف بالنسبة للسلع الاجتماعية لأن

المنفعة الحدية ليست الزيادة في المنفعة الكلية لفرد معين ، لأن هناك أفرادا آخرين يستهلكونها في نفس الوقت . وعلى هذا فالمنفعة الحدية للسلع الاجتماعية هي عبارة عن مجموع الزيادة في منافع السلع الاجتماعية وبالتالي فان شرط الكفاءة الاقتصادية (حجم الانتاج الأمثل) في حالة السلع الاجتماعية يتحقق عند وضع التعادل بين النفقة الحدية لانتاج السلع الاجتماعية ، ومجموع المنافع الحدية التي يحصل عليها أفراد المجتمع باستهلاكهم لهذه السلع .

والشكل رقم (١) يمثل نموذجا مبسطا يساعد في تحديد الشروط الواجب توافرها لتحقيق الانتاج الأمثل للسلع الاجتماعية . فيفترض النموذج :

— وجود مجتمع يتكون من فردين وأن المنحنيين ط ١ و (ط ٢) يمثلان طلب هذين الفردين وأن الطلب الكلى (ط ع) تم اشتقاقه من الجمع الرأسى للمنحنيات الفردية . وإذا كان الثمن الذى يرغب الفرد في سداده يعادل المنفعة الحدية فان (ط ع) يمثل مجموع المنافع الحدية لأفراد المجتمع .

— ان المجتمع ينتج سلعة اجتماعية واحدة يخضع انتاجها لظاهرة النفقات الثابتة كما هو واضح من تمثيل النفقة الحدية (ن ح) بخط مستقيم . فاذا كان مستوى الانتاج الكفاء يتحقق عند تعادل مجموع المنافع الحدية للأفراد مع نفقة الانتاج الحدية ، فان المستوى الكفاء سيتحدد عند (ك) . وعند هذا المستوى سنجد أن المنافع الحدية للأفراد سوف تعادل (س ا) و (س ب) على الترتيب وأن مجموعهما (س ع) يعادل النفقة الحدية (ن ح) . أى أن الانتاج الكفاء للسلع الاجتماعية يتطلب :

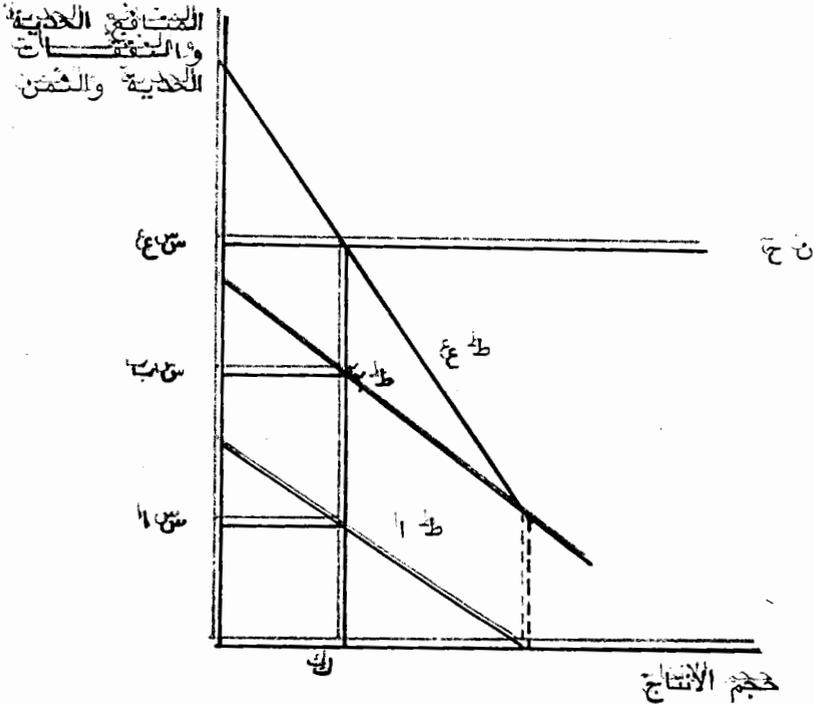
النفقة الحدية (ن ح) = مجموع المنافع الحدية للأفراد (س ا + س ب) =
الثمن هذا على خلاف شروط باريتو للكفاءة الاقتصادية للسلع الخاصة التي تتطلب تعادل المنافع الحدية للأفراد من ناحية وتعادل المنفعة مع النفقة الحدية
أى أن :

$$\text{النفقة الحدية} = \text{س ا} = \text{س ب} \dots \dots \text{الخ} .$$

وهنا تجدر الإشارة الى أن :

البساطة المتناهية للنموذج لا تعنى عدم إمكانية سريانه على عدد أكبر من الأفراد أو عدد أكبر من السلع .

شكل رقم (١)
حجم الإنتاج الكفء من السلع الاجتماعية



= تحديد المستوى الكفء للإنتاج لا يعنى أنه المستوى العظمى أو المستوى التوازنى .

= أن مشكلة التهرب من الدفع قد تؤدي إلى عدم تحقق المستوى الكفء أو عدم إنتاج السلعة كلية .

= أما عن دور الحكومة في تقديم المستوى الكفء للإنتاج فإنه يتوقف على القوى السياسية المحددة للسياسة العامة في المجتمع .

القسم الثاني

السوق التنافسي وآلية تخصيص الموارد للسلع الاجتماعية

أشرنا فيما سبق إلى مشكل نظام السوق في تخصيص الموارد اللازمة لتقديم السلع الاجتماعية نظراً لعدم وجود أي أداة الكفء عن تفضيلات

الأفراد من ناحية وحرية الأفراد في تحمل نفقات هذه السلع من ناحية أخرى : واستخلصنا من ذلك الحاجة الي نوع من القرارات الجماعية تلزم الأفراد بتحويل جزء من موارد المنتج لانتاج السلع الاجتماعية : وبما لا شك فيه ان أفضل تلك القرارات هي التي تعكس أو تتطابق مع تفضيلات الأفراد (المنتج) من ناحية وتحقيق كفاءة الإنتاج (أقل قدر من النفقات) من ناحية أخرى . وخلال العقود الثلاث الماضية تم تطوير بعض النماذج التي تحقق هذه الأهداف وفيما يلي سنعرض لأهم تلك النماذج في البندين التاليين :

١/٢ = تخصيص الموارد في ظل الديمقراطية المباشرة :

أكثر النماذج انتشارا هو نموذج الديمقراطية المباشرة . ويقوم هذا النموذج علي مقولة ؛ اعتماد الحكومات في المجتمعات الديمقراطية علي أصوات الأفراد للحصول علي مقاعد الحكم وأن البقاء في الحكم رهين إرادته وتحقيق مطالب الأفراد . وعلي هذا فهناك إذن حافز يدفع الحكومة لاختيار أوجه الإنفاق التي يفضلها الأفراد من ناحية والسعي لترشيدها هذا الإنفاق من ناحية أخرى : ولما كان اجتماع أفراد المجتمع حول الموضوعات والقضايا الاقتصادية المتعلقة بهم أمر يصعب تحقيقه في الوقت الراهن ؛ فتمتد نم ابتداء نظام الأغلبية كوسيلة ديمقراطية للتغلب علي مشكلة الإجماع في الرأي ؛ وبالتالي أصبح أي قرار اقتصادي لا يحتاج الي الإجماع في الرأي لإمكان إقراره ديمقراطيا ؛ بل يكفي أن يجوز هذا القرار علي صوت واحد فقط زيادة علي نصف الأصوات (80٪ من الأصوات + صوت واحد) . وعلي ذلك نجد أن النموذج الديمقراطي يقوم علي الافتراضات التالية :

= وجود حافز قوي للأفراد للمشاركة في صنع القرار :

= توافر المعلومات للأفراد واستخدامهم لها في اتخاذ القرارات :

= توافر قنوات الاتصال بين الأفراد ومراكز صنع القرار :

= اتاحة الفرصة للأفراد للتفاضلة بين البدائل لتحقيق التناسق بين المصالح الخاصة والمصالح العامة :

١/١/٢ = تحديد المستوى التوازني :

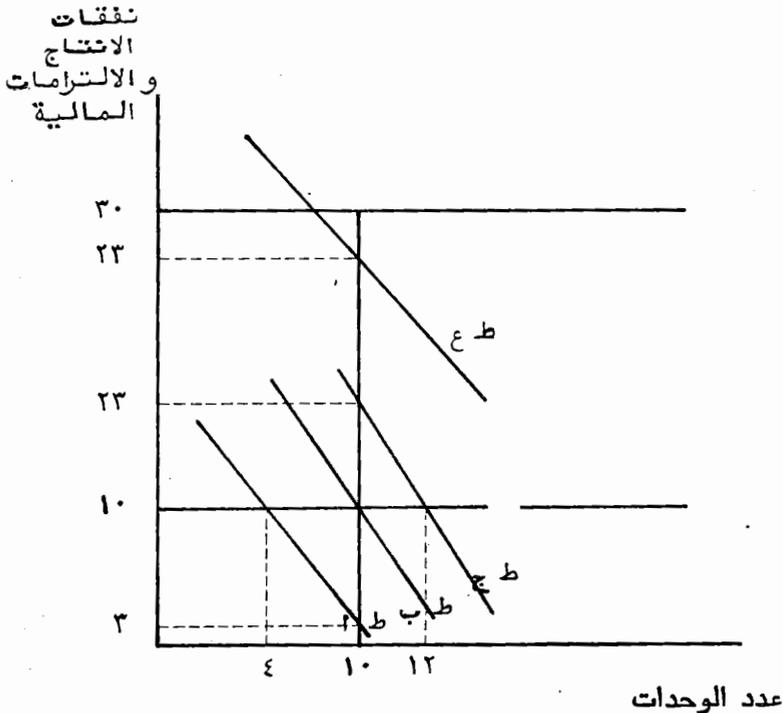
ويعتبر نموذج Bown (١) (١٩٤٣) أحد النماذج الرائدة التي استخدمت في تحديد حجم السلع الاجتماعية من خلال الأغلبية المباشرة : ولإيضاح كيف يتحدد المستوى التوازني للسلع الاجتماعية من خلال عملية التصويت يفترض هذا النموذج الآتي :

- وجود مجتمع يتكون من ثلاث أفراد هم (١) ، (ب) و (ج) .
- تمويل السلع الاجتماعية يتحقق بغض النظر عن التفضيلات الفردية (اى الضرائب) .
- المساهمة المتساوية للأفراد فى نفقات تقديم السلع الاجتماعية .
- انتاج السلع الاجتماعية يخضع لظاهرة النفقات الثابتة .

فاذا افترضنا ان نفقة انتاج اى وحدة اضافية من السلع الاجتماعية هي ٣٠ وحدة نقدية . فطبقا لفرض تساوى المساهمة المالية للأفراد فان كل فرد سيتحمل بعشر وحدات نقدية فى شكل ضريبة عند انتاج وحدة واحدة . أما عن عدد الوحدات المنتجة والمساهمة الكلية للأفراد فستحدد من خلال ما تسفر عنه نتيجة التصويت .

شكل رقم (٢)

اتخاذ قرارات الانتاج الخاصة بالسلع الاجتماعية
خلال العملية السياسية



والشكل رقم (٢) يوضح نموذجا مبسطا لكيفية اتخاذ قرارات الانتاج الخاصة بالسلع الاجتماعية خلال العملية السياسية . فالمحور الراسي يمثل نفقات الانتاج والالتزامات المالية للأفراد . والمحور الأفقي يمثل عدد الوحدات من السلع الاجتماعية . والمنحنيات (طأ) و (طب) و (طج) تمثل التفضيلات الفردية ، أما (ط ك) فيوضح التفضيلات على مستوى المجتمع .

وبافتراض أن كل فرد من أفراد المجتمع - عند توجهه الى صناديق الاقتراع - سوف يكون في ذهنه صورة واضحة تتمثل في سعيه الى تعظيم المنافع التي يحصل عليها وبالتالي فإنه سوف يقارن بين المنافع التي يحصل عليها والنفقة التي سوف يتحملها ممثلة في الضريبة المفروضة عليه ، والمثلة بالخط الأمتي والتي تعادل ١٠ وحدات نقدية في حالة انتاج وحدة واحدة ، أما مجموع التزامات الفرد فسوف تتحدد عند تحديد حجم الانتاج الكلي .

وطبقا للفروض التي رسمت بها منحنيات الطلب الفرية ، فان الفرد (أ) يفضل ٤ وحدات والفرد (ب) يفضل ١٠ وحدات ، بينما الفرد (ج) يفضل ١٢ وحدة .

وهنايبثور التساؤل حول كيفية تحقيق المستوى التوازني من خلال عملية التصويت ، ان الاجابة على هذا التساؤل تتلخص في ان عملية تحقيق التوازن يمكن الوصول اليها على الوجه التالي :

اذا بدأ بأدنى مستوى من الانتاج (الصفر مثلا) وافترضنا ان الاقتراح المعروض للتصويت هو تقديم وحدتين من الانتاج فقط ، فطبقا لفرض تعظيم المنافع فان الاقتراع سيحصل على الموافقة اذا كانت المنافع تفوق تضحية الفرد المثلة في الضريبة التي سيدفعها . والموافقة على الاقتراح المطروح لاتعنى الوصول الى وضع التوازن من خلال عملية الاقتراع ، فهناك احتمال بوجود اقتراعات أخرى تعرض كميات تعطى منافع تزيد أو تقل عن حد التوازن . في حين ان المستوى التوازني يعنى أن أى زيادة أو خفض عن هذا المستوى سيتعرض لمعارضة أغلبية الأفراد .

ورغم بساطة هذا النموذج فإنه يساعد كثيرا في تفهم كيف يتحقق الانتاج التوازني فمثلا عند مستوى من الانتاج يعادل الصفر ، سنجد اجماعا من الأفراد على مساندة أى مشروع بزيادة الانتاج الى وحدتين لأن المنافع الاضافية التي يحصل عليها كل منهم تفوق النفقة الحدية التي يتحملونها عند هذا المستوى من الانتاج . كذلك تحظى الاقتراحات الأخرى المرتبطة بالتوسع في الانتاج حتى أربع وحدات . أما الاقتراح بزيادة الانتاج أكثر من أربع وحدات حتى عشرة وحدات ، وان كان لن يحظى بالاجماع الا أنه سيحصل على اغلبية الأصوات ممثلة في صوتي الفردين (ب) و (ج) .

وفي الواقع يعتبر مستوى الانتاج عشر وحدات هو المستوى التوازني، لأن أى اقتراح بزيادة الانتاج عن هذا المستوى ستواجه بمعارضة الفردين

(١) و (ب) كذلك يستعارض الأغلبية تخفيض حجم الإنتاج عن عشرة وحدات . وأن أي اقتراحات بتغير حجم الإنتاج عن عشرة وحدات ستواجه بعدم موافقة الأغلبية ، وهذا ما يميز وضع التوازن . وعند هذا المستوى تحدثت نفقات الإنتاج الكلية بثلاثمائة وحدة نقدية والتزامات الفرد المالية بمائة وحدة نقدية . ورغم السيادة الشديدة في هذا النموذج ، إلا أن جدواه واضحة بجلاء ولا يمكن اغفالها ، فهو يلقي الضوء على مجموعة من الخصائص الهامة عن كيفية تحديد التفضيلات العابة للمجتمع بالنسبة للسلع الاجتماعية من خلال العملية السياسية . ومن هذه الخصائص :

— ان العملية السياسية لا تعنى بإشباع رغبات جميع الأفراد ، ولكنها تركز على اشباع رغبات أغلبية الأفراد ، لأن قرارات الإنتاج هي انعكاس لأغلبية الأصوات وليس الإجماع .

— ان العملية السياسية لا تستجيب للرغبات الفردية أو التغييرات التي تطرأ عليها إلا في حالة تطابق هذه الرغبات مع تفضيلات الفرد الوسيط الذي يستطيع التأثير على نتيجة الاقتراع بالتأييد أو الرفض

لا يوجد ما يؤكد ان العملية السياسية ستؤدي بالضرورة الى تحقق المستوى الكفاء للإنتاج ، أي عندما يتم التعادل بين مجموع المنافع الحدية للأفراد مع النفقة الحدية . ففي النموذج السابق يتضح عند مستوى الإنتاج التوازني (١٠ وحدات) أن مجموع المنافع الحدية (٢٦ = ٢٢ + ١٠ + ٤) يقل عن النفقة الحدية (٣٠ وحدة) .

٢ / ٢ = عدم استقرار الوضع التوازني :

وقد تم تطوير هذا النموذج على ايدي Black (٧) (١٩٤٨) ليكون أكثر شمولاً لتحقيق تفضيلات الفرد الوسيط في ظل سيادة قاعدة الأغلبية عند اتخاذ القرارات . حيث أوضح ضرورة توافر شرط معين مؤداه ان تكون تفضيلات الأفراد ذات قمة واحدة « Single Peak » بمعنى ألا تتسم تفضيلات الأفراد بالطرف . فإذا لم يتوافر هذا الشرط فإن عملية التصويت لن تسفر عن قرار معين يمكن أن يستمر لفترة طويلة . وبالتالي لن تسفر عملية التصويت عن وضع توازني وهو ما يعرف بالتقلب الدوري للتفضيلات الاجتماعية .

Intertransinsitivity of social preferences

ولايضاح ظاهرة الأوضاع غير المستقرة لعملية التصويت سنفترض ان الأفراد الثلاثة في النموذج السابق يقومون بالاختيار الثنائي بين ثلاث سياسات هي التوسع في تقديم السلع الاجتماعية (ك) وثبتت حجم السلع

الاجتماعية (م) وحفظ حجم السلع الاجتماعية (ص). وان تفضيلات الأفراد حول هذه الشروط موزعة كما هو موضح في الجدول التالي :

الأفراد			
ترتيب التفضيلات	أ	ب	ج
١	م	ص	ك
٢	ص	ك	م
٣	ك	م	ص

وبما لفرض الاختيار الثاني ؛ يتم التصويت على أساس التفاضلة بين السياستين (ك) و (م) والشروع الذي يحظى بالأغلبية سيدخل مرحلة ثانية للتصويت مع السياسة (ص) . فإذا بدأت عملية الاقتراع بين السياستين (ك) و (م) فإن السياسة الأولى ستحظى بالأغلبية لأن الفردين (ب) و (ج) سيصوتان لصالحها ؛ ولكن عند التفاضلة بين السياستين (ك) و (ص) فإن الأخيرة ستفوز لأن كلا من (أ) و (ب) سيصوتان لصالحها ؛ وعند يفقر البعض ان السياسة (ص) ستفوز في النهاية ؛ لكن هذا الأمر مشروط بعدم التفاضلة بين السياستين (ص) و (م) لأن التفاضلة بينهما ستؤدي الى فوز السياسة (م) لأن كلا من (أ) و (ج) يفضلونها :

وواضح انه في ظل الفرض الخاص بتفضيلات الأفراد تصبح إمكانية استمرار الأفراد على الاتفاق حول سياسة معينة مستحيلة ؛ وعلى هذا لن يتحقق المستوى التوازني وهو ما يعرف بلعز آرو Arrow's Paradox (٨) :

ورغم سهولة التعرف على ظاهرة التقلب الدوري لأغلبية الأصوات من المثال السابق إلا ان أهمية هذه الظاهرة اختلفت حولها الآراء ؛ فمن مثال انها ظاهرة خطيرة تهدم فكرة العدالة الانتخابية في المجتمعات الديمقراطية ؛ بينما يفرض البعض الآخر انها مجرد لعز نظري ناتج عن عدم منطية الفرض الخاص بكيفية ترتيب تفضيلات الأفراد في المثال السابق :

منظرة سريعة على ترتيب تفضيلات الفرد (ب) نلاحظها تنقسم بالنظر في الشدائد حيث يفضل كلا من سياستي تخفيض حجم السلع الاجتماعية أو زيادتها عن سياسة تثبيت حجمها ؛ وهذه الطريقة في توزيع التفضيلات ؛ أي عدم توازن شرط الشئ الواحدة هو السبب في خلق الوضع غير التوازني ؛ وعلى التخصيص من ذلك نجد ان النموذج رقم (٢) يفرض عدم وجود فرد ذو تفضيلات نظرية عند المستويات المختلفة من الإنتاج وبالتالي فلا يوجد فرد

يفضل الانتاج الكبير والانتاج الصغير للسلع الاجتماعية ومن هنا امكن الوصول الى الوضع التوازنى للانتاج .

والادعاء بان ظاهرة التقلب الدورى لأصوات الأغلبية هى نتيجة فرض ترتيب تفضيلات الأفراد هو ادعاء مبالغ فيه وبعيد عن الواقع . فظاهرة التقلب الدورى ليست ظاهرة خيالية لا وجود لها بل هى ظاهرة ملموسة لها اساس كبير عند اتخاذ القرار السياسى . ولتوضيح ذلك سنضرب مثالا بحكومة تقدمت باقتراح توزيع مبلغ معين ثابت بالتساوى على جميع الناخبين وعددهم مائة . هنا قد يظهر اقتراح آخر بقصر الاستفادة على واحد وخمسين فردا وبالتالي سيحظى بأغلبية الأصوات . وهنا قد يتقدم المتضررون باقتراح ثالث يعطى نصيبا أكبر لاثنتين او أكثر من المجموعة المستفيدة وتوزيع الباقي على الأفراد الذين لن يستفيدوا من الاقتراح الاول ، وبالتالي سيحظى بأغلبية الأصوات . وعلى هذا فأى اقتراحات أخرى تقدم قدر أقل من المال للأقلية وتزيد نصيب بعض الأفراد من الأغلبية ستحظى بالفوز فى أى عملية تصويت . والنتيجة أن يحظى أى اقتراح بموافقة الأغلبية .

يوضح هذا المثال أحد خصائص اتخاذ القرار عند النظر فى السياسات المختلفة ، فآية سياسة لا بد لها من آثار مختلفة على توزيع الدخل بين أفراد المجتمع حيث يوجد مستفيدون وخاسرون وبغض النظر عن مكونات أى سياسة فهناك دائما سياسات بديلة تقدم مزايا ومنافع أكثر تجعلها تتفوق على غيرها عند عملية التصويت ، وعلى هذا لن تحظى أية سياسة بالاستقرار . ودراسة وفهم ظاهرة التقلب الدورى تلفت النظر ، على الأقل ، الى نقطتين :

(أ) عدم توقع تجانس السياسات الحكومية : فالرغبة فى ارضاء أغلبية الأفراد ذوى الميول المختلفة يؤدي بالسياسيين الى تبنى برامج تحوى أهدافا متعارضة . فمثلا الرغبة فى تثبيت الائمان للحصول على تأييد أصحاب الدخل الثابتة ، يتعارض تماما مع رغبة المزارعين وأصحاب المشروعات فى رفع الائمان وللحصول على رضا الجميع يلجأ السياسيون الى تبنى سياسات ذات أهداف غير متجانسة .

(ب) توقع عدم استقرار السياسة الحكومية : ان وجود سياسات بديلة تحظى بموافقة الأغلبية ، والمزايدة على هذه السياسات يؤدي الى تغير وعدم استقرار السياسات الحكومية وبالتالي فان الأمر يتطلب وضع ضوابط دستورية للسياسات التى تعلنها الحكومة حتى يتحقق قدر من الاستقرار لهذه السياسات .

٣/٢ - الاتفاقات السياسية وتجارة الأصوات :

من الفروض الأساسية لنموذج Bowen-Black أن التفضيلات العامة تتحدد من خلال أصوات أغلبية الأفراد من جهة والاختيار الثنائي بين بديلين من جهة أخرى . ولكن واقع العملية السياسية يخالف هذين الفرضين ، فقد تعكس العملية السياسية تفضيلات لا تتفق مع رأى أغلبية الأفراد نظرا لأن التصويت لا يتم بشكل مفضل حول كل موضوع بل قد ترتبط الموضوعات بعضها ببعض الآخر عند التصويت ، ونتيجة لذلك تنشأ ظاهرة التجارة بالأصوات أو الاتفاقات السياسية . والاتفاقات السياسية لا تختلف عن الاتفاقات التجارية ، فإذا كانت الصفقات التجارية تتم من خلال المساومات المالية فإن الاتفاقات السياسية من خلال المساومة بأصوات الناخبين لتحقيق الأغلبية أثناء عمية التصويت بحيث يعطى الفرد صوته لموضوع معين مقابل الحصول على أصوات الآخرين لموضوع ذو وزن خاص به .

ويعتبر نموذج Buchanan & Tullok (٩) أحد المساهمات الهامة في تحديد الآثار الوضعية Positive والخصائص المعيارية Normative لعملية الاتفاقات السياسية في ظل الفرضين التاليين :

— وزن متكافئ لصوت كل فرد عند اتخاذ قرار معين بغض النظر عن كثافة تفضيلاته (١٠) .

— ان عملية التصويت تشمل العديد من الموضوعات التي لا يتم اقرارها مستقلة ، ولكن هناك تيار متدفق للموضوعات والتصويت بحيث يرتبط بعضها ببعض الآخر .

ويقرر نموذج Buchanan & Tullok بأن نموذج قاعدة الأغلبية يؤدي في حالة افتراض تعادل كثافة الأصوات الى تحقيق أقصى قدر من المنافع (الوضع الأمثل) لأن موافقة الأغلبية تعنى أن ما يجنيه المستفيدون أكثر مما يخسره الخاسرون . أما في حالة اختلاف كثافة الأصوات ، فإن شروط الوضع الأمثل لن تتحقق . ولكي نوضح ذلك سنفترض وجود مجتمع يتكون من ثلاث أفراد يتلقون منحة من الحكومة قدرها واحد جنيه لصيانة الطرق التي يستخدمونها . وعلى ضوء فرض ثبات كثافة التفضيلات ، فإن المنافع التي يحصل كل منهم عليها من انفاق الجنيه الحكومي ستكون متساوية . واستخدام نظام التصويت لتوزيع الجنيه على الانفاق على الطرق الثلاث ، فقد يتفق اثنان منها على اقتسام هذا الجنيه واستبعاد الفرد الثالث ويصوتا على ذلك . في هذه الحالة سنجد أن مجموع المنافع الناتجة ستكون جنيتها وبالتالي يتحقق وضع باريتو للكفاءة (الرئاهية) .

أما في حالة افتراض اختلاف كثافة التفضيلات الفردية ، بمعنى ان انفاق جنيه واحد على الطرق الثلاثة يؤدي الى زيادة المنافع الى عشرة جنيهات وخمسة جنيهات وجنيه واحد للأفراد الثلاثة على الترتيب . وإذا كانت

قاعدة تصويت الأغلبية ستسفر عن توزيع الجنيه على فردين فقط فان حجم المنافع وبالتالي تحقيق شروط باريتو للكفاءة ستتوقف على أيا من الأفراد الثلاثة سيمثل الأغلبية . وفي مثالنا هذا هناك ثلاث أوضاع محتملة للمنافع الناتجة من الاتفاق يمكن أن تتحقق خلال عملية التصويت هي (٥ ، ٢٥ ، ٠) و (٥ ، صفر ، ٥) و (٥ ، ٢٥ ، ٥) .

فإذا كانت تلك هي الاحتمالات التي تسفر عنها قاعدة الأغلبية ، فان الكفاءة الفعلية تتوقف على أيا من الثلاثة يمثلون الأغلبية . فالاختيار الأول يعنى أن مجموع المنافع هي ٧٥ وهي تفوق المنافع من الاختيارين الآخرين . أما المنافع القصوى فسوف تتحقق فقط في حالة تخصيص الإنفاق بكامله على الطريق الأول الذى يدفع بالمنافع الى عشرة وحدات . وهذه النتيجة لن تتحقق لأنها لا تحظى الا بموافقة الفرد الأول وسيعارضها الفردين الآخرين ونتيجة اختلاف كثافة التفضيلات فان التفضيلات العامة من خلال العملية السياسية لن تؤدي بالضرورة الى تحقيق اوضاع باريتو للكفاءة . أو بعبارة أخرى أن تحقيق اوضاع باريتو في ظل قاعدة الأغلبية تتوقف على من يمثل الأغلبية من ناحية وقوة المساومة بالنسبة لأطراف العملية السياسية من ناحية أخرى . وفي العادة تترر الاتفاقات السياسية بأنها أداة للدفاع عن مصالح الأقليات التي تهدر خلال عملية التصويت وهو ما يطلق عليه « استبداد الأغلبية » Tyranny of Majority . وعلى هذا تقرر النماذج السابق أن الاتفاقات السياسية هي أداة مفيدة طالما أنها تأخذ في الاعتبار كثافة التفضيلات ، لكنها تهدد الشروط المثلى لتخصيص الموارد للسلع الاجتماعية لأنها تهمل الأصوات التي عارضت في البداية من ناحية وتهمل أصوات الأقليات الأخرى التي لا تشارك في منافع الإنفاق العام من ناحية أخرى ، وتزيد الإنفاق الحكومي عن مستواه الكفاء من ناحية ثالثة .

ولإيضاح دور الاتفاقات السياسية في زيادة الإنفاق العام سنعود مرة أخرى الى المثال السابق وسنفترض أن صيانة الطرق تتم تمويلها من خلال ضريبة متساوية يسدها الجميع . ففي ظل عدم وجود أى اتفاق لن يحظى أى مشروع بالأغلبية لأن منافع كل طريق يستفيد منها فرد واحد بينما يتحمل الجميع بالتفقات . أما في حالة وجود ظاهرة المتاجرة بالأصوات ، فان إصلاح أى طريق يتطلب موافقة فردين على الأقل ليحصل على الأغلبية . والتكلفة التي يتحملها الفرد لن تتجاوز الضريبة التي يسدها ، وبوجه عام سيحاول كل فرد السعى للحصول على موافقة فرد واحد على الأقل عند التصويت .

من العرض السابق يمكن استخلاص نتيجة هامة ، مؤداها أنه في ظل قاعدة الأغلبية في التصويت ، فان إصلاح أحد الطرق وما يحصل عليه فرد معين من منافع قد تم على حساب معارضته وموافقته على إصلاح طريق آخر ، وبالتالي أهدرت تهما مصالح الفرد الثالث . وفي ضوء هذا الإيضاح والنتائج المستخلصة منه ، يمكن أن نقرر أن أسلوب الاتفاقات السياسية في تخصيص الموارد لإنتاج السلع الاجتماعية عن الحجم الأمثل يترتب عليها زيادة في الإنفاق العام كوسيلة لارضاء الأغلبية والحصول على تأييدها .

القسم الثالث

نموذج الديمقراطية غير المباشرة

إذا كان جان جاك روسو يرى في نموذج الديمقراطية المباشرة الصورة الحقيقية والوحيدة للديمقراطية ؛ لأعتقد أنه كان الأنانية والتفويض محضين إرادة الأُمراء ؛ فإن هناك آخرون يرون صعوبة تطبيقه في المجتمعات الحديثة التي تتسم بمعاملة عدد السكان واتساع مساحاتها مما يستحيل جمعهم للأداء بآرائهم في موضوعات السياسة العامة Public Policy فضلاً عن أن هذه الموضوعات ذات طبيعة معينة معقدة ؛ لا يكفي معها مجرد الأدلاء بالرأي بل أنها أمور تحتاج إلى دراسة وخبرة دقيقة : من هنا برز نموذج الديمقراطية غير المباشرة الذي يقوم على أساس تفويض الأُمراء ؛ جزء من سلطاتهم في صنع القرار إلى الشرعيين أو غيرهم (١) :

ونظرة سريعة على النماذج التي تناولت كيفية اتخاذ القرارات الجماعية لتخصيص الموارد للسلع الاجتماعية ؛ نجد أنها تقوم على فرضية غير واقعية وهي أن الحكومة ليست لها مصالح خاصة وأنها تتسم بالحياد وأنها مجرد حاسب كبير يستخلص تفضيلات الأُمراء ويستخدم هذه البيانات في محاولة تقديم السلع الاجتماعية ؛ وإذا كنا لا ننكر حقيقة أن الحكومة جهاز من صنع الأُمراء ؛ إلا أن هؤلاء الأُمراء يمثلون طرفاً عدة أهمها : الناخبون ؛ السياسيون ؛ والأحزاب السياسية ؛ وجهات الضغط والإدارة الحكومية ودراسة سلوك هؤلاء الأطراف يساهم في فهم أعمق وأوسع لعملية اتخاذ القرارات الجماعية خلال العملية السياسية :

١/٤ = الناخبون :

في ظل نموذج الديمقراطية غير المباشرة يقوم الناخبون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باختيار الشرعيين على الإدارة الحكومية ؛ وبالتالي يبدو أن الناخبين يفرضون رغبتهم على هذه الإدارة ؛ ومن هنا تظهر أهمية دراسة سلوك هذه المجموعة عند اختيارها وتأييدها للأحزاب السياسية التي تتبنى سياسات تؤدي ذاتها بتجزؤها بالكفاءة والعدالة :

وبما لا شك فيه أن هناك عوامل عدة تؤثر على سلوك الناخب عند اختياره بين الأحزاب السياسية منها : الشخصية ؛ الوضع الاجتماعي ؛ الأمانة والسمعة الحسنة ؛ الدين ؛ انتمائه الإقليمي ؛ فالأمر يتسلسل هذه المعايير فمن سلوك الناخب عند توجهه لصوته يتوقف على البرامج الحزبية التي تعظم حجم برنامجها الانتخابي ؛ وقد يقرر البعض أن هذا السلوك يتسم بالانانية ؛ ولكننا لا نستطيع توجيه اللوم إليه ؛ خاصة أنه في ظل نظام السوق

يفترض أن سعى الفرد لتحقيق مصالحه الذاتية يؤدي في نفس الوقت الى نتائج مرغوبة على مستوى المجتمع .

وهنا تجدر التفرقة بين نوعين من البرامج السياسية يستفيد من وراءها الناخب . الأولى تلك البرامج التي تتميز بالكفاءة أى التي تزيد منافعها الكلية عن نفقاتها الكلية ، في هذه الحالة فان التصويت الفردى لصالح هذه البرامج يؤدي الى تطابق مصالح الفرد الذاتية مع مصالح المجتمع . أما البرامج الثانية فهي التي تزيد من منافع الافراد الذاتية ولكن نفقاتها الكلية تفوق قيم منافعها . هنا لانستطيع الادعاء بأن سلوك الفرد سيؤدي حتما الى سياسات كفئة من وجهة نظر المجتمع .

وكما هو الحال في نموذج الديمقراطية المباشرة ، فان البرامج الانتخابية تشمل العديد من الموضوعات ، وبذلك لا تتيج الفرصة للناخبين للتعبير عن تفضيلاتهم بالنسبة لكل موضوع على حدة . بل نجد الناخب يقوم بالاختيار بين برامج شاملة تحوى العديد من الموضوعات . حقا أن بعض هذه الموضوعات يحقق المصالح الذاتية للفرد ولكن في نفس الوقت يعنى موافقة الفرد الضمنية على عدد من الموضوعات لا تمس مصالحه بل تعود بالنفع على مجموعات أخرى في المجتمع . لذا يدعى كثير من الناخبين بأن سلوكهم نحو تحقيق مصالحهم الذاتية لا يتعارض مع صالح الجماعة ، فكل فرد له القدرة على الايمان بأن ما يفيد شخصيا هو في صالح المجتمع كله ، وإذا كان هذا الادعاء يصدق أحيانا ، الا ان صحته في جميع الظروف أمر مشكوك فيه .

واحد الظواهر الأساسية التي تحكم وتؤثر في اختيار الفرد للبرامج الانتخابية هي ظاهرة « الجهل بالترشيد » Rational Ignorance وتتمثل هذه الظاهرة في عدم توافر المعلومات أمام الفرد عند اتخاذ قراره السياسى ، اذا قورن بحجم المعلومات المتاحة عند اتخاذ قراراته الاقتصادية . ولكي نتعرف على ظاهرة « الجهل بالترشيد » دعنا نتعرف على مجموعة البيانات والمعلومات عند اختيار حديقة خاصة بمنزله . ان اختيار قرار رشيد بانشاء الحدائق يتطلب معرفة المساحة ، وكيفية تنظيم المساحات المنزرعة ، ونوعية الخضرة المستخدمة ، ونوعية الزهور التي تصلح هذا بالاضافة الى النفقات المالية التي يتحملها . واضح أن الأمر تجاوز مرحلة جمع المعلومات وأصبح في الواقع دراسة علمية واسعة .

وإذا كانت نفقة الحصول على المعلومات قد تكون أحد الأسباب الهامة التي جعلت الأفراد قليلا الإدراك عند اتخاذ قراراتهم السياسية الخاصة بتخصيص الموارد للسلع الاجتماعية ، فهناك سبب جوهرى آخر هو قلة المزايا والمنافع التي يحققها الفرد من جمع المعلومات عن قرارات تخصيص الموارد للسلع الاجتماعية اذا ما قورن بالمزايا والمنافع التي يحصل عليها من السلع الخاصة .

فمثلا ما هي المنافع التي تعود على الفرد من المعلومات التي جمعها عن السلع الاجتماعية ؟ ، قد يجيب البعض بأن المصلحة القومية تتطلب أصواتا تنسم بالرشد ، ولكن ما هي نتيجة بذل هذا الجهد والمال في جميع المعلومات وهو يعلم تماما أن صوته لا يعدو الا أن يكون واحدا من بين الملايين الذين يدلون بأصواتهم وبالتالي فان نتيجة تصويته في اتجاه معين لن يؤثر كثيرا على النتائج النهائية لاتخاذ القرارات (التصويت) . وعلى هذا يندفع الدافع لجمع المعلومات عن السياسات الخاصة بالسلع الاجتماعية ، وعلى نقض ذلك في حالة جمعه للمعلومات عن السلع الخاصة ، فانه يعلم ان قراره هو المحدد للنتيجة النهائية وبالتالي للمكاسب التي يحققها .

ان وجود ظاهرة « الجهل بالترشيد » ترتب عليها مجموعة من الآثار على عملية اتخاذ القرار السياسي ، لأن العملية السياسية تتغذى بالأصوات كما هي عليه ، لا كما يجب أن تكون . فالجهل بالترشيد هو السبب المباشر في عدم دقة البيانات والبرامج التي يطرحها ممثلو الأحزاب السياسية ، ففي العادة تقوم البرامج السياسية على رفع الشعارات ، والبساطة المتزايدة في تناول المشاكل بالاضافة الى كثرة المغالطات والأخطاء ، أو بعبارة أكثر وضوحا تعتمد على المظاهر الخادعة أكثر من اعتمادها على الحقائق ، ويرجع ذلك الى ندرة المعلومات لدى الأفراد التي يمكن لهم استخدامها في تقييم البرامج المطروحة . كذلك فان جهل الأفراد بالترشيد يصادر أي دافع لمثلي الأحزاب السياسية لاستخدام الدقة أو التوازن عند طرح برامجهم . هذا لا يعني عدم وجود بعض الأفراد على ادراك نسبي ببعض الموضوعات فالزارعون أكثر علما واهتماما من غيرهم بانفاق الحكومة على برامج مكاتحة الآفات والفيضانات ، كذلك عندما تمس القرارات مباشرة مصالح مجموعة من الأفراد لذا تتجه اهتمامهم لمناقشة هذه القرارات ، لذا يكونوا أكثر ادراكا لآثار تلك القرارات .

ان سيادة الجهل بالترشيد بين الأفراد هو تفسير للاتجاه الشائع في تصرفات السياسيين القائمين على السلطة ، بالتركيز على البرامج ذات المنافع قصيرة الأجل لكسب أصوات الناخبين غاضين النظر عن العواقب المدمرة غير المباشرة طويلة الأجل (١٢) .

٢/٣ - السياسيون والأحزاب السياسية :

يلعب السياسيون ، سواء تقلدوا مقاعد الحكم أو خارجه ، دورا مشابها لدور المنظم في أسواق السلع . فالمنظم هو القوة الدافعة للسوق ، الذي يحدد القرارات المتعلقة بنوعية الانتاج وكمياته . وبالمثل يقوم السياسيون من خلال أصواتهم واتصالاتهم في رسم الخطوط الأساسية لسياسة الحكومة فيما يتعلق بالسلع الاجتماعية . واذا كان المنظم يؤخذ في اعتباره تفضيلات الأفراد (المستهلكين) عند اتخاذ قرارات الانتاج ، فان

السياسيين ؛ بالمثل ، يأخذون في اعتبارهم تفضيلات الأفراد من خلال تقديم برامج متعددة الجوانب للحصول على أكبر قدر من أصواتهم حتى يتكسب الوصول إلى مقاعد الحكم :

من الواضح إذن إن عملية اتخاذ قرارات الإنتاج سواء في السوق السياسي أو السوق الاقتصادي تعطى انطباقاً ببراءة مصالح الأفراد : ورغم تشابه دور كل من المنظمين والسياسيين فإن هناك نقطتان خالفت هما :

= المنظم ليس في حاجة إلى موافقة الأفراد لزاولته نشاطه ؛ على عكس السياسي الذي يتكسب مؤمنه ونشاطه من رضا الأفراد : ؟؟

= المنظمون لا يجبرون الأفراد على شراء السلع التي يقدمونها على خلاف ذلك نجد برامج السلع الاجتماعية التي يتم تنفيذها من حصيلة الضرائب التي يدفعها الأفراد جبراً بغض النظر عن رضائهم عن هذه البرامج من عدمه :

هذا التباين الواضح بين دور المنظم والسياسي في السوق الاقتصادي والسوق السياسي لا يعني تفضيل سوق عن آخر بل يهدف إلى إنباح الطبيعة المختلفة للسوقين : أما عن سلوك السياسيين والأحزاب السياسية ؛ فإن هناك فرضية شائعة تقدر بأن سلوك الأحزاب السياسية يرتبط بتحقيق هدف محقق أقصى قدر من الأصوات في الانتخابات القادمة ؛ ولا شك في منطقيته هذه الفرضية ؛ فالمنظم إلى مقاعد الحكم أو الاستمرار في شغلها يتطلب طلب المزيد من الأصوات للحصول على الأغلبية وإذا كان جميع السياسيين يدعون بأنهم يعملون دائماً لصالح المجتمع فإن مقصدنا جميعهم هو جذب أكبر قدر من الأصوات ؛ ولكن السؤال الذي يحتاج إلى إجابته هو ما هي نوعية السياسيات (القرارات) الحكومية الناتجة من محاولة السياسيين الحصول على أكبر قدر من الأصوات ؟

يعتبر نموذج Downs (١٤) أحد التطورات الهامة في نظرية التفضيلات العامة التي تفسر سلوك الأحزاب السياسية وتلقى الأضواء على نوعية السياسات : فقد افترض النموذج وجود دستور يسمح بقيام الأحزاب التي تتنافس في الحصول على السلطة التنفيذية لتحقيق أهدافها ؛ كما حافظ على فرضية أن الناخبين يسعون لتحقيق مصالحهم الذاتية ؛ وطبقاً لهذه الفروض يتدوّن الحزب الذي يلقي برنامجاً رضا الأفراد يتوقع له الاستمرار في الحكم إلى ما لا نهاية ؛ ولكن واقع الأمر يخالف هذه النتيجة لعدة عوامل تتمحور على استراتيجيات الأحزاب المعارضة لانزع حزب الأغلبية عن مواقع السلطة والتي تتخذ شكلين هما : تقارب سياسته مع سياسة حزب الأغلبية ومحاولة الحصول على أصوات الأغليات :

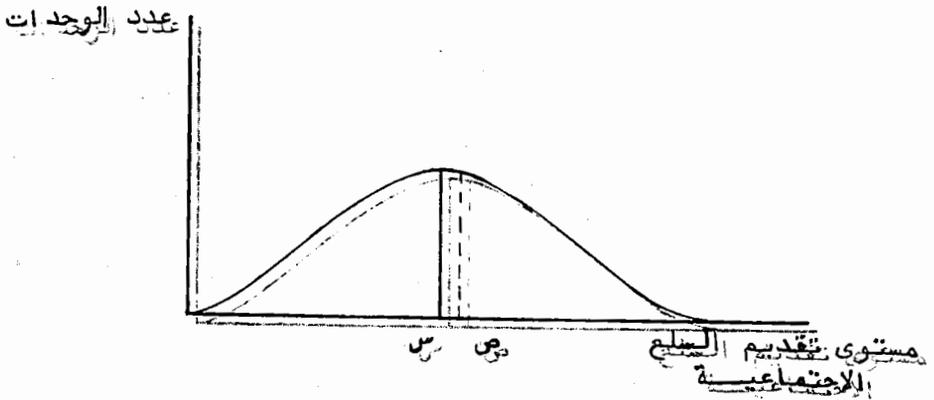
١/٢/٤ = تقارب السياسات Matching Policies :

تقرر Downs أن يسعى الأحزاب لتحقيق أقصى الأصوات يؤدي إلى ظاهرة « تنادي الاختلافات » Hotelling Principle بين برامج

هذه الأجزاء . فمفلاً إذا كانت تفضيلات الناخبين موزعة بين الأحجام المختلفة للإنتاج السلع الاجتماعية كما في الشكل رقم (٣٠) ، فإن حزب الأغلبية لابد أن يكون موقعه عند وضع الناخب الوسيط Median . والاستراتيجية المثلى للحزب المعارض الدفع حزب الأغلبية عن مواقع السلطة هو اختيار وضع لا يؤدي إلى خسارة كل الأصوات . فاختيار الوضع (ص) مفلاً يعني أن الحزب المعارض يمكنه الحصول على جميع الأصوات على سبيل هذا الوضع ولكنه سيخسر كل الأصوات على يمين النقطة (س) وبعض الأصوات بين (س)

شكل رقم (٣٠)

تفضيلات الناخبين لحجوم الإنتاج



و (ص) . وفي هذه الحالة فاختيار الحزب المعارض لوضع قريب من النقطة (ص) يمكنه من الحصول على جميع الأصوات في « ذيل المنحنى » على أمل الحصول على بعض الأصوات « الضالة » نتيجة تشكك الناخب في برامج الحزب الحاكم لسوء أو تغير وضع الحزب الحاكم لسوء تقديره لتفضيلات الأفراد . أما في حالة إمتناع الأفراد في طرفي المنحنى عن التصويت فإن الاختلافات بين سياسات الأحزاب ستكون أكثر وضوحاً .

٢٧/٢٧/٣٠ - تحالف الأقليات أو جماعات المصالح :

تفترض العملية السياسية أن الأفراد يتصرفون فراداً للتأثير على القرارات الاقتصادية للحكومة ، وواقع الأمر يخالف ذلك . فمن الملاحظ أن الأفراد ذوي المصالح المشتركة (١٤) . يتصرفون بشكل جماعي يؤدي إلى ثقل ووزنهم في العملية السياسية .

جماعات المصلح أو جماعات الضغط قد تكون جماعات منظمة أو جماعات غير منظمة ولكنها جميعها لا تهدف للوصول لمقاعد الحكم بل تسعى للتأثير على مضمون القرارات الحكومية ، مثال ذلك اتصالات العمال ، والنقابات المختلفة ، واتحادات اصحاب الأعمال وما شابه ذلك .

وإذا كان نموذج Buchanan & Tullok أوضح دور المتاجرة بالأصوات في اقرار سلسلة من الموضوعات ، فان نموذج Downs أوضح دور الاتفاقات السياسية في اقرار برامج الأحزاب التي تحوى موضوعات متعددة ومتعارضة أحيانا بهدف مراعاة كثافة (وزن) التفصيلات لمجموعات المصلح من أجل تعظيم عدد الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب .

ومراعاة المصلح الخاصة لبعض الاقليات تعنى حصول هذه المجموعات على مزايا كبيرة على حساب تحمل الأغلبية بنفقات صغيرة (١٥) ، ومن هنا تحاول الأحزاب السياسية الحصول على أصوات هذه المجموعات من خلال تبني برامج تمنحهم بعض المزايا مع محاولة جذب أصوات الأغلبية ببرامج أخرى يستفيدون منها. وهذا السلوك ، هو الذى يفسر الموافقة على مصلح بعض الفئات رغم الضرر الذى يصيب الأغلبية . واستراتيجية تجميع أصوات الاقليات يتوقف نجاحها على:

(أ) ضرورة وجود اختلافات واسعة فى الراى ، واختلاف فى وزن التفضيلات الخاصة بكل جماعة . أما فى حالة تضاعف هذه الاختلافات (تقارب التفضيلات) فان ظاهرة تجميع الاقليات سوف تختفى .

(ب) اعلان الحزب الحاكم عن برنامجه ، فان لم يتحقق ذلك ، فان فرص احزاب المعارضة فى اقتناع الاقليات تصبح محدودة للغاية .

أما عن مدى توافر شروط الكفاءة فى نموذج Downs فقد يبدو انها تحققت لأن توافرها يعنى عدم وصول الحزب الى مقاعد السلطة . فهذه الشروط تعنى عدم وجود أى سياسة بديلة تجعل أحد الأفراد فى وضع أفضل مع بقاء منافع الآخرين على حالها ، وبالتالي فان فرضاً تعظيم الأصوات من جانب الأحزاب السياسية وتعظيم المنافع من جانب الناخبين سيؤدىان حتما الى تحقق شروط الكفاءة . ولكن واقع العملية السياسية لا يؤكد ذلك بل قد ينفيه ، لأن العملية السياسية تتميز بعدم التأكد بما سوف يتحقق . فالأفراد لا يدركون تماما أثر القرارات الحكومية على المنافع التى يحصلون عليها مستقبلا . كذلك الأحزاب السياسية ليس لديها مؤشرا مؤكدا لتفضيلات الأفراد .

فاذا انصفنا الى ذلك الطبيعة غير المباشرة لمنافع السلع الاجتماعية بالنسبة للأفراد ، بينما عبء تمويل تقديم هذه السلع يؤثر مباشرة فى دخولهم وثروتهم ، لذا يقرر Brown ان الأفراد يوجهون اهتماما أكبر لنفقات تقديم

السلع الاجتماعية يفوق الاهتمام ببرامج تقديم السلع الاجتماعية . وهذا التفاوت النسبي في الأهمية دفع Brown إلى الادعاء بأن العملية السياسية تؤدي إلى تقديم قدر أقل من السلع الاجتماعية (١٦) . وهذه النتيجة تتعارض تماما مع نتائج Buchanan & Tullok ويرجع هذا التعارض لعدم وجود طريقة تحدد بشكل قاطع تفضيلات الأفراد نحو السلع الاجتماعية .

٣/٣ - الجهاز الإداري (الإدارة الحكومية) :

إذا كانت العملية السياسية هي الأداة المعبرة عن التفضيلات العامة (الطلب الجماعي) للسلع الاجتماعية ، فإن الأمر يتطلب وجود تنظيمات وأجهزة تقوم بتنفيذ القرارات الخاصة بإشباع الحاجات العامة . وفي جميع النظم الاجتماعية وجدت السلطة التنفيذية (ممثلة في الحكومة) لتقوم بتنفيذ البرامج التي أقرتها عليها الأجهزة التشريعية .

وإذا كان اصطلاح الجهاز الإداري يطلق على أي تنظيم كبير سواء داخل منشآت القطاع الخاص أو القطاع العام والذي يتولى مهمة تنفيذ السياسة العامة ، فإنه تجدر التفرقة بينها من حيث :

(أ) الهدف ، فالجهاز الإداري للمنشآت الخاصة هو جزء من تنظيم يسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح . ومن ثم فإن تقييم أداء هذا الجهاز يخضع لمعايير السوق (أي الربح) . أما الجهاز الإداري للحكومة ، فهو على خلاف ذلك ، لا يسعى لتحقيق الأرباح ، ولا يبيع خدماته بطريقة مباشرة للأفراد بل يقوم بتقديم خدماته للسلطة التشريعية دون أن يحدد ثمنها ، وما على السلطة التشريعية إلا اختيار كمية هذه الخدمات في نفس الوقت يحصل الجهاز الإداري على مخصصات مالية (الموازنة) لتغطية نفقات تقديم تلك الخدمات .

(ب) طبيعة السوق : يختلف الجهاز الإداري الحكومي عن الجهاز الإداري في القطاع الخاص من حيث الوضع الاحتكاري . فوزارة الصحة مثلا هي التي تكلف بتنفيذ معظم السياسات الخاصة بالرعاية الصحية ، ووزارة التعليم هي التي تتولى تنفيذ السياسة التعليمية . ولا يوجد أي تنظيم آخر يناغسهما في الحصول على جزء من مخصصات الموازنة لتحقيق هذه الأغراض .

ونظرا لوجود هذه الاختلافات فإن الكمية التي يعرضها الجهاز الإداري للحكومة ستختلف اختلافا جديرا عما إذا ترك الأمر للمنشآت الخاصة . ولكي نتعرف على مدى تلك الاختلافات ، فمن البديهي أن نحدد منذ البداية الأهداف التي تحكم سلوك قمة الجهاز الإداري الحكومي . وفي هذا الشأن نجد نموذج Romer-Rosental (١٧) يقرر بأن الجهاز الإداري له مصالح كثيرة يحققها من وراء العملية السياسية ، وأن الإدارة العليا لهذا الجهاز

تعمل على زيادة هذه المصالح ، ويفترض النموذج أن هذه المصالح تتمثل في الحصول على أكبر قدر من مخصصات الموازنة العامة . ويبرر هذه الفرضية بأن كبر حجم المخصصات المالية يعنى : زيادة سلطة الادارة ، ومركز أدبى أعلى ثم دخول مرتفعة . ومما لاشك فيه أن هذه الفرضية تتسم في الجهاز والواقعية . فحتى وقتنا الحالى لم نقرأ أو نسمع عن أى مسئول في الجهاز الإدارى يطالب بتخفيض مخصصاته المالية ، نظرا لأن حجم المخصصات لا يعبر عن كفاءة الجهاز من عدمه .

ومما لاشك فيه أن الجهاز الإدارى الحكومى يتمتع بقدره تفاوضية عالية في مواجهة السلطة التشريعية عند عرض الموازنة العامة لقرارها ، وذلك للأسباب التالية :

(أ) احتكار الجهاز الإدارى للجانب الأكبر من مخرجات العملية السياسية : فاحتكار الجهاز تنفيذ القواعد والقرارات يجعله يشارك بدرجة ما في صنع هذه القواعد والقرارات . فمعظم التشريعات ذات طبيعة عامة بمعنى أنها تحدد الخطوط الرئيسية ، وفعالية تنفيذها يتوقف على القواعد واللوائح والتفسيرات التى يعدها الجهاز الإدارى .

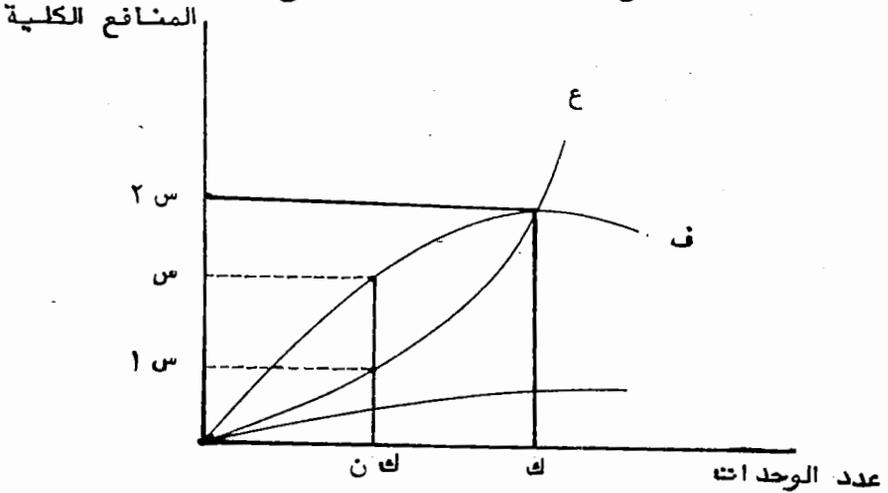
(ب) احتكار الجهاز الإدارى للمعلومات : من المعلوم أن المعلومات والبيانات هى المادة الأساسية التى يبنى القرار على ضوءها ، وحجب هذه المعلومات أو توفيرها يؤثر على اتخاذ القرار .

(ج) عوامل أخرى : مثل جهل أعضاء المجالس التشريعية بمنافع ونفقات السلع الاجتماعية ، وضيق الوقت المخصص لمناقشة مشروعات هذه السلع ، وعدم الاهتمام بجميع المشروعات المطروحة . كلها عوامل وضعت الجهاز الإدارى في مركز يسمح بتكبير حجم المخصصات المالية .

ولكى نوضح قدرة الجهاز الإدارى للحكومة على تكبير حجم الموازنة ، فاننا سنفترض أن الجهاز يعلم مسبقا بإمكانية الحصول على موافقة السلطة التشريعية على أى مشروع تزيد منافعه الكلية عن نفقاته الكلية . والشكل رقم (٤) يوضح المنافع الكلية ممثلة بالمنحنى (ف) والنفقات الكلية المثلة بالمنحنى (ع) عند كل مستوى من مستويات الانتاج لأحد المشروعات التى تقدم بها الجهاز الإدارى . وطبقا للفرض السابق يتوقع أن يقوم الجهاز الإدارى باقتراح حجم الانتاج (ك) فى ظل فرضية تحقيق أقصى قدر من الأموال مع عدم زيادة المنافع الكلية عن النفقات الكلية .

شكل رقم (٤)

المنافع الكلية عند مستويات الانتاج المختلفة



ومن الواضح أن حجم الانتاج (ك) المقترح يتنافى تماما مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية . فمن المعلوم أن حجم الكفاء للانتاج لا يتحدد بمقارنة المنافع الكلية بالنفقات الكلية بل يتحدد عند تعادل النفقة الحدية مع المنافع الحدية ، وينحقق ذلك عند ك ن . وعلى هذا فان رغبة الجهاز الادارى في تعظيم حجم مخصصاته ستؤدى حتما الى اوضاع اقتصادية غير كفنة ، ترفع حجم الانفاق العام من المستوى (س١) الى المستوى (س٢) .

وهنا قد يتساءل البعض لماذا تسمح السلطة التشريعية بهذه التجاوزات والاجابة سبق الاشارة اليها في الارادة المقيدة وعدم توافر المعلومات ، وحتى في حالة توافر المعلومات عن الكفاءة ، فان عملية تقديم الخدمات الحكومية عملية معقدة للغاية وتحتاج الى بيانات متخصصة يصعب الحصول عليها بل يستحيل فهمها في كثير من الاحيان ، فماذا يعلم أعضاء السلطة التشريعية عن العناصر الفنية لتوليد الطاقة من المحطات الذرية مثلا او المشروعات الخاصة بمواجهة انخفاض مستوى المياه في نهر النيل .

وقد يقرر البعض أن أحد الأدوات لكشف أساليب الجهاز الادارى واخضاعه لمعايير الكفاءة هو مقارنة تقديم الخدمات الحكومية بنفقات تقديم هذه الخدمات بمعرفة المنشآت الخاصة طبقا لمعايير تحليل التكلفة / العائد في ظل المشروعات الخاصة ، ويضربون امثلة بالنقل الداخلى وخدمات الصحة والتعليم ورغم وجهة هذا الرأى فان واقع الأمر يخالف ذلك نظرا لتمتع الجهاز الادارى بوضع احتكارى في الحصول على مخصصات الموازنة .

وإذا كان التحليل السابق يبرز الاتجاه الى زيادة المخصصات المالية وبالتالي عدم تحقق الحجم الكفاء للسلع الاجتماعية ، فهذا لا يعنى عدم وجود

اية قيود حول هذه الزيادة . فالأجهزة المساعدة للسلطة التشريعية مثل الخبراء واللجان المتخصصة لها دور فعال وتعريفى فى الحد من نفوذ (قوا) الجهاز الادارى ويتأتى ذلك من خلال التبسيط فى عرض الموضوعات بصورة تساعد فى سهولة فهمها ، وامكان وضع السياسات البديلة ، الامر الذى يجعل السلطة التشريعية اكثر استقلالاً ، وأقل اعتماداً على الجهاز الادارى فى الحصول على معلوماتها . غير أن الامر لا ينتهى عند هذا الحد ، بل غالباً ما نجد أن المسئولين عن الجهاز الحكومى يحجبون المعلومات والبيانات عن الأجهزة المساعدة ، أو قد يعرضونها بشكل معقد للغاية يصعب معه حل رموزه وتبسيطه دون اللجوء الى خبراء الجهاز الادارى ذاته .

كذلك اذا كان السياسيون يستخدمون ظاهرة « الجهل بالترشيد » فى الحصول على تأييد الجماهير ، فان الجهاز الادارى يستخدم نفس الظاهرة فى الحصول على تأييد السلطة التشريعية لمشروعاته من خلال ابراز الجوانب التى يسهل قياسها والغرض عن جوانب أخرى أكثر أهمية . فعلى سبيل المثال نجد وزير التعليم يتحدث عن عدد المتبولين فى التعليم الأساسى ويهمل عن عهد ذكر كثافة الفصول أو عدد الفترات التى تعمل بها المدرسة الواحدة أو طول اليوم الدراسى ، كذلك يتحدث وزير الصحة عن عدد الأسرة الجديدة ويفض النظر عن متوسط فترة الإقامة ... وهكذا .

والخلاصة أن سلوك الجهاز الادارى ، فى وقتنا الحالى ، أصبح لا يستجيب فقط لقرارات السلطة التشريعية بل أصبح يزاول تأثيراً فعالاً فى عملية اتخاذ القرارات ودوراً كبيراً نسبياً فى رسم السياسات .

٤/٣ — ظاهرة المثلث الحديدى :

احد الظواهر الاجتماعية فى المجتمعات الديمقراطية الحديثة هو الترابط والتلاقى بين أطراف ثلاث هى جماعات المصالح والجهاز الادارى الحكومى والممثلون السياسيون وهو ما يعرف بظاهرة « المثلث القوى أو الحديدى » . فهناك مشاهدات على أن المثلثون السياسيون الذين يقررون البرامج ، والجهاز الادارى الذى ينفذ ويدير ، وجماعات المصالح التى تستفيد يتجهون للامتزاج والتلاقى حول المشروعات الحكومية . ففى مصر نجد حالياً اتحادات العاملين بالخارج مرتبطون بالجهاز الادارى للعمل والهجرة وأعضاء المجالس التشريعية لدعم أوضاعهم الاقتصادية مثل مزايا الاسكان والاستثمار واعفاءهم من ضرائب الدخل .

ولكن السؤال المطروح والذى يحتاج الى اجابة الى كيفية الحصول على الاغلبية اذا كانت المزايا تقيّد مجموعة معينة فى المثلث الحديدى ؟ هناك احتمالان للاجابة على هذا السؤال :

(أ) ان جماعات المصالح والجهاز الادارى قد نظموها صفوفهم ، وذودوا أنفسهم بالبيانات بينما من يتحملوا النفقات يعوزهم التنظيم أو غير مبالين بما يحدث . وهناك احتمال آخر بأن المتضررين على علم تام بالنفقات لكنهم لا يكلفون أنفسهم للتصدى والمعارضة لأن نفقات المشروع اذا ما وزعت على افراد المجتمع تعتبر ضئيلة وبالتالي ينظرون الى عملية تنظيم المعارضة باعتبارها ضياع للجهد والوقت . وفي المقابل نجد ان المزايا والمنافع الكثيرة التى تحصل عليها جماعات المصالح تيسر لجوئهم الى تنظيم أنفسهم فى التأثير على اتخاذ القرارات .

(ب) مشاركة احد اطراف المثلث فى عملية تبادل الاصوات للحصول على الاغلبية . وكما يقرر احد الممثلين السياسيين فى الولايات المتحدة بأن الحصول على الاغلبية يتطلب تقدم العضو بمشروعه الى رئيس المجلس الذى يقوم بتجميع المشروعات فى قائمة كبيرة ، ولكن هناك قاعدة لاساسية هو التزام الصمت عند عرض المشروعات الأخرى .

ورغم ان ظاهرة المثلث الحديدى قد لفتت انظار بعض الباحثين الا انه من الصعب ايجاد دليل واضح على اهمية هذه الظاهرة .

الهوامش :

١ - هنا تجدر الاشارة الى ان ظاهرة التهرب من الدفع هو فرضية حول سلوك الافراد وليست ظاهرة حقيقية . واذا كان هناك امثلة كثيرة لعدم امكانية تقديم السلع الاجتماعية نظرا لاستحالة التعرف على تفضيلات الافراد فهناك امثلة كثيرة ايضا توضح تطوع الافراد وتكاتفهم ببناء دور العبادة ، والمكتبات العامة والمتاحف الفنية . . وجميعها يتم تمويلها من المساهمات الاختيارية للأفراد، حتى ان البعض قرر ان التسجيلات التاريخية والمشاهدات التطبيقية لا تصح بأن مشكلة عدم الافصاح عن التفضيلات الفردية لها اهمية فى الواقع العملى .

Johansen, L. (1977, Feb.) The theory of Public Goods : Misplaced Emphasis. Jour. Public Economics, pp. 147 - 52.

٢ - يقصد بنظام السوق ، ذلك النظام الاجتماعى الذى يتم من خلاله تنظيم وادارة النشاط الاقتصادى من خلال الأسواق التى تتميز بالمنافسة .

Rosen, H. 1985 : Public Finance, Illionois R. Irwin, Inc. pp. 102-105.

٣ - فى هذه الحالة لا يواجه الافراد سعرا موحدا بل يواجه كل فرد بسعر خاص هو المساهمة الضريبية التى يسدها والتى تعرف بـ

Lindhal Prices

Lindhal (1958) : Just Taxation : A Positive Solution, In Musgrave & Peacock (eds.), Classics in the Theory of Public Finance. New York, St. Martin's Press, pp. 168-77.

Musgrave (1959 : *The Theory of Public Finance*, New York : McGraw-Hill.
٥ — وهو ما يعرف بشرط Samuelson لكفاءة عرض السلع
الاجتماعية . انظر :

Samuelson, p. (1954) : "The Pure Theory of Public Expenditure". In *Public Economics*, ed. Marglis, J. & Guitton, H. : 1969, New York. St. Martin Press, pp. 98-123.

6.—Bowen, H. (1969) : "The Interpretation of Voting in the Allocation of Economic Resources" *Quat. Jour. Econ.* Nov. 1943, pp. 27-48, reprinted in : *Readings in Welfare Economics*, ed. Arrow & Scitovsky, Homewood, Irwin, pp. 115-32.

7.—Black, D. (1969) "On the Rationale of Group Decision Making" *Polit. Econ.* Feb., 1984, pp. 23-34, reprinted in : *Readings in Welfare Economics (Ibid)* pp. 133-46.

8. Bernttoltz, p. 1974 : Logrolling, Arrow-Paradox and Decision Rules. *Kyklos*, 27 (1), pp. 49-62.

Rosen, H. (1985) : op. cit., pp. 118-119.

9. Buchanan & Tullock, G (1962) : *The Calculus of Consent*. Ann Arbor, University of Michigan Press.

Tullok, G. & Tiedman N, G. (1976, Dec.), A New and Superior Process for making social choice. *Jour. Pol. Economy*, pp. 1145-60.

١٠ — يقصد باصطلاح كثافة التفضيل Intensity of Preferences
مدى استعداد الفرد وقدرته على الدفع مقابل اقرار أو عدم اقرار
موضوع معين من خلال عملية التصويت .

١١ — أحمد عباس عبد البديع ، (١٩٨٢) ، أصول علم السياسة .
القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ص ص ١٠٨ — ١٠٩ .

12.—Browning, E. Browning, J., 1980: *Public Finance and Price System*, New York, MacMillan Pub., p. 260.

١ . Downs, A. (1957) : *An Economic theory of Democracy*, New York : Harper Row. Pub.

١٤ — قد تنبع المصالح المشتركة للأفراد من وحدة مصدر الدخل
أو وحدة حجم الدخل أو وحدة الاقليم الذي ينتمون اليه ، أو وحدة الخصائص
السكانية مثل السن أو الحالة الاجتماعية ... الخ . انظر :

Musgrave, R. Musgrove, p. (1982). *Public Finance in Theory and Practice*, New York, McGraw-Hill, pp. 125-127.

١٥ - بمعنى اذا كان المجتمع يتكون من مائة فرد وأن انفاق عام قدره مائة وحدة نقدية سيعود بالنفع على احدى جماعات المصالح التي تمثل ١٠٪ من السكان في هذه الحالة سيتحمل الفرد على مستوى الجماعة ببليغ لا يتعدى وحدة نقدية واحدة بينما نصيب الفرد من المنافع داخل هذه الجماعة يعادل ١٠ وحدات نقدية .

16. Downs, A. (1965) : "Why the Government Budget is Too Small", In : Edmund, S. Phelps. (ed.) Private Wants and Public Needs, New York : Norton and Company.

7.—Romer, T. & Rosenthal H, (1979) : Bureaucrats versus votero : On the Political Economy of resource Allocation by Direct Democracy, Quart. Jour. of Economics (93), pp. 563-587.

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٧٠ / ٦٢٨٥

- Conover, W. J. **Practical Nonparametric Statistics**. New York : John Wiley and Sons, 1971.
- General Authority for Investment and Free Zones. **Facts and Figures, VI**. Cairo, Egypt : Shorouk Press, December 1979.
- Law No. 43 of 1974 Concerning the Investment of Arab and Foreign Funds and the Free Zones. In **Investment in Egypt : Law No. 43 and its Implications for the Transfer of Technology**, pp. 75 - 94. Edited by John W. Stephens and P. E. Hayek. New York : Fund for Multinational Management Education, 1974.
- Law No. 43 of 1974 Concerning the Investment of Arab and Foreign Funds and the Free Zones as Amended by Law No. 32 of 1977. In **Foreign Investment and Development in Egypt**, pp. 133 - 144. By William David Carr. New York : Praeger Publishers, Praeger Special Studies, 1979.
- McLaughlin, Gerald T. "Infitah in Egypt : An Appraisal of Egypt's Open Door Policy for Foreign Investment." **Fordham Law Review** (April 1978) : pp 885 - 906.
- McQueen, Cheryl. "The Egyptian Investment Climate." **Business America** (March 9, 1981) : pp 12 - 15.
- Pfaffenberger, Roger C. and Patterson, James H. **Statistical Methods for Business and Economics**. Homewood, Illinois : Richard D. Irwin, Inc., 1977.
- Roy, Delwin A. "Private Industry Sector Development in Egypt : An Analysis of Trends, 1973 - 1977." **Journal of South Asian and Middle Eastern Studies** (Spring 1978) : 11 - 33.
- Siegel, Sidney. **Nonparametric Statistics for the Behavioral Sciences**. New York : McGraw - Hill Book Company, Inc., 1956.
- U.S. Department of State, American Embassy - Cairo. **Foreign Economic Trends and their Implications for the United States - Egypt**. Washington, D.C. : U.S. Department of Commerce, International Trade Administration, September 1981.

The results of this study may provide two conclusions. First, the host government (including the case of Egypt) may consider the improvement in the legal framework as a first step in persuading foreign investors to investigate the investment opportunities in the country. The improvement in the legal framework apparently cannot offset seriously negative features. This study demonstrated the ineffectiveness of the 1977 amendment in attracting foreign investment in capital - intensive and high - technology projects because the amendment cannot offset the negative features such as the lack of adequate technology, capital equipment, economic infrastructure, and credit.

Second, the host government (including the case of Egypt) may make a continuous effort to specify projects (supported by feasibility studies) suitable to the conditions of the country and its development planning and at the same time profitable, attractive, and known to potential foreign investors. This study demonstrated the ineffectiveness of the 1977 amendment in attracting foreign investment in capital - intensive projects. One possible reason (among others) for this phenomenon is the reliance on the foreign investor to initiate a project. Since the feasibility studies are expensive, many foreign investors may not devote time and money for a detailed evaluation of a project which may not receive the approval of the host government.

REFERENCES

- Agency for International Development. **U.S. Economic Assistance to Egypt - A Report of a Special Interagency Task Force.** Washington, D.C., February, 1978.
- Business International Corporation. **Egypt : Opportunities for Suppliers & Investors.** New York : Business International Corporation, 1980.
- Carr, William David. **Foreign Investment and Development in Egypt.** New York : Praeger Publishers, Praeger Special Studies, 1979.

1977 amendment the rate of increase in the total size of foreign investment could be less than the rate of increase in the total number of foreign investment projects.

Second, the 1977 amendment did not appear to attract capital-intensive projects (such as transportation, engineering, tourism, textile, chemical, health and pharmaceutical projects) which are deemed consistent with the objectives of economic development plans. Foreign investors undertaking such projects may encounter difficulty with various agencies over priorities on the allocation of power, communications, and other basic items needed to set up a new project. This situation may reduce the total size of foreign investment influx in the country.

Finally, the Investment Authority relies on the foreign investor to initiate a project. For capital - intensive projects, the feasibility studies are expensive and many foreign investors may not devote time and money for a detailed evaluation of a project which may not receive the approval of the Investment Authority. These investors attempt to obtain an approval of the idea of the project before making any outlay for a feasibility analysis. After the project is approved by the Investment Authority, the feasibility study may indicate that the project should not be undertaken [McLaughlin, 1978 : 894 - 895]. The result of this procedure is the subsequent cancellation of many investment proposals that have been approved by the Investment Authority and may affect the total size of foreign investment influx in the country.

SUMMARY AND CONCLUSIONS

Based upon the tests performed, the 1977 amendment appears to have a positive impact on the number of foreign investment projects in areas such as contracting, services and consultation, and food and beverages and agricultural projects. However, the 1977 amendment did not appear to have the same positive impact on the number of foreign investment projects in areas such as tourist, transportation, engineering, textile, chemical and health projects. Finally, the 1977 amendment did not appear to have a positive impact on the size of foreign investment influx in Egypt.

industry may be inadequate foreign exchange financing, and strict government control on private company access to yarn [AID, 1978 : 18 - 19, 25 - 26]; and (v) the major deterrents to expansion of the chemical, health, and pharmaceutical projects may be the strong involvement of public sector in these industries which may not encourage foreign investment participation, and the shortage of local raw materials [Business International, 1980 : 49 - 52, 134 - 135].

Test Results and Analysis of H_{02}

a) **Test Result of H_{02}** : The Mann - Whitney test [Conover, 1971 : 224 - 229] is used to determine whether or not there is a significant difference between the amount of foreign capital invested in the groups of projects specified in Table 1 under Law No. 43 and the amount of foreign capital invested in these groups of projects under the 1977 amendment to Law No. 43. The data used in testing H_{02} include columns 1 and 5 in Table 1. The result of the Mann - Whitney test is as follows :

$$U = 99.5; \text{ and } \hat{\alpha} > .20$$

b) **Analysis of Result:** The result of the Mann - Whitney test shows that the value of $\hat{\alpha}$ is greater than an α - level of .05 which means that H_{02} is not rejected. This result indicates that there is no significant difference between the amount of foreign capital invested in the groups of projects specified in Table 1 under Law No. 43 of 1974 and the amount of foreign capital invested in these groups of projects under the 1977 amendment to Law No. 43.

Based upon the evidence found here, it seems reasonable to infer that although the 1977 amendment has a positive impact on the number of foreign investment projects in Egypt, it did not appear to have the same positive impact on the size of foreign investment in the country. **This phenomenon may be attributable to several factors. First, the 1977 amendment may have favorable impact on the number of foreign investment projects in consuming goods and light industrial activities. The average size of capital in these projects tends to be small compared with the average size of capital in capital - intensive projects.**⁴ Thus, under the

4 - From Table 1, under the 1977 amendment the number of foreign investment projects in consuming goods and light industrial activities (consultation, services, food and beverages, wood products, and building materials) was 46 which represented 26 percent of total number of projects while the foreign capital invested in these activities was L.E. 19.4 millions which represented 11 percent of the total size of foreign investment.

Second, the 1977 amendment broadened the scope of projects that foreign investors can participate in such as construction contracting and technical consulting activities. This change may have encouraged foreign investors to invest in contracting and consultation projects.

Third, the 1977 amendment permits projects which are not export oriented and which reduce the country's needs for imports to transfer out of Egypt, in whole or in part, their net profits. The percentage of profits allowed to be remitted is determined on a " case by case " basis during the negotiation between the Investment Authority and the foreign investors [Roy, 1978 : 25]. Since agriculture and food security top the list of the priorities for the 1980's development planning, the foreign investors may have been encouraged to invest in agricultural and food and beverages projects by permitting the transfer of all the profits of these projects.

Finally, the 1977 amendment permits foreign investors to obtain foreign exchange locally by selling local currency to local banks and by selling their products to local buyers in exchange for foreign currency. This situation may have helped foreign investors to invest in wood products, building materials, services, consultation, contracting, and food projects.

For the financial institutions projects, the 1977 amendment did not have major changes related to these projects. The positive trend of investment in these projects may be attributable to the liberalization of banking laws which may have encouraged foreign banks to establish offices in Egypt.

In spite of the above positive impact of the 1977 amendment, the amendment did not appear to have that impact on tourism, transportation and engineering, textile, and chemical and health and pharmaceutical projects. Possible reasons for this phenomenon, which appear to be external to the amendment, may include : (i) for tourism, there may be a need for an overall government plan which may provide the basic infrastructure in tourist areas, train hotel staff, and identify a role which small businesses can play in promoting tourism [U.S. Department of State, 1981 : 16 - 17]; (ii) the expansion of engineering may be hindered by a lack of adequate technology, capital equipment and credit, and there may be little incentive to develop private engineering services; (iii) foreign participation in transportation projects may be hindered by the high cost of such projects; (iv) the major deterrents to expansion of the textile

TABLE 3
RESULTS OF TESTING H_{01} (χ^2 one - sample test)

Groups of Projects		χ^2	$\hat{\alpha}$
Group No.	Group Activities		
1.	Financial Institutions	7.897	.005
2.	Tourism	.078	> .250
3.	Transportation and Engineering	1.190	> .250
4.	Contracting	5.538	.0202
5.	Services and Consultation	21.000	< .001
6.	Textile	0	> .250
7.	Food and Beverages, and Agricultural	24.000	< .001
8.	Chemical, Health, and Pharmaceutical	13.091	< .001
9.	Wood Products, Housing and Building Materials	6.250	.0136
10.	Metallurgical and Mining	5.000	.0255
Total		22.875	< .001

Based upon the evidence found here, it seems reasonable to infer that the 1977 amendment to Law No. 43 may have favorable impact on the number of foreign investment projects in Egypt (financial institutions, contracting, services and consultation, food and beverages and agricultural, wood products and building materials, metallurgical and mining, and total number of projects). This favorable impact may be attributable to several factors. First, the 1977 amendment allows the transfer out of Egypt of profits of projects with capital less than L.E. fifty thousand. This change may have encouraged the small and medium-sized companies to invest in Egypt. The change may have helped foreign investors to invest in consultation, services, contracting, wood products and building materials, and food projects (i.e., there are five American projects out of twenty-three that have capital less than L.E. fifty thousand³).

3 - American Embassy - Cairo. U.S. Investment in Egypt, January 3, 1980.

TABLE 2
NUMBER OF FOREIGN INVESTMENT PROJECTS IN EGYPT

Groups of Projects		Number of Foreign Investment Projects in Egypt		
		Under Law No. 43, Dec. 1974 to June 1977	Under the 1977 Amendment, July 1977 to Dec. 1979	Total
Group No.	Group Activities			
1.	Financial Institutions	22	45	67
2.	Tourism	11	10	21
3.	Transportation and Engineering	8	13	21
4.	Contracting	7	19	26
5.	Services, and Consultation	—	21	21
6.	Textile	10	10	20
7.	Food and Beverages, and Agricultural	—	24	24
8.	Chemical, Health, and pharmaceutical	34	10	44
9.	Wood Products, Housing and Building Materials	3	13	16
10.	Metallurgical and Mining	5	15	20
Total		100	180	280

Source : Table 1.

TABLE 1
INLAND FOREIGN INVESTMENT PROJECTS IN PRODUCTION
DECEMBER 1974 TO DECEMBER 1979*
(Capital Values in L.E. million)

Groups of Projects	Under Law No. 43, December 1974 to June 1977			Under the 1977 Amendment, July 1977 to December 1979			Total	
	1 Number	2 Capital L.E.	3 Capital (%)**	4 Number	5 Capital L.E.	6 Capital (%)***	7 Number	8 Capital L.E.
1. Investment Companies	5	98.5	54.48	31	28.2	16.13	36	126.7
2. Banks	17	40.2	22.22	14	33.5	19.16	31	73.7
3. Tourism	11	13.7	7.57	10	6.4	3.66	21	20.1
4. Housing	1	.05	.03	2	.35	.20	3	.4
5. Transportation	3	3.2	1.77	1	15.6	8.90	4	18.8
6. Health	-	-	-	1	.03	.02	1	.03
7. Agriculture	-	-	-	10	22.2	12.70	10	22.2
8. Contracting	7	3.5	1.94	19	7.0	4.00	26	10.5
9. Consultation	-	-	-	11	1.8	1.03	11	1.8
10. Services	-	-	-	10	3.0	1.72	10	3.0
11. Textile	10	4.0	2.21	10	7.3	4.18	20	11.3
12. Food and Beverages	-	-	-	14	9.0	5.15	14	9.0
13. Chemical	34	14.3	7.91	7	7.6	4.35	41	21.9
14. Wood Products	-	-	-	4	.7	.40	4	.7
15. Engineering	5	0.8	.44	12	9.5	5.43	17	10.3
16. Building Materials	2	0.9	.50	7	4.9	2.80	9	5.8
17. Metallurgical	3	0.8	.44	12	12.3	7.04	15	13.1
18. Pharmaceutical	-	-	-	2	1.8	1.03	2	1.8
19. Mining	2	0.7	.39	3	3.8	2.10	5	4.5
Total	100	180.8		180	174.8		280	355.6

*Although Law No. 43 was effective since June 1974, the implementing rules of this law were issued in December 1974, therefore no project could be submitted for approval until December 1974.

**This includes column 2 as a percent of total capital (L.E. 180.8 millions).

***This includes column 5 as a percent of total capital (L.E. 174.8 millions).

Source: Columns 1 and 2 are from David W. Carr, Foreign Investment Development in Egypt (New York: Praeger Publishers, Praeger Special Studies, 1979), p. 57. Columns 7 and 8 are from the General Authority for Investment and Free Zones, "Facts and Figures, VI" (Egypt: Cairo, Shorouk Press, December, 1979). Other columns are computed by the author (Col. 4 = Col. 7 - Col. 1; and Col. 5 = Col. 8 - Col. 2).

equal (although Law No. 43 was effective since June 1974, the implementing rules of this law were issued in December 1974. Thus, the testing period of Law No. 43 is 30 months - from December 1974 to June 1977. For the 1977 amendment, the testing period is also 30 months - from July 1977 to December 1979).

Test Results and Analysis of H_{01}

a) **Test Results of H_{01} .** The χ^2 one - sample test [Siegel, 1956 : 42 - 47] is used to determine whether or not there is a significant difference between the number of foreign investment projects in Egypt under Law No. 43 and the number of foreign investment projects there under the 1977 amendment to Law No. 43 (applicable to the total number of projects and the number of projects in each group). The study uses the classification of groups of projects specified in Table 1 with merging some similar groups of projects to meet the requirement of χ^2 test (the expected frequency in each category of projects should not be less than three) [Pfaffenberger and Patterson, 1977 : 453]. The data used in testing H_{01} are presented in Table 2. Table 3 presents the results of the test of the data in Table 2 using the χ^2 one - sample test.

b) **Analysis of Results.** The results of the χ^2 one - sample test show that $\hat{\alpha}$ values for the total and seven groups (No. 1, 4, 5, 7, 8, 9, and 10) of the ten groups of projects are less than an α - level of .05. These results indicate that for each of these seven groups of projects and the total number of projects there is a significant difference between the number of foreign investment projects in Egypt under Law No. 43 of 1974 and the number of foreign investment projects there under the 1977 amendment to Law No. 43.

The results of the χ^2 one - sample test show also that three values are less than an α - level of .05 (Groups No. 2, 3, and 6). These results indicate that for each of these three groups of projects there is no significant difference between the number of foreign investment projects in Egypt under Law No. 43 of 1974 and the number of foreign investment projects there under the 1977 amendment to Law No. 43.

Did the foreign capital invested in Egypt under the 1977 amendment tend to yield larger values than under Law No. 43 of 1974?

The paper proceeds as follows. The next section describes the guarantees and incentives under the Egyptian Investment Code.² The following section presents the empirical results. Then, an summary and conclusions of this study are provided.

GUARANTEES AND INCENTIVES

The basic guarantees and incentives offered to foreign investors under the Investment Code include [Articles : 7 - 11, 15, 16, 18, 20 - 22] :

- 1 - Law No. 43 projects may not be nationalized; assets of such projects cannot be seized, blocked, confiscated, or sequestered except by judicial procedures.
- 2 - Foreign investors are exempt from certain statutory requirements in Egypt, e.g., the distribution of profits to the employees and their representatives on the board of directors.
- 3 - The invested capital may be transferred out of Egypt five years after being transferred into Egypt.
- 4 - Profits in foreign currency proceeds may be transferred, in full, out of Egypt.
- 5 - Profits will be exempted from various taxes for five to eight years after operations begin.
- 6 - All or part of the capital assets of a project may be exempted from custom duties and other dues.
- 7 - Interest due on foreign loans will be tax exempt.

DATA AND EMPIRICAL RESULTS

Data Collection

The data used in testing the research hypotheses are presented in Table 1. From Table 1, it seems reasonable to compare foreign investment in Egypt under Law No. 43 of 1974 with that under the 1977 amendment to Law No. 43, inasmuch as the two periods of analysis are approximately

2 - "The Investment Code" is taken to mean Law No. 43 of 1974 as amended by Law No. 32 of 1977.

Although continuing efforts were made by the Egyptian government to improve the investment climate, the response by foreign investors was not so enthusiastic as the government had hoped. The foreign investment influx has been slower than anticipated [McQueen, 1981 : 13 - 14]. Thus, the overall objective of this study is to test empirically the effectiveness of Egypt's latest legislative adjustments in attracting foreign investment in the country. Specifically, the study attempts to answer the following question :

Does the 1977 amendment (Law No. 32 of 1977) to Law No. 43 of 1974 represent a significant change in the investment climate in favor of investing in Egypt ?

In order to answer the above question, it is restated in null hypotheses form as follows :

H_{01} : There is no significant difference between the number of foreign investment projects in Egypt under Law No. 43 of 1974 and the number of foreign investment projects under the 1977 amendment to Law No. 43 ("number of projects" is taken to mean the total number of projects and the number of projects in each group.¹)

H_{02} : There is no significant difference between the amount of foreign capital invested in Egypt under Law No. 43 of 1974 and the amount of foreign capital invested there under the 1977 amendment to Law No. 43.

The reasons for restating the research question in two null hypotheses include :

(i) Testing H_{01} , using the number of foreign investment projects, may help to evaluate the impact of the 1977 amendment to Law No. 43 on the direction of foreign investment in Egypt in order to infer the attractive areas of investment for foreign businessmen as a result of the issuance of the 1977 amendment.

(ii) Testin H_{02} , using the amount of foreign capital, may help to evaluate the impact of the 1977 amendment on the size of foreign investment in Egypt compared with that under Law No. 43 of 1974 so that the following question could be answered :

1 - A group of projects is a number of projects that are similar in their activities or a number of projects that there is interdependence among their activities.

THE IMPACT OF LEGISLATIVE ADJUSTMENTS ON FOREIGN INVESTMENT IN EGYPT

by

Iraqi A. El-Iraqi *

**Assistant Professor of Accounting, Faculty of Commerce,
Assiut University, Egypt.**

Abstract : In an attempt to attract and encourage foreign investment in Egypt, the Egyptian government adjusted the established legal framework to improve the investment climate. The response by foreign investors was not so enthusiastic as the government had hoped. Through the use of statistical analysis, it is shown that the improvement in the legal framework apparently cannot offset seriously negative features such as the lack of adequate technology, capital equipment, economic infrastructure, and credit.

The Impact of Legislative Adjustments on Foreign Investment in Egypt

In June 1974, the Egyptian Parliament approved and issued Law No. 43 of 1974 : "Concerning the Investment of Arab and Foreign Funds and Free Zones." Law No. 43 of 1974 has established a new legal framework to attract and encourage foreign investment in Egypt. In an attempt to implement foreign investment policy more effectively, the Egyptian government responded to many of the concerns expressed by foreign investors (related to the various obstacles in Law No. 43) by issuing Law No. 32 of 1977 to amend Law No. 43 of 1974 and making several changes in other regulations.

References

- E.D. Domar., **Essays on the Theory of Economic Growth**, New York, 1957.
- R.F. Harrod., "A Contribution to the Theory of Economic Growth" **The Quarterly Journal of Economics**, Vol. 70, 1956.
- I.M.F. : **International Financial Statistics**, 1984, Yearbook.
- J.Tinbergen., **The Design of Development**, New York, 1958.
- P.J. Verdoorn., "Complementarity and Long - Range Projections" **Econometrica**, Vol. 24, No.4, 1956.
- World Bank : **World Bank Report**, 1984.

Statistical Appendix

2 - Regression Results for Import Functions

The Model : $M_t = m_0 + m Y_t + u$

(1973 - 1982)

Country	m_0	m	R^2	F	D.W
Algeria	- 1.434 (1.046)	.364 (18.0)	.952	324	1.450
Ecuador	- 5.019 (2.0 7 4)	.2 7 4 (1 7 . 2)	.946	297	1.548
Indonesia	- .4.102 (- 2.014)	.288 (26.3)	.977	692	1.638
Iran	2.715 (- 2.324)	.292 (12.4)	.978	154	2.164
Iraq	- 3.76 (- 1.6 7 1)	.382 (12.22)	.903	149	1.935
Kuwait	- 2.438 (- 1.930)	.403 (1 7 . 5)	.946	306	1.911
Libya	- 2.49 (- 1.031)	.378 (26.5)	.979	702	2.284
Nigeria	- 5.43 (- 1.180)	.294 (16.4)	.948	267	2.273
Saudi Arabia	- 3.105 (- .815)	.414 (18.1)	.951	328	1.401
Venezuela	- 3.814 (- 1.640)	.305 (16.3)	.943	266	1.675

Values in parentheses are "t" values.

Statistical Appendix

1 - Regression Results for Saving Functions

The Model : $s_t = s_0 + S Y_t + u$

1973 - 1982)

Country	s_0	s	R^2	F	D.W.
Algeria	- 1.22 (- 2.99)	.335 (14.0)	.951	196	1.413
Ecuador	- 1.15 (- 7.69)	.162 (74.5)	.998	5548	1.667
Indonesia	- .539 (- 7.81)	.196 (15.6)	.960	243	1.802
Iran	- 1.57 (- 2.21)	.181 (30.0)	.989	896	1.387
Iraq	- 1.41 (- 7.60)	.247 (47.9)	.996	2293	1.905
Kuwait	- 2.3 (- 4.57)	.218 (19.8)	.975	392	1.479
Libya	- 2.36 (- 2.90)	.354 (10.04)	.910	101	2.063
Nigeria	- 1.83 (- 2.18)	.132 (15.1)	.957	245	1.299
Saudi Arabia	- 1.20 (3.03)	.589 (8.97)	.900	81	1.402
Venezuela	- 1.12 (- 2.61)	.278 (22.0)	.972	354	2.211

10 - Venezuela

1	105.2	104.5	103.4	102.9
2	110.7	109.3	106.9	105.8
3	116.5	114.3	110.5	108.7
4	122.6	119.5	114.3	111.8
5	129.0	124.9	118.1	114.9
6	138.6	133.0	123.9	119.7
7	146.3	139.5	128.4	123.4
8	154.5	146.3	133.0	127.2
9	163.1	153.4	137.6	131.0
10	172.2	160.9	142.9	135.0

Conclusions

The mathematical model developed in this paper indicates that careful examination of the price elasticity of the demand for oil exports is essential in assessing the movements of the terms of trade of the oil producers.

The statistical results of the model show that the terms of trade improve faster the lower the price elasticity of demand for oil.

OPEC countries with relatively higher marginal propensities to save and import and relatively smaller capital-output ratios will gain, relatively more from the reduction in the price elasticity of demand for oil.

Given the present economic structure and performance of the OPEC countries, Saudi Arabia would gain the most from the reduction in the price elasticity of demand for oil while Kuwait would gain the least.

The paper categorizes the OPEC countries according to their relative gains from the reduction in the price-elasticity of demand for oil.

8 - Nigeria

Table 2 (continued)

t =	Z = .05	Z = .2	Z = .6	Z = .9
1	104.6	104.2	103.1	102.6
2	109.8	108.5	106.2	105.3
3	115.1	113.1	109.7	108.1
4	120.6	117.8	113.2	110.9
5	126.4	122.7	116.7	114.0
6	132.4	127.8	120.3	116.8
7	138.8	133.2	124.0	119.8
8	145.4	138.8	127.8	123.0
9	152.4	144.6	131.8	126.2
10	159.7	150.6	135.9	129.3

Table 2 (continued)

9 - Saudi Arabia

t =	Z = .05	Z = .2	Z = .6	Z = .9
1	114.1	112.2	109.0	107.5
2	130.1	125.9	118.8	115.7
3	148.4	141.3	129.6	126.3
4	169.2	158.5	141.3	133.8
5	193.4	177.9	154.0	143.9
6	220.4	199.7	167.9	154.7
7	251.5	224.1	183.1	166.4
8	286.9	251.5	199.7	179.0
9	327.3	282.2	217.7	192.5
10	373.5	316.7	237.4	207.1

6 - Kuwait

Table 2 (continued)

t =	Z = .05	Z = .2	Z = .6	Z = .9
1	103.3	102.8	102.1	101.8
2	106.6	105.7	104.3	103.6
3	110.0	108.7	106.5	105.4
4	113.6	111.8	108.7	107.3
5	117.3	115.0	111.0	109.2
6	121.2	118.3	113.4	111.2
7	125.1	121.7	115.8	113.2
8	129.2	125.1	118.3	115.2
9	133.4	128.7	120.8	117.3
10	137.7	137.7	123.4	119.3

Table 2 (continued)

7 - Libya

t =	Z = .05	Z = .2	Z = .6	Z = .9
1	107.2	106.3	104.6	103.9
2	114.9	112.9	109.5	108.0
3	123.1	120.0	114.6	112.2
4	132.0	127.2	119.9	116.7
5	141.4	135.6	125.5	121.2
6	151.6	143.9	131.4	125.9
7	162.5	153.0	137.5	130.8
8	174.2	162.5	144.0	136.0
9	186.8	172.7	150.7	141.2
10	200.2	183.5	157.7	146.7

4 - Iran

Table 2 (continued)

T =	Z = .05	Z = .2	Z = .6	Z = .9
1	105.6	104.8	103.6	103.0
2	111.4	109.9	107.3	106.1
3	117.5	115.2	111.2	109.4
4	124.1	120.8	115.3	112.7
5	130.9	126.7	119.4	116.1
6	138.3	132.8	123.8	119.6
7	146.0	139.3	128.2	123.3
8	154.1	146.0	132.8	127.0
9	162.7	153.1	137.6	130.9
10	171.8	160.5	142.6	134.8

Table 2 (continued)

5 - Iraq

t =	Z = .05	Z = .2	Z = .6	Z = .9
1	105.7	104.9	103.7	103.1
2	111.6	110.0	107.4	106.4
3	117.9	115.4	111.4	109.7
4	124.5	118.2	115.4	123.2
5	131.6	127.1	119.7	116.7
6	139.2	133.6	124.3	120.1
7	147.1	140.2	128.8	123.9
8	155.5	147.1	133.6	127.6
9	164.3	154.4	138.5	131.6
10	173.6	162.0	143.6	135.6

2 - Ecuador

Table 2 (continued)

T =	Z = .05	Z = .2	Z = .6	Z = .9
1	110.3	109.0	106.7	105.6
2	121.7	118.7	113.6	111.4
3	134.2	129.4	121.1	117.6
4	147.9	141.0	129.1	124.1
5	163.2	153.6	137.6	130.9
6	180.2	167.4	147.2	138.4
7	198.8	182.4	157.0	146.2
8	219.3	198.8	167.4	154.3
9	241.9	216.6	178.5	162.9
10	266.8	236.0	190.3	172.0

Table 2 (continued)

3 - Indonesia

T =	Z = .05	Z = .2	Z = .6	Z = .9
1	109.9	108.5	106.3	105.3
2	120.6	117.8	113.2	110.9
3	132.6	127.8	120.4	116.8
4	145.5	138.7	128.1	123.1
5	159.9	150.6	136.3	129.6
6	175.9	163.9	144.9	136.6
7	193.3	178.0	154.1	143.9
8	217.4	193.3	163.9	151.6
9	233.3	209.9	174.4	159.7
10	256.4	227.9	185.5	168.2

Table 1
Estimated s, m and v for Specific OPEC Countries
1973 - 1982

Country	S	M	R	V
Algeria	.335	.364	.066	5.08
Ecuador	.162	.274	.081	2.00
Indonesia	.196	.288	.077	2.55
Iran	.181	.292	.044	4.11
Iraq	.247	.382	.042	5.88
Kuwait	.218	.403	.024	9.08
Libya	.354	.378	.053	6.68
Nigeria	.132	.294	.038	3.47
Saudi Arabia	.589	.414	.098	6.01
Venezuela	.278	.305	.041	6.78

Table 2
Index of Terms of Trade for Different
Price Elasticities in OPEC Countries

1 - Algeria

T =	Z = .05	Z = .2	Z = .6	Z = .9
1	108.9	107.8	105.7	104.8
2	118.7	116.1	111.8	109.8
3	129.3	125.2	118.2	115.1
4	140.9	134.9	125.0	120.6
5	153.6	145.4	132.2	126.4
6	167.0	156.6	140.0	132.8
7	181.9	168.8	148.1	139.2
8	198.2	181.9	156.6	145.9
9	215.9	196.1	165.7	153.0
10	235.2	211.3	175.1	160.4

(c) Countries with above- average indices

Libya
Indonesia
Algeria
Ecuador

(d) Countries with Strong indices

Saudi Arabia.

The gains from the reduction in the price elasticity of demand for oil will be smallest for those countries in category (a) and get bigger as we move to category (d). Thus the countries with weak indices enjoy less than 50 percent improvement in their terms of trade over 10 years if the demand elasticity for oil was .05 and enjoy less than 20 percent over the same period improvement if the elasticity was 0.9.

The countries in group b enjoy over 50 percent and less than 100 percent improvement in their terms of trade over a period of 10 years if the elasticity was .05 and enjoy over 20 percent but less than 50 percent improvement in their terms of trade over the same period of the elasticity was 0.9. Group c countries enjoyed over 100 percent but less than 200 percent improvement in their terms of trade over 10 years if the elasticity for oil was .05 and enjoyed over 50 percent but less than 100 percent improvement in their terms of trade over the same period if the price elasticity of demand for oil was 0.9.

The Group d countries enjoyed over 200 percent improvement in their terms of trade over 10 years if the elasticity was .05 and enjoyed over 100 percent improvement in their terms of trade if the price elasticity of demand for oil was 0.9.

(4) The extent of improvement in terms of trade differs significantly between the OPEC members. This is due to the differences in their marginal propensities to save and import and in their capital-output ratios. But since the effects of these variables on the terms of trade do not operate in one direction, countries with different variables could have similar indices.

(5) For any given price elasticity of demand for oil, the Kuwaiti terms of trade improve at the least rate while the Saudi terms of trade improve at the highest rate compared to all OPEC countries covered by the study. This may be explained by the relatively higher marginal propensity to save and rate of growth of GDP in Saudi Arabia. Thus Saudi Arabia will gain most from the reduction in the price-elasticity of demand for oil.

(6) The indices of terms of trade for both Ecuador and Indonesia show a high degree of similarity due to the similarity in their propensities to save and import and in their capital-output ratios.

(7) The similarity in the case of Iran and Iraq is quite clear. However, the statistics related to these two countries should be interpreted with great caution due to lack of accurate data, particularly in the most recent years.

Given the present values of the different variables and a coefficient of the price elasticity of demand for oil we may divide the OPEC countries covered by this study into four categories according to the relative performance of their terms of trade :

(a) Countries with weak indices

Kuwait

(b) Countries with Average indices

Venezuela

Nigeria

Iran

Iraq

III

Statistical Results of the Model

To illustrate the use of the developed mathematical model we estimated, using regression analysis, values of s , v and m for 10 OPEC countries for which data were available. The estimated values are given Table 1 and the regression results from which those estimates were derived are given in the statistical appendix.

The values of v were estimated using a simple Harrod-Domar model of growth. This was done due to lack of data on capital stocks in all countries studied. However, it is possible to use a more complicated model (or primary data, if available) without upsetting the conclusions.

We used the estimated values of s and available data on the growth rates of GDP¹. Since according to Harrod - Domar model :

where r = the rate of growth

s = the saving ratio

v = the capital - output ratio

We calculated $v = \frac{s}{r}$ and reported the results in Table 1, together with the values of r .

Assuming an initial value of the terms of trade equals 100 (i.e. $r = 100$) and substituting the estimated values in Table 1 into equation (27) we calculated an index of terms of trade for 4 different price elasticities of demand for oil for each of the 10 OPEC countries studied over a period of 5 years. These calculations are given in Table 2.

The figure in Table 2 suggests that :

(1) The terms of trade improve faster the lower the values of the price elasticity of demand for oil.

(2) The improvement in terms of trade for each OPEC country studied will be approximately halved over a period of 5 years if the price elasticity of demand for oil increased from .05 to .9.

(3) The loss in gain from the improvement in the terms of trade of the OPEC producers will be greater the longer the period considered.

(1) We used the data on long term rates of growth published in the **World Bank Report** (1984). For some cases we calculated the rates using data in the I.M.F : **International Financial Statistics**.

$$\text{or,} \quad r(1+m)^{-m} = c e^{\frac{s}{v} \left(\frac{1+m}{1-m} \right) t} \quad (23)$$

$$\text{At } t = 0, c = r_0 (1+m)^{-m} \quad (24)$$

$$\text{Therefore,} \quad \frac{s}{v} \left(\frac{1+m}{1+z} \right) t$$

$$r(1+m)^{-m} = (r_0(1+m)^{-m}) e \quad (25)$$

Equation can be written as :

$$r(1+m) = r_0 \left(1+m - e^{\frac{s}{v} \left(\frac{1+m}{1+z} \right) t} \right) \quad (26)$$

From the above equation we obtain :

$$r_t = \left(r_0 - \frac{m}{1+m} \right) e^{\frac{s}{v} \left(\frac{1+m}{1+z} \right) t} + \frac{m}{1+m} \quad (27)$$

Equation (27) indicates that the terms of trade improve faster the lower the values of Z. Thus it is in the best interest of oil producers to keep the price elasticity of demand for oil at its lowest level.

Equation (27) shows that, other things being the same :

1 - The improvement in terms of trade will be greater, the higher the rate of saving.

(2) The improvement in terms of trade will be slower the higher the capital - output ratio, i.e. the more capital intensive the economy becomes.

(3) The improvement in terms of trade will be greater the higher the marginal propensity to import.

Since the OPEC countries do have different rates of saving; different capital intensities and different propensities to import, it would be useful to investigate the effect of the specified values of these variables on the improvement in terms of trade of difference.

But in virtue of (7) and (8) :

$$M = Er = E_0 r^z r = E_0 r^{z+1} \quad (15)$$

Substituting (15) into (14) we get :

$$\frac{d}{dt} (r^{1+z}) = \frac{s}{v} (1+m) r^{1+z} - \frac{s}{v} m r^z \quad (16)$$

or :

$$\frac{d r^{1+z}}{r^z (r(1+m) - m)} = \frac{s}{v} dt \quad (17)$$

$$\text{But } d r^{1+z} = (1+z) r^z dr \quad (18)$$

It follows that :

$$\frac{(1+z) dr}{r(1+m) - m} = \frac{s}{v} dt \quad (19)$$

Therefore,

$$(1+z) \int \frac{dr}{r(1+m) - m} = \int \frac{s}{v} dt \quad (20)$$

Integrating with respect to (r) we get :

$$\frac{1+z}{1+m} \log_e \left| r(1+m) - m \right| = \frac{s}{v} t + c \quad (21)$$

where c = constant.

Therefore,

$$\log_e \left| r(1+m) - m \right| = \frac{s}{v} \left(\frac{1+m}{1+z} \right) t + c \quad (22)$$

$$z = \frac{d \log E}{d \log r} \quad (6)$$

Equation (6) can be written as :

$$E = E_0 r^z \quad (7)$$

where E_0 is a constant.

The equilibrium in the balance of payments requires that :

$$E.r = M \quad (8)$$

From (1) , (4) and (8) we get :

$$K = \frac{v}{m} r E \quad (9)$$

Substituting (7) into (9) we get :

$$K = \frac{v E_0}{m} r^{1+z} \quad (10)$$

and

$$\frac{dK}{dt} = \frac{v E_0}{m} \frac{d (r^{1+z})}{dt} = s Y \quad (11)$$

(in virtue of (2)).

From (3), (4), (7) and (8) we get :

$$Y = M \left(\frac{1+m}{m} \right) - E_0 r^z \quad (12)$$

Substituting (12) into (11) we get :

$$\begin{aligned} \frac{dK}{dt} &= \frac{v E_0}{m} \frac{d (r^{1+z})}{dt} \\ &= s \left(M \left(\frac{1+m}{m} \right) - E_0 r^z \right) \end{aligned} \quad (13)$$

Therefore,

$$\frac{d}{dt} (r^{1+z}) = \frac{s}{v} \frac{M}{E_0} (1+m) - \frac{s}{v} m r^z \quad (14)$$

The main variables used in the model are :

Y = Gross national product,

y = Real national income,

K = Stock of capital,

v = Capital - output ratio, assumed to be fixed,

s = The propensity to save, assumed to be fixed,

I = Investment,

E = Exports,

M = Imports,

m = The marginal propensity to import,

r = Terms of trade of the oil producing country with the rest of the world.

II

The Model

Given the above assumptions and variables, the following set of equations and relations may be introduced :

$$K = vY \quad (1)$$

This equation expresses the assumption of a fixed capital coefficient, representing a very simple production function.

$$I = K = dK / dt = sy \quad (2)$$

This equation states that investment (or the rate of change of capital stock) equals savings and shows a fixed ratio s to income.

$$Y = Y + rE - E \quad (3)$$

This equation shows that real national product must be distinguished from the volume of output as a consequence of changes in terms of trade. The import price level is used as a numeraire.

$$M = mY \quad (4)$$

This equation expresses a simple import function where m is a constant.

$$E = E(r) \quad (5)$$

Exports is a function of the terms of trade of the country with the rest of the world.

Define z as the (constant) price elasticity for exports or

PRICE ELASTICITY OF DEMAND FOR OIL AND THE TERMS OF TRADE OF THE OPEC COUNTRIES

Dr. Mokhtar M. Metwaly

The price elasticity of demand for oil has changed significantly since the sharp rise in oil prices in late 1973. And although oil is still a necessary commodity with a price elasticity of less than one, the recent policies introduced by many importing countries to store oil and reduce its consumption; the continuous development of energy alternatives and the increase in oil suppliers have contributed significantly to the rise in the price elasticity of demand for this vital commodity.

The aim of this paper is to develop a model which shows that the rise in the price elasticity of oil could have a significant adverse effect on the terms of trade of the oil exporters. The model will also be tested to investigate the effects on terms of trade of a number of OPEC countries given the price-elasticity of demand for oil.

I

Assumptions and Variables Used in the Model

The following assumptions are made :

- 1 - Imports of the oil producing countries, consisting mainly of capital and finished goods, are assumed to be dependent on the national product.
- 2 - Interindustry deliveries are neglected.
- 3 - The price level represents the terms of trade with the rest of the world.

These assumptions are introduced to simplify the mathematical analysis and may be relaxed in a more complicated model. Furthermore, the model developed is a two-sector model. The two sectors are the oil exporters and the rest of the world.

- BAER G. **A History of Landownership in Modern Egypt.** Oxford University Press, 1962.
- **Studies in the Social History of Modern Egypt.** The University of Chicago Press, 1969.
- BOUTROS GHALI **Rapport sur les Documents Relatifs a l'Impot Foncier,** Cairo 1887.
- CRAIG J. "Distribution of Landed Property in Egypt". **L'Egypt Contemporaine** Le Caire 1913.
- CLOT A. B **Apercu General sur l'Egypt,** paris 1840.
- CROUCHLEY A. E. **The Economic Development of Modern Egypt,** Longmans Green and Co. 1938.
- "A Century of Economic Development 1837 - 1937, A Study in Population and Production in Egypt" **L'Egypt Contemporaine Le Caire, 1939.**
- DOUIN G. **La Mission du Baron de Boislecomte, L'Egypte et la Syrie en 1833,** Societe Royale de Geographie d'Egypte, Le Caire 1927.
- GABRA S. **Esquisse de l'Histoire Economique et Politique de la Propriete Fonciere en Egypte,** Doctoral Dissertation, Imprimerie Nouvelle, Bordeaux, 1919.
- HENEIN G. **Al Atyan wal Dara'eb fi al Koutr al Misri,** Boulaq Cairo, 1904.
- ISSAWI C. **The Economic History of the Middle East 1800 - 1914** University of Chicago Press 1966.
- LANDES D. **Bankers and Pashas,** Harper & Row, 1958.
- LEHEITA M. F. **Tarikh Masr al Iktisasdi fi al 'Ousour al Haditha,** Maktabet al Nahda al Misriya, Cairo 1944.
- MUBARAK A. **Al Khitat al Tawfikiya al Gadida,** Boulaq Cairo, 1886 - 1889.
- RIVLIN H. A. **The Agricultural Policy of Muhammad 'Ali in Egypt,** Harvard University Press, 1961.
- WITTFOGELK. A. **Oriental Despotism,** Yale University Press, third printing, 1959.

presented the landmarks in the developments of the political economy of modern Egypt around which further analysis can be carried out.

Obviously the rise of private landownership and the existence of mechanisms to maintain it engender other processes that will reinforce the trend. These mechanisms - markets in land, mortgaging institutions, the influence of foreign systems, etc. - should be the next step in the analysis of the rise of private landownership. They should be viewed as interacting with the basic proposition of this paper.

We have furthermore relied on one basic assumption : that **private** landownership (as opposed to any form of tenancy) has an intrinsic "value" per se. A value that will attract the savings of the concessionaires of Ab'adiyahs in the early 1830's. that will stem the flight of peasants from their land under Said's 1858 Law and that will attract landholders to pay the Mukabalah under Ismail. Such an assumption of course could stand further investigation.

Finally, the proposition should be investigated within other hydraulic systems. In Iraq, for example, the institution of private landownership was still in its infancy as late as the 1950's (see Baer, 1969). Could the political economic stagnation of Iraq up until the late thirties be used to explain such a phenomenon ? Could Tsarist Russia or imperial China fit the proposition of this paper? The questions raised by the analysis seem to abound and should prove a fertile ground for further research.

REFERENCES

- AFIFI A. AND ABDELKERIM M. **Tarikh Masr al Hadith**, Cairo, 1940.
- AL AYOUBI E. **Tarikh Misr fi 'Ahd al Khedewi Ismail min Sanat 1863 ila Sanat 1879**, dar al KOUTOUB al misriya, Cairo 1923.
- AL JABARTI A. **Aga'ib al Athar fitt Taragim wal Akhbar**, Cairo 1904 - 1905 edition.
- ARTIN Y. **La Propriete Fonciere en Egypte** Imprimerie Nationale de 'Boulak, Cairo 1883.
- **Essais sur les Causes du Rencherissement de la Vie Materielle au Caire dans le Courant du XIX Siecle 1800 a 1907**, Memoires presente a l'institut Egyptien, Tome V, Le Caire 1907.

Private landownership had thus for the last time been used to extract surplus from the agricultural sector, and thus been irrevocably established.

It is interesting to note that the last decree that sealed the issue of private landownership in Egypt illustrates directly the central proposition of this paper : that private landownership in the hydraulic society that is Egypt arose from and because of the need of the central authority to extract a maximum surplus from its system.

Conclusion

We have discussed in this paper the political economy of landownership in Egypt. We begin from the basic proposition that the granting or creation - of private land property in the Egyptian hydraulic society is a means to perpetuate or increase the operation of transferring surplus to the "center". It arises when the existing pattern of bureaucratic control becomes ineffective in channeling the surplus needed for the proper functioning of the state apparatus and the state economy.

The initial "exogenous" impetus to this process is the increase in state expenditures beyond what the current administrative structure can raise as revenue. The resulting gap between revenues and expenditures is therefore a function : 1) of the "exogenous" expenditure requirements and 2) of the coercive powers of the state. In a sense the proposition could be seen as an extension of the hydraulic paradigm of Wittfogel.

We have thus argued this proposition within the context of the political economy of Egypt of the nineteenth century. It can be said that Muhammad 'Ali's imperial ambitions provided the impetus for the movement towards private landownership in Egypt. The process was seen to have started when government (real) revenues had begun on a downward trend.

The process was then seen to come to a turning point with the Treaty of London in 1840. At that stage the coercive powers of the central bureaucracy were curtailed, further reinforcing - we believe - the trend towards private landownership.

Finally later developments during Said and Ismail's reigns and what they entailed of increased indebtedness of the government and its increased needs for revenues sealed the movement towards private landownership in Egypt. We hope to have provided by the analysis

growing indebtedness of the government were all contributing to strengthening the movement towards private landownership" (47).

State revenues however were still not sufficient to cover Ismail's expenses. His entanglements with the Suez Canal Company and Napoleon III's arbitration, the company's heavy drain of resources (in corvée labor and money) on the economy and finally his extravagant modernization projects had by the early seventies brought Egypt to the brink of bankruptcy.

In 1873 the total amount of foreign loans contracted by Ismail was at 68 million British pounds and taxes had been raised to the limit (48). The revenues of the country rose from 2,154,000 LE in 1861 to 10,542,468 in 1875 (see Crouchley 1938). This notwithstanding "the sixth of April 1876 the payment of treasury bonds was suspended. The state was insolvent". (Crouchley 1938).

Up until that date Ismail had tried all means to raise government revenues. Among them was in 1871 a last attempt at using private landownership to extract further surplus from the system.

In 1871 the final step of giving tenants on kharaji land full rights of ownership on the land they occupied was taken by the law of Mukabalah (49). The law granted perpetual reduction of the land tax to one half and **absolute rights of property** on land in which the owner paid in advance six years' taxes (the moukabalah). The law was a desperate attempt on the part of Ismail to raise money (50). In 1874 it was made compulsory. Artin reports that by then the moukabalah had been paid - at least in part - for most of the arable land in the country. It was repealed and reenacted in 1876, abrogated in 1880 and finally substituted by a decree granting full rights of ownership in land on which the moukabalah had been paid in whole or in part. Thus by 1881 all the kharaji land, with the exception of a few thousand feddans on which the moukabalah had not been paid, had passed in full ownership into the hands of the holders.

47 - See Baer (1962), Artin (1882), (1907) and Leheita (1944).

48 - In 1865 requests and permissions to abandon the land had reached such proportions that this had to be forbidden. Flight from the land still continued, with the government being powerless to stem it. Baer (1962) and Artin (1882).

49 - See Boutros Ghali (1887) for a detailed description of the law. See also artin (1882), Al Ayouby (1923), Crouchley (1938) and Baer (1962).

50 - Crouchley (1938).

maintain itself. By 1863 private landownership was firmly entrenched in Egypt. Said's debts, and the extravagance of his successor would finally seal the process of private ownership in Egypt.

IV - The Final Act : The Law of Moukabalah

In 1853 the subscription for shares in the "Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez was opened", and with it started the increasing indebtedness of the Egyptian government. Said Pasha's ignorance in financial matters, his liberality, his greedy cronies left Egypt at his death in 1863 in debt to the tune 16,308.075 Egyptian pounds (43). His successor, Isamil Pasha (1863 - 1879) was as prodigal, and as irresponsible financially. He embarked on most extravagant projects (44).

From the very beginning (1864) Ismail resorted to increasing tax rates on state land. The new assessments raised the liability from one third of the harvest to almost one half (45). The granting of Ab'adiyahs continued since they would increase production and had lost their tax exempt status since the early years of Said's rule (46).

New 'Uhadas were also granted (and also subjected to the tithe), with the Muta'aheds receiving **full ownership rights**. By the late sixties the "emergence of a market in land, the development of cash crops and the

43 - The figure is from Crouchley (1938). To get a feel for magnitudes total merchandise exports in 1863 were 9,014,000 LE and total government revenues 6,094,000. Estimates of G.N.P. or any close concept could not be found. See also Landes (1958) for these issues.

44 - There is an abundant literature on Ismail pasha's reign. See for example Al Ayoubi (1923). The cost of his famous opening of the Suez Canal should suffice to give a clear idea of the man.

45 - See Baer (1962), Artin (1882), Landes (1958).

46 - A decree of November 1861 illustrates the point we are making in this paper, that private landownership (by grants) was the lure to increase production. The cotton boom of 1861 - 65 due to the American Civil War had greatly increased the price of cotton. The demand for land thus rose correspondingly. The 1861 decree put a stop to free grants of uncultivated land and ordered that it be sold. Thus the huge profits embodied in the cotton prices of the day were considered a sufficient incentive for increasing production and probably an added means to transfer some of the rents implicit in cotton prices. When the boom subsided, however, free grants were restored. See Baer (1962) and Mubarak (1889).

It is in this spirit that the law of 1858 was promulgated : It defined clearly the landownership rights of the hitherto tenant farmers. Provisions were laid down that any tenant who had occupied his land for five consecutive years and regularly paid the taxes should become the **indisputable owner**. The tenants were further granted the right to mortgage, sell or lease their land by inheritance. The state's right to expropriate the land without indemnity was restricted only to land on which no building or sakias (water raising devices) had been erected or trees planted.

The development of an organized legal system to back this law, followed in the next few years. Private ownership had gained an irreversible foothold. The 1858 Land Law gave greater security to fellahs and greatly reduced the flow of migrants from the land, agricultural production increased and there were fewer tax arrears outstanding. Artin (1907) reports that on average between the years 1852 and 1863 cultivated land increased by 22,000 feddans per year, a reversal of the trend of the forties.

Government revenues were still short of expenditures, however. Said remedied the situation by increasing the areas granted in full private ownership to be reclaimed. Earlier on he already had instaured the tithe ('Ushr) on lands hitherto exempted from taxation ; the Ab'adiyahs and the chafalik.

Said's Land Law of 1858 when compared to the Ottoman Land Law of the same date showed that the purpose in Egypt was to obviously encourage the development of agriculture (41). In the Ottoman Empire vestiges of feudalism still survived, the state was weak, and, (...) its rights over its lands were still challenged by local powers. Therefore the Ottoman Law aimed at consolidating these rights of the state... In Egypt on the other hand the state had gained satisfactory control over its land long before, (...) Thus the principal purpose of Said's law was to expand the ownership rights of Egyptian landholders (...) to give their property security and stability (...) and to encourage the development of agriculture (Baer, 1969) (42). The hydraulic system, dependent on agriculture for the generation of its surplus, would thus manage to

41 - See Baer (1969).

42 - See Baer (1969) for an interesting comparison between the Ottoman and the Egyptian land laws. See also Artin (1882) and Crouchley (1938).

only led to further abandoned villages. Large tracts of land lay abandoned in the provinces of Sharkia and Dakahlia (37).

At this stage revenue collection was not increasing and the state lacked the great coercive powers of Muhammad 'Ali's apparatus. The system was in need of a drastic change. Again - as in the past - **private** landownership (Or a prelude to it) was used to increase revenues. First Said moved to reduce the number of intermediaries between the treasury and the taxpayer. In a series of decrees from 1854 to 1856 (see Boutros - Ghali, 1887) Said Pasha codified the relationship of the tenant to his plot. Presaging the famous 1858 law the right of hereditary tenure on kharadji land was established. Taxes were no longer imposed on the whole village but on each specific plot and thus its tenant (38). They were to be paid directly to a tax collector. The tenant, however, had still only the right of usufruit to the land. Ultimate property rested in the hand of the state. These developments had led nevertheless to the first step of the final establishment of private landownership in Egypt : the Law of 1858. To counter the still massive abandonment of the land Said "limited the rights of fellahs to their former land if and when they returned and began **selling** large tracts of land whose villages had become insolvent to officials and wealthy people, (...) with full ownership rights (Baer, 1962) (39).

Said Pasha's reign was characterized by extensive Westernization. His pro - Western stance had pushed him to grant great prerogatives to foreigners. Chief among these was that of buying and **owning** land (see Artin 1882). Moreover, a great believer in the laissez - faire doctrines of the time (see Crouchley, 1938, and Landes, 1958). Said Pasha was inclined to establish the basis for the true development of agriculture and commerce. "Private agricultural enterprise had begun to develop rapidly (...) and a need was felt to facilitate land transactions in order to encourage the development of agriculture"(40). The welfare of the hydraulic system (as opposed to that of its people) had come to be identified - consciously or unconsciously - with the smooth running of economic activity in it.

37 - See Bear (1962), Afifi and Abdelkerim (1940), and Leheita (1944).

38 - It is unfortunate that we cannot find any specific data either on **land** tax revenues (either real or nominal). The most commonly cited document is in nominal terms and does not itemize its sources and thus of data is available from this author.

39 - See also Boutros - Ghali (1887).

40 - Baer (1969).

Under a strong central government and state monopoly, the system worked unfortunately all too well. In 1849 - 1850 this was not the case. Wide abuse by local authorities and the cheikh el balad decreased tax revenues. A new system that would individualize tax responsibilities was needed. It is through this need that a system codifying each tenants' ties with his plot that private landownership in Egypt would ultimately be established once and for all.

The reign of abbas (1849 - 1854) reflected a transitional period. It was characterized by a general deterioration of canal and drainage networks, a decrease in tax revenues (and the consequent increase in the state's indebtedness) and general lawlessness and anarchy.

Abbas Pasha was against his grandfather's Westernization and industrialization policy. He thus closed technical schools and factories, ignored waterworks and ruled with great brutality. Taxes were constantly increased and the flight from the land continued. "The general economic decline and the fall in cultivated area under Abbas put an end to the granting of new Ab'adiyahs (and) also led to the neglect of those already granted" (Baer, 1962). Artin (1907) reports that the cultivated area decreased on average by 30,000 feddams between 1840 and 1852.

Abbas further demanded from the Muta'ahids immediate full payment of all their tax arrears. When they could not meet his demands he confiscated a large number of 'Uhdas (see Artin, 1882, 1907). This led to many fellahs having to face the tax arrears left by the Muta'ahids further increasing the exodus from the land (Baer, 1962).

In sum the reign of Abbas saw Egypt sinking further and further into stagnation and chaos. He died in 1854 leaving for the first time a large domestic and foreign debt. The movement of private landownership had stagnated if not regressed, due to the general economic collapse during his reign.

His successor (and uncle) Said Pasha (1854 - 1863) was his complete opposite. Inclined to the rapid Westernization of the country, he undertook to restore economic impetus to the system and restore Muhammad 'Ali's industrialization policy.

In great need of revenues to meet the growing debt and to continue with Muhammad 'Ali's modernization drive Said Pasha resorted to increasing land taxes. Coming to an already overburdened fellahs they

developing, expanding country, finally back to a stagnant plantation. The industrial structure built by Muhammad 'Ali completed its collapse in the transitional reign of his grandson Abbas (1849 - 1854).

To sum up the evolution of private landownership during Muhammad 'Ali's reign can be traced broadly as following his needs for government revenues. Initially all land is owned by the state, and all centers of economic power are destroyed for the benefit of the central authority. Production and government revenues increase. Shortage in these revenues relative to massive expenditures appear as early as 1817, however. The existing system is nevertheless able to provide a minimum of necessary surplus. The 1820's see frequent tax revisions upwards, mass exodus from the land by peasants, and accumulating tax arrears. By the end of the 1820's the existing structure seems no longer adequate, and rudiments of private property are gradually introduced in the form of Ab'adiyah grants. The basic purpose of the change : increasing tax revenues through increased production. Large estates appear as properties for the Viceroy's entourage and family. Private landownership gains as the state relinquishes more and more of its rights as the gap between revenues and expenditures increases. By the end of the 1830's Muhammad 'Alis's economic structure is on the brink of collapse; he resorts to a variant of the old Iltizam system to raise revenues. Finally the Treaty of London completes the collapse of the regime forcing it to further relinquish control over arable land. Muhammad 'Ali dies, leaving a ruined country, wretchedly poor peasantry and budding private landownership.

III - The Reigns of Abbas and Said (1849 - 1863)

At the time of Muhammad 'Ali's death in 1849 several developments had occurred that would make the rise of private property inevitable in the years to follow. The coercive powers of the state had been greatly reduced due to the abolition of state monopolies and the reduction of the size of the army. The central authorities had to rely increasingly on local officials (the cheikh el balad or village chiefs) for the collection of taxes (36). "Hitherto the tax on each village had been imposed on the village as a whole, and the sum imposed had been divided between the various inhabitants according to their means by the local authorities. The **cheikh el balad** being responsible for the collection of the tax" (Crouchley, 1938).

36 - Crouchley (1938) reports without citing sources that in the beginning years of Abbas' rule (1849 - 1854) tax revenues had declined from 4 to 2 million Egyptian pounds a year.

Two further firmans (decrees) issued by the Supreme Porte in 1841 imposed on the defeated Muhammad 'Ali, reduced his army to 18,000 men, established the annual jizyah (the capitation tax paid by all Ottoman territories) and insured that Ottoman law applied in all of Egypt. This last development completed the process of diminishing the coercive powers of the Pasha's state apparatus.

To sum up, in 1841 Muhammad 'Ali had lost most of the power of his central organization ; the army had been drastically reduced and the monopoly system destroyed(33). Exposed to the true market prices of crops fellahs planted the most profitable. The state still managed to extract most of their profits through a carefully regulated system of taxation. The absolute **economic** power of the central authority had gone, however, and extracting a surplus from the agricultural sector could no longer be done without "something in return". And in fact in 1842 the concessionaires of ab'adiyah lands demanded and were granted the right to dispose freely by sale, donation, mortgage and any other legal means, of their estates. The non-transmissibility clause of the Ab'adiyah decree was thus dropped (34) and **full private property** rights were granted to their owners. With state expenditures still running very high, taxes on the fellahs were constantly increased especially after the collapse of the state monopoly system. As a result "the large scale exodus of whole families from a great number of villages further increased" (Baer, 1962). To counter such massive drain, Muhammad 'Ali issued an 1846 decree (35) allowing tenants of kharaji land to mortgage it, or cede their usufruct rights by means of registered legal titles. The tenants, however, could still have their land confiscated if they failed to pay their taxes. Thus a beginning of codification for land transactions is introduced even in the last bastion of state owned land. The power of local officials in confiscating and redistributing land was thus - albeit very mildly - restricted. This decree would prove to be the precursor of Said Pasha's famous land laws of 1858.

At his death in 1849 Muhammad 'Ali's Egypt had completed a full circle from an anarchic and stagnant province of the Ottoman Empire to a

33 - By 1842 it had become totally inoperative. See Artin (1882).

34 - The text of the decree stated that the clause was dropped in the hope of "attaining the purposed goal of land reclamation and increased production". See Boutros - Ghali (1887).

35 - See Artin (1883).

Muhammad 'Ali was forced into signing "The Treaty of London" in 1840. This provided the final impetus that would secure irreversibly private landownership in Egypt.

II.4 The Treaty of London

The Treaty of London, signed by Muhammad 'Ali, the Supreme Porte and the Western powers (Russia, Prussia, England and Austria) represents the turning point in both the evolution of private landownership in Egypt and Muhammad 'Ali's reign. It came as a culmination of the Viceroy of Egypt's drive against the Ottoman Empire and sealed once and for all his military and economic collapse.

The treaty granted hereditary ownership of Egypt to Muhammad 'Ali but forced him to relinquish his rule on the Arabian Peninsula, Syria, Lebanon and Palestine. The treaty further established the right of Western powers to intervene should Muhammad 'Ali threaten the Supreme Porte again (31). More importantly, however, the treaty contained a clause that provided the last blow to the economic powers of the "Egyptian State". It stipulated the freedom of all foreigners to trade directly with the indigenous population in all parts of the Ottoman Empire.

Egypt was mentioned explicitly in the clause(32). This came directly against the state monopoly system instated by Muhammad 'Ali. This system was believed by the Supreme Porte and the Western Nations - with good reason - to be the basis of Muhammad 'Ali's power and control over Egypt.

The fellah could thus sell his product, especially the export crops of cotton and wheat directly to foreigners and benefit to a greater extent from the higher foreign prices.

Naturally the disappearance of the state monopoly system did not occur overnight. Initially Muhammad 'Ali circumvented the clause by assigning increasing amounts of land to his followers who "to maintain his favor could not deny him the produce from their estates at the price he was willing to pay" (Crouchley, 1938).

31 - See Leheita (1944).

32 - This clause had already appeared in a previous treaty between the Supreme Porte and England in 1838. At the time Muhammad 'Ali had the power to ignore it.

ab'adiyah lands by abolishing the right of concessionaires to transfer their estates through inheritance. The outcry was so great that he repealed his decree almost immediately : a new power stood between the state and its source of revenue.

Another development that closely paralleled that of the Ab'adiyah land was the institution of Chiflik (pl. Chafalik). The Chafalik were estates granted by Muhammad 'Ali to his family and direct entourage. They were formed in part from villages and districts who had become insolvent or had been abandoned, and in part from Ab'adiyah land (29). They became **property** of the members of the royal family and its entourage. Furthermore, they had certain characteristics in common with 'Ab'adiyah grants ; both were exempt from taxes and both along with the 'Uhdas (see below) would later develop into the large **private** estates of the early twentieth century.

Finally with the defeat of Acre only months away, Muhammad 'Ali resorted to a variation of the old iltizam system to increase his revenues. He compelled "high officials, army officers and others who had grown rich in the wars, to pay the arrears of villages they received as 'Uhdas, and to guarantee their tax liabilities in the future" (30). The Muta'ahids were further forbidden - contrary to multazims - to divert extra taxes to themselves. They further did not have any property rights over their 'Uhdas.

The developments, of Ab'adiyah and Chiflik grants, had instaurated new concepts into the political economy of Egypt.

First, a rising class of quasi (until 1842) landowners appears, and second the concept of **royal** property as separate from state property comes into being. And although both developments were meant - we believe - to increase state revenues, both lead to the rise of a new class that would have to be taken into consideration when extracting surplus from the agricultural sector.

By 1838 Muhammad 'Ali's power was coming to an end, his wars in Syria against the Sultan had drained his forces, and the alliance of the Supreme Porte with the Western powers (England, Austria, Prussia and Russia) completed the collapse of his armies in the Battle of Acre in 1840.

29 - See Artin (1882), Boutros - Ghali (1887), Mubarak (1886 - 89)

30 - Baer (1962).

disposal over the land. By the late twenties exodus from the land by fellahs, the growing numbers of insolvent villages, and the increasing resort to the army to extract surplus (26) had finally left government in a precarious state. Furthermore, the destruction of Muhammad 'Ali's fleet in the Battle of Navarino in 1827 and his resolve to rebuild it added new burdens on his finances. All these developments led Muhammad 'Ali to introduce the first formulations of private property.

The cadastre of 1813 - 14 had surveyed but not included arable land that was not cultivated. It was called - as mentioned - ab'adiyah (27) lands. In 1829 Muhammad 'Ali started granting vast tracts of Ab'adiyah land to central and provincial officials. The arrangement was that in return for their estates, the new "owners" would undertake to reclaim and cultivate these lands. These estates became the **property** of the concessionaires (Rizqa). Initially they were granted only the right to transmit them by inheritance; they **could not** dispose of them by sale, donations, or any other means.

In a sense, the state was still reluctant to divest itself of all its rights over the land. These grants were in effect "waqfs to the exclusive benefit of the concessionaire and his heirs"(28).

The concessionaires were further granted tax exemptions up to ten years. Through this development Muhammad 'Ali would be able to increase total agricultural production and thus extract greater surplus. Although these grants had been exempted from all taxes, the state monopoly system in the marketing of agricultural production provided the instrument for diverting resources to the state. In a sense (quasi) private property of the estates was used to lure out savings and subject them through their investment in land reclamation to the monopoly tax on their product. After 1829 these grants increased rapidly. The Syrian Wars, the 1834 epidemic of Bubonic plague, and a chain of low flood years putting increasing pressures on state revenues. Ab'adiyah grants were thus the first instances of quasi-private property in Egypt. They also gave rise to a growing class of land holders with which Muhammad 'Ali had to contend with. In 1836 for example, he tried to regain some state control over

26 - As mentioned above the army was used to round up fellahs who had abandoned their villages and force them back to cultivate their land.

27 - Ab'adiyah literally means discarded, or cast away.

28 - See Boutros - Ghali (1887).

It is clear that between the beginning and the end of his reign Muhammad 'Ali's revenues had increased sixty - fold. The figures, however, should be deflated by some price index to get a real value. Obviously no such thing exists, and due to the strong inflationary tendencies of the economy of the period (24) real and nominal revenues did diverge substantially. The figures in francs provide, however, a reasonable measure of real values since the franc remained relatively stable (see Rivlin, 1961).

It appears then that the peak of revenues was reached towards the late- twenties declining sizably afterwards. (25) It is not a coincidence that important changes in the pattern of landholding started in the early 1830's. These changes - we believe - originated the need of Muhammad 'Ali to increase his revenues. Government ownership and control of arable land was becoming "inefficient" in extracting revenues from the agriculture sector, and the coercive powers of the state had reached their "productive" upper limit. With the beginning of the first Syrian war and the declining revenues a change of landholding patterns was in order.

Starting in 1829 a number of developments took place that precluded the rise of private property in Egypt. The movement can be stylized as a gradual relinquishing by Muhammad 'Ali of his "rights" over arable land in Egypt. By doing so he - reluctantly as it will appear - was creating "centers of power" that would gain increasing control over the main source of surplus in the economy. Muhammad 'Ali would have to depend more and more on their cooperation for extracting surplus from the agricultural sector, and thus would be forced to accede to their demands with increasing frequency.

By the end of the 1820's private property - in the Western sense of the word - was very limited. It covered a small number of wassiyah land granted to some Multazims as a compensation for confiscating their Iltizams. Aside from these all land was property of the state. Fellahs had only the right of usufruct on their plots. These rights had come to be passed on by heredity but in no way guaranteed permanent control or

24 - See Artin (1907)

25 - Boislecorme does not specify if the figure of 200 million piasters, is for each of 1825 and 1826, or both, both Leheita (1944) and Rivlin (1961) agree however that it is probably for both years together. The two years had experienced very low floods, and low agricultural production. Both also agree that revenues started decreasing beginning in 1929 see also Afifi and Abdelkerim (1940).

II.3 The Collapse of Muhammad 'Ali's Reign and the Rise of Private Property.

The previous section has shown how the ambitions of Muhammad 'Ali affected the "exogenous" element that would ultimately lead to the rise of private property in Egypt : state expenditures.

Throughout his reign Muhammad 'Ali was plagued by a chronic shortage of resources. His relentless drive to extract surplus from the agricultural sector in the form of corvee and military labor, land taxes and **an extensive monopoly system**, was starting to affect the very source of that surplus : agriculture. Peasants were abandoning their land and refusing to cultivate it, corvee labor was increasingly difficult to round up and state finances were under the constant threat of collapse. Exact figures concerning his revenues cannot be known. A set of figures prepared by the Baron de Boislecomte (23) illustrate the state of government revenues in the time of Muhammad 'Ali. (see table II).

Table II
Government Revenues During
Muhammad 'Ali's Reign

Year	Revenues in million piasters	Revenues in million francs
1805	5	8
1812	23	23
1821	70	50
1825 and 1826	200	100
1829	230	90
1833	253	76
1846 - 47	306,201,729	75,505,432

Source : Douin, 1927. The figure for 1846 - 47 is from Rivlin (1961) and is in piasters (the full figure appears). Rivlin lists her source as "The Egyptian Budget for the Coptic Year Ending September 12, 1847".

23 - The figures were drawn from the original document of the Baron's correspondence (see Douin 1927). They are further quoted in Rivlin (1961) where the last 1846 - 47 figure was taken. Although fairly reliable the figures should be taken as illustrative only. See Rivlin (1961).

Muhammad 'Ali's reign the exodus from the land started in the early twenties continued well into the sixties.

Despite the fact that Muhammad 'Ali had managed to raise the "real" revenue of the state more than seven-fold from the time of his accession to power (see Table II) these revenues always fell short of his expenditures.

This state of affairs had an implication that did not escape Muhammad 'Ali and that greatly affected the rise of private land ownership in Egypt. It showed that although full property rights on land belonged to the state, and that surplus could further be squeezed out of the fellahs through an all encompassing state monopoly, this surplus was not large enough to meet state expenditures.

Refusing to curb his ambitions Muhammad 'Ali resorted in the late twenties to altering the system of landholding in Egypt.

Contrary to a widely held view that Muhammad 'Ali introduced private property to create a landed nobility loyal to him (21) we believe that his basic aim was to increase the revenues of the state (22).

The development of large private estates characteristic of modern Egypt originated in the period of Muhammad 'Ali. The basis for their foundation, however, was not the desire to create a new landowning class but to facilitate administration and tax collection for the benefit of the government... (Rivlin, 1961, my emphasis).

The basic problem facing Muhammad 'Ali in the late twenties was to balance the desire to keep ultimate control of the land in the hands of the state with the need to relinquish enough prerogatives on it to encourage increased production and thus increased revenues. The next section outlines the developments of private property in Muhammad 'Ali's reign.

21 - See Artin (1883), and (1907), Crouchley (1938), Leheita (1944).

22 - This issue is mentioned in passing by Baer (1962) and Rivlin (1961) quoted below

To counter such constant problems in his tax revenues Muhammad 'Ali instituted in 1829 a system of solidarity for the payment of taxes. The basis was that "if one farmer could not pay his taxes the amount would be taken from his neighbor. The arrears of any one village were to be made up by other villages; of one district by another district and so on to the whole country...." (Crouchley, 1938) The system turned out to disastrous and led to enormous brutality on the fellahs. It was abandoned by the end of the thirties.

Besides increasing taxes on land - which were Muhammad 'Ali's main source of revenue - the state resorted to delaying the payment of all items which were not absolutely necessary. Government employees would be paid in government bonds that they would discount with money lenders (at 20 - 30% discount). Advances from merchants - some European - against future crops were often taken. Muhammad 'Ali also experimented with paper money but with little success.

With agricultural production still sensitive to the level of flood waters things would periodically border on total collapse. The low floods of 1824 - 1825 and again in 1836 through 1838 caused a massive drop in tax revenues. Cotton production also decreased drastically further decreasing state revenues from exports. Many villages became insolvent and army pays were delayed leading to widespread mutiny and unrest. In 1828 a favorable flood again averted the catastrophe but only for a brief period.

Finally frequent epidemics (every 10 years or so) would decimate the population and again reduce government revenues (18). Finally land and monopoly taxes were not the only taxes collected. A head tax was levied on everyone in Egypt regardless of religion (19). Taxes on trees, gardens, buildings and animals were also levied. They, however, did not represent a significant portion of total revenues (20).

In sum Muhammad 'Ali practiced a policy of extracting literally the maximum surplus possible from the agricultural sector. This resulted in the fellahs of Egypt living in the most abject misery. Throughout

18 - In 1834 a violent epidemic of Bubonic Plague decimated close to a quarter of the population. Muhammad 'Ali found that he could not possibly demand the full payment of taxes; from the survivors and a large amount was cancelled (see Leheita 1944 and Rivlin, 1961).

19 - This is not to be confused with the **Jizyah** head tax paid by all non -Moslems at the time of the Islamic conquest.

20 - See Leheita (1944) for tentative data.

resources of the central government and the Egyptian population. The result was that a chronic shortage of revenue plagued Muhammad 'Ali throughout his reign.

The unified tax schedule established at the time of the 1813 - 1814 cadastre did not remain static. Tax rates were increased as early as 1816. In 1817 Jabarti reports that Muhammad 'Ali's own tax collector - the Ruznamji - would often warn him that taxes would be impossible to collect at rates fixed by Muhammad 'Ali.

In increasing taxes, moreover, Muhammad 'Ali seldom took into consideration the situation in agriculture. A low Nile flood could lower drastically agricultural production as it did in 1817 (see Rivlin, 1961) and thus limit the fellahs's ability to pay. Taxes, nevertheless, would be raised to make up for the lower income. Throughout his reign Muhammad 'Ali constantly raised tax rates, in part to meet the strong inflationary tendencies of his economy, but mainly to raise his real revenues (see Boutros Ghali, 1887).

The result of such policy was that by the early twenties entire villages had become insolvent and were abandoned by their inhabitants. There was large scale exodus of whole families from a great number of villages (15). Peasants abandoned their land and fled either to urban centers or to other villages where they could not be brought back by force. Military service (16) and corvee labor (17) further worsened the situation. Fleeing peasants had to be brought back to their lands by force using the army.

Thus in 1830 6000 peasants fled from Sharkia (an eastern province of Egypt) and took refuge with the Pasha of Acre...

In 1831, for example, an order of Muhammad 'Ali stated that 10,000 had been seized in Alexandria and another 5000 were being seized (Crouchley, 1938).

Even when fellahs did not abandon their land they accumulated such tax arrears they would ultimately see their rights to farm their plots revoked and the land taken from them.

15 - see Rivlin (1961), Crouchley (1938), Baer (1962)

16 - Muhammad 'Ali had a standing army estimated to exceed 120 thousand men. For a population of roughly 3 million this was sizable.

17 - Clot Bey (1840) estimates that after 1825 355, 000 men were employed for 4 months every year in digging out canals and other irrigation works.

Table I
Prices of Crops in Piasters
Measure is ardeb

Commodity	Purchase Price from the Fellah	Resale Price to the fellah	Export Price
Wheat	27	56	90
Maize	26	27	61
Rice	90	140	270
Raw Cotton	200	—	280 - 600

Source : Leheita (1944) Leheita does not cite the source of these numbers. Although they seem to conform with accounts from the period, they should taken with care.

In 1820 long staple cotton (jumel) was introduced in Egypt and in a few years gained wide acceptance in foreign markets. Its export yielded huge profits to the state since the domestic price paid to the fellah was sometimes several times lower than the international price. Industry was expanded, textile mills and founderies, etc. appeared, all of course run by and for the government.

Thus tax revenues increased greatly both due to a more efficient system of taxation and a higher national income. (13) These government revenues supported an increasingly ambitious program of industrialization and expansion. (14) Muhammad 'Ali wanted to create an Egyptian empire that would one day be able to replace the Ottoman Supreme Porte. He thus centered his whole economy around the financing, supplying and maintaining of an enormous war machine.

His wars, first in the Hejaz against the Wahabis (1811 - 1816)), then in the annexation of the Sudan (1820), in Greece (1824 - 1828), in Syria (1831 - 33, 1838 - 39 and 1840), proved to be an unbearable burden on the

13 - Figures for tax revenues and expenditures for this period are very hard to come by. Scattered accounts indicate increases in revenues ranging from 30 to 100 percent compared to pre Muhammad 'Ali days. However, in those days budgets were very inaccurately drawn and many.

14 - see Crouchley (1938), Issawi (1966).

subdued politically and economically. Taxes on land were rationalized and unified. Intermediaries between the treasury and the taxpayer were removed. Tax rates were simple, and known. Most institutions that enjoyed tax privileges were abolished. The system was thus geared for "a great leap forward".

In sum.

The expropriation of landholders was nothing more than a device for ridding the country of an unsatisfactory tax collecting agency and for increasing the revenue for the land.

... For the balance of his reign (Muhammad 'Ali) experimented with various forms of landholding with a view to increasing his sources of revenue. (Rivlin, 1961).

II. 2 Consolidation and the Revenue Gap

By 1815 Muhammad 'Ali had converted most of Egypt into a huge state farm under the direct administration of the government. The ownership of all arable land by the government had been completed, and provided the basis for enforcing an increasingly burdensome land tax on the fellahs.

The tapping of the maximum agricultural surplus was further strengthened by the instauration of an all encompassing state monopoly in all areas of economic activity. In agriculture the fellah "sowed what, when and as he was told". He could only sell his crop to the government at arbitrary prices that barely sufficed to cover taxes. Thus a further tool was created to increase state revenues. Of course all internal and external trade was in the hands of the government.

Table I below gives an example of the pices imposed on the fellah in the early 1820's for his crops. Needless to say they yield huge profits to the state.

With this achieved Muhammad 'Ali embarked on a vast program of modernization and industrialization of the country. Large tracts of land were converted from basin (flood) irrigation (11) to perennial (multiple-crop) irrigation and extensive hydraulic works were undertaken (12).

11 - and thus single crop

12 - see Rivlin (1961)

Throughout, the 'Ulama of El - Azhar had resisted these changes. Developments on rizak abbasiyah, waqf land and hubus took a parallel course to those of Iltizams. Most were confiscated over a period of six or seven years (1808 - 1815). Those left intact were subject to taxes. When both 'Ulama and Multazims or Mameluks offered too much resistance to these confiscations they would receive life pensions in compensation. With the constant devaluation of the piaster and high inflation (8) these pensions soon amounted to very little.

Thus by the beginning of the second decade of the nineteenth century all land in Egypt was the property of the Pasha. Muhammed 'Ali had abolished all the privileges that had deprived the state of ownership of land in Egypt. The old Pharaonic paradigm of the state had been restored.

This however was not enough. Beginning in 1813 Muhammad 'Ali had abolished all the extra taxes, surcharges, etc... imposed on the land. These were all embodied into a single land tax (**Kharag**) applicable to all cultivated land. The tax rates were varied according to the quality of the land. (9)

A Cadastral survey was undertaken in 1813 - 1814 establishing exactly cultivated areas, their size and holders and the size of all remaining waqfs, hubus and wasiyah lands. All arable land that was not cultivated was also surveyed but not included in the cadastre. These lands - called ab'adiyah land - would later play an important role in the rise of private landownership in Egypt.

By 1813 - 1814 it was an established fact that fellahs and villages throughout Egypt had only the "privilege" of usufruct of the land, as mentioned. Ultimate property rights rested with the Pasha. Fellahs and villages could be - and often were - deprived of this privilege if they failed to pay their taxes. (10)

Thus by 1810 - 12 Muhammad 'Ali had laid out the foundations of his "empire to be". His rule and power were uncontested throughout Egypt. The Mameluks, the Multazims and the 'Ulama of Al Azhar had been

8 - see Artin (1907).

9 - See Boutros Ghali (1887). State land was called kharadji land.

10 - For these changes see Artin (1883), Rivlin (1961), Baer (1962), Crouchley (1938), Al Jabarti (1905), Boutros Ghali (1887) and Issawi (1966).

increasing tax collection. Menou stood out in that he had wanted to introduce full private landownership. His goal was more ideological than fiscal.

It should then come as no surprise that the reforms proposed and finally implemented by Muhammed 'Ali bore a great resemblance to those attempted before him.

The hydraulic nature of Egyptian society (and economy), imposed, be it to Selim III or the French, that two considerations override any others : 1) The annihilation or at least control of all centers of power by destroying (controlling) these centers' access to surplus i.e. the Mameluks and the Multazims and 2) Increasing tax revenues or more generally surplus transfer.

Upon Mis accession to power Muhammed 'Ali proceeded to do just that. He had two centers of power to deal with : the Mameluks who, despite their serious setbacks during the French occupation still wielded great power, and the 'Ulamas and cheiks of El - Azhar. (5) The former derived their power from the system of iltizam and had proven a constant challenge to the centralization of power that Muhammed 'Ali wanted. The latter derived their power from the rizak ahbasiyah, the waqf lands and the Iltizams and - contrary to the hydraulic paradigm - led by 'Omar Makram, the moufti (head) of El Azhar, they took an antagonistic stance to Muhammad 'Ali.

As soon as he became Pasha of Egypt in 1805 Muhammed 'Ali abolished the Iltizam system and immediately imposed a "growing burden of direct tax (i.e. not levied through the Multazims) on the fellahs" (Baer, 1962). By 1810 a large number of Iltizams had reverted to the state, was made subject to land taxes.

The Mameluks were decimated in the famous "Butchery of the Citadel" in 1811. Those who fled to Upper Egypt were later also destroyed by Ibrahim Pasha's (6) army in April of 1812. (7).

5 - For a very vivid illustration of this and the paragraphs to follow, see Al Jabarti (1905). Al Jabarti's book was written during and after the French expedition. Its highly critical exposition of Muhammad 'Ali kept it from publication 50 years. It is still considered one of the most vivid accounts of the period.

6 - The son of Muhammed 'Ali and appointed by him Governor of Upper Egypt.

7 - See Jabarti op. cit.

The arrival of the French expedition seems to have had a mild catalytic effect on the system. Mameluk forces coalesced briefly only to be weakened further. In such an environment the climate was ripe for a Mohammed 'Ali to appear.

II - Landholding Reforms - Under Muhammed 'Ali

II . 1 Laying the Foundations

At the beginning of the nineteenth century several attempts had been made - or at least planned - to change the patterns of tax collection and landholding in both the Ottoman Empire at large and Egypt. The Sultan Selim III in 1792 attempted to change landholding patterns and tax collection systems with the essential purpose of increasing tax revenues. He introduced his famous **Nizam Jadid** (New Order) in 1792. His constant involvement in defending his throne, and the fierce resistance opposed by the 'Ulemas (clergy) of Istanbul and the Mameluks of Egypt kept him from implementing his reforms (4) however.

With the arrival of the French expedition in 1798 a number of French scholars got the chance to study the Egyptian system of landholding and tax collection. A blueprint for reforms was drawn up. Its main purpose too was to increase tax revenues which the French were now collecting. The destruction of the French fleet at the hands of Lord Nelson in the Battle of Abou - Kir in August of 1798 had led to the English blockade of all Egyptian ports. The French had to rely on local resources to finance their armies. Constant harrassment by the Mameluks and their followers however kept them from implementing any of the changes they proposed.

Further studies undertaken by General Menou - appointed Governor of Egypt after the assassination of General Kleber in 1800 - led to new proposals for change. Again these were never implemented. The French left Egypt in 1802.

All these proposed reforms - those of the Ottoman Sultan, and those of the French expedition - were similar in content : remove as many intermediaries as possible between the treasury and the taxpayer (the fellah). Except for General Menou's plan, the forms of landownership proposed were discussed only as to their merits in facilitating and

4 - These are similar to those of Muhammad 'Ali discussed below and they are not elaborated here. For greater detail see Rivlin, 1961 and Afifi and Abdelkerim (1940).

rights could be revoked at any time. In practice however, these Iltizam estates became hereditary provided the heirs repurchased the lease by paying a new hulwan.

By the end of the eighteenth century the Multazim had acquired the right to sell or donate any part of his Iltizam to other Multazims (only) with the proviso that he would reclaim his land upon repayment of the purchase price.

Throughout the period of Iltizams the link between the fellah and his plot was entirely at the mercy of the Multazim. Obviously such power led to wide abuses with the fellahs bearing all of the burden all of the time.

In effect thus, Egypt of the late eighteenth century was ruled by a "Landed" oligarchy (2) and true to the hydraulic paradigm the country was in constant anarchy. Without a powerful central authority, water works were neglected, drainage worsened, and planted acreage decreased.

The widespread anarchy - especially in the late eighteenth century - led also to another development worth mentioning : the spread of **waqf** and **hubus** lands. Waqfs are pious foundations in favor of religious or charitable institutions. Hubus lands had the same status. Both could be used to endow the heirs of the Multazim and thus be used to protect estates. These heirs would have the right to the income of the hubus lands. (This income is called rizak al ahbasiyah). And since full property right did not exist the waqfs would be created from the revenues on land rather than on land itself. It is not clear if rizak al ahbasiyah and waqf incomes were taxed. If at all, they enjoyed lighter tax burdens⁽³⁾.

In sum at the end of the eighteenth century one of the basic ingredients of a hydraulic system in Egypt, that of a strong localized central authority, was missing. Any economic surplus extracted from the agricultural sector was dispersed among too many "centers" to be of any use to the system. Hydraulic works were neglected, and chaos reigned.

2 - The quotes are because true property rights did not exist although they were fairly closely mimicked.

3 - Waqfs and hubus could only be formed from the wasiyah lands of an Iltizam (see Leheita, 1944; Artin, 1889). There are instances however, where the whole of the Iltizam was made into a waqf. In that case the miri falling on the Iltizam would be deducted from the waqf income. Waqfs could be endowed by the Sultan, those who had full property rights, and the Multazims from their wasiyah lands.

to outline in broad strokes the evolution of private landownership during this period in the light of the tradeoff between the two concepts presented above : transfer of surplus to the central authority versus the cost of the transfer.

I - Landholding in the Late Mameluk Period

At the end of the eighteenth century the system of land holding in Egypt dated from the early Ottoman conquest. It bore also the characteristic particular to Egypt from the time of the Pharaohs; all land was - nominally at least - the property of the state, in this period the Supreme Porte.

Land taxes which had been established, in the **Quanun Namah** of the Ottoman Kalife Soliman gradually came to be collected in the Mameluk period in Egypt through a system called **Iltizam**.

By the end of the eighteenth century state land in Egypt had been almost universally distributed in the form of **Iltizams** or tax farms. These **Iltizam** fell into the hands of the wealthiest and most powerful men in Egypt and although the Mameluks represented only 5 percent of the **Multazims** (holders of Iltizams) they held two thirds of total land (Artin, 1883; Rivlin, 1961).

The Iltizam was an estate which was leased by the government for a year or term of years. The lease was awarded to the highest bidder for the annual tax (*miri*) or else by private arrangements. In both cases the Multazim would take possession of the estate upon payment of the **Hulwan**, a "purchase" price equivalent of one year's taxes. The Multazim was then responsible for the payment of the annual tax to the Supreme Porte. He then had the right to collect as much tax as he could from the fellahs (peasants) in the villeges falling in his Iltizam. He also had extensive rights on the fellahs of his Iltizam, allocating land between them, redistributing it when one of them failed to pay the tax, etc... Furthermore each Iltizam had a portion of land (usually proportional to the total Iltizam's area) called **wassiyah** land. This land was for the exclusive use of the Multazim, and would be worked by the fellah of the Iltizam on a corvee basis. The income from the wassiyah land was not taxed. In addition the Multazim imposed added regular taxes on the felah; the *faiz* and the *barrani* tax which reverted to him exclusively. The *faiz* was basically the difference between all that could be collected and what the Multazim would owe the Supreme Porte in *miri*. In theory the Iltizam system accorded only rights of usufruct and not property rights. These

In other words, the "Law of Diminishing Bureaucratic Returns" sets in. It becomes too expensive, or alternatively the coercive powers of the state are not wide enough to maintain a reasonable correspondence between central expenditures and central revenues. A new mode of ownership of land resources must be introduced. Gradually the state relinquishes some of its prerogatives over land resources in exchange, so to speak, for increased revenues.

We can therefore enunciate the central proposition of this paper. In a system like Egypt where land has always been the ultimate **property** of the central authority **private** landownership will arise when there appears an unbridgeable discrepancy between state (central) expenditures and the ability of the central authority to extract a surplus from the system. This gap arises when the existing bureaucratic structure and the central ownership of land become inefficient in channeling economic surplus to the center. The transfer of landownership into private hands appears then 1) as the result of a direct arbitrary action by the central authority, and 2) as a direct attempt by it to establish a more "efficient" structure through which to extract its surplus.

The accession of Muhammad 'Ali to the vice royalty of Egypt in 1805 and his imperial ambition for Egypt provide thus the first ingredient for the rise of private ownership in Egypt, namely an enormous rise in state expenditures. These expenditures were directed towards building an economic structure (both agricultural and industrial) geared ultimately to military conquest. Muhammad 'Ali's dream was to build an Egyptian Empire that would ultimately replace the Supreme Porte.

The gap between central revenues and central expenditures is initially bridged by the development of the existing economic structure. State ownership of land and an all encompassing state monopoly system are reasonably adequate tools for transferring surplus to the center. As expenditures increase the inadequacy of these tools appear. Private ownership is experimented with and gradually introduced. From then on the development of private ownership becomes a function of the coercive power of the center and the gap between central revenues and expenditures.

Obviously the idea enunciated above will seldom if ever appear in its pure form of political economic exchange. A host of other factors will obscure the basic trend. We propose in this paper to review succinctly close to eight decades of evolution in the concept of landownership. The aim is not to provide definite proof of the main contention made here but

Obviously such a turbulent period can pose a number of questions as to the pattern of its economic development. The issues that will concern us here are those of the rise of private land ownership in Egypt and its relation to the system of Oriental Despotism.

The issue of private land ownership in Egypt has been investigated previously (see Baer 1962, Artin 1882, Gabra 1919, Craig 1913, to name a few). However, it has not to our knowledge been investigated in its relation to the political economy of Oriental Despotism.

The question we are raising here concerns the origins of private ownership in a system where the central authority - be it the Pharaoh, the Ptolemy Ruler, the Fatimid Caliph, or the Ottoman Sultan - has always claimed ultimate ownership of all agricultural land. In other words, why should private ownership arise in a system where state ownership of the main source of surplus - land - is one of the main ingredients for its advance⁽¹⁾.

The answer which we hope to be able to - at least partially - illustrate in this paper is based on two principles : 1) The transfer of surplus to the central authority in the system, and 2) Wittfogel's law of diminishing administrative returns.

The basic function of the central authority - greatly stylized for the purposes of this paper - is the extraction of an economic surplus necessary for its - and the system's - maintenance. This surplus is allocated to areas necessary for the survival of a functioning hydraulic society (irrigation works, bureaucracy and administration, etc... see Wittfogel). "Government or central ownership" of the means of production - land is the main source of the surplus - is the most direct way of insuring the transfer of surplus. In Egypt from time immemorial agricultural land has been **owned** by the central authorities. Fellahs - peasants - were only given the permission to cultivate the land and to enjoy the usufruct on the payment of an - invariably burdensome - land tax. This permission was a privilege, not a right, and could be - and often was - withdrawn at any time (Crouchely, 1938). Private ownership - in the Western sense - appears essentially when government ownership of land becomes inefficient in transferring the greatest economic surplus to the state.

1 - We use the word advance for lack of a better word. Survival is not appropriate since oligarchic rule in Egypt (and this is rule contrary to the highly centralized system of hydraulic societies) did prevail for close to three centuries during the Mameluk rule in Egypt.

**PRIVATE LANDOWNERSHIP IN A
HYDRAULIC SYSTEM :
EGYPT OF THE NINETEETH CENTURY**

Y. Boutros - Ghali

Introduction

The origin of private land ownership as an economic institution probably cannot be attributed to any one single factor. In countries that fall under the heading of "Hydraulic Societies" (see Wittfogel, 1959), however, the search for these origins can be analyzed in terms of their relationship to the central authority. These systems seem to have a basic geopolitical form from which a clear economic structure is derived. (Wittfogel). "Oriental Despotism" - as hydraulic systems are often characterized - bases itself on a highly centralized system of government. Arising mainly in agricultural systems, one of its pillars is the central control of the use of land for agriculture and the transfer of surplus to the central authority.

It is often hypothesized that the economic rise and decline of hydraulic systems is essentially a function of the amount of control the central authorities can exert on the economic activities in the state. In his book **Oriental Despotism** Wittfogel provides numerous examples of this correlate. For the case of Egypt his examples for the most part concern Pharaonic Egypt and do not investigate in any depth the application of the hydraulic paradigm to modern - i.e. post 1800 - Egypt. In this respect the period 1800 - 1880 provides a number of "modern" illustrations to the workings of a hydraulic system. The period also raises a number of fascinating issues concerning the connections between the transfer of surplus to the central authority, economic activities and the rise of private land ownership.

This period witnessed the rise of modern Egypt from an anarchic oligarchy lying in the backwaters of the Ottoman Empire to a world power capable of threatening the Supreme Porte itself. It also witnessed the equally rapid collapse of this "Modern" and relatively diversified economy into a vast agricultural plantation for cotton, and later into an outright English colony.

Sommaire

	Page
Dr. Y. Boutros Ghali : Private landownership in hydraulic System : Egypt of the nineteenth century....	167
Dr. Mokhtar M. Metwaly : Price Elasticity of demand for Oil and the terms of trade of the OPEC Countries.	195
Dr. Iraqui A. El - Iraqui : The impact of legislative adjustments on foreign investment in Etypt.....	213

Articles en langue arabe

Dr. EL - SAYED EL- SAYED ABDELMAWLA : Le rôle du système bancaire dans Le financement du développement industriel en Egypte, 1980 - 1987.....	259
Dr. AMINA EZZ-ELDINE ABDALLA : Les afflux financiers des pays en voie de développement vers L'extérieur.....	289
Dr. MAHMOUD EL- TANTAWY EL- BAZ : La crise du développement agricole vertical en Egypte....	349
Dr. SOHEIR MAHMOUD MAATOUK : Stagflation : Analyse théorique vérification empirique.	399
Dr. FAWZY HALIM RISK : Les déséquilibres des prix des biens alimentaires d'approvisionnement.	479
Dr. HAMDY EL- ANANY : La théorie des préférences générales et l'affectation des ressources. Etude du marché politique des biens sociaux.....	523

MEMBRES DE LA SOCIETE

Les membres de la Société sont de quatre catégories : les membres actifs payant une cotisation de P.T. 150 par an, les membres cotisants, banques, institutions ou organismes publics et autres personnes morales payant une cotisation annuelle de L.E. 100 au minimum, les membres honoraires, égyptiens ou étrangers, ayant rendu d'éminents services à la Société ou aux sciences économiques, sociales ou juridiques et les membres correspondants, personnes résidant à l'étranger et collaborant aux activités de la Société et à ses publications.

Tous les membres ont droit au service gratuit de la revue de la Société.

CONDITIONS D'ABONNEMENT

Le prix de l'abonnement annuel à la revue est de P.T. 150 pour la R.A.E. et 100 Shillings ou \$ 20.00 pour tous les pays. faisant partie de l'Union Postale.

Les numéros non réclamés par Messieurs les Membres et Abonnés dans l'intervalle entre la parution de deux fascicules consécutifs ne leur seront livrés que contre payement du prix.

Le prix du fascicule est de P.T. 100 pour la R.A.E. et 35 shillings ou \$ 5.00 pour l'étranger.

Les opinions émises par les collaborateurs de la revue n'engagent pas la responsabilité de la Société.

La reproduction et la traduction des articles publiés dans la présente revue sont interdites, sauf autorisation préalable de la Société.

Tout manuscrit soumis à «L'Egypte Contemporaine» devient la propriété de la Société.

Les demandes d'adhésion, d'abonnement ou d'information doivent être adressées au Secrétariat de la Société, Boîte Postale No. 732.

Siège : Le Caire, 16, Avenue Ramsès, Téléphone 750797

L'EGYPTE CONTEMPORAINE

LXXIX Année, JUILLET, OCTOBRE 1988 — Nos. 413 - 414

Rédacteur en Chef : Conseiller MAHMOUD HAFEZ GHANEM

Secrétaire - Général

de la Société

JUILLET, OCTOBRE 1988

LXXIX^{ème} ANNEE

Nos. 413 - 414

LE CAIRE

Prix : P.T. 400